

وكالات الأنباء في العالم العربي

الدكتور محمد فريد محمود عزت

مكتبة العلم بجدة

دار الشروق

اهداءات ٢٠٠٢
الدكتور/ محمد فريد عزت

وكالات الأنباء
في العالم العربي

الطبعة الأولى
١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

مكتبة العلم
ص.ب: ٥٦٤٦ - جدّة

© دار الشروق

بيروت: ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - برقيا: داشروق - تلكس: SHOROK 20175 LE
القاهرة: ١٦ شارع جواد حسني - هاتف: ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقيا: شروق - تلكس: 93091 SHROK UN

الدكتور محمد فريد محمود عزت

وكالات الأنباء في العالم العربي

مكتبة العلم
جدة

دار الشروق

المحتويات

الصفحة

الباب الأول

الصفحة

الباب الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تعددت وسائل الإعلام ، وتنوعت طرق تبليغها للناس ، ولكن الوسيلة الإعلامية الأساسية ظلت بدون منازع «وكالة الأنباء» التي تغذي بقية الأجهزة الإعلامية من صحف وراديو وتليفزيون وغيرها ، بأخبار العالم آناء الليل وأطراف النهار ، وتطلعها لحظة بلحظة على ما يجد من الأحداث وتطوراتها .. وبذلك يكون القارئ للصحيفة ، أو المستمع للراديو ، أو المشاهد للتليفزيون ، قارئاً ومستمعاً ومشاهداً للوكالة أو الوكالات التي نقلت الخبر .. ومن هنا يبرز تأثير الوكالة على تفكير الناس ، وطريقة تصورها للأشياء ، ونظرتها إلى مختلف الأمور والقضايا .

فالعالم الآن أصبح يعيش على الأخبار ، وذلك لأن الأحداث تتلاحق في سرعة مذهلة ، وأخبار هذه الأحداث تطير من كل مكان إلى كل مكان على موجات اللاسلكي ، والمواطن العادي في أي بلد أصبح الآن يسأل عن الأخبار ، ويطلبها ، ويحرص على الوقوف عليها من مصادرها المتاحة له . ولم يعد إهتمامه مقصوراً على أخبار بلده – على أهميتها – ولكن تجاوزها إلى أخبار البلاد الأخرى ، وخاصة تلك التي تتصل ببلده ، أو البلاد التي تشارك بلده نفس المصير ..

وقد شاءت الظروف أن تضطلع بهذا الدور على مستوى العالم ، ولمدة طويلة من الزمن ، وكالات أنباء كبرى ، لها من الإمكانيات المالية ، والبشرية ، والفنية ، ما سمح لها بتتبع الأحداث في كل نقطة حساسة من العالم ، وتلبية طلبات الجماهير المتزايدة ، للأنباء ، واطلاعها على ما يجري حولها من أحداث .

كذلك انبعثت في عديد من الدول ، وكالات قومية ، للاضطلاع بمهمة الإعلام داخلياً ، وتوفير الفرص لنشر الخبر القومي في الخارج . ومع الاستقلال وممارسة المسؤوليات القومية ، ودخول أغلب دول العالم الثالث – بما فيها البلاد العربية – معركة التنمية والتقدم ، أدرك الجميع الأهمية القصوى لوجود وكالات أنباء قومية ، تسهر على مد المجموعة القومية بالمزيد من الأخبار المختلفة المصادر والموضوعات ، ونشر الخبر القومي في الخارج مساهمة في إثراء حركة الإعلام .

وقد خطت الوكالات القومية ، خطوات لا بأس بها في هذا السبيل ، بالرغم من قلة الإمكانيات البشرية والمادية والفنية المتاحة لها .

والواقع إن إنشاء وكالة أنباء أمر معقد يتصل بالسياسة والنفوذ الدولي ، والقدرة الاقتصادية ، والانتشار اللغوي ، والدولة التي تستطيع ذلك لا بد أن يكون لها سوق داخلية هامة ، ونفوذ سياسي واقتصادي ضخم ، ووضع حضاري يجعلها تتبوأ مكانة دولية رفيعة ، ومثل هذه الدولة هي التي تستطيع إنشاء وكالة أنباء عالمية مؤثرة ، ونتيجة لذلك نجد أن عدد الوكالات العالمية خمس وكالات فقط : واحدة فرنسية هي (وكالة الأنباء الفرنسية) ، والثانية بريطانية هي (وكالة رويتر) ، واثنتان أمريكيتان هما (وكالة الأسوشيتدبرس ، ووكالة اليونايتدبرس انترناشونال) والخامسة هي (وكالة تاس) السوفيتية .. وتقوم هذه الوكالات بإعلام نحو ٩٨,٧ ٪ من سكان العالم عن طريق الاحتكار في أغلب الأحوال ، أو عن طريق التنافس في أحوال قليلة آخذة في التضاؤل ، فلكل وكالة منها منطقة نفوذ تسيطر عليها سيطرة تامة : فوكالة الأنباء الفرنسية تسيطر على الدول المتحدثة بالفرنسية ، ومعظم أوروبا وأفريقيا ، ووكالة رويتر تسيطر على دول الكومنولث البريطاني ، والوكالتان الأمريكيتان تسيطران على ثلاثة أرباع أمريكا الشمالية ، ووكالة تاس تزود الاتحاد السوفييتي ودول الكتلة الشرقية والشيوعية[١] .

وطبقاً لتعريف اليونسكو ، فإن وكالة الأنباء العالمية هي التي تملك إمكانيات تقنية واسعة ، لاستقبال أخبارها ونقلها ، وتستخدم شبكة من المراسلين لجمع الأخبار من عدد كبير من دول العالم ، كما تستخدم عدداً كبيراً من المحررين في مركزها الرئيسي لتحرير هذه المواد الإخبارية العالمية والمحلية ، وإرسالها بأسرع ما يمكن إلى : (أ) – مكاتب الوكالة في الخارج للتوزيع المحلي على الصحف ومحطات الإذاعة (ب) وكالات الأنباء المحلية المتعاقدة معها (جـ) الصحف ومحطات الراديو والتليفزيون بالخارج المشتركة فيها مباشرة[٢] . وهذا التعريف ينطبق تماماً على الوكالات الخمس العالمية التي نستعرضها بشيء من الإيجاز فيما يلي :

---

(١) إبراهيم امام – وكالات الأنباء (القاهرة ١٩٧٢) ص ٣٩ و٤٠ .

(٢) عبد العزيز الغنام ، مدخل في علم الصحافة (بيروت ١٩٧٢) ص ٧٧ – وكذلك مختار التهامي ، الصحافة والسلام العالمي (القاهرة ١٩٦٤) ص ٣٠٩ و٣١٠ .

أولاً ـ وكالة الأنباء الفرنسية (أ . ف . ب)

AGENCE FRANCE PRESS (A. F. P)

وهي أقدم هذه الوكالات العالمية حيث تأسست عام ١٨٣٥ باسم وكالة هافاس التي انهارت خلال الحرب العالمية الثانية عندما استولى الألمان على فرنسا . وبعد أن تحررت فرنسا صدر في ٣٠ سبتمبر ١٩٤٤ قرار يقضي بإنشاء مؤسسة عامة تحت اسم «وكالة الأنباء الفرنسية» ولها شخصيتها المعنوية ، وتتمتع بالاستقلال المالي . ووضعت تحت إشراف وزير الإعلام ، ويديرها مدير مسؤول يعين بمرسوم(١) .

وقد ظلت هذه الوكالة في وضع غير مستقر . وأخذت قوانينها ولوائحها التي تسير عليها تتغير باستمرار ، إلى أن صدر قرار في ١٠ يناير ١٩٥٧ لعلاج أزمة الوكالة . كما صدر المرسوم المنظم لها في ٩ مارس ١٩٥٧ . وينص القانون الأساسي للوكالة على أنها مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية ، واستقلال مالي ، ويعين مديرها العام بمرسوم ، وتحصل على إعانة سنوية من ميزانية الدولة . وتؤكد الحكومة الفرنسية أن القصد من هذه الإعانة موازنة الدخل بالمصروفات ، ولا تؤثر أبداً على استقلال الوكالة وحيادها . كما يقول كلود ماروسيل مدير عام الوكالة الفرنسية : إن الوكالة تتوخى الموضوعية في توزيع الأنباء ، ولا تقع تحت سيطرة أو رقابة ، سواء كانت أيديولوجية أو قانونية ، وتركز على قضايا الساعة ، وعلى الأنباء الثقافية والسياسية والاقتصادية التي تمس جوهر حياة القارئ مباشرة وبشكل يجعله قادراً على عقد رباط وثيق مع الحقائق اليومية(٢) .

هذا ويخضع نشاط وكالة الأنباء الفرنسية إلى ثلاثة التزامات أساسية هي :

أولاً : لا يجوز للوكالة بأي حال من الأحوال أن تتأثر بأي نوع من النفوذ أو أي شكل من الاعتبارات التي من شأنها أن تعرض صحة الأنباء للخطر أو موضوعيتها للضرر .

ثانياً : يجب على الوكالة أن تزود عملاءها الفرنسيين والأجانب بخدمة منتظمة ومستمرة من المعلومات والأخبار الصحيحة الصادقة والجديرة بالثقة .

---

(١) وكالات الأنباء مرجع سابق ص ٥٧ .

(٢) خليل صابات ، الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم (القاهرة ١٩٦٧) ط ٢ ص ١٨٧ وأيضاً مجلة الوطن العربي العدد ٤٤ الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٧٧ ص ٤٦ (وهي مجلة أسبوعية باللغة العربية تصدرها في باريس مؤسسة الوطن العربي) .

ثالثاً : تلتزم الوكالة بأن تكون لها صفة عالمية من حيث الانتشار وقوة المصادر وتعددها ، كما تؤمن وجود شبكة من المؤسسات التي تستطيع أن تمنحها تلك الصفة [١] .

وللوكالة أكثر من ٩٢ مكتباً في الخارج و٧٩ مراسلاً أجنبياً في مدن أخرى ليس بها مكاتب ، وإلى جانب ذلك تستفيد من جهود ٣٠ وكالة أنباء أجنبية عالمية ومحلية ترتبط معها بعقود . ويبلغ عدد مشتركيها ٣٦١ صحيفة و١٤٠ محطة إذاعة وتليفزيون و٤٨١ مشتركاً خارج نطاق الصحافة ، بالإضافة إلى ٥٩ وكالة أنباء تقدم خدماتها إلى نحو ١٢,٤٠٠ صحيفة ومحطة إذاعة وتليفزيون في أنحاء متفرقة من العالم [٢] .

ثانياً ـ وكالة رويتر : REUTER

أما عن وكالة الأنباء البريطانية «رويتر» فتبدأ قصتها في عام ١٨٥١ عندما فتح جوليوس رويتر (Julius Reuter) مكتباً صغيراً في وسط لندن بعد ست سنوات من استخدام التلغراف لأول مرة في بريطانيا ..

وقد تحولت وكالة رويتر في عام ١٨٦٥ إلى شركة ومنذ سنة ١٩١٦ لم تعد رويتر ملكاً لأسرة واحدة ، حيث تأسست في أواخر تلك السنة شركة تضامن تحت اسم (رويترز ليمتد) وفي عام ١٩٢٥ امتلكت البرس اسوسيشن (Press Association) التي تمثل صحف الأقاليم البريطانية أغلب أسهم رويتر ، واستمر ذلك حتى عام ١٩٤١ حيث اشترت رابطة أصحاب الصحف نصف الأسهم التي في حوزة البرس اسوسيشن ، واتخذت وكالة رويتر شكل اتحاد لا يستهدف تحقيق الربح ، وأصبحت منذ ذلك الحين ملكاً للصحف البريطانية ، وبعد ذلك تم قبول شركاء جدد في اتحاد رويتر وأصبح يشترك في ملكية الوكالة أيضاً وكالات الأنباء التي تمثل استراليا ونيوزيلندا والهند ، وذلك لضمان عدم وقوع الوكالة تحت

---

(١) وكالات الأنباء ، المرجع السابق ص ٦١

(٢) مجلة الوطن العربي العدد ٤٤ مرجع سابق .
وكذلك : Handbook of news agencies

سيطرة ما يمكن أن يأتي مثلاً عبر مساعدات حكومية أو بواسطة تمويلات فردية [1] .

وقد نص قانون رويتر الاتحادي الذي صدر في ٢٨ أكتوبر ١٩٤١ على المبادئ التي تخضع لها الوكالة وهي :

١ – يجب ألا تُنقل ملكية رويتر في يوم من الأيام إلى أيدي جماعة واحدة ، ذات مصالح معينة أو لون سياسي معين .

٢ – يجب ضمان استقلالها وحريتها المطلقة .

٣ – يجب أن تعمل على نحو يتيح لها تقديم خدمة إخبارية دقيقة ومحايدة إلى صحف ووكالات الأنباء في بريطانيا والكومنولث البريطاني وفي البلاد الأجنبية على السواء .

٤ – يجب ألا تدخر وسعاً في سبيل توسيع نطاق عملها . وتنمية نشاطها ، بحيث تحتفظ دائماً بمكانتها باعتبارها الوكالة العالمية الأولى [2] .

ويتم تمويل الوكالة ذاتياً من الاشتراكات والأرباح السنوية التي تجنيها من عملياتها ، وذلك حتى تضمن الوكالة استقلالها ، كما يشرف عليها مجلس إدارة يضم عشرة أعضاء يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات بواسطة الجمعية العمومية لأصحاب الصحف المالكة للوكالة ، بينما يتولى المدير العام الإشراف على الأعمال الصحفية والفنية ، ويبلغ عدد العاملين في وكالة رويتر نحو ٢٠٨٤ موظفاً منهم ١٠١٠ من الصحفيين والمديرين ، ويعمل أكثر من نصف العاملين في خارج بريطانيا في المكاتب الكبرى [3] .

ثالثاً ـ وكالة الأسوشيتدبرس (أ . ب) ASSOCIATED PRESS (A. P)

تم تأسيس هذه الوكالة في مايو ١٩٤٨ ، حينما كونت ست صحف أمريكية بمدينة نيويورك – اتحاداً صحفياً اسمه «اتحاد أخبار الميناء – Harbor news association» لتوزع فيما بينها بالتساوي نفقات تلقي الأخبار من السفن القادمة من أوروبا ، وبذلك تنخفض نفقات كل صحيفة إلى أقل قدر ممكن ، وفي

---

(١) الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم ، المصدر السابق ص ١٩٢ و١٩٣ – وكذلك مجلة الوطن العربي العدد ٤٦ الصادر في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٧ ص ٥٠ – وأيضاً المصدر السابق Handbook of news agencies

(٢) وليم الميري ، الأخبار مصادرها ونشرها (القاهرة ١٩٦٨) ط ٢ ص ٤٦ و٤٧ .

(٣) مجلة الوطن العربي العدد ٤٦ المصدر السابق .

الوقت نفسه تفيد القراء بأكبر عدد من الأخبار . وفي سنة ١٨٥٧ زاد عدد أعضائه صحيفة سابعة ، وبذلك أصبح يضم صحف نيويورك كلها . وقد اتفقت هذه الصحف على أن تكون جميع الأنباء التلغرافية التي ترد إلى الوكالة ملكاً شائعاً بين جميع الأعضاء ، ولا يمكن قبول أي عضو جديد في هذا الاتحاد ، إلا بعد موافقة إجماعية ، حتى لا تعطي أية فرصة للصحف المنافسة . وكذلك عدم السماح لأي عضو بالحصول على الأخبار من أية صحيفة أو وكالة غير عضو في الاتحاد[١] .

ولكن تحت ضغط تيار مقاومة الاحتكار ، والأحكام القضائية العديدة التي صدرت ضدها ، اضطرت الأسوشيتدبرس إلى إدخال تعديلات عديدة على نظامها الأساسي ، وتخفيف الكثير من القيود على عضويتها ، وحرية التعامل مع الوكالات الأخرى ، كما قبلت في عضوية مجلس إدارة الوكالة محطات الإذاعة بعد أن كانت ترفض ذلك بشدة وجعلت للإذاعات نشرة خاصة ، وسمحت لها بالاشتراك في النشرة كاملة[٢] .

والأسوشيتدبرس مؤسسة تعاونية لا تستهدف الكسب ولا يملكها أعضاؤها ، ويتكون دخلها الذي يساوي مصروفاتها أو يكاد ، من الاشتراكات التي يؤديها الأعضاء المساهمون بناء على صيغة متفق عليها فيما بينهم .

ومع نهاية عام ١٩٧٧ أصبحت الوكالة تخدم ١٣٢٠ صحيفة و٣٤٠٠ محطة إذاعة وتليفزيون داخل الولايات المتحدة الأمريكية ونحو عشرة آلاف مشترك في الخارج[٣] .

ويقوم العمل في الوكالة على أساس أن تقوم الصحف المساهمة بتزويدها بالأخبار والمعلومات والصور التي تتلقاها من مصادرها ، بالإضافة إلى قيام الصحفيين العاملين في الوكالة نفسها بجمع الأخبار والمعلومات والصور بأنفسهم ..

---

(١) وكالات الأنباء ، المرجع السابق ص ١٦٧ – ١٦٨ – ١٦٩ .

(٢) الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم مرجع سابق ص ١٩٧ – ١٩٨ .

(٣) Monograph on the Associated Press (1977) Prepared at the request of Unesco.

وكذلك الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم ، المرجع السابق ص ١٩٨ و١٩٩ – ومجلة الوطن العربي العدد ٤٥ الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٧ ص ٤٨ .

رابعاً ـ وكالة يونايتدبرس انترناشونال (ي . ب . أ)

UNITED PRESS INTERNATIONAL (U. P. I.)

تأسست هذه الوكالة في ٢١ يونيو ١٩٠٧ تحت اسم وكالة «يونايتدبرس أسوسيشن United Press Association» لخدمة صحف سكريبس ماكري في شتى الولايات الأمريكية .. ثم أصبحت تحمل اسمها الحالي في عام ١٩٥٨ بعد أن انضمت إليها وكالة انترناشونال نيوز سرفيس International news Service التي أنشأتها سلسلة هيرست سنة ١٩٠٩ لخدمة سلسلة صحفها [١] .

وتقوم الوكالة بعملها على أساس تجاري بحت يستهدف تحقيق الربح . وهي مؤسسة ذات ملكية خاصة . ويبلغ عدد المشتركين فيها حوالي ٧٠٧٩ مشتركاً في مختلف أنحاء العالم ، منهم ٢٢٤٦ مشتركاً خارج الولايات المتحدة الأمريكية . ويشمل هذا الرقم الأخير ٣٠ وكالة أنباء تقدم خدماتها إلى آلاف المشتركين فيها في مختلف أنحاء العالم .. ويشترك في الوكالة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ١١٣٤ صحيفة وناشراً و٣٦٩٩ محطة راديو وتليفزيون [٢] .

وللوكالة ١٧٧ مكتباً في أنحاء العالم منها ٩٦ داخل الولايات المتحدة و٨١ بالخارج ويتفرغ للعمل فيها ١٨٢٣ شخصاً منهم ١٢٤٥ داخل الولايات المتحدة الأمريكية و٥٧٨ في الخارج [٣] .

* * *

خامساً ـ وكالة تاس السوفيتية : TAS

والوكالة العالمية الخامسة هي «وكالة أنباء الاتحاد السوفيتي» وقد حلت هذه الوكالة في ١٠ يونيو ١٩٢٥ محل وكالة روستا ، ومعناها وكالة الأنباء الروسية ، والتي كانت قد أنشئت بعد الثورة البلشفية في اكتوبر ١٩١٧ ، وقبلها كانت توجد في روسيا وكالة تلغرافية باسم بترسبورجر تلجرافن آجنتور [٤] .

---

(١) The United Press international, Origin and early history (1977) [Prepared at the request of Unesco].

وكذلك مجلة الوطن العربي العدد ٤٧ الصادر في ٦ يناير سنة ١٩٧٨ ص ٤٨ .

(٢) و(٣) المرجعان السابقان .

(٤) الصحافة ، مرجع سابق ص ٢٠١ و٢٠٢ .

ووكالة تاس ملك للدولة ، وتتبع مجلس الوزراء ، وجميع الذين يعملون بها موظفون رسميون ، ومديرها العام ومساعده يعينهما مجلس الوزراء[١] .

وتعتبر جميع البيانات الصادرة عن وكالة تاس ، بيانات رسمية ، وللوكالة مهمتان رئيسيتان : الأولى جمع الأخبار من داخل الاتحاد السوفيتي والثانية جمع الأخبار من جميع أنحاء العالم ، ثم توزيعها على الصحف والمجلات السوفيتية بعد خضوعها لتوجيه خاص . وتسير في فلك وكالة تاس ، جميع الوكالات الموجودة في الجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد السوفيتي .

* * *

إن هذا العدد القليل من الوكالات العالمية يضعنا – أمام مشكلات على جانب كبير من الخطورة ، وأهم هذه المشكلات ، ان القراء في العالم يكونون آراءهم في الحوادث الدولية ، من خلال وجهة نظر البريطانيين ، أو الفرنسيين ، أو الروس ، أو الأمريكيين[٢] . وذلك لأن الصحف والإذاعات ومختلف أجهزة الإعلام في أنحاء العالم ، تعتمد بدرجة كبيرة على ما يصلها من أخبار هذه الوكالات ، ومعظم تلك الأخبار – بطبيعة الحال – تهم بالدرجة الأولى المواطنين والأوروبيين ، والأمريكيين والروس ، وقد لا تبدي أي اهتمام يذكر بالأخبار التي تهم الدول النامية .

ومهما ادعت تلك الوكالات العالمية ، التزامها بضوابط الموضوعية والحياد في الأخبار التي تذيعها ، فلا يمكن أن نغفل – عنصر الاحتكارية الصناعية الرأسمالية ومحاولاتها تنفيذ مخططاتها بشكل أو بآخر ، مستخدمة في ذلك كل الوسائل التي تتيحها سيطرتها المالية على أغلب وسائل الإعلام ، مما يجعلها في موقف المتحكم في اتجاهات الرأي العام محلياً وعالمياً ، بما يحقق مصالحها وسيطرتها ، خاصة ونحن نعرف حجم الإنفاق الذي يتطلبه العمل في وكالات الأنباء ، والذي يؤكد أن الظروف المالية عامل مسيطر بطريقة لا يمكن إغفالها في عصرنا الحاضر[٣] .

وليس معنى ذلك أن نشك في كل ما تنقله وكالات الأنباء العالمية ، أو نقلل من أهميته ، إلا أنه من المؤكد أن وكالات الأنباء العالمية تنتمي إلى قوى عالمية

---

(١) الصحافة ، مرجع سابق ص ٢٠٢ .

(٢) الصحافة مرجع سابق ص ٢٠٧ .

(٣) وكالات الأنباء ، مرجع سابق ص ٢١٨ .

كبرى ، وهي ليست في كثير من الأحيان مملوكة لسلطة الدولة في بلادها ، ولكنها بالقطع ليست بعيدة عن تأثيرها ، لأن سلطة الدولة في الغالب هي مصدر أهم الأخبار ، وبالتالي فإن وجهة نظرها هي الغالبة فيما ينقل عنها[١] . ولقد كانت الحرب العالمية الأولى أزمة دولية كشفت النقاب عن أعمال هذه الوكالات وسياساتها واتجاهاتها ومواقفها ، فبعد سنة واحدة من نشوب الحرب اتضح أن الوكالات تعمل صراحة لخدمة المصالح القومية[٢] وبالإضافة إلى ذلك فهناك المئات من الأمثلة والمواقف لهذه الوكالات العالمية – على امتداد تاريخها الطويل – تؤكد أنها تروج لأفكار معينة ، وتتبنى مواقف متحيزة ، وتخرج على الحياد الذي تدعيه في نقل الأخبار ، ولا تلتزم بالموضوعية في نشر الأنباء خدمة لمصالح خاصة ، وقد تنشر أخباراً محرفة أو كاذبة ، أو تلتزم الصمت حيال بعض الأخبار ، أو تهمل بعض جوانبها إخفاء للحقيقة ولتحقيق أغراض معينة .

من ذلك تتضح خطورة هذه الوكالات العالمية واتساع نطاق نفوذها ، والمدى البعيد الذي يمتد إليه توزيعها والآثار العميقة التي تحدثها في الرأي العام . والاحتكار الإعلامي والفكري بعيد المدى الذي تمارسه على عقول مئات الملايين من البشر الذين يتلقون أخبار هذه الوكالات من خلال الصحف والإذاعة والتليفزيون وغيرها من أجهزة الإعلام .

ونتيجة لذلك ، وأيضاً للتطورات التي صاحبت نهضة الدول الأفريقية والآسيوية خلال الثلث قرن الأخير ، وحصول غالبية هذه الدول على استقلالها ، تنبهت الدول النامية إلى الدور الخطير الذي يمكن أن تلعبه وكالات الأنباء المحلية في الداخل والخارج ، لنشر المعلومات الصحيحة الوافية ، وتصحيح الأخطاء القديمة التي نشرت عمداً أو عفواً عن هذه البلاد في مراحل كفاحها الطويل لنيل استقلالها[٣] .

وقد ساعد ذلك على قيام عدد كبير من وكالات الأنباء المحلية ، التي أصبحت كالعلم والنشيد القومي ، والتمثيل الخارجي ، رمزاً للهيبة والاحترام ، والوكالات المحلية وفق تعريف اليونسكو ، تقوم بجمع الأخبار المحلية وتوزيعها في بلادها ،

---

(١) محمد حسنين هيكل ، مقال بصراحة ، الأهرام العدد ٣٠٠١٦ الصادر في ١٤ فبراير ١٩٦٩ .
(٢) وكالات الأنباء ، مرجع سابق ص ١٤٤ .
(٣) وراء الأخبار ليلاً ونهاراً ، ترجمة أحمد قاسم جوده (القاهرة ١٩٦٥) المقدمة صفحة ٤٠ ، ف .

وكذلك توزيعها عن طريق مكاتبها في الخارج مباشرة ، أو عن طريق الوكالات المحلية المتعاقدة معها لتبادل الأخبار . وقد جاءت الموجة الأولى لإنشاء أو إعادة تنظيم وكالات الأنباء المحلية في عدد من بلدان أوروبا وآسيا وأمريكا الجنوبية وأفريقيا ، بعد الحرب العالمية الثانية في الفترة من ١٩٤٥ حتى ١٩٥٠ . ثم حدثت في الستينات الموجة الثانية الواسعة ، لإنشاء وكالات الأنباء المحلية في آسيا ، وأمريكا الجنوبية ، والدول الأفريقية حديثة الاستقلال . ويبلغ عدد الوكالات المحلية نحو مائتي وكالة في مختلف أنحاء العالم[١] .

* * *

ولم تتخلف الدول العربية عن الركب ، فقد نشأت فيها وكالات الأنباء المحلية في مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين ، التي شهدت بداية حركة استقلال العديد من الدول العربية ، وتولى السلطة فيها فئات وطنية ، وبدأت في العمل على تحقيق المنجزات الداخلية ، وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي ترسبت طوال عهود الاحتلال ، وكذلك إقامة علاقات واسعة مع الدول الخارجية العديدة .

وقد فرض هذا الوضع ضرورة العناية بتأسيس الأجهزة التي تتحمل هذه الأعباء بالإضافة إلى أجهزة إعلامية متطورة تستطيع تأدية المهام ، وتواكب التطور الحاصل في هذه البلاد ، عرفاناً بأهمية تلك المؤسسات في توجيه الرأي العام بما يخدم الظروف الجديدة . وبالرغم من أن الصحف ومحطات الإذاعة والتليفزيون تلعب دوراً هاماً في حياة المجتمع ، فإن دوراً أكبر من الأهمية تؤديه وكالات الأنباء التي تقف من وراء تلك الأجهزة جميعاً ، باعتبارها جهاز الإعلام (الأم) الذي يمدها ، ليلاً ونهاراً دون توقف ، بالأخبار والمواد الصحفية المختلفة . علاوة على ذلك فإن دور الصحف والإذاعة والتليفزيون ، وخاصة في الدول النامية ، يظل على أي حال محدوداً . ولا يكاد يتعدى النطاق المحلي ولا يمكنه الانطلاق خارج حدودها ، لاطلاع الرأي العام العالمي على ما يجري في هذا البلد . كل ذلك أدى إلى ضرورة تخصيص جهاز إعلامي متفرغ لنقل صورة عن واقع المجتمع والمنجزات التي يتم تحقيقها إلى الخارج والتصدي لحملات التشويه أو التحريف التي تروجها وكالات الأنباء العالمية ، الخاضعة للاحتكارات الدولية ، والأجهزة الدعائية المعادية الأخرى .

---

(١) وكالات الأنباء ، مرجع سابق ص ٤٠ و٤١ و٢٣٥ – وكذلك الصحافة مرجع سابق ص ٢٠٩ .

وهذا الجهاز هو وكالات الأنباء المحلية ، التي سنتناولها بالتفصيل في الفصول التالية ، في مختلف بلدان العالم العربي .

وبالرغم من تلك الأهمية البالغة لوكالات الأنباء ، التي حولت إنسان العصر الحاضر من إنسان محلي أو إقليمي ، إلى إنسان عالمي يهتم بما يحدث في جميع أنحاء العالم ، ويتلهف لمعرفة تلك الأحداث في لحظة وقوعها ، فإن وكالات الأنباء لم تظفر بالقدر الكافي ، بمن أرخوا لها بطريقة علمية ، وإن كانت وكالات الأنباء العالمية قد حظيت ببعض المؤلفات القليلة باللغات الأجنبية ، ومؤلف واحد باللغة العربية ، إلا أن وكالات الأنباء العربية التي تنتمي إلى عالمنا العربي الذي نعيش فيه ، لم تظفر على الإطلاق بأي مؤلف علمي كامل ، في أي لغة من اللغات .

من هنا رأيت أن أحاول التأريخ لوكالات الأنباء في العالم العربي ، وأضع لبنة من اللبنات الأولى في هذا المجال الرحب الشاق ، الذي يحتاج إلى جهود مضنية وعناية واهتمام زائدين من المتخصصين والباحثين العرب ، وخريجي كليات الإعلام ومعاهده وأقسامه بالجامعات العربية . وأملي إن شاء الله أن أتمكن أنا وغيري في المستقبل من مواصلة البحث والدراسة في هذا المجال ، حتى تمد المكتبة العربية ، ولو ببعض ما تفتقر إليه حتى الآن من الكتب التي تتناول وكالات الأنباء ، وتعالج مختلف الموضوعات التي تتصل بها .

* * *

ولما كانت الكتب والمراجع التي تعالج موضوعات وكالات الأنباء بصفة عامة قليلة ، ومنعدمة تماماً بالنسبة لوكالات الأنباء العربية – كما سبق ذكره – لذلك فقد كان في مقدمة مصادر هذا الكتاب ، تلك الردود التي وصلتني لبعض الخطابات التي أرسلتها إلى مديري وكالات الأنباء العربية والزيارات الميدانية التي قمت بها لأغلب تلك الوكالات ، وعقد لقاءات مع مديريها وبعض المسؤولين فيها والوثائق التي حصلت عليها وتتعلق ببعض الوكالات العربية .

* * *

وقد قسمت هذا الكتاب إلى بابين ، شملا ستة فصول ، وسبقهما مقدمة ، ولحقهما خاتمة تناولت بعض النتائج والتوصيات .

وكان الباب الأول عن «وكالات الأنباء في العالم العربي» ويضم أربعة فصول : تناول الأول : وكالات الأنباء في وادي النيل (مصر – السودان) .. والثاني ،

وكالات الأنباء في دول المغرب العربي (المغرب – تونس – الجزائر – ليبيا – موريتانيا) .. والثالث ، وكالات الأنباء في دول المشرق العربي (العراق – سوريا – لبنان – الأردن – فلسطين) .. والرابع ، وكالات الأنباء في دول الجزيرة العربية والخليج (صنعاء – عدن – السعودية – قطر – الكويت – الإمارات) .

أما الباب الثاني ، فقد تناول «خطوات توحيد وكالات الأنباء في العالم العربي» وقسمت هذا الباب إلى فصلين : الأول حول توحيد الوكالات عن طريق جامعة الدول العربية والمنظمات الأخرى .. والثاني عن محاولات توحيد الوكالات عن طريق الدول العربية وبعضها البعض ..

* * *

وبعد .. أيها القارئ الكريم .. فلست أدَّعي بحال أنني استوعبت كل نواحي البحث والدراسة في هذا الموضوع ، أو وصلت فيه إلى الغاية ، فجهود الفرد مهما عظم قليل ، وعلمه مهما فاض ضئيل .. وإنما هو جهد متواضع وفقني الله سبحانه وتعالى على إتمامه على هذه الصورة .. والله أسأل أن ينفع به طلبة العلم ، ومحترفي العمل في مختلف وسائل الإعلام بصفة عامة ، ووكالات الأنباء في العالم العربي بصفة خاصة .. انه سميع مجيب الدعاء .. والله من وراء القصد .

دكتور محمد فريد محمود عزت

أستاذ الصحافة المساعد

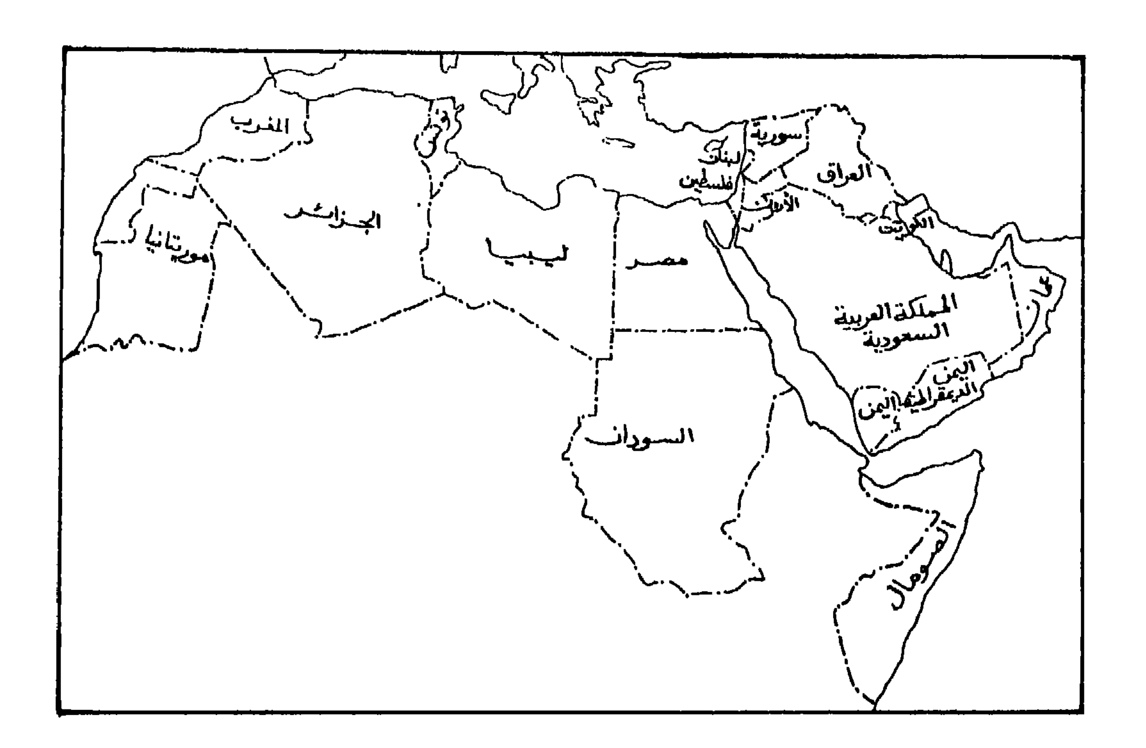
بجامعة الملك عبد العزيز

جدة في رجب ١٤٠٠ هـ

مايو ١٩٨٠ م

الباب الأول

وكالات الأنباء[1]
في العالم العربي[1]



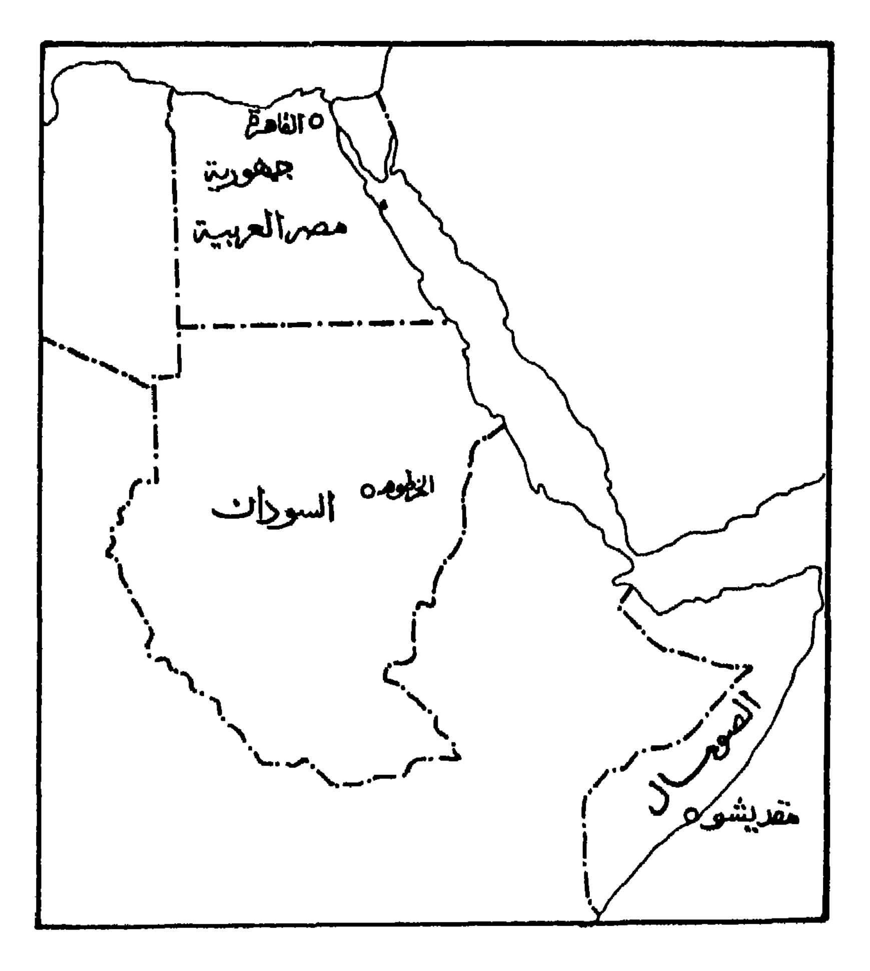
مصر
السودان
المغرب
تونس
الجزائر
ليبيا

موريتانيا
العراق
سوريا
لبنان
الأردن
فلسطين

صنعاء
عدن
السعودية
قطر
الكويت
الإمارات

الفصل الأول

وكالات الأنباء
في وادي النيل



مصر

السودان

وكالات الأنباء في مصر

عرفت مصر «وكالة الأنباء» في عصر اسماعيل ، على يد مكاتب وكالات الأنباء الأجنبية التي افتتحت في العاصمة المصرية . وكانت أخبار هذه الوكالات تصل من الخارج عن طريق شركة ماركوني الأجنبية ، التي أنهت الحكومة المصرية عقد امتيازها أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وتم ضمها إلى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية المصرية[١] .

وكالة الشرق العربي :

وفي نهاية عام ١٩٣٥ حصل حبيب جاماتي ، على تصريح شفوي من محمود فهمي النقراشي وزير الداخلية المصري في ذلك الحين ، لإصدار نشرة باسم «وكالة الشرق العربي – و. ش . ع» وقد شجعتها الحكومة المصرية ، وبعض الحكومات العربية ، عن طريق الاشتراك في نشرتها ، كما اشتركت فيها أيضاً الصحف المصرية واللبنانية والسورية والعراقية والتونسية والمغربية والصحف العربية في أمريكا اللاتينية واستمرت هذه الوكالة في عملها إلى أن توقفت أثناء الحرب العالمية الثانية ، حيث لم تستطع الحصول على الأخبار ، أو إرسالها للمشتركين في الخارج ، وكذلك لعدم وصول إعانات الحكومات العربية لها[٢] .

شركة أنباء العروبة :

وفي خريف ١٩٣٩ حينما خرج الدكتور محمد حسين هيكل من الوزارة ،

---

(١) جمال أبو طالب ، بحث خطي على الآلة الكاتبة ، قدمه إلى الدكتور إبراهيم امام خلال دراساته التمهيدية للماجستير في قسم الصحافة بكلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٦٢/٦١ – وكذلك عبد الصمد دسوقي . وكالات الأنباء في مصر –رسالة ماجستير خطية بالآلة الكاتبة (١٩٧٣) ص ١٣٢ و١٣٣ .

(٢) جمال أبو طالب ، المصدر السابق . وكذلك عبد الصمد دسوقي ، المصدر السابق ص ١٣٤ و١٣٥ و١٣٦ وقد ذكر المصدران أنهما استقيا هذه المعلومات من حبيب جاماتي شخصياً قبل وفاته عندما كان يعمل محرراً للشؤون العربية في مجلات دار الهلال ..

وعاد إلى الصحافة ، فكر «بالاتفاق مع الأستاذ محمد نجيب (*) في إنشاء شركة للأنباء تذيع في جميع بلاد الشرق العربي كل ما يهم أممه المختلفة من شؤونها الخاصة ، ومن شؤون العالم ، وذلك بطريق الإذاعة السلكية واللاسلكية ، صادرة من القاهرة إلى العواصم العربية المختلفة» . وقدم طلباً بهذا المشروع إلى الحكومة المصرية ، لتصدر قانوناً يضمن لرأس مال الشركة حصة معينة من الأرباح . وصدر القانون المطلوب تحت رقم ٥٤ بتاريخ ١٦ يونيو ، ١٩٤٠ ، ولكن تنفيذ المشروع توقف أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب استحالة الحصول «على الماكينات اللازمة للإذاعة العربية وكانت تصنع يومئذ في ألمانيا»[1] .

فلما أنشئت جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ ، أعاد الدكتور هيكل وشريكه ، محاولة إنشاء الشركة ، بعد أن تمكنت شركة كريد التابعة لشركة استاندارد تليفون — (Standard Telephone) من صنع الماكينات العربية اللازمة ، فقدما إلى أمانة جامعة الدول العربية (مذكرة إنشاء شركة أنباء العروبة) بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٤٥ «وأغراض الشركة إذاعة ما يجري في العالم العربي على اختلاف أنواعها .. كما تحرص على أن تعرب عن آراء مصر وسائر البلاد العربية الرسمية وغير الرسمية حرصها على أن تقوم بمهمة الملحقين الصحفيين في الخارج بتوزيع بلاغات الحكومات المشتركة في جامعة الدول العربية وغيرها من الحكومات العربية على الصحف»[2] .

وأوضحت المذكرة أنه «لا يتسنى تأليف الشركة إلا إذا اطمأنت إلى ميادين عملها في البلاد العربية المختلفة ، وذلك بموافقة الدول العربية التي يمتد إليها نشاطها ،

(*) قال لي الأستاذ حافظ محمود نقيب الصحفيين الأسبق في لقاء معه في ١٨ يوليو ١٩٧٨ أن محمد نجيب هذا ، صحفي مصري عاش في الخارج وكان قبل ١٩٣٩ مديراً لمكتب جريدة المقطم في لندن . واتسعت دائرة اتصالاته بالصحافة الأجنبية فانتقل نشاطه للعمل في الصحف الأمريكية ومراسلة الصحف المصرية والعربية وكان يتصل بالدكتور هيكل إذ كان موجوداً في الخارج ، فلما فكر الدكتور هيكل في إنشاء هذه الوكالة حضر محمد نجيب للقاهرة وعرض خدماته في هذا الصدد .

(١) محمد حسين هيكل ومحمد نجيب ، مذكرة إنشاء شركة أنباء العروبة ، المقدمة إلى أمانة جامعة الدول العربية في ٢٦ ديسمبر ١٩٤٥ (نص المذكرة في ملاحق البحث ، وكذلك عبد الصمد دسوقي ، المرجع السابق ص ١٣٦ و١٣٧ — وأيضاً حافظ محمود ، ذكريات شخصية الحلقة ٣٢ بجريدة الجمهورية الصادرة في ١٤ مايو ١٩٧٣ .

(٢) محمد حسين هيكل ومحمد نجيب ، المصدر السابق .

على تسهيل مهمتها في أراضيها . ثم اطمأنت إلى رعاية هذه الدول لها وثقتها بها »[1] .

ويقوم تخطيط مشروع الشركة – كما جاء في المذكرة على أساس إنشاء «محطات فرعية للإرسال في بغداد ، والقدس ، وبيروت ، ودمشق ، وعمان ، وجده ، والرياض ، وصنعاء ، والخرطوم ، والإسكندرية ، تكون وثيقة الاتصال بمقرها في القاهرة «وطالبت المذكرة الدول العربية بأن تشترك في أكبر عدد ممكن من الماكينات التي تتلقى أنباء الشركة ، وقال إن «الشركة لا تطلب إعانة مالية مباشرة من الحكومات ، لأن ذلك يتنافى مع ما تريده لنفسها من استقلال إدارتها »[2] .

وقد أرسلت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية نسخاً من هذه المذكرة ، إلى الدول الأعضاء ، للاطلاع عليها ، وموافاتها برأيها في هذا المشروع . وفي ٦ أبريل ١٩٤٦ أوصى مجلس الجامعة الحكومات العربية بالعمل على تنفيذ مشروع (شركة أنباء العروبة) والعناية به[3] .

ولقد جاهد الدكتور هيكل وشريكه ، لتحقيق تلك الفكرة ، ولكن الظروف السياسية التي سادت العالم العربي في ذلك الحين ، وضعف الإمكانيات المادية حالت دون تحقيق الفكرة ، وظهور هذا المشروع إلى حيز الوجود[4] .

وكالة الأنباء المصرية :

لكن الدكتور حسني خليفة ، تمكن في بداية ١٩٥٠ من تأسيس (وكالة الأنباء المصرية) وكان عمل الوكالة يتضمن إصدار نشرة صباحية يومية باللغة الإنجليزية ، تشتمل على الأخبار ومقالات الرأي التي تنشرها الصحف المصرية الصباحية . وتوزع هذه النشرة نظير اشتراك شهري قيمته ثمانية جنيهات ، على مكاتب وكالات الأنباء الأجنبية ، والصحفيين الأجانب ، والسفارات الأجنبية بالقاهرة . كما كانت تصدر نشرة أسبوعية باللغة الإنجليزية أيضاً ، تتضمن استعراضاً وتحليلاً دقيقاً للأحداث السياسية ، والتطورات الاقتصادية ، ومظاهر التقدم الاجتماعي في مصر

---

(١) محمد حسين هيكل ومحمد نجيب ، المصدر السابق .

(٢) محمد حسين هيكل ومحمد نجيب ، المصدر السابق .

(٣) و(٤) عبد الصمد دسوقي ، المرجع السابق ص ١٣٩ و١٤٠ راجع أيضاً مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية ، الجزء الأول ، من الدورة الأولى ٤ يونيه ١٩٤٥ حتى الدورة الثالثة والعشرين في ٢٠ مارس ١٩٥٥ .

والدول العربية . وهذه النشرة كانت توزع نظير اشتراك شهري قيمته جنيهان على سفارات مصر في الخارج ومكاتب جامعة الدول العربية ، وبعض الهيئات الدولية ، بالإضافة إلى الجهات الأجنبية السابق ذكرها في الداخل(١) .

وتطور عمل الوكالة ، فقامت أيضاً بإصدار نشرة محلية تتضمن أخباراً سياسية ، واقتصادية ، وتوزع على الصحف المصرية والأجنبية ، والصحفيين الأجانب ، ومكاتب وكالات الأنباء الأجنبية بالقاهرة ، وبالإضافة إلى ذلك كان صاحب الوكالة يجري أحاديث صحفية مع رئيس الجمهورية ، ويصدر بها نشرات توزع على الصحف ، ومكاتب وكالات الأنباء والمشتركين(٢) .

وفي خلال الاستعدادات لإجراء استفتاء تقرير المصير في السودان ، فتحت الوكالة مكتباً لها في الخرطوم ، وأصبحت الوكالة تصدر نشرتين يوميتين في الخرطوم تتضمنان أنباء مصر ، وتصدر نشرة مسائية في القاهرة لأنباء السودان ، تستفيد منها الصحف المصرية والأجنبية والإذاعة(٣) .

وكانت هذه الوكالة تحصل على إعانة مالية من وزارة الإرشاد القومي المصرية في ذلك الحين ، وفي منتصف اكتوبر ١٩٥٤ سحبت الوزارة ترخيص هذه الوكالة بعد أن أوقفت الإعانة المالية التي كانت تدفعها لها ، وذلك كما صرح مصدر مسؤول لأن «الفرع الرئيسي لهذه الوكالة في الخرطوم دأب على إرسال أخبار السودان مشوهة» كما دأبت هذه الوكالة «على أن تنشر عن مصر أخباراً في الخارج تحمل كثيراً من السموم(٤) » .

إلا أن فريقاً من بين الذين كانوا يعملون في هذه الوكالة يقول إن الوكالة توقفت عن العمل بسبب النشاط السياسي ، والاقتصادي ، والاجتماعي في مصر بعد الثورة وضعف إمكانيات الوكالة المادية ، وعدم استطاعتها تغطية هذه النشاطات ، مما جعل

---

(١) خليل صابات ، مرجع سابق ص ٢٣٦ – إبراهيم امام ، مرجع سابق ص ٢٤٣ ، عبد الصمد دسوقي مرجع سابق ص ١٤١ و١٤٢ .

(٢) عبد الصمد دسوقي ، المرجع السابق ص ١٤١ و١٤٢.

(٣) خليل صابات ، مرجع سابق ص ٢٣٦ – عبد الصمد دسوقي ، المرجع السابق ص ١٤٢ .

(٤) جريدة أخبار اليوم العدد ٥١٩ بتاريخ ١٦ اكتوبر ١٩٥٤ ص ٧ العمود الثامن وكذلك الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم ، مرجع سابق ص ٢٣٦ .

الدولة تعمل على إنشاء وكالة وطنية للأنباء تستطيع تغطية كل ما يجري في الداخل والخارج من تطور [1] .

وكالة مصر :

وإلى جانب (وكالة الأنباء المصرية) السابق الكلام عنها ، وخلال السنتين الأخيرتين من عمرها ، أنشأ الأستاذ عبد المنعم الصاوي (وكالة مصر) التي نشأت أول ما نشأت تحت اسم (مكتب مصر للصحافة) وذلك في فبراير ١٩٥٣ . وكانت خدمات هذا المكتب شبيهة بوكالة الأنباء المصرية ، سابقة الذكر ، فقد قام على أساس مبدأ «نحن نقرأ لك» حيث اتجه التقدير الفني – كما يقول مؤسسها – إلى أن كثيرين من رجال الأعمال ، والمسؤولين ، لا يستطيعون متابعة ما ينشر في كل الصحف والمجلات التي تصدر في مصر ، بمختلف اللغات ، ولهذا نشأت الفكرة على أساس أن يقوم المكتب بالقراءة لهؤلاء واعطائهم ملخصاً له باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية [2] .

وقد صدرت نشرات المكتب النوعية في أواخر ١٩٥٣ وأوائل ١٩٥٤ ، وهي ثلاث نشرات أسبوعية في مجالات : الآراء والأخبار العامة – مصر والعالم العربي – الرياضة .. وكانت هذه النشرات توزع على بعض السفارات الأجنبية في القاهرة ، والشركات والبنوك . قيمة الاشتراك الشهري للنشرة الواحدة خمسة جنيهات [3] .

ثم تطور المكتب إلى (وكالة مصر) وذلك في منتصف ١٩٥٤ عندما بدأت البوادر تؤكد نجاح مفاوضات الجلاء التي انتهت إلى عقد اتفاقية الجلاء في سبتمبر ١٩٥٤ – وكان هدف الوكالة الجديدة محدداً بأنه يتجه إلى متابعة عمليات الجلاء في كل المعسكرات والمواني المصرية التي تشهد عمليات الجلاء ، وكانت تصدر نشرتين يومياً ، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية . ولم تتوقف في الوقت نفسه النشرات الأسبوعية النوعية السابق ذكرها . وقيمة اشتراك الهيئات والمسؤولين في

---

(١) عبد الصمد دسوقي ، مرجع سابق ص ١٤٣ – وهي معلومات استقاها من رضا خليفة شقيق صاحب الوكالة ، وأحد الذين عملوا بها من تأسيسها إلى أن توقفت عن العمل .

(٢) معلومات كتابية حصلت عليها من الأستاذ عبد المنعم الصاوي خلال مقابلة شخصية معه في مكتبه يوم ٤ يونيو ١٩٧٣ عندما كان رئيساً لتحرير مجلة اليونسكو في القاهرة .

(٣) معلومات كتابية من الأستاذ عبد المنعم الصاوي ، المصدر السابق .

النشرات اليومية خمسة جنيهات شهرياً ، وللصحف والإذاعة ١٥ جنيهاً شهرياً[١] .

وكان طبيعياً أن تفتح الوكالة الجديدة مكاتب لها في منطقة القناة ، ولما كانت التكاليف فوق طاقتها ، فقد أولتها السلطة رعايتها ، فاشتركت مصلحة الاستعلامات والشؤون العامة للقوات المسلحة في نشراتها ، بما يغطي التكاليف الأساسية ، وكانت لا تتجاوز نحو ١٥٠ جنيهاً في الشهر ، كما اشترك في نشرات الوكالة أيضاً مجلس الوزراء ، ومجلس قيادة الثورة ، وبعض الهيئات الأخرى[٢] .

على ان الوكالة بعد ذلك اتجهت إلى طرق الموضوعات السياسية الهامة ، من دوائر القاهرة نفسها ، فكان لها مندوب سياسي في مجلس الوزراء ، وجامعة الدول العربية وان ظل طابعها الذي تميزت به ، هو متابعة حركات الجلاء[٣] .

كذلك اتجهت الوكالة إلى تغطية بعض الأحداث الدولية وعقدت اتفاقاً لتبادل الأنباء مع وكالة الصين الجديدة ، وتبادلت الأخبار مع بعض الدوائر الإعلامية العربية ، كما تبادلت النشرات مع الوكالة الرسمية الباكستانية .

وكانت الوكالة ترجو أن تكون امتداداتها الجغرافية متسعة مع امتداد السياسة المصرية ، لكن إمكانياتها لم تمكنها من ذلك دائماً[٤] . فقد أصبحت السياسة فوق طاقة الوكالة ، أو أي مجهود فردي آخر ، ولذلك نشأت فكرة إنشاء وكالة قومية تستطيع أن تلاحق التطورات الضخمة للسياسة العربية . وقد ساهم الأستاذ عبد المنعم الصاوي في دراسة هذا المشروع الجديد مع ولاة الأمور[٥] .

وانتهى نشاط (وكالة مصر) بالعدوان على مصر في نوفبر ١٩٥٦ . وكانت (وكالة أنباء الشرق الأوسط) قد قامت في أوائل ذلك العام[٦] .

* * *

وكالة أنباء الشرق الأوسط (أ . ش . أ) .

MIDDLE EAST NEWS AGENCY (M. E. N. A.)

بدأ التفكير في إنشاء (وكالة أنباء الشرق الأوسط) في ١٥ ديسمبر ١٩٥٥[٧] .

---

(١) و(٢) المصدر السابق .

(٣) و(٤) المصدر السابق .

(٥) خليل صابات ، مرجع سابق ص ٢٣٧ .

(٦) معلومات كتابية من الأستاذ عبد المنعم الصاوي ، مرجع سابق .

(٧) دليل وكالة أنباء الشرق الأوسط (القاهرة) ١٩٧٧ ص ٣ .

ويقول عبد الصمد دسوقي ، المرجع السابق ص ١٥٨ و١٥٩ : =

ثم صدرت موافقة مجلس الوزراء المصري في جلسته التي عقدها مساء الأربعاء ٨ فبراير ١٩٥٦ على تأسيس «شركة أنباء الشرق الأوسط»[١] وهي شركة مساهمة رأسمالها ٢٠ الف جنيه ، وتمتلك أسهمها متضامنة الصحف المصرية : الأهرام ، ودار أخبار اليوم ، ودار الهلال ، ودار التحرير[٢] . وقد تكوَّن أول مجلس لإدارتها من أعضاء يمثلون هذه الصحف وهم السادة : جلال الدين الحمامصي ، وشكري زيدان ، ومصطفى أمين ، وأحمد قاسم جودة ، واسماعيل الدسوقي عامر ، وأمين أبو العينين ، وبشارة تقلا . وبناء على المادة ٢٤ من نظام الشركة قرر هذا المجلس بالإجماع اختيار الأستاذ جلال الدين الحمامصي ليكون عضواً منتدباً ومديراً عاماً للشركة ، وفوضه المجلس باتخاذ كافة الإجراءات للمضي بأعمال الشركة[٣] .

وقد بدأت الوكالة عملها الإخباري يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٦ حيث أذاعت أولى نشراتها وكانت مطبوعة بالاستنسل . وفي ٣١ مارس من العام نفسه ، بدأت الوكالة بث أنبائها على أجهزة التيكر لمشتركيها من الصحف المصرية[٤] . وفي ٩ أبريل ١٩٥٦ بدأت الوكالة في توزيع نشرة الصحف المصرية باللغة الإنجليزية واسمها (G. P. R) والمطبوعة بالاستنسل . وفي ٩ مايو ١٩٥٦ بدأت الوكالة في توزيع نشرة البترول باللغة الإنجليزية أيضاً واسمها . Oil Industry[٥] .

= إن الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء للثقافة والإعلام السابق ، قد ذكر له خلال مقابلات شخصية أن هذه الوكالة كانت قد بدأت نشاطها قبل موافقة مجلس الوزراء المصري على تأسيسها وذلك عندما صدر قرار سحب ترخيص وكالة الأنباء المصرية السابق ذكره ، حيث أصدر الدكتور حاتم بوصفه مديراً لمصلحة الاستعلامات حينئذ تعليماته في اكتوبر ١٩٥٤ إلى إدارة المكاتب الصحفية التابعة للمصلحة لتقف على أخبار السودان وتطوراته ، فاتصلت هذه الإدارة - بالاستاذ كامل جورج أحد العاملين بوكالة الأنباء المصرية الذي استطاع أن يحصل على أخبار السودان تليفونياً من مندوب الوكالة بالخرطوم ثم أصدر أول نشرة إخبارية عبارة عن أربعة أخبار عن السودان في صفحة واحدة تعلوها عبارة «أنباء الشرق الأوسط» واستمرت الإدارة في توزيع هذه النشرة يومياً حتى صدر قرار إنشاء شركة أنباء الشرق الأوسط . وقد ذكر نفس الكلام جمال أبو طالب في بحثه السابق الإشارة إليه ، وقال إنه استقى تلك المعلومات من أحد موظفي إدارة المكاتب الصحفية وطلب منه عدم ذكر اسمه .

(١) محضر أول جلسة لمجلس إدارة الوكالة في ١٣ فبراير ١٩٥٦ من محفوظات وكالة أنباء الشرق الأوسط .

(٢) خليل صابات ، مرجع سابق ص ٢٣٧ .

(٣) محضر أول جلسة لمجلس إدارة الوكالة ، مرجع سابق .

(٤) دليل وكالة أنباء الشرق الأوسط ، مرجع سابق ص ٣ .

(٥) محضر مجلس إدارة الوكالة في ١٧ مايو ١٩٥٦ .

وبدأت الوكالة – ومركزها الرئيسي في القاهرة – في فتح مكاتب لها في الخارج . وكان مكتب الخرطوم قد افتتح في ١٥ ديسمبر ١٩٥٥ . وتم افتتاح مكتب في غزة في ٦ أبريل ١٩٥٦ ومكتب في عمان يوم ١٩ ديسمبر من الشهر نفسه ، ومكتب بيروت في ٢٦ من الشهر نفسه ، ومكتب دمشق يوم ٩ مايو ١٩٥٦ [١] كما قرر مجلس إدارة الوكالة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ اكتوبر ١٩٥٧ تعيين مراسلين للوكالة في جميع الدول العربية [٢] .

وفي ١٦ فبراير ١٩٥٩ عقد مجلس إدارة الوكالة جلسته للنظر في استقالات أعضاء المجلس ، وكان في ذلك الحين يتكون من السادة : جلال الدين الحمامصي ، ومصطفى أمين ، وبشارة تقلا ، وشكري زيدان ، وأحمد قاسم جودة ، وأمين أبو العينين ، ومصطفى كامل الشناوي ، وعبد العزيز صادق [٣] . وذلك لأن الوكالة كانت قد تحولت ابتداء من أول يناير ١٩٥٩ ولمدة عشر سنوات تنتهي في آخر ديسمبر ١٩٦٨ ، قابلة للتجديد ، إلى شركة «توصية بسيطة» تسميتها التجارية «وكالة أنباء الشرق الأوسط» تحت إدارة السيد كمال الدين الحناوي . وتم قيدها في السجل التجاري بتاريخ ٢٦ أبريل ١٩٥٩ [٤]، والغرض من إنشاء الشركة كما جاء في قيدها في السجل التجاري ما يلي :

١ – نقل أنباء الجمهورية العربية المتحدة ، وأنباء العالم العربي إلى الخارج وإمداد الصحف ، والمجلات ، والإذاعات العربية ، والجهات الحكومية ، والهيئات والأفراد ، بشتى الأنباء العالمية ، وبوجه خاص ، أنباء الجمهورية العربية المتحدة ، والعالم العربي في الداخل والخارج .

---

(١) محضر مجلس إدارة الوكالة في ١٧ مايو ١٩٥٦ من محفوظات وكالة أ. ش. أ .

(٢) محضر مجلس إدارة الوكالة في ٣ نوفمبر ١٩٥٧ من محفوظات وكالة أ. ش. أ .

(٣) محضر مجلس إدارة الوكالة في ١٦ فبراير ١٩٥٩ من محفوظات وكالة أ . ش . أ .

وفي لقاء مع الأستاذ جلال الدين الحمامصي يوم ١٩٧٨/٧/١٥ قال إن سبب هذه الاستقالات أنه فرض عليهم تعيين الأستاذ كمال الدين الحناوي مديراً عاماً للوكالة من غير عرض الأمر على مجلس إدارة الوكالة وما تلى ذلك من تدخل مباشر من السلطة في أعمال الوكالة ، مما أدى إلى وضوح النية إلى تحويل الوكالة إلى وكالة رسمية . فأصبح مجلس الإدارة غير ذي موضوع ، فاستردت الصحف ما دفعته في رأس المال .

(٤) طلب قيد في السجل التجاري – كمال الدين الحناوي وشركاه في ٢٦ أبريل ١٩٥٩ – ضمن محفوظات وكالة أ. ش. أ .

٢ – تبادل الأنباء ، والصور ، مع وكالات الأنباء القومية والعالمية ، وإمداد الصحافة العالمية بالأنباء والصور من الجمهورية العربية المتحدة ، والبلاد العربية الأخرى .

٣ – إصدار نشرات دورية إخبارية مطبوعة بمختلف اللغات لخدمة المهتمين بأحداث العالم العربي ، وتتبع خطوات التقدم والتطور الاقتصادي ، والاجتماعي ، والثقافي ، والسياسي ، في أنحائه المختلفة .

٤ – كما تعنى الوكالة بالحصول على الأنباء ، والمعلومات ، والبيانات ، والإحصاءات الاقتصادية ، وآخر تطورات الأسعار والبورصات ، والبنوك ، والأسواق العالمية لتكون هذه الأنباء في خدمة المؤسسات الاقتصادية والشركات والبنوك والجمعيات التعاونية والهيئات الحكومية وغيرها من الهيئات المهتمة بهذه الشؤون بالداخل والخارج .

ويجوز للشركة أن يكون لها مصلحة مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في الجمهورية العربية المتحدة ، أو في الخارج كما يجوز لها أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات المذكورة أو تندمج فيها ، أو تشتريها ، أو تلحقها بها .

واستمرت الوكالة تزاول نشاطها في ظل القطاع الخاص .. والذي يستوقف النظر خلال هذه الفترة هو اهتمام الدولة بها ، تعبيراً عن تقديرها للدور الحيوي الذي تقوم به وكالة وطنية في مجال الإعلام داخلياً وخارجياً ، وقد ترجمت الدولة هذا الاهتمام في صورة إعانة سنوية تؤديها إلى الوكالة . ثم رأت الدولة للاعتبارات العامة والقومية أن تمد يدها إلى هذه الشركة باشراف ورقابة أشمل ، فألحقتها بالقطاع العام[١] . حيث أصبحت إحدى وحدات (المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة)[٢] . وذلك بعد صدور قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (١) لسنة ١٩٦٢ بتاريخ ٢٨ مايو ١٩٦٢ أي بعد سنتين من صدور قانون تنظيم الصحافة في ٢٤ مايو ١٩٦٠ .

وينص القرار في مادته الثانية على «الموافقة على قبول تنازل السيد كمال الدين الحناوي عن وكالة أنباء الشرق الأوسط إلى المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر

(١) مذكرة في شأن تقييم مستوى وكالة أنباء الشرق الأوسط (عام ١٩٧١) ضمن محفوظات وكالة أ. ش. أ.
(٢) أنشئت هذه المؤسسة بقرار رئيس الجمهورية رقم ١٨١٣ لسنة ١٩٦١ بتاريخ ١٩٦١/١١/٢٩

والتوزيع والطباعة ، بما لها وما عليها اعتباراً من ١٩٦٢/١/١ »

وفي ١٠ فبراير ١٩٦٤ صدر قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ بتحويل وكالة أنباء الشرق الأوسط إلى شركة مساهمة متمتعة بجنسية الجمهورية العربية المتحدة باسم «شركة وكالة أنباء الشرق الأوسط» وتنص المادة الثالثة من نظام الشركة المرفق بهذا القرار على أن «غرض هذه الشركة نشر جميع الأخبار في البلاد المختلفة عن طريق مكاتبها بالخارج الموجودة في مختلف البلاد العربية والأجنبية ، وذلك بواسطة الأجهزة المركبة في مركزها الرئيسي وفي مكاتبها بالخارج ، لإرسال واستقبال الأخبار الصحيحة . وكذلك تنوير الرأي العام بالجمهورية العربية المتحدة بالأنباء الداخلية والخارجية لإيقافه على مختلف التيارات العالمية .. ومحاربة الأخبـار المدسوسة والمغرضة ضد الجمهوريـة العربيـة المتحدة والعالم العربي . كما تقوم بطبع وإصدار الصور والأفلام عن الأحداث الداخلية لتوزيعها بواسطة مكاتبها ، وجاء في المادة الرابعة من هذا النظام أن مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة القاهرة .. وذكرت المادة الخامسة أن المدة المحددة للشركة ٢٥ عاماً ..

وحددت المادة السادسة رأس مال الشركة بمبلغ أربعين ألف جنيه موزعاً على أربعين ألف سهم [١] .

وفي ١٩ اكتوبر ١٩٦٥ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧١٨ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم قطاع الثقافة والإرشاد القومي والسياحة والآثار ، الذي نص في البند (ثانياً) من المادة الثانية على تبعية شركة وكالة أنباء الشرق الأوسط للمؤسسة المصرية العامة للأنباء والتوزيع الخاضعة لإشراف وزير الإرشاد القومي [٢] .

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ بتاريخ ٣ يناير ١٩٦٦ بتنظيم وزارة الإرشاد القومي ، الذي نص في الفقرة (جـ) من المادة الثانية ، على الغاء المؤسسة المصرية العامة للأنباء والتوزيع ، وإخضاع الوكالة لإشراف وزير الإرشاد القومي . ونصت المادة السادسة على أن يتولى الوزير اختصاصات مجلس إدارة الوكالة [٣] .

---

(١) ملحق الوقائع المصرية العدد ١٤ الصادر في ١٨ فبراير ١٩٦٤ وكذلك نص القرار المحفوظ بوكالة أنباء الشرق الأوسط .

(٢) قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧١٨ لسنة ١٩٦٥ المحفوظ بوكالة أ ش أ .

(٣) قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ المحفوظ بوكالة أ ش أ .

بعد ذلك بدأ مركز الوكالة يهتز ، حتى صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٦٧ بتاريخ ٨ مارس ١٩٦٧ الذي نص في مادته الأولى على تصفية شركة وكالة أنباء الشرق الأوسط ، وفي مادته الثانية على نقل أصول الشركة المصفاة الثابتة والمنقولة وبخصومها إلى (وكالة الصحافة العربية المتحدة)(*) ونص في مادته الثالثة على نقل العاملين بالشركة المصفاة إلى وظائف ذات فئة وظائفهم بالحكومة والهيئات العامة ، والمؤسسات العامة ، والشركات التابعة لها [١] . إلا أن هذا القرار لم يلبث أن عدل عنه حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٢٢ لسنة ١٩٦٧ – بتاريخ ٩ أكتوبر ١٩٦٧ ، نصت مادته الأولى على وقف «إجراءات تصفية شركة وكالة أنباء الشرق الأوسط «واستمرار» مباشرة نشاطها وتتبع وزير الإرشاد القومي [٢] » .

وفي ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الجهاز الحكومي ، والذي نص في مادته التاسعة عشرة على تبعية اتحاد الإذاعة والتليفزيون لنائب رئيس الوزراء ووزير الثقافة والإعلام ، على أن يتبع الاتحاد ، وكالة أنباء الشرق الأوسط [٣] .

ولعل من أبرز ما يستفاد من العرض المتقدم لتطور وكالة أنباء الشرق الأوسط ، هو اهتمام الدولة بهذه الوكالة ، باعتبارها أداة الدولة في نقل وجهة نظرها بسرعة ودقة إلى سائر وسائل الإعلام العالمية والمحلية . ويلزم لشمول النظر ، واحاطته بسائر جوانب الصورة ، أن يمتد إلى أهداف وكالة أنباء الشرق الأوسط ، ونشاطها في

(*) كانت مؤسسة الصحافة العربية المتحدة التي تضم الأهرام وأخبار اليوم ودار المعارف قد قررت إنشاء هذه الوكالة في ١٢ ديسمبر ١٩٦٦ وأذاع مجلس إدارة المؤسسة بياناً أعلن فيه أن هدف هذه الوكالة هو تقديم خدمة إخبارية عربية في اهتماماتها ، وعالمية في مستواها ، على أساس موضوعي معزز بكل الامكانيات الحديثة في وسائل المواصلات . وسوف تخص الوكالة الجديدة جزءاً هاماً من نشاطها بأفريقيا كما أنها عن طريق ما سوف تعقده من صلات التعاون الوثيق مع جميع وكالات الأنباء في العالم تريد أن تحمل بجدارة نصيبها من المسؤولية الكبيرة في خدمة الرأي العام العالمي الذي يطلب أكثر من أي وقت مضى معرفة بالأحداث سريعة ونزيهة ويعتبر أن هذه المعرفة جزء أساسي من حريته ومن حضارته الإنسانية .. (راجع كتاب الصحافة ، مرجع سابق ص ٢٤١ والأهرام بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١٣) ولكن لم يكتب لهذه الوكالة أن ترى النور نظراً لظروف حرب ٦٧ وما حل بالبلاد من كوارث بسببها .

(١) قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٦٧ من محفوظات وكالة أ . ش . أ .

(٢) قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٢٢ لسنة ١٩٦٧ من محفوظات وكالة أ ش أ .

(٣) قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ من محفوظات وكالة أ ش أ .

تحقيق تلك الأهداف ، فالوكالة تعمل على تحقيق الأهداف الآتية :

١ - تكوين المواطن المستنير عن طريق توعيته بمجريات الأمور في المجتمعين الدولي والقومي على السواء .

٢ - توفير الأنباء الدقيقة الواضحة الصادقة للرأي العام على المستوى القومي والدولي .

٣ - التعرف على اتجاهات الرأي العام والتعبير عن هذه الاتجاهات بدقة وأمانة و بما لا يؤثر على اعتبارات الصالح العام وأمن الوطن وسلامته [1] .

وتحقيقاً للأهداف السابقة ، تقوم الوكالة بممارسة الاختصاصات العامة التالية :

١ - الحصول على الأنباء من مختلف المصادر الداخلية والخارجية وإعادة توزيعها وتسويقها محلياً وعالمياً .

٢ - الحصول على الأنباء العالمية والمحلية وتصنيفها وإصدارها وتوزيعها بما يضمن سرعة وصولها صادقة وكاملة إلى من يحتاج إلى هذه الخدمة محلياً وعالمياً .

٣ - تحليل الأنباء والمعلومات وإعداد التعليقات والدراسات بما يهم الرأي العام المحلي والعالمي وإصدارها وتوزيعها وتسويقها .

٤ - استخلاص اتجاهات الرأي العام المحلي والعالمي من مختلف مصادر المعلومات وتصنيفها وإصدارها وتوزيعها .

٥ - إصدار النشرات النوعية بلغات مختلفة بغرض اطلاع الرأي العام المحلي والعالمي بمختلف الاتجاهات ووضعه في الصورة الصحيحة وتوزيعها وتسويقها .

٦ - القيام بالتحقيقات الصحفية لتغطية الموضوعات التي تهم الرأي العام المحلي والعالمي وإصدارها وتوزيعها وتسويقها .

٧ - تصوير الأحداث المحلية والعالمية وإعدادها للتوزيع بأسرع وسيلة ممكنة لضمان وصولها في الوقت المناسب وتسويقها .

٨ - إعداد الأفلام التليفزيونية الإخبارية عن الأحداث المحلية والعالمية وتوزيعها وتسويقها .

٩ - تبادل الخدمات التي تقوم بها الشركة وتسويقها ونقلها مع أجهزة الإعلام المحلية والعالمية وذلك عن طريق عقد اتفاقيات معها .

---

(١) الهيكل التنظيمي ، وكالة أنباء الشرق الأوسط جـ ١ (القاهرة - يونيو ١٩٧٥) .

١٠ - القيام بخدمات إعلامية للصحافة العالمية والمحلية والأجهزة الدولية عن طريق إمكانياتها ومراسليها ومكاتبها في الداخل والخارج[١] .

ويقوم بتحقيق أهداف الوكالة ، وممارسة الاختصاصات العامة السابقة حتى يوليو ١٩٧٨ عدد من العاملين يبلغ ألف موظف منهم ٣٦٤ صحفياً و٢٥٨ مالياً وإدارياً و١٦٢ فنياً والباقي عمال خدمات وكانت الوكالة قد بدأت عملها في عام انشائها بنحو اربعين من الصحفيين ، والإداريين ، والفنيين[٢] .

ويتكون الهيكل التنظيمي الوكالة أنباء الشرق الأوسط من التقسيمات التالية :

أولاً ـ مجلس الإدارة :

وهو السلطة المسؤولة عن شؤون الوكالة وتصريف أمورها ، ووضع سياستها العامة التي تسير عليها ، وله أن يصدر من القرارات ما يراه لازماً لتحقيق الأهداف التي قامت من أجلها[٣] .

ويتكون مجلس الإدارة من رئيس ، وخمسة أعضاء معينين ، بالإضافة إلى اثنين من ذوي الخبرة ، وخمسة منتخبين من بين العاملين في الوكالة[٤] .

ثانياً ـ رئيس مجلس الإدارة :

ويختص بتوجيه سياسة الوكالة وإدارة شؤونها ، والإشراف الكامل على وحدات الوكالة وإصدار القرارات اللازمة لتنفيذ سياستها . ومتابعة نتائج العمل وتقويمها وتمثيل الشركة في صلاتها بالأشخاص الآخرين وأمام القضاء . ورئاسة مجلس المديرين وما يوكل إليه بمقتضى التشريعات المختلفة[٥] .

ويتبع رئيس مجلس الإدارة مباشرة ، إدارة الشؤون القانونية ، ومكتب الأمن ، ومكتب الشكاوى ، وسكرتارية رئيس مجلس الإدارة[٦] .

---

(١) و(٢) دليل وكالة أنباء الشرق الأوسط ، مرجع سابق ص ٥ - ٦ - ٧ - ومعلومات مستقاة من حسين الشامي مدير عام التخطيط والاحصاء بالوكالة في لقاء معه يوم ١٩٧٨/٧/١٨ .

(٣) الهيكل التنظيمي ، وكالة أنباء الشرق الأوسط ، مصدر سابق ص ١ .

(٤) دليل وكالة أنباء الشرق الأوسط ، مرجع سابق ص ٦ .

(٥) و(٦) الهيكل التنظيمي ، مصدر سابق ص ٢ و٣ و٤ .

ثالثاً ـ نائب رئيس مجلس الإدارة :

ينوب عن رئيس مجلس الإدارة في حالة غيابه . ومن بين اختصاصاته الإشراف على تنفيذ سياسة الوكالة في المجال الصحفي ، ومتابعة الإنتاج وإصدار التوجيهات من خلال مجلس التحرير الذي يتولى رئاسته ، والاشتراك في رسم السياسة العامة للوكالة في جميع المجالات والاشتراك في إعداد الخطط التفصيلية والبرامج التنفيذية للخطة العامة للوكالة ومتابعة تنفيذها ، ويتبعه مباشرة خمس إدارات هي : الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء ، وإدارة الإنتاج والمتابعة ، إدارة التنظيم والتدريب ، وإدارة التفتيش المالي والإداري ، وإدارة العلاقات العامة[(١)] .

رابعاً ـ التحرير :

ويرأسه ثلاثة رؤساء تحرير يتناوبون العمل ، ويشرفون على جميع الإدارات العامة للتحرير ، وهم قمة وظائف التحرير ، ويعملون تحت التوجيه العام لرئيس مجلس الإدارة ، وينفذون السياسة العامة للوكالة من خلال مجلسي التحرير والمديرين[(٢)] . ويتبع رئيس التحرير :

١ ـ رئيس منطقة :

ويختص بالإشراف على تغطية الأنباء والمعلومات من مصادرها المختلفة في منطقته وإرسالها للوكالة وإعداد الدراسات والبحوث والتحقيقات عن اتجاهات الرأي في منطقته وإرسالها للوكالة . وإصدار النشرات النوعية المختلفة باللغات المحلية بغرض اطلاع الرأي العام الصحفي بمنطقته على الصورة الصحيحة والصادقة للأنباء واتجاهات الرأي العام في مصر مع توزيعها وتسويقها وذلك طبقاً للسياسة العامة للوكالة وتوجيهاتها والتغطية المصورة للأحداث المحلية وإعداد الأفلام الإخبارية وإرسالها للوكالة ، وتوزيع وتسويق الخدمات التي تصدرها الوكالة[(٣)] .

---

(١) الهيكل التنظيمي ، المصدر السابق ص ٥ حتى ص ٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠ و١١ .

(٣) الهيكل التنظيمي ، مصدر سابق ص ١١ .

٢ ـ مدير مكتب :

ويختص بالإشراف على تغطية الأنباء والمعلومات من مصادرها المختلفة وإرسالها إلى الوكالة ، وإصدار النشرات النوعية المختلفة باللغات المحلية مع تسويقها ، والتغطية المصورة لكافة الأحداث المحلية وإعداد الأفلام الإخبارية وإرسالها للوكالة ، وتسويق الخدمات التي تصدرها الوكالة في المنطقة [١] .

٣ ـ الإدارة العامة لخدمة الوكالات :

وتتبعها إدارتان هما :

إدارة النشرة الخاصة وإدارة خدمة الوكالات ، وتتوليان استقبال نشرات الوكالات الأجنبية التي تتعاقد معها الوكالة وتوزيعها على المشتركين واضحة في أسرع وقت ممكن ، ويتم توزيع بعضها بلغاتها الأصلية ، والبعض الآخر يوزع بعد ترجمته إلى اللغة العربية ، وذلك وفق عقود التوزيع ، مع التأكد من أن أخبار هذه النشرات لا تمس أمن الدولة من الناحية العسكرية [٢] , وتهدف الوكالة من وراء هذه الخدمات إلى تحقيق عائد من النقد الأجنبي تمكيناً لمركزها المالي والإعلامي ، وإعادة اعتبار القاهرة المركز الرئيسي للخدمة الإخبارية في الشرق الأوسط [٣] .

وتذيع وكالات الأنباء العربية والأجنبية التالية نشراتها باللغة العربية – بعد ترجمة بعضها إلى اللغة العربية – عن طريق شبكة وكالة أنباء الشرق الأوسط : وكالة أنباء المانيا الغربية (د. ب. أ) وتم التعاقد معها من ١٩٦٧/١٢/١ ، وكالة الأنباء الإيرانية (بارس) وتم التعاقد معها من ١٩٧٣/٧/١ – وكالة الأنباء القطرية وتم التعاقد معها من ١٩٧٥/٥/٥ – وكالة الأنباء الفيليبينية وتم التعاقد معها من ١٩٧٥/٩/٩ – وكالة الأنباء القبرصية تم التعاقد معها من ١٩٧٦/٧/١ – وكالة الأنباء السعودية وتم التعاقد معها من ١٩٧٦/٨/٢٤ – وكالة أنباء يونيفرسال نيوزسيرفيس وتم التعاقد معها من ١٩٧٥/١١/١ [٤] .

---

(١) الهيكل التنظيمي ، مصدر سابق ص ١١ .

(٢) الهيكل التنظيمي ، مصدر سابق ص ١٢ .

(٣) مذكرة في شأن تقييم مستوى وكالة أنباء الشرق الأوسط – مرجع سابق .

(٤) دليل وكالة أنباء الشرق الأوسط ، مرجع سابق ص ٩ و١٠ و١٢ و١٣ .

كذلك تقوم الوكالة بالتقاط نشرة وكالة أنباء رويتر باللغة الإنجليزية وتوزيعها كما تقوم بالتقاط نشرة وكالة الأنباء الفرنسية وتوزيعها على المشتركين محلياً باللغة الفرنسية ، وترجمتها إلى اللغة العربية ثم تعيد إرسالها إلى العالم العربي [١] .

بالإضافة إلى ذلك تقدم وكالة أنباء الشرق الأوسط خدمات وتسهيلات في مجال المواصلات لعدد كبير من مراسلي وكالات الأنباء والصحف الأجنبية في القاهرة ، وذلك بموجب اتفاقات ثنائية خاصة ، ومنها على سبيل المثال : وكالة رويتر – وكالة الأنباء الفرنسية – وكالة انسا الإيطالية – وكالة تانيوج اليوجوسلافية – وكالة الأنباء التشيكية – وكالة أنباء نتركونتيسر في سويسرا ، وبعض مراسلي الصحف والمجلات الفرنسية والإنجليزية والأمريكية [٢] .

٤ ـ الإدارة العامة للخدمات الاقتصادية :

وتتبعها :

أ – إدارة مجلة (M. E. N.) وتتولى نشر ثقافة اقتصادية مدروسة عن مصر والعالم العربي ، تتفق مع السياسة العامة للوكالة ، وإعداد المقالات – والموضوعات والدراسات والأبحاث الاقتصادية باللغة الإنجليزية ، أو أي لغة أجنبية أخرى .

ب – المجلة الاقتصادية : لنشر المقالات والموضوعات والدراسات والأبحاث الاقتصادية باللغة العربية وفقاً للسياسة العامة للدولة والوكالة . ومتابعة آخر تطورات الموقف الاقتصادي في مصر والعالم العربي وكذلك المشروعات الاقتصادية الحيوية التي تبرز نهضة مصر والعالم العربي [٣] .

٥ ـ الإدارة العامة للمعلومات :

وتتبعها إدارة الدراسات والنشرات النوعية ، وإدارة المعلومات الصحفية ،

---

(١) دليل وكالة أنباء الشرق الأوسط ، مرجع سابق ص ٩ و١٠ و١٢ و١٣ .

(٢) تقرير مقدم من وكالة (أ ش أ) إلى مؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية الذي عقد في القاهرة من ١٤ حتى ١٧ يناير ١٩٧٤ حول وسائل الاتصال التي تستخدمها الوكالة في استقبال وبث نشراتها الإخبارية للعالم .

(٣) الهيكل التنظيمي ، مصدر سابق ص ١٢ و١٣ و١٤ .

وإدارة الوثائق والمكتبة والميكروفيلم . وتختص بتجميع المعلومات وتوثيقها وإجراء البحوث والتحليل السياسي والاقتصادي واستطلاع وقياس وتحليل الرأي العام وإعداد الدراسات باللغات الأجنبية في مختلف نواحي النشاط في مصر بطريقة موضوعية مدعمة بالوثائق والأرقام . والاتصال والتعاون مع المنظمات المماثلة في الخارج والوكالات المتخصصة كوكالات قصاصات الصحف وغيرها [١] .

٦ ـ الإدارة العامة للتحرير العربي :

وتتولى دراسة الأخبار الواردة باللغة العربية وتقويمها واستكمالها وتحريرها باللغة العربية . ومراجعة الأخبار قبل إذاعتها والتأكد من صلاحيتها للنشر وفقاً للسياسة العامة للوكالة . وإحالة الأخبار للشؤون الفنية لإذاعتها طبقاً للتعليمات الصادرة في هذا الشأن من رئيس التحرير .. ويتبعها الإدارات – الثلاث التالية :

أ – إدارة التحرير المحلي : وتختص باستكمال وصياغة الأخبار الواردة من الناحية الصحفية قبل إذاعتها على شبكة الوكالة المحلية في الداخل . وتشتمل النشرة اليومية الداخلية التي تذيعها هذه الإدارة على نحو ٤٠ ألف كلمة [٢] .

ب – إدارة التحرير الخارجي : وتختص باستكمال وصياغة الأخبار الواردة من الناحية الصحفية لإذاعتها خارجياً طبقاً لمتطلبات واحتياجات المشتركين في الخارج . وتشتمل النشرة العربية الخارجية اليومية التي تذيعها هذه الإدارة على نحو ٣٥ ألف كلمة [٣] .

جـ – إدارة الاستماع الخارجي : وتختص بمتابعة الاستماع إلى نشرات الأخبار الأجنبية سواء باللغة العربية واللغات الأجنبية وتسجيل هذه الأخبار وتفريغها وتصنيفها وإبلاغ الهام منها إلى التحرير العربي [٤] .

٧ ـ الإدارة العامة للتحرير الأجنبي :

وتتولى دراسة الأخبار الواردة وتقويمها واستكمالها وتحريرها باللغة الأجنبية

---

(١) الهيكل التنظيمي ، مصدر سابق ص ١٤ و١٥ .

(٢) دليل وكالة أنباء الشرق الأوسط ، مرجع سابق ص ٤ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الهيكل التنظيمي ، مصدر سابق ص ١٥ و١٦ .

المناسبة . ومراجعة الأخبار قبل إذاعتها والتأكد من صلاحيتها للنشر وفقاً للسياسة العامة للوكالة . وتوجيه إذاعة الأخبار .. ويتبعها الإدارات الثلاث التالية :

أ – إدارة التحرير الإنجليزي : وتختص بإعداد الأخبار الواردة باللغة الانجليزية وترجمتها وإذاعتها طبقاً للسياسة العامة للوكالة . وتشتمل النشرة الانجليزية التي تذيعها هذه الإدارة يومياً على نحو ٢٥ ألف كلمة [١] .

ب – إدارة التحرير الفرنسي : وتختص بإعداد الأخبار الواردة باللغة الفرنسية وترجمتها وإذاعتها طبقاً للسياسة العامة للوكالة .

جـ – النشرة المترجمة الصباحية (C. P. R) : وتتولى ترجمة الصحف المصرية اليومية والاسبوعية وتلخيصها باللغة الإنجليزية وتوزيعها في نشرة مطبوعة على الهيئات والسفارات والمشتركين كل صباح [٢] .

٨ ـ الإدارة العامة للأخبار :

وتتبعها الإدارات الثلاث التالية :

أ – إدارة المندوبين : وتختص بمتابعة الأحداث المحلية والعربية أو العالمية التي تتصل بهذين المجالين . والحصول على الأخبار الصادقة من مصادرها المختلفة وتغطيتها وإبلاغها على الفور للوكالة .

ب – إدارة تلقي المعلومات واستكمالها : وتختص بتلقي وتجميع الأخبار الواردة من المندوبين واستكمال الأخبار الواردة من الناحية الصحفية ، وتسليم الأخبار بعد استكمالها إلى التحرير العربي .

جـ – إدارة الاستماع المحلي : وتختص بمتابعة الاستماع إلى نشرات الأخبار المحلية باللغة العربية أو اللغات الأجنبية سواء عن طريق الإذاعة أو التليفزيون . وتسجيل الأخبار وتفريغها وتصنيفها وإبلاغ الهام منها إلى المختصين . ومتابعة التحقيقات الصحفية والموضوعات والأحاديث والحوار الذي تذيعه محطات الإذاعة والتليفزيون واختيار الصالح منها لإذاعته ضمن نشرات الوكالة [٣] .

---

(١) دليل وكالة أنباء الشرق الأوسط مرجع سابق ص ٥ .

(٢) الهيكل التنظيمي . مصدر سابق ص ١٦ و١٧ .

(٣) الهيكل التنظيمي . مصدر سابق ص ١٧ و١٨ .

٩ ـ الإدارة العامة للتحرير المصور :

وتتبعها أربع إدارات هي :

إدارة الخدمة المصورة ، وإدارة الخدمة التليفزيونية والسينمائية ، وإدارة التصوير الفوتوغرافي والتليفزيوني ، وإدارة معامل التصوير .

وتختص هذه الإدارات بإعداد الصور والأفلام الإخبارية المتعلقة بالأحداث والقضايا المحلية والمناسبات العامة . والتقاط الصور والأفلام التليفزيونية والتسجيلية السنمائية والاستعانة في هذا الشأن بالمكاتب الداخلية والخارجية والمندوبين في الداخل والمراسلين في الخارج . وتحميض الأفلام وطبعها وإرسال الصور بالراديو للعملاء والمشتركين بالسرعة المطلوبة [١] .

ولا يقتصر نشاط وكالة أنباء الشرق الأوسط في هذا القطاع على ما سبق ذكره ، وإنما تعداه إلى عقد اتفاقات تبادل مع أهم الوكالات العالمية الاخبارية والمتخصصة في التصوير العادي والتليفزيوني ر. ففي مجال الخدمة المصورة توجد اتفاقات تبادل مع ٢١ وكالة في جميع أنحاء العالم هي : (نورسك) في النرويج – (انترفوتو) في المجر – (كاف) في بولندا – (سيفوا) في اسبانيا – (ب. ت. أ) في بلغاريا – (أ. ف. ب) في فرنسا – (كيستون) في انجلترا – (هيلاس) في اليونان – (نوفوستي) في الاتحاد السوفييتي – (نوردسك) في الدانمرك (أ. د. ن) في ألمانيا الشرقية – (صينهوا) في الصين – (أجربرس) في رومانيا – (انيفو) في هولندا – (كيودو) في اليابان – (تشيتكا) في تشيكوسلوفاكيا – (بلغاريا الجديدة) في بلغاريا – (كستون) في ميونيخ – (برنزالاتينا) في كوبا – (ك. س. ن.) في كوريا – (تانيوج) في يوجوسلافيا [٢] .

وفي مجال الخدمة التليفزيونية ، توجد عقود تليفزيونية سنوية في بعض البلاد العربية بين الوكالة ومحطات تليفزيون : الكويت – دمشق – أبو ظبي – الخرطوم .

١٠ ـ الإدارة العامة للمكاتب الداخلية والخارجية :

وتتبعها إدارتان هما :

---

(١) الهيكل التنظيمي ، مصدر سابق ص ١٨ و١٩ .

(٢) دليل وكالة أنباء الشرق الأوسط ، مرجع سابق ص ١١ – وكذلك مذكرة في شأن تقييم مستوى وكالة أنباء الشرق الأوسط ، مرجع سابق .

أ - إدارة المكاتب الخارجية ، وتختص بالتنسيق بين المكاتب الخارجية فيما يتعلق بنطاق العمل الصحفي ، وتسهيل مهام العاملين في تلك المكاتب . وموافاتهم بتوجيهات الوكالة لاحاطتهم بالموقف في مناطق أعمالهم[1] .
وللوكالة مكاتب خارجية في : الخرطوم وبيروت ودمشق وبغداد والرياض ، والكويت ، وأبو ظبي (لمنطقة الخليج) والجزائر ، وباريس ، ولندن ، وواشنطن ، ونيويورك ، وبلجراد . ومراسلون في : عمان وصنعاء ، وتونس[2] .
ويقوم المكتب الخارجي بمتابعة أخبار الدولة التي يعمل بها وتغطيتها خاصة من الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها وإرسالها إلى المركز الرئيسي فوراً ، ومراجعة الأخبار التي يتم الحصول عليها وتقويمها وتحريرها بمعرفة أجهزة التحرير التي يشرفون عليها . وتوزيع نشرات الوكالة وخدماتها المصورة على الصحف والمشتركين بما يحقق إيرادات للمكتب . والقيام بالتحقيقات الصحفية والإشراف على تصوير الأحداث والموضوعات وفقاً لتطور الحوادث وعقد الاتفاقات مع الصحف لمدها بالأخبار والخدمات التي يستقبلها من المركز الرئيسي[3] .

ب - إدارة المكاتب الداخلية : ومهمتها التنسيق بين المكاتب الداخلية فيما يتعلق بنطاق العمل الصحفي ، وموافاتها بتوجيهات الوكالة لاحاطتها بالموقف داخل الجمهورية ، والعمل على تسهيل مهامها مع السلطات المختصة في جميع النواحي الإعلامية[4] .
وللوكالة مكاتب داخلية في : مطار القاهرة الدولي ، والإسكندرية ، وأسوان .. ومراسلون في : بورسعيد ، والاسماعيلية ، والبحيرة ، وكفر الشيخ ، ودمياط ، والدقهلية ، والغربية ، والمنوفية ، والقليوبية ، وهيئة قناة السويس ، وبني سويف ، والمنيا ، وأسيوط ، وسوهاج ، وقنا ، ومطروح[5] .

---

(١) الهيكل التنظيمي ، مصدر سابق ص ١٩ و٢٠ .
(٢) دليل وكالة أنباء الشرق الأوسط ـ مرجع سابق من ص ١٤ حتى ص ١٧ .
(٣) الهيكل التنظيمي ـ مصدر سابق ص ٢٠ .
(٤) الهيكل التنظيمي ، مصدر سابق ص ٢٠ و٢١ .
(٥) دليل وكالة أنباء الشرق الأوسط ، مرجع سابق ص ١٧ و١٨ و١٩ .

ويختص المكتب الداخلي أو المراسل المحلي ، بمتابعة الأخبار داخل المنطقة التي يعمل بها وتغطيتها ، بما يكفل كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها . ومراجعة الأخبار التي يتم الحصول عليها وتقويمها وتوزيع نشرات الوكالة وخدماتها المصورة على الصحف والمشتركين لزيادة الإيرادات ، والقيام بالتحقيقات الصحفية وتصوير الأحداث والموضوعات وفقاً لتطور الحوادث[1] .

١١ ـ الإدارة العامة لمراقبة الأخبار :

وتتبعها إدارة مراقبة أخبار الوكالة ، وإدارة مراقبة الوكالات الأجنبية ..

وتتولى الإدارة العامة عن طريق هاتين الإدارتين ، إحاطة رئيس التحرير بآخر الأخبار العالمية التي تذيعها وكالات الأنباء العالمية أولاً بأول . ومتابعة نشرات الوكالة التي تذاع على التيكر والتنبيه إلى الأخطاء وتصحيحها . وإجراء مقارنة فورية بين ما تذيعه الوكالة وما تذيعه وكالات الأنباء الأجنبية في نفس الوقت ونفس الموضوع . وإعطاء صورة واضحة للنشاط الإخباري للمكاتب الخارجية للوكالة أولاً بأول[2] .

١٢ ـ الإدارة العامة للترجمة :

وتتبعها ثلاث إدارات هي :

إدارة الترجمة الإنجليزية ، وإدارة الترجمة الفرنسية ، وإدارة الترجمة العربية . وتختص هذه الإدارات – كل حسب اختصاصها – بترجمة الأخبار والموضوعات ، والنشرات الواردة من المكاتب الخارجية ، ووكالات التبادل ، والهيئات الدبلوماسية الأجنبية في مصر ، والصحف والمجلات الأجنبية ، باللغات الأجنبية المختلفة إلى اللغة العربية أو العكس ، وإعادة صياغتها طبقاً للأساليب الصحفية . وكذلك القيام بكافة أعمال الترجمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية أو العكس التي تحال إليها من وحدات التحرير الأخرى[3] .

---

(١) الهيكل التنظيمي ، مصدر سابق ص ٢٠ و٢١ .

(٢) الهيكل التنظيمي . مصدر سابق ص ٢١ .

(٣) الهيكل التنظيمي . مصدر سابق ص ٢١ و٢٢ .

أكثر من عشرين وكالة أنباء عربية وأجنبية من بينها وكالة الأنباء الرومانية (أجربوس) ووكالة الأنباء اليابانية (جيجي برس) ووكالة أنباء الصين الجديدة (صينهوا) ووكالة أنباء (سالماشار) الهندية ، ووكالة الأنباء الباكستانية ، ووكالة أنباء تشيتكا ، ووكالة (نتارا) الأندونيسية . ووكالة الأنباء السعودية (و. أ . س) ووكالة الأنباء القطرية (ق . ن . أ) ووكالة الأنباء اليوجوسلافية (تانيوج) ، ووكالة تونس أفريقيا للأنباء (د . أ . ت) ووكالة المغرب العربي للأنباء (م . ع) ووكالة الأنباء البولندية ، ووكالة تاس ، ووكالة نوفوستي السوفيتيتين ، ووكالة الأنباء السودانية (سونا)[1] .

١٣ ـ الإدارة العامة للتحقيقات والأبحاث :

وتتبعها إدارة التحقيقات المصورة ، وإدارة الأبحاث الفورية .. وتتولى إعداد التحقيقات والموضوعات الصحفية المصورة بأنواعها ، المتعلقة بالأحداث الداخلية والخارجية ، والمناسبات الهامة ، باللغات العربية والأجنبية طبقاً لتوجيهات رئيس التحرير في هذا الشأن . وإعداد التعليقات المناسبة على الصور . وإعداد الدراسات والأبحاث الفورية على الأحداث الفورية ، التي تتناقلها وكالات الأنباء ومتابعة هذه الأحداث على مدار اليوم كله[2] .

خامساً ـ قطاع الشؤون الفنية :

يتكون هذا القطاع من ثلاث إدارات عامة هي : الإدارة العامة للاتصالات اللاسلكية ، والإدارة العامة للاتصالات السلكية ، وإدارة الحركة .. ويتولى هذا القطاع وضع الخطط اللازمة لشبكة الاتصالات الخاصة بالوكالة لربط المركز الرئيسي بالعالم الخارجي . ووضع خطط وبرامج توفير وتركيب وتشغيل وصيانة وإصلاح كافة الأجهزة والمعدات السلكية واللاسلكية اللازمة لنقل المواد الخبرية .. وتشغيل محطات الإرسال والاستقبال وفقاً للأساليب الفنية المحددة لها ، والعمل بالترابط الوثيق والاتصال المباشر مع وحدات التحرير بالوكالة بما يضمن تدفق الأنباء بوضوح وسرعة ، والقيام بأعمال الصيانة والإصلاح لكافة الأجهزة

(١) دليل وكالة أنباء الشرق الأوسط ، مرجع سابق ص ٤ .
(٢) الهيكل التنظيمي ، مصدر سابق ص ٢٢ و٢٣ .

والمعدات بالوكالة . والعمل بالتعاون مع هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ووكالات الأنباء فيما يتعلق بالاتصالات والاشتراك في الاتفاقيات التي تعقد مع الوكالات الأجنبية فيما يتعلق بالخدمات الفنية[1] .

وقد عملت وكالة أنباء الشرق الأوسط على تجهيز شبكة إرسال واستقبال سلكية ولاسلكية خاصة بها تساعد على رفع مستوى العمل ، ونشره على أوسع نطاق ، وتشتمل وسائل الاتصال التي تستخدمها الوكالة في تجميع الأخبار من مكاتبها ومراسليها على الطرق التالية :

١ - يقوم المراسلون بإرسال أخبارهم للمركز الرئيسي عن طريق التلكس الدولي ، وذلك من الدول المختلفة حيث لا ترتبط باتفاقات مع الوكالات المحلية .

٢ - عن طريق دوائر إرسال الوكالات الأوروبية التي بين وكالة أنباء الشرق الأوسط وبينها اتفاقات تبادل تمكن مراسلي الوكالتين من تبادل استخدام إمكانيات الإرسال المتاحة لكل دولة .

٣ - عن طريق مكاتب تجميع خاصة بالوكالة ، مجهزة بوسيلة إرسال لاسلكي ، مثل مكتب دمشق ، الذي يخدم مكاتب الكويت ، وبيروت ، حيث يتم إبلاغ الأخبار تليفونياً من كل من الكويت وبيروت إلى مكتب دمشق الذي يقوم بإرسالها على الدائرة الخاصة إلى القاهرة .. وهذا المكتب مجهز بجهاز إرسال للراديو تلبرنتر قوة واحدة كيلووات ، وهوائي موجه .

٤ - عن طريق أجهزة إرسال صغيرة على الموجة القصيرة ببعض المكاتب بالدول العربية مثل العراق واليمن الشمالي والسودان ترسل بطريقة المورس .

٥ - استقبال نشرات الأخبار المذاعة بواسطة الوكالات المختلفة العربية والأجنبية ، والقيام بتوزيع أخبار الوكالات التي بين وكالة أنباء الشرق الأوسط وبينها اتفاقات إما للتوزيع أو لاستخدام أخبارها ضمن نشرة أنباء الشرق الأوسط[2] وبالنسبة لوسائل الإرسال ، فقد بدأت وكالة أنباء الشرق الأوسط عملها بإذاعة نشراتها الإخبارية عن طريق هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية لمدة ساعتين[3] .

---

(١) الهيكل التنظيمي ، مصدر سابق من ص ٢٤ حتى ص ٢٧ .

(٢) تقرير مقدم من وكالة أنباء الشرق الأوسط إلى مؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية ، مصدر سابق .

(٣) عبد الصمد دسوقي ، مرجع سابق ص ١٦٨ .

وبدأت إرسالها الخارجي عام ١٩٥٦ باللغتين العربية والانجليزية بطريقة (مورس) على أجهزة إرسال موجة قصيرة قوة واحد كيلووات .. وفي عام ١٩٦٢ بدأت الوكالة إرسالها بالراديو برنتر باللغتين العربية والانجليزية على أجهزة إرسال قوة (٥ : ١٠) كيلووات موجهة إلى العالم العربي وأوروبا .

وفي عام ١٩٧١ أنشأت الوكالة محطة إرسال خاصة بها تضم ثلاثة أجهزة قوة ارسال كل منها ٣٥ كيلووات ، وثلاثة أجهزة أخرى قوة كل منها ٧ كيلووات . ويغطي إرسال هذه المحطة باللغة العربية لمدة ١٦ ساعة يومياً في الأحوال العادية ، دول الشرق الأوسط ، ودول الخليج ، ودول شمال أفريقيا ، ويغطي الإرسال باللغتين الإنجليزية والفرنسية لمدة ١٦ ساعة يومياً أيضاً ، أوروبا كلها . والدول الواقعة شرقي أفريقيا وجنوبها .. وفي عام ١٩٧٣ قامت الوكالة بإقامة خط تلغرافي مباشر «دوبلكس» بين القاهرة وباريس ولندن [١] .

سادساً ـ قطاع الشؤون المالية والإدارية والتجارية :

ويتبع هذا القطاع إدارتان عامتان هما :

أ ـ الإدارة العامة للشؤون المالية والإدارية : وتختص بالأعمال المالية والمخازن والمشتريات ، وإعداد الموازنة ومراجعة تنفيذها ومسك السجلات المحاسبية للإيرادات والمصروفات ، وإعداد الحسابات الختامية وتنفيذ اللوائح والتعليمات الخاصة بهذه الأعمال ، وجميع الأعمال المتعلقة بالشؤون الإدارية وشؤون العاملين .

ب ـ الإدارة العامة للشؤون التجارية : وتتولى إعداد الخطط الكفيلة بزيادة المبيعات من النشرات والدوريات والأخبار ، وإجراء البحوث ووضع الخطط الإعلانية التي تؤدي إلى فتح منافذ جديدة للتوزيع وزيادة أرقام المبيعات ، ومتابعة تلبية رغبات المشتركين من خدمات الوكالة وايصالها لهم [٢] . ويبلغ عدد المشتركين في النشرات المختلفة للوكالة في الداخل ٤٩٨ وفي الخارج ٦٣ مشتركاً [٣] .

---

(١) دليل وكالة أنباء الشرق الأوسط ، مرجع سابق ص ٧ و٨ .

(٢) الهيكل التنظيمي ، مصدر سابق من ص ٢٨ حتى ص ٣٧ .

(٣) معلومات مستقاة من السيدة ليلى عبد الرحمن مديرة الإيرادات في الوكالة في لقاء يوم ١٩٧٨/٧/١٨ .

وتنشر الصحف ومحطات الإذاعة والتليفزيون العربية والأفريقية والآسيوية والأوروبية والأمريكية أخباراً لوكالة أنباء الشرق الأوسط بما يتراوح بين ١٠٠ و١٢٠ خبراً في اليوم، ونحو ٢٠٠ فيلم تليفزيوني تسجيلي وأكثر من ١٢٠ - تحقيقاً و٢٠٠ صورة في الشهر [١] .

(١) Mohammed Al Biali, A short monograph on the Middle East News Agency, Unesco study-Jan. 1978.

وكالات الأنباء في السودان

قبيل استقلال السودان(*) ، ظهرت الحاجة الملحة إلى مؤسسات إخبارية متخصصة ، عندما أحس المشتغلون بالصحافة ، بخلو المجال الصحفي من وكالات أنباء وطنية تعالج الأخبار المحلية بالروح الوطنية ، وتشارك الوكالات الأجنبية في رواية الأخبار المحلية ، بالشكل والمضمون الذي يعبر عن تطلعات الشعب السوداني ، وآماله ، وتعمل على مقاومة ما يطرأ على الأخبار المحلية من تشويه وتحوير مغرض [1] .

وبدافع من الأهداف الوطنية ، نشأت (وكالة الأنباء السودانية) معتمدة على تمويل محلي ، وعلى جهد نخبة من الصحفيين الوطنيين . وأعقبتها عدة وكالات محلية أخرى هي : وكالة أنباء أفريقيا الجديدة ، ووكالة أخبار الخرطوم ، ووكالة الصحافة السودانية . وكان مقر هذه الوكالات الرئيسي في الخرطوم ، وإلى جانبها كان يوجد فرع في الخرطوم لوكالة الأنباء العربية ، ومركزها الرئيسي في لندن ومنه كانت الصحف السودانية تستقي معظم أخبارها الخارجية [2] .

وكانت هذه الوكالات الوطنية محدودة النشاط ، وتحاول كل حكومة تتولى الحكم أن تتبنى وكالة منها ، تذيع أخبارها ، وتعبر عنها بالشكل والأسلوب اللذين يخدمان الأهداف السياسية لتلك الحكومة ، بينما تلاقي الوكالات الأخرى ضغطاً سياسياً ومالياً من تلك الحكومات ، مما عوق تطورها إلى مؤسسات إخبارية بالمعنى المعروف ، وحال بينها وبين نقل أخبار السودان للعالم الخارجي ، وجعل خدماتها مقصورة على ترجمة الصحف المحلية وتوزيع الأخبار الداخلية التي يجمعها مندوبوها في الخرطوم ومراسلوها في الأقاليم .. وعندما صدر قرار تأميم الصحافة ، ووكالات الأنباء السودانية في ٢٨ اغسطس ١٩٧٠ لم يكن في حوزة الوكالات إلا أجهزة بدائية

(*) حصل السودان على الاستقلال في أول يناير ١٩٥٦ .

(١) وكالة السودان للأنباء ، دراسة تعريفية بمناسبة إنشاء أول وكالة وطنية للأنباء في السودان (الخرطوم مايو ١٩٧١) ص ٢٠ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٠ و٢١ – وكذلك الصحافة رسالة واستعداد وفن وعلم ، مرجع سابق ص ٢٤٣ و٢٤٤ .

للطباعة ، ولم يكن بأي منها أجهزة التلبرنتر ، أو أجهزة الاستقبال أو الإرسال اللاسلكي [1] .

وكالة السودان للأنباء (سونا) : SUDAN NEWS AGENCY (S. N. A.)

وقبل صدور قرار تأميم الصحافة ، ووكالات الأنباء السودانية بثلاثة أشهر ، كان الرئيس السوداني جعفر محمد نميري ، رئيس مجلس قيادة الثورة والوزراء ، قد أعلن في خطابه الذي ألقاه بمناسبة العيد الأول للثورة في ٢٥ مايو ١٩٧٠ عزم السلطة على إنشاء وكالة للأنباء . وقد بدأ المسؤولون في تكوين الوكالة فور ذلك الإعلان مباشرة ، لتقوم بدورها في اكمال النقص الذي تعاني منه أجهزة الإعلام بسبب عدم وجود وكالة انباء متكاملة [2] .

وبذلك ولدت فكرة إنشاء أول وكالة أنباء رسمية في السودان . وقد رأى القائمون على إنشائها أن تقتصر الوكالة في أطوارها الأولى على الحد الأدنى للضروريات التي يتطلبها التأسيس ، والاكتفاء بالصورة التي تمكنها من مقابلة التزاماتها المالية ، وأن تكون قادرة على تغطية الاحتياجات العاجلة للصحافة المحلية ، وأجهزة الإعلام الرسمية ، وأن تكون قادرة كذلك على التقاط الأخبار المذاعة والمرسلة من المؤسسات الإخبارية العالمية الهامة ، وذلك بهدف ربط البلاد بما يحدث في الخارج ، وإعطاء صورة يومية للأحداث . كما رأى المسؤولون البدء بإرسال أخبار الوكالة للدول المجاورة ، وتتسلم أخبارها في نفس الوقت وبنفس الأجهزة [3] .

وكان نواة الوكالة عدد محدود من القوى البشرية المتوفرة بوزارة الإرشاد القومي (الإعلام) من الصحفيين وضباط الإعلام . وأما من الناحية الفنية ، فكانت النواة هي الإمكانيات المتواضعة والمحدودة في قسم اللاسلكي بالـوزارة . وكان هذا القسم يلتقط خدمات ثلاث وكالات هي : وكالة رويتر ، ووكالة الأسوشيتدبرس ، ووكالة الأنباء الفرنسية . بالإضافة إلى التقاطه الأخبار الهامة من عدد من الإذاعات العالمية ثم أوكلت إلى الوكالة مهام مكتب الأخبار المركزي بالوزارة ، وبذلك بدأت الوكالة في ممارسة مهامها في تغطية النشاط الرسمي والشعبي في الدولة ، كجهاز رسمي

---

(١) وكالة السودان للأنباء ، مرجع سابق ص ٢٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٤ .

(٣) نفس المرجع ص ٢٥ .

رئيسي ، بالإضافة إلى تتبعها الأخبار كوكالة للأنباء . وقد صدرت أول نشرة مطبوعة باللغتين العربية والانجليزية في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ [١] .

وفي ١٩ نوفمبر ١٩٧٣ أصدر الرئيس السوداني ، قانوناً بإنشاء وكالة تسمى «وكالة الأنباء السودانية» وتخضع لإشراف وزير الثقافة والإعلام ، ومقرها الرئيسي بالخرطوم ، ويجوز لها بموافقة الوزير ، إنشاء مكاتب فرعية في أي مكان داخل السودان وخارجه [٢] .

وتعمل الوكالة على تحقيق الأهداف التالية :

١ — الالتزام بالخط السياسي الذي يطرحه الاتحاد الاشتراكي داخلياً وخارجياً .

٢ — العمل مع وسائل الإعلام الخبري في تكوين المواطن المستنير وربطه بما يجري في السودان وما يدور في العالم الخارجي .

٣ — نقل الأخبار الدقيقة الواضحة والصادقة إلى الرأي العام المحلي والعالمي وعكس صورة السودان للعالم بذات المستوى الذي تنعكس فيه صورة العالم داخلياً .

٤ — نشر نشاط جميع قطاعات الشعب العامل وقرارات وأعمال التنظيمات الشعبية والثورية أوجه نشاط الدولة المركزية والإقليمية مما يخلق المنافسة بين السلطات المختصة في أجهزة الدولة المختلفة ويساعد على التنسيق ووضوح الرؤية من جهة وتحصين المواطن ضد التضليل والاشاعة حتى لا يقع فريسة لأباطيل الثورة المضادة وسموم الأنباء الخارجية التي تصله عن طريق الأجهزة المختلفة خاصة الإذاعات والصحافة العالمية المغرضة .

٥ — المساعدة على تحريك المجتمع السوداني لتعبئة طاقات الشعب بهدف مضاعفة الإنتاج الذي يطور اقتصاديات البلاد ويساعد على استغلال مواردها الطبيعية والبشرية ..

٦ — الحصول على الأنباء المحلية والعالمية وتصنيفها وإصدارها وتوزيعها بما يضمن سرعة وصولها إلى جانب تحليلها وإعداد التعليقات والدراسات الاقتصادية والسياسية التي تهم المسؤولين والرأي العام المحلي والعالمي [٣] .

---

(١) معلومات طلبناها من وكالة السودان للأنباء وصلتنا في أول ابريل ١٩٧٨ .

(٢) المادتان الثالثة والرابعة من قانون وكالة السودان للأنباء لسنة ١٩٧٣ .. ولا توجد حالياً في السودان وكالات أنباء أخرى غير هذه الوكالة .

(٣) معلومات من وكالة السودان للأنباء ، مصدر سابق .

وتحقيقاً لتلك الأهداف السابقة تعمل الوكالة على ممارسة الأغراض التالية :

أ - تجميع الأخبار من داخل السودان وخارجه ، ونشرها على جهات الاختصاص في الدولة وعلى الجمهور داخل السودان وخارجه ، كما تقوم بتغطية كل الأخبار العالمية والعمل على نشرها في السودان .

ب - الحصول على الأخبار العالمية من الوكالات والإذاعات والمراسلين ونشرها وتوزيعها داخل السودان .

جـ - نشر وتوزيع الأخبار المشار إليها في الفقرة (أ) يتم مقابل معلوم من المال ، أو عن طريق التبادل مع وكالات أخرى ان كانت محلية أو اقليمية أو عالمية ، ويمكن للوكالة أن تقوم بتوزيعها مجاناً في بعض الحالات التي ترى فيها ذلك .

د - القيام بكل الأعمال والمهام الإعلامية الإخبارية أو بأي أعمال أخرى متصلة أو متعلقة بها مما يساعد بطريق مباشر أو غير مباشر في تحقيق الغرض من إنشاء وكالة السودان للأنباء كجهاز إعلامي رسمي[١] .

ونصت الفقرة (٢) من المادة الخامسة من قانون إنشاء الوكالة على أن «تقوم الوكالة بأداء مهمتها في جمع الأخبار ونشرها وتوزيعها دون المساس بالأهداف العليا للحكومة ، أو بقيم وتقاليد البلاد وسياستها المرسومة» .

وبالنسبة لميزانية الوكالة وماليتها ، فانها تتكون من الإعانة السنوية التي تقدمها لها الحكومة ، ومن الدخل من مطبوعاتها وخدماتها الداخلية والخارجية ، وحصيلة توزيع نشراتها إلى القطاعين العام والخاص ، ومن قيمة الإعلانات التي تقوم بتخصيص أي من نشراتها لنشرها ، ومن أي هبات توهب لها ، أو أوقاف توقف عليها[٢] .

وفي خلال السنوات الأولى من إنشاء الوكالة كانت وزارة الإعلام تتحمل أعباء مالية كثيرة نيابة عن الوكالة وتقوم بتغطية جانب من مصروفاتها ، إلى أن صدر قانون إنشاء الوكالة فأصبح يخصص لها ميزانية مستقلة بلغت ٣٩٧ ألف جنيه سوداني في عام (١٩٧٥/٧٤) زادت إلى نحو ٥٥٠ ألف جنيه في العام المالي (١٩٧٦/٧٥) ثم

---

(١) الفقرة رقم (١) من المادة الخامسة من قانون إنشاء وكالة الأنباء السودانية (مرجع سابق ..)

(٢) المادة السادسة من قانون إنشاء وكالة السودان للأنباء ، مصدر سابق ، وقد تضمنت المادة التاسعة من القانون كل ما يتعلق بالشؤون المالية الخاصة بالوكالة .

أصبحت نحو ٤٦٣ ألف جنيه في العام المالي (١٩٧٧/٧٦)[١] .

وينص قانون إنشاء وكالة السودان للأنباء في الفقرة (١) من المادة السابعة على أن يكون للوكالة مدير عام ، ونائب للمدير العام ، يعينهما رئيس الجمهورية بالتشاور مع وزير الثقافة والإعلام[*] .

وحددت الفقرة (٢) من المادة نفسها ، الأعباء التي يتولاها المدير العام أو من ينوب عنه .

ويبلغ عدد العاملين في عام ١٩٧٨ بالمركز الرئيسي للوكالة في الخرطوم ٢٦٧ منهم ١١٣ صحفياً و٥٥ إدارياً و٩٩ فنياً[٢] . وتقوم سفارات السودان بالخارج بدور مكاتب الوكالة الخارجية ، وذلك عن طريق بعض المبعوثين السودانيين في الدول الأجنبية . بالإضافة إلى ثلاثة مراسلين في نيويورك ، وواشنطن ، وباريس وفي الداخل يوجد للوكالة مكتبان في جوبا ، ومدني يعمل بهما ثمانية محررين وفنيين ، وذلك بالإضافة إلى مكاتب الإعلام بالمديريات التي تمد المركز الرئيسي بالأخبار المحلية[٣] .

وفيما يتعلق بالهيكل التنظيمي لوكالة السودان للأنباء ، فقد تعرض هذا الهيكل إلى عدة تغييرات منذ إنشائها حتى الآن ، وذلك لمواكبة تطور الأداء الخبري والإعلامي بها ، ومحاولة الخروج بالوكالة من النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي ، وتضم الوكالة حالياً سبع إدارات هي : إدارة التحرير الداخلي ، وإدارة التحرير الإنجليزي ، وإدارة الأخبار العالمية ، وإدارة الإرسال الخارجي ، وإدارة البحوث والمعلومات ، وإدارة الجهاز الفني ، والإدارة المالية وشؤون العاملين[٤] .

---

(١) معلومات من وكالة السودان للأنباء ، مصدر سابق .

(*) كان الأستاذ عبدالكريم عثمان المهدي هو أول مدير عام للوكالة فتم تعيينه في آخر أغسطس ١٩٧٠ ثم صدر القرار الجمهوري رقم ١٧٠ في فبراير ١٩٧٤ بتعيين الأستاذ مصطفى أمين اسماعيل مديراً عاماً للوكالة ، والأستاذ حسني حواش نائباً للمدير العام ، والثلاثة من قدامى الصحفيين في السودان .

(٢) معلومات من وكالة السودان للأنباء ، مصدر سابق ، وقد كان عدد الصحفيين العاملين بالوكالة عند انشائها خمسة صحفيين بالإضافة إلى إداري واحد وعدد قليل من الفنيين .

(٣) معلومات من وكالة السودان للأنباء ، مرجع سابق وتتضمن المادة العاشرة من قانون الوكالة الأمور الخاصة بتعيين العاملين فيها .

(٤) معلومات من وكالة السودان للأنباء ، مصدر سابق .

أولاً ـ إدارة التحرير الداخلي :

تنحصر مهمة هذه الإدارة في التغطية الإخبارية الفورية لجميع أنشطة الجهاز التنفيذي للدولة ومؤسساتها الدستورية والمصالح والهيئات داخلياً وخارجياً[١] .

وتضم هذه الإدارة ثلاثة أقسام هي : قسم الأخبار ، وقسم التحقيقات ، وقسم الأقاليم ، وتقوم تلك الأقسام بإصدار نشرة يومية باللغة العربية وملاحق لها على مدار اليوم ، ونشرة أسبوعية للتحقيقات باللغة العربية ، يتم توزيعها كلها على الصحف وأجهزة الإعلام المختلفة[٢] .

ثانياً ـ إدارة التحرير الإنجليزي :

تقوم هذه الإدارة بترجمة كل الأخبار التي تصدر بالنشرة العربية ، وملاحقها ، كما تصدر ملحقاً اسبوعياً (Weekly Review) خاصاً يحتوي على أهم قضايا الساعة في شتى المجالات بتحليل خبري لها وتغطيات إخبارية أيضاً . وتضم هذه الإدارة قسمي : النشرة الإنجليزية ، والملحق الاسبوعي[٣] .

ثالثاً ـ إدارة الأخبار العالمية :

تتولى إصدار نشرة متخصصة في مختلف القضايا مرتين يومياً صباحاً ومساء ، وتوزع هذه النشرة على الشخصيات المهتمة بتلك القضايا ، وتقوم أيضاً برصد كافة الأخبار المحلية والعالمية ، وتصدرها في نشرة باسم (أخبار اليوم) يقتصر توزيعها على كبار المسؤولين ، وتصدر مرتين يومياً في الصباح والمساء . كذلك تقوم هذه الإدارة بإصدار الأخبار العالمية الملحقة بالنشرة العامة العربية وملاحقها . كما تقوم هذه الإدارة بتقديم خدماتها الخاصة في مجالات التخصص المختلفة وذلك للهيئات العالمية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والتربوية ، والصحية ، وإلى المهتمين بتلك التخصصات ، وتضم هذه الإدارة قسمين هما : قسم الرصد والنشرة الخاصة والخدمة المتخصصة . وقسم إصدار الأخبار الخارجية بالنشرة العامة العربية[٤] .

---

(١) و(٢) معلومات كتابية من وكالة السودان للأنباء ، مرجع سابق .

(٣) معلومات كتابية من وكالة السودان للأنباء ، مرجع سابق .

(٤) معلومات من وكالة السودان للأنباء ، مرجع سابق .

رابعاً ـ إدارة الإرسال الخارجي :

مهمتها إرسال المختار من الأخبار السودانية إلى الخارج ، وينحصر هذا حالياً في دمشق ، وبيروت ، والقاهرة ، وبغداد . وتضم هذه الإدارة ثلاثة أقسام هي : الإرسال العربي ، والإرسال باللغات الأجنبية ، والمندوبين والمكاتب الخارجية [١] .

خامساً ـ إدارة البحوث والمعلومات :

تنحصر مهمة هذه الإدارة في إعداد البحوث الصحفية وإدارة المكتبة للاطلاع الداخلي ، وتضم قسمي : البحوث والاحصاء والمتابعة ، والمعلومات والمكتبة [٢] .

سادساً ـ إدارة الجهاز الفني :

ويعتبر الجهاز الفني عصب وكالة الأنباء الحي ، ويقوم بالتقاط ما ترسله وكالات الأنباء التي تشترك فيها الوكالة بصورة منتظمة ، وإذاعة نشرات الوكالة المختلفة ، والتقاط النشرات الإخبارية لبعض الإذاعات الأجنبية .. وتتكون وسائل الاتصال التي تستخدمها الوكالة في الإرسال والاستقبال من : المبارق للاتصال داخلياً وخارجياً ، والتلكس للاتصال داخلياً وخارجياً ، واللاسلكي (مورس) للاتصال داخلياً وخارجياً ، وجميع الخطوط الأرضية ، وأغلب المبارق مؤجرة من مصلحة المواصلات السلكية واللاسلكية ، والباقي من الأجهزة ملك للوكالة [٣] .

وتضم هذه الإدارة خمسة أقسام هي :

١ ـ قسم الالتقاط الآلي العالمي : ويقوم بالتقاط وكالات الأنباء التي تشترك فيها الوكالة وهي : رويتر ، عربي وإنجليزي واقتصادي .. وكالة الأنباء الفرنسية .. ووكالة اليونايتدبرس انترناشونال .. ووكالة الأسوشيتدبرس ، ووكالة تاس .. ووكالة صينهوا الصينية .. ووكالة تانيوج اليوجوسلافية ، ووكالة أنباء الشرق الأوسط .. بالإضافة إلى نشرات وكالات : (د. ب. أ) الألمانية الغربية ، والأنباء السعودية ، والأنباء القطرية ، وهي النشرات التي تذاع على شبكة وكالة أنباء الشرق الأوسط ، ويستمر العمل في هذا القسم ٢٤ ساعة يومياً [٤] .

---

(١) و(٢) معلومات من وكالة السودان للأنباء ، مرجع سابق .

(٣) معلومات من وكالة السودان للأنباء ، مرجع سابق .

(٤) معلومات كتابية من وكالة السودان للأنباء ، مرجع سابق .

وتوجد اتفاقات بين وكالة السودان للأنباء وبين وكالات : أنباء الشرق الأوسط واليونايتدبرس ، وتانيوج تقضي بأن تتسلم تلك الوكالات نشرة الوكالة لتقوم ببثها في مختلف أنحاء العالم ، وذلك بالإضافة إلى تسهيل إرسال أخبار السودان للوكالات الأجنبية التي يطلب مراسلوها ذلك كما سبق ذكره [1] .

وقد وصل الاتفاق مع وكالة أنباء الشرق الأوسط إلى مرحلة التكامل ، حيث تم في ١٣ يوليو ١٩٧٧ توقيع اتفاق بين الوكالتين في اطار التكامل بين البلدين وقد تم بمقتضى الاتفاق افتتاح محطة في ١٦ يوليو ١٩٧٧ للاتصال المباشر بين الوكالتين على مدار الساعة .. كما يقضي الاتفاق بقيام وكالة أنباء الشرق الأوسط بتدريب العاملين بالوكالة السودانية ، وكذلك التنسيق بين الوكالتين لتغطية المنطقتين العربية والأفريقية وبث نشرة يومية للوكالة السودانية عبر أجهزة (أ. ش. أ) الداخلية والخارجية [2] .

كما تم في سبتمبر ١٩٧٧ توقيع اتفاق بين وكالة السودان للأنباء ووكالة الأنباء الصومالية ، للتنسيق والتخطيط بينهما وتقدم (سونا) للوكالة الصومالية كل دعم ممكن في مختلف أوجه النشاط الإعلامي الداخلي والخارجي بما في ذلك تدريب القوى الصحفية والفنية ومدها بالأجهزة الفنية اللازمة [3] .

وجدير بالذكر أن وكالة السودان للأنباء تحتكر استقبال نشرات الوكالات الأجنبية وتوزيعها داخلياً على الصحف وأجهزة الإعلام المختلفة ، ولا يمكن لتلك الأجهزة الاستفادة من خدمات تلك الوكالات إلا عن طريق وكالة السودان للأنباء [4] .

٢ - قسم التلكس الدولي : وهو قسم خاص بإرسال أخبار ومكاتبات المراسلين الصحفيين الأجانب إلى مقار وكالاتهم ومؤسساتهم الصحفية طوال اليوم [5] .

٣ - قسم الدوائر اللاسلكية : في نهاية عام ١٩٧٦ تم لوكالة السودان للأنباء اكتمال شبكتها اللاسلكية مع جميع المديريات بالسودان ، مما يساعد على إمداد كافة المديريات بأهم الأخبار وتلقي أخبار تلك المديريات [6] .

٤ - قسم التقاط الصور بالراديو والتليفون : وهو يتولى التقاط صور الأحداث

---

(١) و(٢) و(٣) و(٤) و(٥) و(٦) معلومات من وكالة السودان للأنباء ، مرجع سابق .

الداخلية بجهاز الالتقاط بالتليفون بين المركز الرئيسي بالخرطوم ، وأقاليم السودان المختلفة ، ثم يعيد بث هذه الصور إلى الخارج بالتليفون أيضاً . كما يلتقط صور الأحداث العالمية عن طريق جهاز الالتقاط بالراديو بناء على اتفاق بين الوكالة ، ووكالتي الأسوشيتدبرس ، واليونايتدبرس انترناشونال[١] .

٥ – قسم الاستماع الإذاعي : يلتقط النشرات الإخبارية بانتظام لأكثر من ٣٦ إذاعة منها الإذاعات العربية ، والإذاعات الناطقة بالعربية ، بالإضافة إلى ١٤ إذاعة يجري التقاطها بصفة غير منتظمة . ويعمل هذا القسم ٢٤ ساعة يومياً[٢] .

سابعاً ــ الشؤون الإدارية والمالية :

وتتولى هذه الإدارة جميع الشؤون الإدارية ، وشؤون العاملين ، والشؤون المالية بالوكالة ، كما تشرف على حسابات المشتركين في نشرات الوكالة بالداخل والخارج وتوزيع هذه النشرات عليهم .. ويتم إرسال النشرات للمشتركين في الخارج بواسطة البريد الجوي ، وفي الداخل توزع باليد ، كما تبث الوكالة خدماتها للإذاعة والتليفون ، وبعض المشتركين الآخرين بواسطة المبارق الكاتبة . ويبلغ عدد الكلمات اليومية التي تذيعها الوكالة في نشراتها نحو ١٥ ألف كلمة بينما تتلقى نحو مائة ألف كلمة من مختلف المصادر الداخلية والخارجية ، وتستخدم الوكالة في نشراتها اللغتين العربية والإنجليزية ، وعند اكتمال أقسامها مستقبلاً فسيكون هناك إرسال – بلغات أجنبية أخرى[٣] .

* * *

وهكذا يتضح لنا من العرض السابق لوكالات الأنباء في مصر والسودان ، انها بدأت في الدولتين في أحضان القطاع الخاص وبمجهودات أفراد من الصحفيين الوطنيين ، ثم اختفت تلك الوكالات لعدم قدرتها على توسيع نشاطها لمواجهة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في المنطقة ، بسبب ضعف إمكانياتها المالية والفنية ، لتحل محلها في كل من الدولتين وكالة أنباء وطنية تحت إشراف الدولة ورقابتها المباشرة ..

---

(١) و(٢) و(٣) معلومات كتابية من وكالة السودان للأنباء ، مرجع سابق .

في مصر أنشأ حبيب جاماتي في نهاية عام ١٩٣٥ (وكالة الشرق العربي) وهي أول وكالة أنباء تنشأ في مصر ، وتوقفت هذه الوكالة أثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم حاول الدكتور محمد حسين هيكل وشريكه محمد نجيب إنشاء وكالة أنباء عربية عام ١٩٣٩ ولكن المشروع توقف خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم حالت الظروف السياسية التي سادت العالم العربي عام ١٩٤٥ دون ظهور المشروع إلى حيز الوجود ، وفي بداية عام ١٩٥٠ تمكن الدكتور حسني خليفة من تأسيس (وكالة الأنباء المصرية) التي توقفت هي الأخرى عن العمل في منتصف اكتوبر ١٩٥٤ بعد أن سحبت وزارة الإرشاد القومي ترخيصها وفي فبراير ١٩٥٣ أنشأ الأستاذ عبد المنعم الصاوي (مكتب مصر للصحافة) الذي تطور في منتصف ١٩٥٤ إلى (وكالة مصر) وانتهى نشاطها بالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ .. وكانت (وكالة أنباء الشرق الأوسط) قد قامت في ٨ فبراير من العام نفسه في ظل القطاع الخاص أيضاً شركة مساهمة تمتلكها متضامنة : الأهرام ودار أخبار اليوم ، ودار الهلال ، ودار التحرير ، وتحولت من أول يناير ١٩٥٩ إلى شركة توصية بسيطة تحت إدارة السيد كمال الدين الحناوي . واستمرت الوكالة في القطاع الخاص إلى بداية عام ١٩٦٢ حيث الحقتها الدولة بالقطاع العام وأصبحت إحدى وحدات (المؤسسة المصرية العامة للأنباء والنشر والتوزيع والطباعة) التي الغاها قرار جمهوري في ٣ يناير ١٩٦٦ وأخضع الوكالة لإشراف وزير الإرشاد القومي . وفي ٨ مارس ١٩٦٧ صدر قرار جمهوري بتصفية الوكالة ونقل أصولها إلى وكالة الصحافة العربية المتحدة التي قررت مؤسسة الصحافة العربية المتحدة إنشاءها ولكنها لم تر النور . وصدر قرار جمهوري في ٩ اكتوبر ١٩٦٧ بوقف اجراءات تصفية وكالة أنباء الشرق الأوسط واستمرارها في مزاولة نشاطها تحت إشراف وزير الإرشاد القومي . ثم صدر قرار جمهوري في ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ أصبحت الوكالة بمقتضاه تابعة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون حتى الآن .

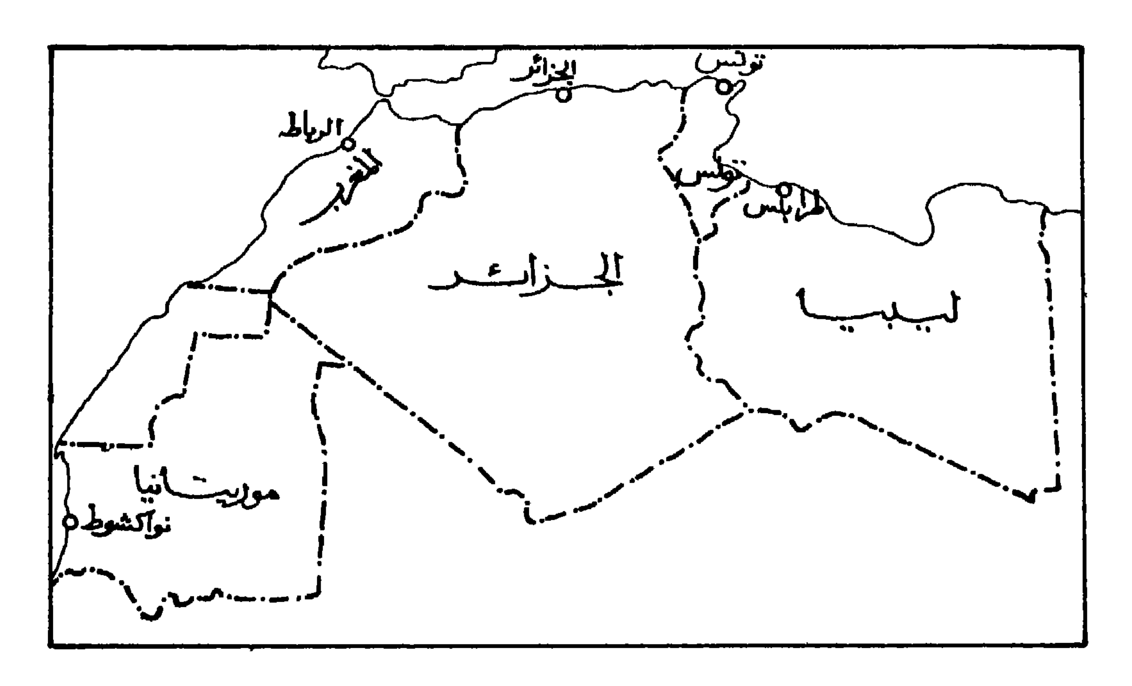
وفي السودان نشأت أول وكالة وطنية في ظل القطاع الخاص وذلك قبيل حصول السودان على استقلاله في أول يناير ١٩٥٦ وهي (وكالة الأنباء السودانية) التي كانت تعتمد على تمويل محلي وجهد نخبة من الصحفيين الوطنيين ، ثم تلاها قيام وكالات محلية أخرى هي : وكالة أنباء أفريقيا الجديدة ، ووكالة أخبار الخرطوم ، ووكالة الصحافة السودانية .. وفي ٢٥ مايو ١٩٧٠ أعلن الرئيس السوداني

في خطاب ألقاه بمناسبة العيد الأول للثورة ، عزم السلطة على إنشاء وكالة للأنباء ، وبعد ذلك تم تأميم الصحافة ووكالات الأنباء السودانية في ٢٨ أغسطس ١٩٧٠ ثم صدر قرار جمهوري في ١٩ نوفمبر ١٩٧٣ بإنشاء (وكالة السودان للأنباء) تخضع لإشراف وزير الثقافة والإعلام ، وتحصل على إعانة سنوية من الدولة ..

* * *

الفصل الثاني

وكالات الأنباء
في دول المغرب العربي



المغرب

تونس

الجزائر

ليبيا

موريتانيا

وكالات الأنباء في المغرب (*)

وكالة المغرب العربي للأنباء (م. ع)

MACHREB ARABE PRESSE (M. A. P.)

تأسست هذه الوكالة في ٣١ مايو ١٩٥٩ كشركة خاصة ذات أسهم إسمية يمتلكها المواطنون المغاربة فقط (**) . وقد تم توزيع رأسمالها البالغ ٨٠٠ ألف درهم مغربي بالتساوي على دول المغرب الأربعة (المغرب ، والجزائر ، وتونس ، وليبيا) بواقع ٢٠٠ ألف درهم لكل دولة . وقد اشترى المساهمون المغاربة حصص الدول المغربية الثلاثة الأخرى ، وذلك إلى حين حصول الجزائر على استقلالها ، وإتمام الاتفاق مع تونس وليبيا . ولكن استمر الوضع على ذلك ولم تشتر أي من تلك الدول حصصها من الأسهم حيث بدأت كل منها تنشئ وكالة أنباء خاصة بها كما سيأتي بيانه فيما بعد . وقد روعي في تأسيس الشركة أن يمتلك اسهمها أفراد يمثلون أنفسهم أو يمثلون شركاتهم التجارية ، حتى لا تتعرض الوكالة لأي ضغط سواء من الدولة ، أو من المنظمات السياسية والاجتماعية[1] .

وفي ذلك الحين كانت الوكالات الأجنبية هي التي توزع أخبار شمال أفريقيا ، داخل دول المغرب العربي وخارجها ، وكانت أجهزة الإعلام المغربية تعتمد اعتماداً كاملاً في الحصول على أخبارها من هذه الوكالات الأجنبية ، مما كان يشكل تأثيراً

(**) نشرت جريدة (الحياة) اللبنانية بتاريخ (١١ / ٢ / ١٩٧٣ م) أن الوكالة التي أسسها السيد مهدي أنباء في المغرب .

(**) نشرت جريدة (الحياة) اللبنانية بتاريخ (١١ / ٢ / ١٩٧٣ م) أن الوكالة التي أسسها السيد مهدي بنونه رئيسها ومديرها العام في سنة ١٩٥٩ هي ملك لشركة خاصة يسيطر عليها فريق صغير من حملة الأسهم بينهم عدد من أفراد عائلة بنونة – ونشرت جريدة (المدينة) السعودية حديثاً أجرته مع السيد مهدي بنونة في العدد ٢٦٧٤ بتاريخ (١٩٧٣/١/٢١ م) خلال زيارته للسعودية قال فيه أنه أنهى مشروع تكوين الوكالة في عام ١٩٥٨ .

(١) Maghreb Arabe Presse, two years activity.
تقرير على الآلة الكاتبة باللغة الإنجليزية عن وكالة المغرب العربي للأنباء بمناسبة مرور عامين على إنشائها والتقرير محفوظ في أرشيف الوكالة ، وقد حصلت على صورة منه خلال زيارتي للوكالة في ١٩٧٧/٨/١٨

خطيراً على الرأي العام المغربي ، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لأن الأخبار المغربية التي كانت توزعها هذه الوكالات الأجنبية لم تكن تفي بالاحتياجات الوطنية ، كما أنها في بعض الأحيان كانت تشوه هذه الأخبار ، أو تهمل نشرها . ولذلك شعر ذوو العلم من المواطنين ورجال الصحافة المغاربة بالحاجة الملحة لإنشاء وكالة أنباء وطنية ، تأخذ في اعتبارها قبل كل شيء احتياجات دول المغرب العربي ، ومصالح القارة الأفريقية ، وفي الوقت نفسه تكون على الدوام مصدراً للمعلومات الكاملة الموضوعية ، ومن ثم فان هدف وكالة المغرب العربي للأنباء ، كان السعي إلى تنظيم وتشغيل إدارة إخبارية تفي باحتياجات الصحافة ، وأجهزة الإعلام المغربية ، وتوزع أخبار شمال أفريقيا والأخبار الأجنبية[1] .

وقد بدأت الوكالة عملها الفعلي في ١٨ نوفمبر ١٩٥٩[2] ببث خدمة إخبارية باللغة العربية داخل المغرب فقط ، اعتمدت في بادئ الأمر على الأخبار المترجمة – التي تتفق وأهداف الوكالة وبعد حذف المغالطات التي قد ترد فيها وتصحيحها – من النشرات الإخبارية لوكالات الأنباء العالمية الثلاثة التي اتفقت معها الوكالة للاستفادة من أخبارها وهي : وكالة الأنباء الفرنسية ، ووكالة الأسوشيتدبرس ، ووكالة اليونايتدبرس انترناشونال ثم سرعان ما تنوعت الأخبار بعد أن بدأ مندوبو الوكالة ومراسلوها يمدونها بالأخبار المحلية التي تتعلق بمختلف الأحداث داخل المغرب ، وكانت هذه الخدمة الإخبارية التي تبلغ نحو ٢٢ ألف كلمة يومياً ، توزع على الصحف المحلية ، والإذاعة المغربية ، وعدد من الوزارات والسفارات الأجنبية[3] .

---

(١) المصدر السابق .

(٢) بمناسبة افتتاح الوكالة ، ألقى الملك محمد الخامس ملك المغرب الراحل كلمة قال فيها : «يسرنا أن ندشن وكالة المغرب العربي للأنباء التي ستسد الفراغ الموجود في ميدان الأخبار إذ كان لا بد لبلادنا من وكالة وطنية تنقل أخبارها وأخبار الخارج بنزاهة وصدق وأمانة ، وأننا إذ نحيي تأسيس وكالة المغرب العربي للأنباء ونتمنى لها كامل النجاح والتوفيق في أداء مهمتها السامية نود أن يكون شعارها دائماً (الخبر مقدس والتعليق حر) » . كتبت هذه الكلمة على لافتة كبيرة في مدخل الوكالة باللغتين العربية والفرنسية . وقد اتخذت الوكالة هذا الشعار بالفعل .

(٣) المصدر السابق – وكذلك جريدة (المدينة) السعودية العدد ٢٦٧٤ بتاريخ ١٩٧٣/١/٢١ م حيث نشرت حديثاً مع مهدي بنونة رئيس الوكالة ومديرها العام خلال زيارته للسعودية .

وبعد عام واحد من إنشاء الوكالة . بدأت تبث خدمة إخبارية ثانية باللغة الفرنسية ، وتمكنت بذلك من اقتلاع الوكالات الأجنبية ، باعتبارها مصادر المعلومات الوحيدة للصحافة المحلية باللغة الفرنسية ، وذلك لأنها تعطي للصحف تغطية إخبارية مغربية باللغة الفرنسية تتراوح ما بين ١٠ و١٥ ألف كلمة يومياً وتتناسب بشكل أفضل مع احتياجات الرأي العام الوطني (١) .

وفي ٢٤ نوفمبر ١٩٦١ ، أي بعد عامين من بدء العمل الفعلي تمكنت الوكالة من توسيع نشاطها إلى الخارج وذلك بافتتاح خدمة إخبارية دولية جديدة تقوم بنقل الأخبار الخاصة بأفريقيا ، إلى جميع أنحاء القارة . كما قامت الوكالة بتوقيع اتفاقات مع عدد آخر من وكالات الأنباء الأجنبية ، لتوسيع مصادر أخبارها ، ومن هذه الوكالات : رويتر ، وتاس ، وتشيتيكا ، وتانيوج و(د. ب. أ) الألمانية الغربية ، و(أ. د. ن) الألمانية الشرقية . وأصبحت الوكالة تتلقى نحو ١٥٠ ألف كلمة يومياً ، وتوزع ما يتراوح بين ٣٠ و٣٨ ألف كلمة تقريباً باللغة العربية ، واللغة الفرنسية ، وأصبح من بين عملائها جميع الصحف في المغرب والإذاعة الرسمية والوزارات والشركات الخاصة والبنوك وغيرها (٢) .

ثم تحولت هذه الوكالة في أول فبراير ١٩٧٤ من شركة مساهمة خاصة ، إلى «مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية ، والاستقلال المالي ، وتوضع تحت وصاية السلطة الحكومية المكلفة بالإعلام» (٣) . وقد نقلت إليها جميع ممتلكات

---

(١) المصدر والمرجع السابقان .

(٢) المصدر والمرجع السابقان .

(٣) الفصل الأول بالجزء الأول من ظهير شريف الذي أصدره الملك الحسن ملك المغرب في ١٩ سبتمبر ١٩٧٧ بمثابة قانون رقم ٢٣٥ – ٧٥ – ١ يتعلق بأحداث وكالة المغرب العربي للأنباء وكذلك دليل الوكالات العربية للأنباء مرجع سابق ص ٣٤ – وكذلك مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية لوكالة المغرب العربي للأنباء (١٩٧٨ – ١٩٨٢) وهو مطبوع بالآلة الكاتبة وحصلت على صورة منه خلال زيارتي للوكالة في ١٩٧٧/٨/١٨) .. وكانت جريدة (الحياة) اللبنانية قد نشرت بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١ م تحت عنوان تأميم وكالة أنباء المغرب العربي نقلاً عن وكالة رويتر أنه «علم في الرباط اليوم أن وكالة أنباء المغرب العربي ستؤمم . وقال عضو في مجلس إدارة الوكالة أن مفاوضات تجري حالياً بين إدارة الوكالة والحكومة للاتفاق على شروط التأميم» .

.. كذلك نشرت جريدة (الجمهورية) المصرية في ١٩٧٣/٢/١٠ أي قبل تحويل الوكالة إلى مؤسسة تابعة للدولة بعام الخبر التالي من وكالة (أ . ب) نقلاً عن وكالة (أ . ف . ب) : « قررت حكومة المغرب تأميم وكالة الأنباء المغربية المستقلة لنشرها أنباء تتعارض مع سياسة الحكومة . وتقول الوكالة الفرنسية إن

وحقوق ، والتزامات الدولة ، الناتجة عن الاتفاقية المبرمة في الرباط يوم ٣١ مايو ١٩٧٥ «بين الدولة وأصحاب الأسهم في شركة المساهمة المدعوة شركة المغرب العربي للأنباء[١] » .

وتهدف وكالة المغرب العربي للأنباء إلى ما يلي :

- البحث في المغرب أو الخارج على عناصر الخبر التام والموضوعي .
- وضع الأخبار رهن إشارة المستفيدين في المغرب أو الخارج مقابل أداء .
- القيام لحساب السلطة العمومية الدستورية بنشر كل خبر ترى هذه السلطات فائدة في إبلاغه إلى العموم .
- المساهمة بالمغرب والخارج في نشر وجهات نظر المملكة المغربية وأهداف سياستها ومراميها .
- اكتراء وإصلاح كل تجهيز لالتقاط وإرسال الأخبار يعتبر ضرورياً لنشاط الوكالة والعمل على اقامته وضمان المحافظة عليه[٢] .

ويسير الوكالة مجلس إداري ، ولجنة للتسيير ، ويدير شؤونها مدير[٣] ، وذلك على النحو التالي :

أولاً ـ المجلس الإداري :

يقوم المجلس الإداري بجميع السلطات الضرورية لحسن سير الوكالة ، وجميع المسائل التي تهمها[٤] . ويجتمع باستدعاء من رئيسه «كلما دعت حاجات الوكالة إلى ذلك ، ومرتين في السنة على الأقل إحداهما قبل ٣٠ يونيو لحسر حسابات السنة

= هذه الوكالة التي أسستها بعض الشخصيات المغربية عام ١٩٥٩ حافظت على سياستها المستقلة وقد غطت في كثير من الأحيان أنباء غير مقبولة من الحكومة مثل تفاصيل الانقلاب ضد الملك الحسن الثاني . وأضافت الوكالة الفرنسية أن هذا الإجراء يعتبر جزءاً من سياسة القمع التي يمارسها الملك» .. ومعروف انه وقعت محاولة انقلاب فاشلة ضد الملك الحسن الثاني في قصر الصخيرات في يوليو ١٩٧١ كما وقعت محاولة اغتيال الملك باطلاق النار على طائرته بواسطة رجال الجنرال اوفقير في ١٦ أغسطس سنة ١٩٧٢ .

(١) الفصل التاسع ، بالجزء الثاني ، من ظهير شريف ، المصدر السابق

(٢) الفصل الثاني ، بالجزء الأول ، من ظهير شريف ، المصدر السابق .

(٣) الفصل الثالث بالجزء الثاني ، من ظهير شريف ، مصدر سابق .

(٤) الفصل الخامس بالجزء الثاني ، من ظهير شريف ، مصدر سابق . وقد حدد هذا الفصل اختصاصات المجلس بالتفصيل .

المالية المنصرمة ، والأخرى قبل ٣٠ نوفمبر لدراسة وحسر ميزانية الوكالة والبرامج التقديرية لعمليات السنة المالية الموالية » . ويتألف هذا المجلس من الآتي ذكرهم وهم رئيس وتسعة أعضاء :

- السلطة الحكومية المكلفة بالإعلام بصفة رئيس .
- ممثل للديوان الملكي .
- ممثل للوزير الأول .
- ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الخارجية .
- ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية .
- ممثل لوزير الداخلية .
- ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالأمانة العامة للحكومة .
- ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالبريد والبرق والتليفون .
- ممثل للموظفين الصحفيين بالوكالة الرسميين أو النواب .
- ممثل للموظفين غير الصحفيين بالوكالة الرسميين أو النواب[1] .

ثانياً ـ لجنة التسيير :

تكلف لجنة دائمة للتسيير خلال الفترات الفاصلة بين اجتماعات المجلس الإداري ، بمتابعة تنفيذ قرارات هذا المجلس وتسوية المسائل المفوض إليها فيها من طرف المجلس وتتألف لجنة التسيير من الأعضاء الآتي ذكرهم :

- ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالإعلام ، بصفة رئيس .
- ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالمالية في حظيرة المجلس الإداري .
- ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالبريد والبرق والتليفون في حظيرة المجلس الإداري .
- ممثل الموظفين الصحفيين بالوكالة في حظيرة المجلس الإداري[2] .

---

(١) الفصل الرابع ، بالجزء الثاني ، من ظهير شريف ، مصدر سابق .
وينص هذا الفصل على أنه يمكن للرئيس أن يستدعي لأجل الإستشارة كل شخص من ذوي الأهلية . ويجب أن يضم المجلس كي تكون مداولاته صحيحة ستة أعضاء على الأقل وتتخذ القرارات بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين ، وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب المنتمي إليه الرئيس .

(٢) الفصلان ٦ و٧ بالجزء الثاني ، من ظهير شريف ، مصدر سابق .

ثالثاً ــ مدير الوكالة :

يدير شؤون الوكالة مدير معين ، ويقوم بتنفيذ قرارات المجلس الإداري ولجنة التسيير ويسير الوكالة طبقاً لتعليمات المجلس ولجنة التسيير ، كما يقوم أو يؤذن في القيام بجميع الأعمال أو العمليات المتعلقة بهدف الوكالة ، ويمثلها إزاء الدولة ، وكل إدارة عمومية أو خصوصية ، وإزاء الغير ، وينجز جميع الأعمال التحفظية ، وغير ذلك من الأعمال التي تدخل في اختصاصه [1] .

وقد تناول الفصلان ١٠ و١١ بالجزء الثالث من الظهير الشريف ، التنظيم المالي للوكالة ، وحددا مواردها كما يلي :

١ – المتحصل من الإداءات عن الخدمات المؤداة لصالح المستعملين .

٢ – إعانات الدولة وجميع الأشخاص العموميين الآخرين .

٣ – التسبيقات الواجب إرجاعها المتأصلة من الخزينة أو من مؤسسات عمومية أو خصوصية .

٤ – المتحصل من الاقتراضات التي تصدرها الوكالة .

٥ – المتحصل من بيع منقولات وعقارات الوكالة .

٦ – الهبات والوصايا والمحصولات المختلفة .

ويعمل في الوكالة حالياً ٢٣٥ موظفاً منهم ٨٠ صحفياً موزعين على المركز الرئيسي في الرباط والمكاتب الجهوية (الداخلية) والخارجية و١٤٠ فنياً في الأقسام والشعب الفنية والهندسية و١٥ موظفاً بالأقسام الإدارية والمالية [2] ويهدف المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للوكالة ، إلى تزويدها بنحو ١٧٥ موظفاً آخرين في مختلف التخصصات ، لا يدخل فيهم موظفو المصالح الخارجية (المكاتب الجهوية والدولية) ولا المراسلون المؤقتون [3] .

ويتكون الهيكل التنظيمي للوكالة من المديريات والأقسام التالية [4] :

---

(١) الفصلان ٨ و٩ بالجزء الثاني ، من ظهير شريف . مصدر سابق .

(٢) بطاقة تعريف – وكالة المغرب العربي للأخبار .

(٣) مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مصدر سابق .

(٤) معلومات مستقاة من الأستاذ ماجيدي محمد عبدالجليل مدير الوكالة الإداري وكذلك معلومات كتابية حصلت عليها من الوكالة خلال زيارتي لها في ١٩٧٧/٨/١٨ وأيضاً دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٣٤ .

أولاً ـ المديرية العامة : التي تنسق النشاط العام للوكالة ، بمساعدة مدير الإعلام ، ومدير الأقسام الإدارية والمالية ، ومدير عام الأقسام الفنية .

ثالثاً ـ مديرية الإعلام : يشرف مدير الإعلام بمساعدة رئيس التحرير على الأجهزة الصحفية بالوكالة ، سواء في المركز الرئيسي بالرباط ، أو في المكاتب الداخلية والخارجية .

ويراقب رئيس التحرير ، تنفيذ الأعمال الصحفية للمحررين والمراسلين ، ويتبعه الأقسام الصحفية التالية :

١ - القسم الوطني ، ويضم شعب : الأخبار العامة - الصحافة والوثائق - الإنتاج والدراسات والبحوث والريبورتاجات .

٢ - القسم الدولي : ويضم شعب : أفريقيا - المغرب - أوروبا وأمريكا - الشرق الأوسط .

٣ - قسم التنسيق ويضم الشعب : العربية - الفرنسية - لغات أخرى .

٤ - قسم المكاتب الجهوية (الداخلية) والمراسلين المحليين : وللوكالة شبكة من المكاتب والمراسلين في الداخل ، وتضم سبعة مكاتب في : الدار البيضاء وطنجه ، ووجده ، وفاس ، ومراكش ، وأغادير ، والعيون . وتسعة مراسلين في المدن المغربية الهامة .

٥ - قسم المكاتب والمراسلين في الخارج : وللوكالة حالياً مكاتب في : باريس - ومدريد ، والقاهرة ، ونيويورك ، وبروكسل ، وهامبورج ، وداكار .. وإلى جانب ذلك تتعامل الوكالة مع عدد من الصحفيين الأجانب العاملين في الأنباء الأجنبية ليرسلوا إليها أخبار دولهم .

٦ - قسم الاستماع الإذاعي .

٧ - القسم الاقتصادي .

٨ - القسم الرياضي .

٩ - قسم التحرير والنشر .

١٠ - قسم التصوير الفوتوغرافي .

١١ - قسم الوثائق والمستندات .

ثالثاً ـ مديرية الأقسام الفنية : وتضم هذه المديرية أربعة أقسام هي : .

أ – قسم الاستغلالات التقنية ، الذي يضم شعبة التلغراف ، وشعبة الاستماع ، وشعبة الراديو تليتيب (*) .

ب – قسم الراديو الكهربائي ، ويضم المحطة المركزية بطنجة (**) وقسم الصيانة .

ج – قسم التجهيزات التلغرافية ، ويضم قسم الصيانة والإصلاح والمعامل المركزية .

د – قسم الوسائل العامة ، ويضم شعبة الكهرباء ، وشعبة المعامل ، والشعب الميكانيكية .

رابعاً ـ الأقسام الإدارية والمالية : ويرأسها مدير القسم الإداري والمالي ، ويشرف على أربعة أقسام هي : قسم الموظفين ، وقسم الحسابات والميزانية ، والقسم التجاري والقانوني وقسم الأجهزة .

وفيما يتعلق بالنشرات الإخبارية التي تصدرها الوكالة ، فإن الوكالة تتلقى يومياً نحو مليون كلمة ، وتذيع نشرة داخل المغرب باللغتين العربية والفرنسية تضم ٧٥ ألف كلمة يومياً .

كما توجه نشرتين باللغة العربية في الصباح والمساء إلى المشرق العربي ، ونشرتين باللغة الفرنسية في الصباح والمساء أيضاً إلى القارة الأفريقية وأوروبا . كذلك تصدر نشرة اقتصادية نصف شهرية باللغة الفرنسية تتناول جميع أوجه النشاط الاقتصادي والصناعي في البلاد وتحتوي على ٢٠ ألف كلمة [١] .

ويبلغ عدد مشتركي الوكالة داخل المغرب ١٨٠ مشتركاً منها جميع الصحف المغربية العربية والفرنسية ، والإذاعة والتليفزيون المغربي ، والوزارات ، والبنوك ، والسفارات الأجنبية في الرباط ، وكذلك ٤٤ سفارة مغربية في الخارج ، بالإضافة إلى مكاتب الوكالة في الخارج التي تتولى توزيع النشرة على المشتركين في مناطقها [٢] .

(*) Radiotélétypc

(**) أنشئت هذه المحطة بقرب الساحل الأطلسي على بعد ١٥ كيلومتراً من طنجة ، وكانت تنتمي لاتحاد الراديو الأمريكي (.R.R.C.A) التي أنشأتها واستغلتها لمدة ٢٥ سنة تقريباً . واسترجعتها المغرب عام ١٩٧٤ – وأصبحت تابعة لوزارة الدولة المكلفة بالإعلام . وتضم المحطة مركز الإرسال ، ومركز الالتقاط ، وشبكتين هوائيتين شاسعتين ، ومركزاً مستقلاً للطاقة الكهربائية (راجع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مصدر سابق) .

(١) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٣٤ .

(٢) معلومات مستقاة من الأستاذ ماجيدي محمد عبد الجليل ، مصدر سابق .

ويتم الاتصال بين المكاتب في الداخل والخارج والمراسلين المحليين مع المركز الرئيسي للوكالة في الرباط ، بواسطة التلبرنتر ، والتلكس ، والتلغراف ، والتليفون . ومن الوكالات الأجنبية ، والمصادر الأخرى بواسطة التلبرنتر ، والتلبرنتر اللاسلكي ، والتلكس .. ومن المركز الرئيسي إلى المشتركين بالداخل والخارج بواسطة التلبرنتر ، والتلبرنتر اللاسلكي[(١)] .

وللوكالة اتفاقات مع ٢٥ وكالة أجنبية ، يقع معظمها ضمن التعاون المجاني باللغات العربية ، والفرنسية ، والأسبانية ، والإنجليزية . أما وكالة الأنباء الفرنسية ، والوكالة المركزية الفرنسية ، ووكالة رويتر ، ووكالة الأسوشيتدبرس ، ووكالة اليونايتدبرس انترناشونال ، فترتبط معها باتفاقات تقضي بأن تتسلم وكالة المغرب العربي للأنباء ، أخبار هذه الوكالات مقابل اشتراكات تدفعها لها . وقد استطاعت الوكالة المغربية استصدار قرار خاص من الحكومة بالسماح لها دون غيرها بتسلم أخبار هذه الوكالات العالمية ثم تقوم بتوزيعها على الصحف وأجهزة الإعلام المغربية ، لقاء مبالغ تتحدد بسعة انتشار الصحيفة ، وبالنسبة للراديو والتليفزيون فتحدد الأجور حسب النشرات الإخبارية التي يتم إذاعتها ، كذلك تعقد الوكالة المغربية اتفاقات مع وكالات أو مؤسسات إعلامية في بعض الدول الأفريقية والعربية تقوم بموجبها وكالة المغرب العربي للأنباء بتسلم أخبارها وإعادة بثها إلى مناطق متعددة من العالم ، وتدفع هذه الوكالات والمؤسسات للوكالة المغربية اشتراكاً يبلغ ٥٠٠ دولار شهرياً لكل منها[(٢)] .

* * *

(١) مرجع سابق : Handbook of news agencies

(٢) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٣٥ – وكذلك وكالات الأنباء العربية مرجع سابق ص ٥٤ – وأيضاً جريدة (المدينة) السعودية مرجع سابق .

وكالات الأنباء في تونس (*)

وكالة تونس أفريقيا للأنباء (ت . أ . ب)

TUNIS AFRIQUE PRESS NEWS AGENCY (T. A. P.)

بعد حصول تونس على الاستقلال [1] ، شعر المسؤولون عن الإعلام التونسي بوجود فراغ بالنسبة لمصادر الأخبار داخلياً وخارجياً ، فتم في أول يناير ١٩٦١ تأسيس شركة مساهمة أطلق عليها اسم «وكالة تونس أفريقيا للأنباء» ، مقرها تونس العاصمة ، ورأسمالها ٢٠ ألف دينار تونسي [2] ، تساهم فيه الدولة والمؤسسات وموظفو الوكالة . وحددت مدة عمل الشركة بتسع وتسعين سنة ابتداء من يوم تأسيسها بصورة نهائية [3] .

وتتمثل مهمة وكالة تونس أفريقيا للأنباء ، في جمع عناصر الأخبار الكاملة النزيهة سواء بتونس أو بالخارج .. ووضع تلك الأخبار تحت تصرف مستغليها مقابل اشتراكات .. والقيام بجميع أنواع النشاط المتعلق بجمع الأخبار ، وتوصيلها للمشتركين [4] .

ويدير الوكالة مجلس إدارة يتكون من أحد عشر عضواً يمثلون كتابة الدولة للإعلام ، ووزارة المالية ، ووزارة النقل والمواصلات ، والإذاعة والتليفزيون التونسي ، والصحف التونسية (العمل – الصباح – لاكسيون – لابرس) ويشرف على تسيير المؤسسة رئيس مدير عام تعينه الحكومة [5] .

(*) لا يوجد في تونس غير وكالة واحدة هي (وكالة تونس أفريقيا للأنباء) ولم ينشأ قبلها أي وكالات في تونس . وكانت وكالة المغرب العربي للأنباء السابق ذكرها قد أنشئت لتشترك فيها تونس ولكن لم يتم ذلك كما سبق إيضاحه .

(١) حصلت تونس على الاستقلال في ٢٠ مارس ١٩٥٦ .

(٢) زاد رأس المال وأصبح حالياً ١٩٦ ألفاً و٤٥٠ ديناراً تونسياً (٤٠٠ ألف دولار) كما ذكر المسؤولون في الوكالة خلال لقاءات معهم في تونس في أول سبتمبر ١٩٧٧ .

(٣) الفصول (٥ – ٦ – ٧) بالباب الأول من القانون الأساسي للوكالة ، من محفوظات الأرشيف بالوكالة .

(٤) الفصل الثالث بالباب الأول للقانون الأساسي للوكالة . المصدر السابق .

(٥) معلومات مستقاة من الأستاذ محمود التريكي الرئيس المدير العام للوكالة ومن عدد من المسؤولين فيها=

ويعمل في الوكالة نحو ٢٣٠ موظفاً منهم ١١٠ صحفيين يعملون داخل البلاد وخارجها[١] وهؤلاء الموظفون جميعاً يعملون في الوحدات الثلاث الكبرى التي تشتمل عليها الوكالة وهي إدارة التحرير .. الإدارة الفنية .. إدارة الشؤون الإدارية والمالية .

أولاً ـ إدارة التحرير : ويتكون من قسمين : قسم قومي ، وقسم دولي :

١ – القسم القومي : يضم المصلحة القومية ، والمكاتب الجهوية (الداخلية) والكتابة العامة للتحرير ، ومصلحة التوثيق والدراسات ، ومصلحة التصوير ، والمصلحة الاقتصادية والاجتماعية ، ومصلحة المراقبة والأحداث .

٢ – القسم الدولي : ويضم المصلحة الدولية ، والمكاتب الخارجية ، حيث يوجد للوكالة مكاتب في : باريس ، والقاهرة ، وبون . ومراسلون مقيمون في : بروكسل والدار البيضاء كما يضم هذا القسم مصلحة الترجمة والإعداد ، ومصلحة الإنتاج ، ومصلحة المجامع الأفريقية والعربية[٢] .

ثانياً ـ الإدارة الفنية : وتضم أقسام اللاسلكي والراديو ، والتعهد ، ومركز الالتقاط اللاسلكي (بالسيجومي) ومركز الإرسال اللاسلكي في (اريانه) ، والقسم الخاص بموظفي الإرسال والهاتف[٣] .

ثالثاً ـ إدارة الشؤون الإدارية والمالية : وتتكون من :

أ – إدارة فرعية تجارية ومالية تضم أقسام : المحاسبة ، والميزانية ، والنقل والتجهيز .

ب – مصلحة إدارية تضم أقسام : الموظفين ، ومكتب الضبط ، والتعهد[٤] .

= خلال لقاءات شخصية معهم في تونس في أول سبتمبر ١٩٧٧ (راجع أيضاً تفاصيل إدارة الشركة في الباب الرابع من القانون الأساسي للوكالة) .

(١) هذا الرقم في عام ١٩٧٧ كما ذكره لي المسؤولون بالوكالة الذين قابلتهم وكذلك دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٩ .

(٢) معلومات مستقاة من المسؤولين في الوكالة ، مصدر سابق ، وكذلك من منشورات الوكالة في المناسبات المختلفة – وأيضاً دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٩ .

(٣) و(٤) المصدر والمرجعان السابقان . والسيجومي واريانه ، اسمان لمنطقتين يوجد بهما مركز الالتقاط ومركز الإرسال اللاسلكي .

وفيما يتعلق بخدمات الوكالة الإخبارية ، فانها تبث بصورة مستمرة طوال ٢٤ ساعة نشرات إخبارية قومية وعالمية باللغتين العربية والفرنسية ، داخل البلاد وخارجها وذلك بواسطة الخطوط البرقية المباشرة ، أو بواسطة اللاسلكي . والوكالة مرتبطة بصفة مستمرة بواسطة خطوط برقية مباشرة مع كل من ليبيا ، والجزائر ، والمغرب الأقصى ، وفرنسا ، وأسبانيا ، وألمانيا الغربية ، وهذه النشرات هي :

(١) **النشرة القومية** : تبث هذه النشرة أخباراً قومية تحوي يومياً نحو عشرة آلاف كلمة ، في كل من اللغتين العربية والفرنسية ، وذلك بواسطة الخط البرقي المباشر ، وأغلبها من إنتاج الصحفيين العاملين في الوكالة ومراسليها الجهويين (المحليين) .

(٢) **النشرة العالمية** : تبث هذه النشرة أخباراً عالمية باللغتين العربية والفرنسية ، وذلك بواسطة الخط البرقي المباشر ، وتحوي ١٣ ألف كلمة في كل لغة من الأحداث العالمية التي تستمدها من نشرات وكالات الأنباء العالمية (الفرنسية – يونايتدبرس – رويتر) ومن نشرات حوالي ثلاثين وكالة أنباء محلية تصل الوكالة برقياً أو باللاسلكي .

(٣) **نشرة يومية باللغة العربية** : تبث بواسطة الخط البرقي المباشر إلى كل من طرابلس (١٢ ألف كلمة) وبون (١٠ آلاف كلمة) .

(٤) **نشرات يومية باللغة الفرنسية** : تبث في اتجاه الجزائر والرباط وباريس (٣ آلاف كلمة) ومدريد (٣ آلاف و٥٠٠ كلمة) وبون (١٠ آلاف كلمة) .

(٥) **نشرات باللاسلكي** : توجه نشرات باللغة الفرنسية نحو أوروبا الوسطى ، وأوروبا الغربية ، وأفريقيا الوسطى ، وأفريقيا الفرنسية (٣٥٠٠ كلمة في كل اتجاه) .. ونشرات باللغة العربية تبث إلى الشرق العربي وأفريقيا (٢٥٠٠ كلمة) .

(٦) **النشرة الاقتصادية والاجتماعية** : تتجه هذه النشرة للمؤسسات الاقتصادية ، والمالية ، والمؤسسات الاجتماعية ، وتزويدها بأخبار عن الوضع النقدي والاقتصادي والمالي ، كما تتضمن دراسات وتحقيقات حول ما يجد من الأحداث الاقتصادية والاجتماعية .

(٧) **النشرات المصورة** : تمد الوكالة مشتركيها بنشرات مصورة لتغطية الأحداث القومية والعالمية ، وتستخدم لهذا الغرض ١٥ مصوراً ، كما تصلها الأخبار العالمية المصورة بواسطة الراديو ، وللوكالة أرشيف يحتوي على ما يقرب من نصف مليون صورة .

(٨) **النشرات الأسبوعية والشهرية** : تصدر الوكالة نشرات أسبوعية وشهرية ، تتضمن خلاصة الأحداث القومية والتعليقات الصحفية[١] .

(٩) نشرة خارجية خاصة بالتجمع الاقليمي للأخبار العربية والأفريقية[*]:
كذلك تقوم وكالة تونس أفريقيا للأنباء ببث نشرة خارجية خاصة بهذا التجمع ، وهي تتضمن الأخبار العربية والأفريقية ، وترسل باللغة الفرنسية في اتجاه أفريقيا وأوروبا ، وباللغة العربية في اتجاه العالم العربي[٢] .

* * *

---

(١) المصدر نفسه والمرجعان السابقان .

(*) تأسس هذا التجمع في ٢ يونيو ١٩٧٥ ونصت هياكله في يوليو ١٩٧٦ وهو مركز إقليمي لالتقاط الأخبار وإرسالها لوكالات أنباء دول عدم الانحياز . ويرسل الأخبار العربية والأفريقية في اتجاه أوروبا وأفريقيا باللغة الفرنسية ، وفي اتجاه العالم العربي باللغة العربية .. كما يتم بواسطة التجمع إرسال الأخبار في اتجاه أمريكا اللاتينية عن طريق الوكالة الإسبانية (مدريد) وانتربرس سرفيس (روما) كذلك فهو متصل مباشرة مع وكالة (تانيوج) اليوجوسلافية التي تتولى بدورها بث الأخبار والتقاطها من أغلب وكالات الأنباء لبلدان عدم الإنحياز في كل من أمريكا اللاتينية وأفريقيا .

(٢) المصدر والمرجعان السابقان .

وكالات الأنباء في الجزائر (*)

وكالة الأنباء الجزائرية (و. أ. ج)

ALGERIAN PRESS SERVICE (A. P. S.)

أنشئت وكالة الأنباء الجزائرية ، في تونس العاصمة ، في ديسمبر ١٩٦١ أثناء حرب التحرير ، وتفرع عنها مكتبان : أحدهما في الرباط العاصمة المغربية ، والثاني في الجزائر العاصمة ، ويعمل في الخفاء ، وكانت تمولها في ذلك الحين الحكومة الثورية المؤقتة[١] .

وكانت الوكالة تصدر نشرة إخبارية باللغتين العربية والفرنسية ، وتكتب بالآلة الكاتبة ، وتتضمن أخبار العمليات العسكرية والفدائية لجيش التحرير الوطني ، وشرح القضية الجزائرية للرأي العام العالمي . وهذه البيانات والأخبار ، كانت تصل إلى المركز الرئيسي للوكالة في تونس العاصمة ، عن طريق مراسليها في جيش التحرير الذين كانوا يعيشون الأحداث اليومية داخل الوطن ، ويشاهدون المعارك ، وكانت هذه النشرة توزع على اللجان الاستشارية بالداخل ، وترسل إلى الخارج لتوزع على الرأي العام العالمي[٢] .

وبعد توقف اطلاق النار في ١٩ مارس ١٩٦٢ نقلت الوكالة مركزها الرئيسي من العاصمة التونسية ، إلى الجزائر العاصمة ، إلا أنها لم تستأنف عملها بشكل كامل إلا في أواخر عام ١٩٦٢ وبدأت الوكالة عملها باستخدام التلغراف من أول نوفمبر ١٩٦٣ ، كما أصبحت قادرة على تغطية أخبار القطر الجزائري كله ، بفضل

(*) لا يوجد في الجزائر غير وكالة الأنباء الجزائرية ، كما لم ينشأ قبلها أي وكالات وطنية وكانت وكالة الأنباء الفرنسية هي المصدر الرئيسي للأخبار الخارجية قبل استقلالها .

(١) من أبحاث طلبة المدرسة الوطنية العليا للصحافة بجامعة الجزائر عام ١٩٧٣/٧٢ – تحت اشراف الدكتور محمد سيد محمد أستاذ مساعد الفن الصحفي بالجامعة في ذلك الحين – وكذلك (مجلة الصحافي) الجزائرية ، العدد الثاني . الصادر في ١٩٧٣/٤/١ – وأيضاً كتيب أصدرته الوكالة (بدون تاريخ) باللغة الفرنسية عنوانه Algerie Presse Service.. en quelques nots p. 3.

(٢) المراجع السابقة .

المحررين وشبكة المراسلين المحليين ، والفنيين الذين تم تعيينهم وتدريبهم على هذا العمل [1] .

وفي أول أغسطس ١٩٦٣ صدر القانون رقم ٦٣٢٨٦ الذي ينص على أن الوكالة هيئة عامة ذات طابع تجاري وصناعي ، وتتمتع باستقلال مالي ، تحت مسؤولية وزارة الإعلام واعترف بها كوكالة وطنية وحيدة تتمتع بالصلاحيات التالية :

- تنظيم وتشكيل وإنشاء مكاتب للوكالة في الداخل والخارج لجمع الأخبار والمواد الإعلامية المختلفة .
- وضع هذه الأخبار والمواد الإعلامية تحت تصرف مستغليها داخل الجزائر وخارجها .
- تحصيل الأموال الخاصة بالخدمات التي تؤديها .
- إبرام الاتفاقات مع الإدارات العامة المعنية التي تؤمن إذاعة نشراتها عن طريق التليبرنتر ، والتليتيب ، والراديو تليتيب ، في المناطق التي تمارس فيها نشاطها .
- إبرام اتفاقات تبادل الأخبار مع الوكالات الأخرى في نطاق عملها .
- تأمين وجود شبكة دولية تعطيها صبغة وكالة أنباء دولية [2] .

وصدر في ٣٠ سبتمبر ١٩٦٤ قانون آخر ، منح الوكالة امتياز احتكار توزيع الأخبار على كامل التراب الجزائري ، وبذلك أصبحت الوكالة الجزائرية تستقبل وحدها الأنباء من جميع الوكالات الأجنبية ، وتتولى توزيعها على الصحف وأجهزة الإعلام الجزائرية المختلفة ثم صدر قانون آخر رقم ٦٧١٠٤ بتاريخ ٧ يوليو ١٩٦٧ بإعادة تنظيم الوكالة [3] .

وبالنسبة للتنظيم المالي للوكالة ، فقد كانت تمولها الحكومة الثورية المؤقتة خلال حرب التحرير كما سبق ذكره ، أما بعد الاستقلال ، فقد أصبحت موارد الوكالة تتكون من الدعم الذي تمنحه لها الدولة . والهبات والممتلكات التي تدر عائداً ، ومن

---

(١) كتيب الوكالة المرجع السابق ص ٣ .

(٢) نص القانون منشور بالجريدة الرسمية الجزائرية العدد رقم (٥٩) بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٣ ص ٨٤١ – وكذلك كتيب وكالة الأنباء الجزائرية في كلمات – مرجع سابق ص ٤ – وأيضاً دليل الوكالات العربية للأنباء مرجع سابق ص ١٢ وأبحاث الطلبة السابقة .

(٣) المصادر السابقة .. وقد نشر نص القانون في الجريدة الرسمية الجزائرية العدد رقم (٦٣) بتاريخ ١٩٦٧/٨/٤ ص ٦٣٨ .

بيع نشراتها الإخبارية للمشتركين ، وعائد بيع الصور ، ومختلف الخدمات التي تؤديها في اطار عملها ، والمتحصل نتيجة نشاط الوكالة بصفة عامة . أما نفقات الوكالة فهي عبارة عن نفقات التشغيل ، وثمن شراء المعدات والأجهزة اللازمة للعمل ، وصيانتها والمواد الاستهلاكية المختلفة[١] .

وفيما يتعلق بهيئة الوكالة وأقسامها ، فيشرف عليها مدير عام يعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير الإعلام[٢] . ويعاونه مجلس استشاري[٣] ، وكذلك مدير مكلف بالأخبار ، وثلاثة رؤساء تحرير ، ومدير الشؤون الفنية ، ومدير الشؤون الإدارية . ويعين هؤلاء بقرار من وزير الإعلام بناء على اقتراح المدير العام . ويتولى المدير المكلف بالأخبار إدارة المؤسسة بصفة مؤقتة في حالة غياب المدير العام أو اعتذاره[٤]

ويعمل في الوكالة ٤٠٠ موظف منهم ١٨٠ صحفياً ، وكلهم جزائريون[٥] .

وتتكون الوكالة من ثلاثة أقسام رئيسية هي : قسم التحرير المركزي .. القسم الفني .. القسم الإداري .

أولاً ـ قسم التحرير المركزي[٦] : وهو مكلف بجمع الأخبار وإعداد التعليقات والدراسات والوثائق المكتوبة أو المصورة ، من داخل البلاد وخارجها ، والتعليق على الأخبار الهامة على الصعيدين الداخلي والخارجي .

---

(١) كتيب وكالة الأنباء الجزائرية في كلمات ، مرجع سابق ص ٥ – وكذلك المواد ٣٠ و٣١ و٣٢ من القانون الأساسي والخاص بإعادة تنظيم الوكالة المنشور بالجريدة الرسمية الجزائرية ، مصدر سابق .

(٢) راجع القانون الأساسي ، مصدر سابق ، من المادة (٤) حتى المادة (١٣) بخصوص صلاحيات المدير العام .

(٣) راجع القانون الأساسي ، مصدر سابق من المادة (١٧) حتى المادة (٢٩) بخصوص صلاحيات المجلس الاستشاري ويتكون هذا المجلس من رئيس يعين بقرار من وزير الإعلام بالإضافة إلى المدير العام للوكالة ومدير الإدارة العامة لوزارة الإعلام ومدير التوجيه بوزارة الإعلام ، والمدير العام للإذاعة والتليفزيون الجزائري ، ومدير مكتب الأحداث المصورة الجزائرية ، وممثل عن وزارة المالية والتخطيط ، وممثل عن وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ، وممثل عن الصحافة ، والمراقب المالي للمؤسسة وممثل عن مستخدمي المؤسسة .

(٤) القانون الأساسي لوكالة الأنباء الجزائرية الفصل الأول . مصدر سابق .

(٥) معلومات مستقاة من الأستاذ ابن يوسف بابا علي مدير الوكالةالجزائرية وبعض المسؤولين في الوكالة خلال لقاءات شخصية معهم بالمركز الرئيسي للوكالة بالعاصمة الجزائرية يوم ١٩٧٧/٨/٣٠ .

(٦) كل المعلومات الخاصة بهذا القسم مستقاة من مدير الوكالة وبعض المسؤولين ، المصادر السابقة – وكذلك مجلة الصحافي . مرجع سابق .

وسكرتارية التحرير هي نواة هذا القسم ، وهي المسؤولة يومياً عن تلقي الأخبار باللغتين العربية والفرنسية وتنتقي منها ما تراه صالحاً للنشر ، وتعمل على إعادة صياغتها واستكمالها وترجمتها والتعليق عليها إذا لزم الأمر ، ثم إذاعتها في أسرع وقت ممكن .

ويضم هذا القسم أيضاً شعبة الريبورتاج ، التي يعمل بها عدد من الصحفيين والمصورين ، لتغطية الأحداث الهامة الداخلية والخارجية ، وإعداد التحقيقات الصحفية ، ويرتبط عمل هذه الشعبة بطريقة وثيقة مع سكرتارية التحرير .. وكذلك شعبة استكمال المعلومات التي يعمل بها عدد من الصحفيين ذوي الخبرة العالية ، مهمتهم استكمال الأخبار ، وإعداد التعليقات على الأحداث السياسية الهامة الداخلية والخارجية .. ثم شعبة الخدمة الاقتصادية ، ومهمتها جمع الأخبار الاقتصادية وإعداد الدراسات الاقتصادية الخاصة بالأحداث والمشاكل الاقتصادية المحلية والعالمية ، وإعداد نشرة اقتصادية شهرية .

ويضم التحرير المركزي أيضاً شعبة الرياضة ، وشعبة الثقافة .. وشعبة المكاتب الجهوية (المحلية) ويتبعها حالياً ٣١ مكتباً في جميع الولايات الجزائرية . مهمتها جمع الأخبار المحلية وإرسالها إلى المركز الرئيسي بالعاصمة . وتوجه الوكالة حالياً جهودها الرئيسية لتغطية أنحاء البلاد بشبكة تلكس وخاصة المناطق الصحراوية المعزولة في أقصى الجنوب حتى الحدود مع مالي ..

كذلك يضم هذا القسم ، شعبة الأنباء الدولية ، التي تقوم بجمع الأخبار الخارجية وإجراء الاتصالات بين جميع الوكالات العالمية ، ويتبع هذه الشعبة أربعة مكاتب خارجية هي :

١ – مكتب باريس ، الذي تأسس عام ١٩٦٤ ، وهو مكتب رئيسي ، ويتلقى أيضاً أخبار المراسلين غير الدائمين في غرب أوروبا .
٢ – مكتب القاهرة ، الذي أنشئ في عام ١٩٦٦ .
٣ – مكتب بيروت ، الذي بدأ عمله في عام ١٩٧٢ ، ويتلقى أخبار المراسلين في الشرق .
٤ – مكتب داكار ، لتغطية أخبار أفريقيا الغربية .

ثانياً ـ القسم الفني : ويتكون من الإدارة الفنية ، والمصالح التابعة لها لتشغيل الأجهزة الفنية وصيانتها وإصلاحها ، وتضم هذه الإدارة أربع شعب هي : شعبة

التلغراف ، وشعبة استغلال الأنباء ، وشعبة الإرسال ، وشعبة الاستقبال اللاسلكي[١].

ثالثاً ـ القسم الإداري : ويتكون من مصلحة الموظفين ، ومصلحة المحاسبة ، والمصلحة التجارية ، ومصلحة العتاد ووسائل العمل ، ومصلحة السيارات ووسائل النقل ، ومصلحة الطب[٢] .

وبالنسبة للنشرات التي تبثها الوكالة ، فإن إرسالها للداخل والخارج يستمر طوال الـ ٢٤ ساعة ، وتذيع نشرات باللغتين العربية والفرنسية في الداخل والخارج ، ويبلغ متوسط ما تذيعه الوكالة يومياً في كل نشرة نحو ١٨٠ خبراً . ويبلغ عدد المشتركين في نشرات الوكالة بالداخل ١٣ مشتركاً في النشرة العربية و٥٣ مشتركاً في النشرة الفرنسية ، وتصلهم هذه النشرات عن طريق أجهزة التيكر .. وبالنسبة للنشرات الخارجية ، توجه النشرة العربية إلى المشرق العربي ، وتوجه النشرة الفرنسية إلى أوروبا ، وأفريقيا الناطقة بالفرنسية ، وأمريكا اللاتينية[٣] .

كما تصدر الوكالة نشرتين اقتصاديتين باللغة الفرنسية تعالجان الأحداث والمشاكل المحلية والعالمية . والنشرة الأولى يومية ، وترسل بأجهزة التلكس للمشتركين البالغ عددهم ٢٣ مشتركاً . والنشرة الثانية شهرية وتطبع بالاستنسل وتوزع على ٤٩٠ مشتركاً[٤] .

وتلتقط وكالة الأنباء الجزائرية ، جميع نشرات وكالات الأنباء التي تذيع بالراديو ، ولكنها لا توزعها بل تستخدم بعض أخبارها فقط ضمن نشراتها . كما أن للوكالة عقوداً خاصة للتبادل مع جميع وكالات أنباء الدول الاشتراكية ، وعدد من الدول العربية ، ودول العالم الثالث .. وتوجد اتفاقات تجارية بين الوكالة الجزائرية ووكالة الأنباء الفرنسية ، ووكالة رويتر ووكالة تاس السوفيتية مقابل اشتراكات تدفعها الوكالة الجزائرية لهذه الوكالات كل ثلاثة أشهر ، وتحتكر الوكالة الجزائرية توزيع نشرات هذه الوكالات في الداخل ويبلغ عدد مشتركي نشرة وكالة الأنباء الفرنسية ١٧ مشتركاً ، ووكالة رويتر ١٣ مشتركاً ، ووكالة تاس مشترك واحد[٥] .

* * *

---

(١) و(٢) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ١٢ .

(٣) معلومات مستقاة من مدير الوكالة والمسؤولين فيها ، مصادر سابقة .

(٤) معلومات مستقاة من مدير الوكالة والمسؤولين فيها ، مصادر سابقة .

(٥) معلومات مستقاة من مدير الوكالة والمسؤولين فيها ، مصادر سابقة .

وكالات الأنباء في ليبيا (*)

وكالة أنباء الثورة العربية (واثع)

ARAB REVOLUTIONARY NEWS AGENCY

أنشئت هذه الوكالة تحت اسم (وكالة الأنباء الليبية) بموجب المرسوم الملكي بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ الصادر في أول اكتوبر ١٩٦٤ والقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١١ اغسطس ١٩٧٠ بتعديل بعض أحكام القانون الأول. وهي مؤسسة عامة لها الشخصية الاعتبارية، وملحقة بوزارة الإعلام[١].

وتغير اسمها إلى (وكالة أنباء الثورة العربية) بمقتضى قرار اتخذته اللجنة الشعبية التي استولت على الوكالة في ٢ يونيو ١٩٧٣[٢]، وتدير الوكالة لجنة شعبية برئاسة رئيس اللجنة المدير العام للوكالة[٣].

وتتولى الوكالة توفير خدمات الأنباء، ومساعدة وسائل الإعلام الليبية، ولها في ذلك :

(*) لا يوجد في ليبيا غير وكالة أنباء الثورة العربية ولم ينشأ قبلها أي وكالات أخرى.

(١) نص المرسوم الملكي بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ والقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٠ – وكذلك دليل الوكالات العربية للأنباء، مرجع سابق ص ٢٩.

(٢) وكالات الأنباء العربية، مرجع سابق ص ٤٩ – وقد جاء هذا الاستيلاء الذي تم فيه تغيير اسم الوكالة فقط، بعد أن طلب الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي من جماهير الشعب الليبي في خطاب ألقاه من إذاعة ليبيا في اليوم نفسه الاستيلاء على المؤسسات الإعلامية في ليبيا تنفيذاً «للثورة الشعبية التي طالب بتحقيقها في البلاد».

(٣) كان يتولى إدارة الوكالة وتصريف شؤونها قبل ذلك مجلس إدارة ومدير عام (المادة الثالثة من القانونين السابقين) وكان مجلس الإدارة يشكل (وفق المادة الرابعة من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٠ السابق ذكره) من مدير عام الوكالة رئيساً وعضوية كل من :
ممثل لوزارة الإعلام ومدير إدارة الإذاعة المسموعة ومدير إدارة المطبوعات والنشر وممثل عن وزارة المواصلات وثلاثة أعضاء يرشحهم وزير الإعلام من المهتمين بالشؤون الإعلامية، ويصدر بتشكيل المجلس قرار من مجلس الوزراء.
كما يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء (المادة السادسة من القانون).

أ – تنظيم خدمة شاملة موثوق بها لجمع الأخبار من مختلف أنحاء البلاد وتوزيعها بمقابل ، على وسائل الإعلام الليبية وغيرها من الهيئات العامة والخاصة والأفراد .

ب – الحصول بطريق الاشتراك أو المبادلة أو بأي طريق آخر على أنباء خارجية وتوزيعها وفقاً لما جاء في الفقرة السابقة .

جـ –تزويد وكالات الأنباء الخارجية بأنباء صحيحة عن ليبيا ، على أساس البيع أو التبادل[١] .

وللوكالة ميزانية سنوية مستقلة تعد طبقاً للقواعد المتبعة في المشروعات التجارية ، وتتكون إيرادات الوكالة من المبالغ المخصصة لها في ميزانية الدولة ، وصافي أرباحها الناتجة عن أعمالها في الداخل والخارج ، وفائض إيراداتها عن السنة السابقة ، والهبات والوصايا والأوقاف التي يقبلها مجلس الإدارة ، بشرط ألا تتعارض مع الغرض الذي أنشئت من اجله الوكالة ، والإيرادات الأخرى التي يقرر مجلس الإدارة ضمها إلى الإيرادات .[٢]

ويبلغ عدد العاملين في الوكالة حوالي ١٨٠ موظفاً منهم نحو ٥٠ صحفياً ، ومثلهم من الفنيين ، والباقي يعملون في الجهاز المالي والإداري ، والوظائف الصغرى المساعدة[٣] وهم موزعون على الأقسام الثلاثة الرئيسية التالية التي تتكون منها الوكالة :

أولاً ـ قسم التحرير والترجمة ، ويضم : أمانة التحرير ، ووحدة الترجمة ، ووحدة المندوبين والمراسلين والخدمات المصورة ووحدة الإبراق ، ووحدة الاستماع السياسي ، ووحدة المكتبة والأرشيف والوثائق[٤] . ويختص هذا القسم بما يلي :

١ – تنظيم جهاز التحرير على الوجه الذي يضمن نجاح المطلوب ليلاً ونهاراً .
٢ – إعداد النشرات الإخبارية للإذاعة والمشتركين الآخرين .
٣ – مراقبة فترات الإرسال على المحطات وجمع الأخبار .

---

(١) المادة الثانية من القانونين السابقين .

(٢) المادتان الثامنة والتاسعة من القانونين السابقين – وكذلك المادة (١٧) من لائحة الميزانية والحسابات الخاصة بالوكالة الصادر بها قرار من مجلس الوزراء في ٢٥ فبراير ١٩٦٥ .

(٣) معلومات مستقاة من بعض المسؤولين بالوكالة خلال لقاءات شخصية معهم في القاهرة .

(٤) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٢٩ .

٤ – قراءة جميع النشرات والأخبار الملتقطة من الوكالات الخارجية ، وجمعها من المندوبين والمحطات في الداخل ، وتصنيفها ، وترجمة المناسب منها ، وإعداد النشرات لتوزيعها على الجهات المعنية .

٥ – الاتصال بالمحررين والمراسلين في أماكنهم ، لابلاغهم التعليمات وتلقي ما لديهم من أخبار .

٦ – العمل بالتوجيهات التي يصدرها المسؤولون في الوكالة ، والعمل على تطبيق التعليمات تطبيقاً يضمن سلامة سير العمل ويحقق نجاحه .

٧ – إعداد الأخبار اللازم إذاعتها على الوكالات في الخارج والعمل على توزيعها عليها في الوقت المناسب والتأكد من تحقيقها للغرض المقصود .

٨ – التأكد من سلامة توزيع الأخبار في الداخل ووصولها إلى المشتركين في الوقت المناسب .

٩ – التأكد من سلامة جهاز المندوبين والمراسلين ، وبقائهم في أماكنهم ، وتنسيق الأعمال بينهم ، وتغطية نشاطهم للأماكن التي يعملون بها .

١٠ – العمل على تزويد جميع الدوائر والمؤسسات ، والمشتركين ، بالأخبار الهامة في أقصى سرعة ممكنة .

١١ – تنظيم أعمال التدريب لمن تلحقهم الإدارة العامة بالقسم للاستفادة من المحررين ذوي الخبرة في أعمال التحرير والإعداد والترجمة[١] .

ثانياً ـ قسم الإدارة والعلاقات العامة ، ويضم : وحدة الإدارة التي تتألف من شعبة للشؤون العامة ، وشعبة شؤون الموظفين[٢] . ويختص هذا القسم بإدارة شؤون موظفي الوكالة وتولي الشؤون العامة والأعمال الإدارية ، والقيام بأعمال السكرتارية ، وتوثيق العلاقات بين الوكالة وعملائها وبينها وبين الجهات المماثلة في الخارج ، والعمل على إيجاد الوعي الكامل بين أفراد الجمهور للاستفادة من الوسائل التي تساهم فيها الوكالة لضمان تحقيق أهدافها[٣] .

---

(١) المادة السابعة من لائحة تنظيم العمل بوكالة الأنباء الليبية ، الصادر بها قرار مجلس الوزراء في ٢٥ فبراير ١٩٦٥ .

(٢) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٢٩ .

(٣) المادة الثالثة من لائحة تنظيم العمل بوكالة الأنباء الليبية ، مصدر سابق .

ثالثاً ـ قسم الهندسة والصيانة والتدريب : ويختص هذا القسم بما يلي :

١ – الإشراف على الجهاز الفني بالوكالة .
٢ – القيام بأعمال الصيانة الخاصة بالأجهزة الفنية للوكالة .
٣ – القيام بأعمال التدريب على استعمال الأجهزة وعلى كيفية استخدامها وصيانتها.
٤ – التأكد من سير الأجهزة سيراً سليماً بما يضمن سير العمل على الوجه المطلوب .
٥ – تقديم التقارير الخاصة بسير الأجهزة وحالتها الفنية وصيانتها .
٦ – إعداد الطلبات الخاصة باستبدال الأجهزة ، وإجراء صيانتها وتجديدها عند الحاجة .
٧ – العمل على تنظيم الإشراف على الأجهزة بما يضمن وجود رقابة مستمرة طوال فترات العمل[1] .

وبالنسبة لمكاتب الوكالة ومراسليها في الداخل والخارج ، فيوجد بجانب المركز الرئيسي في طرابلس فرع في بنغازي ، ومكاتب في عدد من المحافظات الهامة ، ومراسلون في المحافظات الأخرى[2] . ويوجد في الخارج مكاتب في : بيروت ، ودمشق ، ونواكشوط ، والوكيت ، وباريس ، ومالطة . كما توجد أجهزة خاصة للوكالة مركبة في وكالة أنباء مالي (باماكو) لاستقبال نشرة (واثع) كذلك يوجد مراسلون متفرغون أو متعاونون في كل من : أوغندا ، والسويد ، ويوجوسلافيا ، ونيويورك ، ومدريد ، ولندن[3] .

وقد بدأت الوكالة اعتباراً من الفاتح من سبتمبر ١٩٧٣ في إرسال واستقبال صور أهم الأحداث المحلية والعالمية . وتصدر الوكالة نشرة يومية عامة ، تشتمل على الأنباء العالمية والمحلية ، وتوزع على المشتركين بواسطة أجهزة التيكر ، أو نشرات مطبوعة على الاستنسل . ويتم بث النشرة للخارج باللغات العربية والانجليزية والفرنسية . وإلى جانب ذلك تصدر نشرة محلية ، وأقوال الصحف ، وتوزع على كافة المنطقة العربية ، على فترتين صباحية ومسائية بواسطة الراديو تليبرنتر ويتم كذلك إصدار نشرة أسبوعية ، تتناول أهم مظاهر النشاط الليبي خلال أسبوع ،

---

(١) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٢٩ – وكذلك المادة السادسة من لائحة تنظم العمل بوكالة الأنباء الليبية ، مرجع سابق .
(٢) معلومات مستقاة من المسؤولين عن الوكالة ، مصادر سابقة .
(٣) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٣٠ .

وملخصاً لأهم الأحداث الليبية ، باللغتين العربية والانجليزية . كما تصدر الوكالة نشرة دورية شهرية ، وهي وثائقية وأخرى سنوية ، وثالثة تهتم بالجوانب العلمية .. ويبلغ عدد المشتركين بالوكالة أكثر من ١٢٠ مشتركاً ، بعضهم يتلقى النشرة بالتيكر والآخرون ترسل لهم باليد نشرات مطبوعة على الاستنسل[١] .

وللوكالة اتفاقات مع أكثر من ٢١ وكالة أنباء عربية وعالمية ، وهي اتفاقات عن طريق التبادل الإخباري مع بعض الوكالات ، أو عن طريق الاشتراك في نشرات البعض الآخر . وتتولى الوكالة توزيع نشرات الوكالات الأخرى بالداخل ، وتعتمد جميع وسائل الإعلام المحلية عليها ، في الحصول على الخدمات الإخبارية من الداخل والخارج[٢] . أي أنها تحتكرتوزيع الأخبار الخارجية على أجهزة الإعلام المحلية .

وتمتلك الوكالة محطة إرسال عالمية ، تحتوي على ثلاث مرسلات قوة كل منها ٣٠ كيلووات وموصلة بأربعة هوائيات ، وبالاضافة إلى ذلك هناك خطوط برقية وهاتفية مباشرة ، تربطها بأنحاء عديدة من العالم ، ومنها خط هاتفي بين طرابلس وروما ، ويستعمل في إرسال واستقبال الصور الإخبارية العالمية . وثلاثة خطوط برقية : بين طرابلس وروما ، وبين طرابلس وتونس لتبادل الأخبار ، وبين طرابلس ومالطة . وخط برقي يربط المركز الرئيسي في طرابلس العاصمة مع مكاتب الوكالة في بنغازي ، وسبها ، والبيضاء . أما باقي المحافظات الليبية والمراسلون في المحافظات فيتم الاتصال بهم بالتليفون[٣] .

* * *

---

(١) و(٢) المرجع والمصادر السابقة .

(٣) المرجعان السابقان .

وكالات الأنباء في الجمهورية الإسلامية الموريتانية (*)

الوكالة الموريتانية للصحافة (ومعي)

MAURITANIAN PRESS AGENCY.

كانت الجمهورية الإسلامية الموريتانية ، لدى حصولها على الاستقلال في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٠ ، تكاد تكون مجهولة في العالم ، وتفتقر تماماً إلى وسائل الإعلام . لذلك أصبح شغلها الشاغل بعد الاستقلال ، العمل على إيجاد وسائل إعلامية قادرة على القيام بدور فعال في توحيد الجماهير بواسطة الإعلام[١] وكان من بين هذه الوسائل إنشاء وكالة للأنباء أطلق عليها اسم (الوكالة الموريتانية للصحافة(**)) .

وقد تأسست هذه الوكالة بموجب المرسوم رقم ٠٢٩ ٧٥ الصادر في ٣٠ يناير ١٩٧٥ ، وبقيامها نشأ أول نشاط من هذا النوع في البلاد . وهي مؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري ، وتتمتع باستقلال مالي . وتتبع سياستها التي رسمت لها من سياسة حزب الشعب الموريتاني . وتتبع الكتابة العامة للأنباء التابعة للأمانة الدائمة لحزب الشعب كما أعلن ذلك الرئيس الموريتاني السابق المختار ولد داده في خطاب له في ٢٨ نوفمبر ١٩٦٦[٢] .

وتهدف الوكالة إلى جمع الأنباء المحلية والدولية وتحريرها وإعداد التعليقات حول أهم الأحداث ، وعمل التحقيقات الصحفية والدراسات في مختلف المجالات والعمل على بثها ونشرها بشتى السبل . وكذلك شرح أهداف حزب الشعب الموريتاني وإنجازاته ، وتوعية الجماهير إعلامياً والمساهمة في التعريف بموريتانيا وبمنجزاتها في الخارج[٣] .

(*) انضمت موريتانيا لمجموعة الدول العربية بعد موافقة مجلس جامعة الدول العربية على قبولها عضواً في الجامعة في نوفمبر ١٩٧٣ على أساس أن روابط الدين واللغة والأصل الحضاري تجعلها ترتبط بمجموعة الشعوب العربية وهي تمثل أقصى الطرف الغربي لمجموعة الشعوب العربية .

(١) جريدة الأهرام العدد ١٩٢ ٣٣ الصادر في ٢٦ اكتوبر ١٩٧٧ ص ٤ .

(**) لا توجد في موريتانيا وكالات أنباء غير هذه ولم ينشأ قبلها أي وكالات أنباء .

(٢) و(٣) جريدة الأهرام ، المرجع السابق – وكذلك معلومات حصلت عليها عن طريق المراسلة مع المسؤولين في الوكالة في فبراير ١٩٧٨ .

ويدير الوكالة ، مدير عام ، ومجلس إدارة تم تعيين أعضائه بموجب المرسوم رقم ٧٥٠٧٣ الصادر في ٦ مارس ١٩٧٥ ويجتمع هذا المجلس مرة كل ثلاثة أو أربعة أشهر لمناقشة المشاكل التي تعترض سير العمل وتطويره والعمل على حلها(١) .

وتتألف الوكالة من عدة أقسام هي : قسم التحرير ، والقسم الفني ، وقسم الأرشيف وحفظ المطبوعات ، وقسم الإدارة(٢) .

وتركز الوكالة بدرجة كبيرة على الإعلام الداخلي ، نظراً لحداثة تأسيسها(٣) ويقوم بهذا المجهود عدد من المحررين في المركز الرئيسي للوكالة في نواكشوط العاصمة ، وإلى جانبهم عدد من المراسلين الدائمين في المكاتب الموجودة في جميع عواصم الولايات الموريتانية وعددها ١٢ ولاية(*) . بالإضافة إلى عدد آخر من العمال الفنيين في القسم الفني الخاص بتشغيل الأجهزة السلكية واللاسلكية والمبرقات لاستقبال أخبار الوكالة وإرسالها . والوكالة مشتركة في نشرة أخبار وكالة رويتر ، ونشرة أخبار الوكالة الفرنسية ، ، حيث تستقي منهما بعض الأخبار الدولية التي تضمنها نشراتها التي تصدرها حالياً(٤) .

وتصدر الوكالة يومياً أربع نشرات باللغتين العربية والفرنسية . منها اثنتان في الصباح ، واثنتان في المساء . وتتضمن هذه النشرات أخبار الأحداث الداخلية وأهم أحداث العالم . وتعتمد أجهزة الإعلام الموريتانية المختلفة على هذه النشرات اعتماداً كبيراً ، وخاصة جريدة (الشعب) اليومية التي تعتبر الوكالة المغذي الأساسي لها بالأخبار(٥) .

وحتى تستكمل الوكالة القوى البشرية اللازمة لتدعيمها وتطورها ، فإنها تقوم حالياً بتدريب عدد من العاملين بها في شتى مجالات العمل بوكالات الأنباء .

---

(١) و(٢) و(٣) المرجع والمصدر السابقان – وكذلك دليل الوكالات العربية للأنباء مرجع سابق ص ٣٦ .

(*) الولايات هي : العصابة – البراكنة – حيدي – ماقه – جرجول – ادار – الحوض الشرقي – الحوض الغربي – اينشري – خليج ليفريه – تزاره – تكاجانت .

(٤) و(٥) جريدة الأهرام ، مرجع سابق وكذلك معلومات حصلت عليها عن طريق المراسلة مع المسؤولين في الوكالة ، مصدر سابق . وأيضا دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٣٦ .. وجريدة (الشعب) هي لسان حزب الشعب الموريتاني ، كما انها الصحيفة الوحيدة التي تصدر في موريتانيا وقد ظهرت في أول يوليو ١٩٧٥ وتصدر طبعتين احداهما بالعربية والأخرى بالفرنسية وتوزع ٧ آلاف نسخة في الطبعتين .. وتصدر عن الشركة الموريتانية للصحافة .

وقد أرسلت عدداً منهم للتدرب في الأقسام الإعلامية والفنية في وكالات الأنباء العربية والأوروبية المتطورة[1] .

* * *

وهكذا نرى أن جميع دول المغرب العربي ، قد أنشأت وكالات أنباء محلية رسمية تابعة للدولة .. وأول هذه الوكالات وأقدمها عهداً ، هي (وكالة المغرب العربي للأنباء) التي تأسست بالعاصمة المغربية الرباط في ٣١ مايو ١٩٥٩ في ظل القطاع الخاص ، شركة مساهمة خاصة ، يمتلكها المواطنون المغاربة فقط . ثم تحولت في أول فبراير ١٩٧٤ إلى مؤسسة تابعة للدولة بعد تأميمها في فبراير ١٩٧٣ لنشرها أنباء تتعارض مع سياسة الحكومة .. وكانت الوكالة الثانية هي (وكالة تونس أفريقيا للأنباء) التي تأسست في تونس العاصمة في أول يناير ١٩٦١ شركة مساهمة ، تساهم في رأسمالها الدولة والمؤسسات الصحفية التونسية ، وموظفو الوكالة .. وتلتها (وكالة الأنباء الجزائرية) التي أنشئت في تونس العاصمة في ديسمبر ١٩٦١ خلال حرب التحرير الجزائرية ، ثم نقلت إلى الجزائر العاصمة بعد وقف اطلاق النار في ١٩ مارس ١٩٦٢ وصدر في أول أغسطس ١٩٦٣ قانون ينص على أنها هيئة عامة ذات طابع تجاري ، وصناعي ، وتتمتع باستقلال مالي ، تحت مسؤولية وزارة الإعلام .. وبعد ذلك أنشأت ليبيا (وكالة الأنباء الليبية) في أول اكتوبر ١٩٦٤ – بالعاصمة طرابلس ، مؤسسة عامة لها الشخصية الاعتبارية ، وملحقة بوزارة الإعلام . ثم تغير اسمها إلى (وكالة أنباء الثورة العربية) بقرار اتخذته اللجنة الشعبية التي استولت على الوكالة في ٢ يونيو ١٩٧٣ تنفيذاً للثورة الشعبية التي طالب الرئيس الليبي معمر القذافي بتحقيقها في البلاد .. وأحدث هذه الوكالات وآخرها هي (الوكالة الموريتانية للصحافة) التي تأسست في ٣٠ يناير ١٩٧٥ ، وهي مؤسسة عامة ذات طابع صناعي وتجاري وتتمتع باستقلال مالي ، وتتبع الكتابة العامة للأنباء ، التابعة للأمانة الدائمة لحزب الشعب الموريتاني .

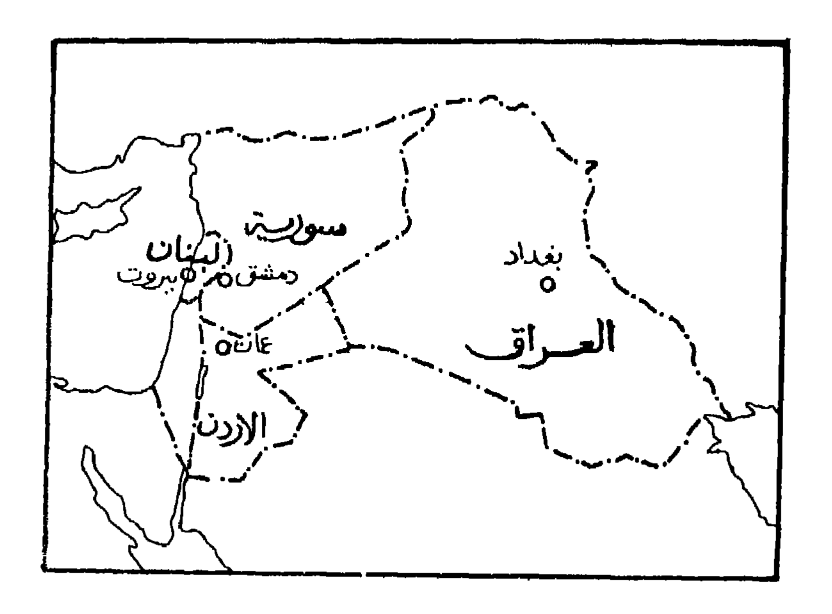
وبذلك نكون قد انتهينا في الفصلين الأول والثاني من استعراض تاريخ وكالات الأنباء في الدول العربية في القارة الأفريقية .. وننتقل بعد ذلك إلى استعراض تاريخ وكالات الأنباء في باقي الدول العربية بالقارة الآسيوية .. ونبدأ بدول المشرق العربي وهي موضوع الفصل الثالث التالي ..

* * *

(١) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٣٦ .

الفصل الثالث

وكالات الأنباء
في دول المشرق العربي



العراق

سوريا

لبنان

الأردن

فلسطين

وكالات الأنباء في العراق (*)

وكالة الأنباء العراقية (و . أ . ع) . IRAQI NEWS AGENCY (I. N. A.)

أنشئت وكالة الأنباء العراقية ، بموجب القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ ، الصادر في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٩ . وقد نص هذا القانون على «تأسيس وكالة للأنباء لها حرية كاملة في العمل ، واستقلال تام في استقاء الأنباء وتوزيعها» وذلك لتأدية واجبها في «الدفاع عن مصالح الجمهورية العراقية ، وتعريفها في الخارج ، وعرض إنجازاتها ، وأوجه نشاطها ، والرد على الدعايات غير الصحيحة التي تروج ضدها»[1] .

وترتبط الوكالة بوزير الإعلام ، ولها مجلس إدارة مستقل في الشؤون الإدارية

(*) لا توجد في العراق غير (وكالة الأنباء العراقية) ولم ينشأ قبلها أي وكالة .

(١) معلومات كتابية وصلتني بتاريخ ١٠ / ١ / ١٩٧٨ بناء على مراسلات بريدية مع الوكالة العراقية بتوقيع السيد / معاذ عبد الرحيم إبراهيم محمد المدير العام للوكالة السيد / محمد مناف ياسين .. وقد ذكر الاستاذ محسن حسين (معاون المدير العام الفني للوكالة) في محاضرة القاها في قسم الصحافة بكلية الآداب جامعة بغداد يوم ٣ ابريل ١٩٧٢ :
« إن تأسيس الوكالة لم يكن سوى نزوة حكومية لأنها أسست دون أن تكون هناك أية دراسة صحيحة وواقعية لإنشاء وكالة أنباء ، ودون أن تعتمد في بداية تأسيسها الأسس التي يجب أن تسير عليها وكالات الأنباء من ناحية التنظيم والتمويل والكادر والأهداف وأسلوب العمل » . وقال أيضاً « إن الوكالة عانت من ذلك كثيراً كما أثرت تلك البداية تأثيراً سلبياً في تقدم الوكالة وتطورها خلال الأربعة عشر عاماً الأولى من عمرها » .. ويؤيده فيما ذهب اليه ما ورد في مقدمة (الخطة الخمسية للإعلام) الخاصة بوكالة الأنباء العراقية بتاريخ ١٧ ديسمبر ١٩٦٩ حيث جاء بها «لا تزال وكالة الأنباء العراقية بعد عشر سنوات من تأسيسها وكالة أنباء محلية تعاني الفقر في الأجهزة الفنية والنقص في الاعتمادات المالية ، والضعف في الكفاءات الفنية اضافة إلى القيود الإدارية والمالية المفروضة عليها كدائرة حكومية مما يحول دون تحركها كجهاز إعلامي يتخطى الروتين في سبيل تحقيق أهدافها القومية » .. لكن الدكتور فريد آيار يعارض ذلك في كتابه (وكالات الأنباء العربية) حيث ذكر في هامش صفحة ٢٢ « أن الواقع يخالف ما أشار اليه المحاضر إذ أن عوامل موضوعية عديدة فرضت تحقيق فكرة تأسيس الوكالة » وقد أورد هذه العوامل في الفصل الأول من الكتاب ..

والمالية ، ويتولى بحث ووضع الخطط ، والوسائل التي تؤدي إلى تنفيذ أهدافها[1] .

وللوكالة ميزانية مستقلة ، وهي تعتمد على المنح المقدمة من وزارة المالية حسب حاجتها في كل سنة . وكانت المنحة المخصصة للوكالة ٣٠ ألف دينار عراقي عند تأسيسها في عام ١٩٥٩ وقد زادت نظراً لتطور الوكالة فوصلت إلى مليون و٢٨٥ ألف دينار عراقي عام ١٩٧٧[2] .

وفي ٩ نوفمبر ١٩٥٩ بدأت الوكالة مباشرة أعمالها الفعلية بثلاثة أقسام تم نقلها من مديرية الإذاعة وهي : قسم الأخبار الداخلية ، وقسم الأخبار الخارجية ، وقسم الإنصات (الاستماع) كما تم الاستفادة من الأجهزة الصحفية والفنية المتوفرة في التليفزيون والصحف المحلية[3] . وقد انحصر عمل الوكالة منذ ذلك الحين حتى عام ١٩٦٩ على تزويد الإذاعة بنشرات الأخبار ، معدة وجاهزة للقراءة ، وتوزيع نشرة أخبار محلية على الصحف العراقية ، وإصدار نشرات إنصات (استماع) تضم ما تذيعه الإذاعات العربية من أخبار وتعليقات ، لتوزع في اليوم التالي على كبار المسؤولين[4] . كذلك بدأت الوكالة في إصدار نشرات أخرى مثل : النشرة

---

(١) وكالات الأنباء العربية ، مرجع سابق ص ٢١ وكذلك مذكرة بعنوان (وكالة الأنباء العراقية) قدمها وفد الوكالة إلى مؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية الذى عقد بالقاهرة في الفترة من ١٤ حتى ١٧ يناير ١٩٧٤

(٢) معلومات كتابية وصلتني بتاريخ ١٠/١٩٧٨١ مصدر سابق . وقد حصلت من مدير مكتب وكالة الأنباء العراقية بالقاهرة (عام ١٩٧٤) على تطور ميزانية الوكالة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٣ كما يلي على التوالي : ١٩٠١٥ – ٧٤٠٤٨ – ٨٥٠٧٧ – ٩٥ ٩٣١ – ١٢٧٨٤٠ – ١١٦٠٦٩ – ١٤٩٤٥٢ – ١٣٧١٢١ – ١٣٥٣٨٩ – ١٤٠٨٣٤ – ١٧٧٨٢٦ – ٢٥٠٢٣٨ – ٥٠٠ ٠٠٠ – ٦٣٩ ٠٠٠ .

(٣) محسن حسين ، المحاضرة السابقة – وكذلك معلومات كتابية وصلتني في ١٩٧٨/١/١٠ المصدر السابق .

(٤) محسن حسين ، المحاضرة السابق ذكرها ، ويقول المحاضر في محاضرته :

«إن هذا الخلط العجيب لم يكن وكالة أنباء اطلاقاً ، ولا هو بقسم أخبار تابع للإذاعة بل ان هذا الازدواج في العمل أحدث مشاكل إعلامية متعددة ، ولم تقم الحكومات المتعاقبة بأي تغيير في هذا الوضع ، ومرد ذلك هو سهولة الإشراف والتوجيه على دائرة واحدة تتولى إعداد الأخبار وتوزيعها» .. ويؤيد ما ذكره المحاضر أن وكالة الأنباء العراقية قالت تحت عنوان (الخلاص من الخبر الإذاعي) في الكتيب الذي أصدرته بمناسبة افتتاح مقر الوكالة الجديد في عمارة الرواف يوم ١٥ يونيو ١٩٧٠ ما يلي : مع تأسيس الوكالة عام ١٩٥٩ حدث خطأ كبير ظلت وكالة الأنباء العراقية تعاني منه طوال السنوات العشر الماضية . ولم تتخلص منه إلا في هذه الأيام (١٩٧٠) . كانت هذه الوكالة الوحيدة في العالم التي تعد النشرات الإذاعية ولذلك كان أسلوبها قلقاً بين أسلوب الخبر الصحفي وأسلوب الخبر الإذاعي ولم يكن بالإمكان تطويرها وتصحيح الخطأ الكبير إلا بعد القرار الحاسم الذي اتخذه المديران العامان للمؤسسة العامة للإذاعة والتليفزيون ، ووكالة الأنباء العراقية ، بأن تقوم الإذاعة بإعداد أخبارها بنفسها ، وتقوم الوكالة بإعداد الأخبار كوكالة أنباء وتوزع نشراتها للمشتركين كافة ومن بينهم الإذاعة

الاقتصادية ، التي تتضمن أهم الأخبار الاقتصادية العراقية والعربية والعالمية . ونشرة فلسطين ، التي تتضمن أخباراً ودراسات تتعلق بالقضية الفلسطينية ، وكذلك نشرة إخبارية باللغة الانجليزية تتضمن الأخبار الداخلية يعدها قسم الترجمة الذي أنشئ بعد فترة من تأسيس الوكالة[1] .

ولقد أدى تركيز عمل الوكالة في بداية نشأتها على نشر أخبار الأحداث الداخلية ، إلى أنها كانت تحتكر نحو ٩٠ ٪ من هذه الأخبار ، وأصبحت الصحف بالرغم من تعددها ، واختلاف أسمائها ، تظهر ومعظم صفحاتها الداخلية متشابهة ، وتحوي نفس الأخبار التي أرسلتها إليها الوكالة . وقد حدث هذا بالرغم من ضعف الإمكانيات المادية للوكالة ، وحداثة تجربة العديد من الموظفين الذين التحقوا بالعمل في الوكالة . والسبب في ذلك يرجع لعدد من العوامل ، ومنها رغبة المسؤولين في الإدلاء بتصريحاتهم وأخبارهم إلى مندوبي الوكالة ، لأنها مؤسسة رسمية ، ولضمان نشرها في أكثر من صحيفة ، وكذلك لضعف العاملين في الصحف حينئذ ، وعدم التفات أصحاب الصحف إلى أهمية الحصول على الخبر الإنفرادي ، وتخوفهم من مسؤولية نشر الأخبار الخاصة[2] .

ومن ذلك يتضح أن وكالة الأنباء العراقية – على حد قول الأستاذ محسن حسين في محاضرته – بمثابة مكتب حكومي لجمع الأخبار المحلية ، وتوزيعها باليد على الصحف وإعداد نشرات إذاعية . ولذلك تم وضع خطة خمسية (١٩٦٩/١٩٧٠) لتطوير الوكالة حتى تقيم وكالة أنباء إقليمية ، يتعدى تأثيرها العراق إلى أنحاء الوطن العربي[3] . وقد حددت الخطة المبادئ الأساسية لعملية التطور كما يلي :

١ – الوكالة جهاز إعلامي رسمي يلتزم في عمله بالخطة الإعلامية العامة للدولة ، مع ضرورة توافر الحرية اللازمة في كيفيات ووسائل التنفيذ . ونرى في هذا الصدد أن أية خطة إعلامية يجب أن تمثل المصالح العليا للثورة العربية ، وتخدم شعاراتها وصيغ عملها المرحلية ، بعيداً عن مفاهيم الربط الإداري البحت .

٢ – على الوكالة أن تعتمد السرعة والدقة والصدق ، في نقل الأخبار مع تضمنيها

---

(١) و(٢) وكالات الأنباء العربية ، مرجع سابق ص ٢٢ و٢٣ .

(٣) الخطة الخمسية للإعلام ، وكالة الأنباء العراقية في ١٧ ديسمبر ١٩٦٩ وكذلك المحاضرة التي ألقاها محسن حسين السابقة .

وجهة نظر مبدئية (سياسية واجتماعية واقتصادية) مختفية وراء الخبر . وفي هذا الشأن ينبغي اعتماد أسلوب الدعاية غير المباشرة ، لأنه أكثر نجاعة ، وأعمق تأثيراً ، وأكبر فعالية في إثارة الاهتمام .

٣ – الوكالة تختلف من حيث طبيعة عملها عن الصحف الرسمية ، ذلك لأنها واسطة لنقل الأخبار من الداخل والخارج ، تلك الأخبار التي تهم جميع الناس ، في جميع بلدان العالم ، في حين أن عمل الصحف ونشاطها ليس إخبارياً فحسب ، بل انه تثقيفي وتعبوي أصلاً . وعلى أساس ذلك فانه ينبغي أن تتوافر للوكالة حرية التصرف في اختيار وانتقاء الأخبار التي تحظى باهتمام الخارج والداخل (محلياً وعربياً وعالمياً) وبعكسه فإنها تتحول إلى جهاز دعائي بحت ، وتفقد مبررات وجودها كمؤسسة للأنباء .

٤ – بالنظر لأهمية تحديد واجبات ومهام الأجهزة الإعلامية في الدول التي يحل محلها الآن التشابك والتداخل والاضطراب ، فان إيجاد تحديد وتنسيق بين نشاطات تلك الأجهزة أمر له أكبر الأهمية في عملية الرؤية الصحيحة لمتطلبات النشاط المبدع المتطور لكل جهاز على حدة .

٥ – ينبغي أن تتم تغطية أخبار المنطقة العربية عن طريق وكالات الأنباء العربية ، وإنهاء الوضع القديم في احتكار وكالات الأنباء الأجنبية لأخبار الوطن العربي ، وما يستتبع ذلك من تشويه ودس وإهمال بعض الأخبار الهامة ، وإبراز أخبار أخرى تمثل وجهة نظر قوى الاستعمار أو مصالحها ، مضافاً إلى ذلك المبالغ الضخمة التي تتقاضاها وكالات الأنباء الأجنبية من الوكالات والصحف والإذاعات العربية[1] .

وطبقاً لهذه الخطة ، شمل التطوير جميع أجهزة الوكالة وتنظيماتها من القمة إلى القاعدة ، كما سيلي بيانه . وأصبح الهيكل التنظيمي للوكالة يتكون من : مجلس الإدارة ، وهيئة التحرير ، وثمان مديريات ، وشعبتين للسكرتارية والعلاقات العامة . ومن بين المديريات خمس مديريات للصحافة هي : المكاتب – الأخبار الداخلية – الأخبار الخارجية – المعلومات البحوث والتقارير .. ثم ثلاث مديريات تقوم بأعمال الحسابات والذاتية (شؤون العاملين) والأعمال الفنية الهندسية .. ويبلغ عدد العاملين في مختلف مديريات الوكالة وشعبها نحو ٤٧٦ موظفاً منهم نحو ٢٣٦

(١) المصدران السابقان .

في الأقسام الصحفية ، والباقي في المديريات والشعب الأخرى الفنية والإدارية والمالية[١] . ونتناول بالتفصيل فيما يلي أهم ما يتضمنه الهيكل التنظيمي للوكالة :

أولاً ـ مجلس الإدارة : يدير الوكالة ، مجلس إدارة مستقل في شؤونه المالية — كما سبق ذكره — برئاسة المدير العام للوكالة .. ويضم المجلس بالإضافة إلى المدير العام تسعة أعضاء آخرين يشغلون مناصب ذات علاقة بعمل الوكالة وهم : اثنان من موظفي الوكالة ، ووكيل وزارة الإعلام ، والمدير العام للإذاعة والتليفزيون ، ومدير الاستخبارات العسكرية ، ومدير العلاقات العامة بوزارة الخارجية ، ومدير عام مصلحة البريد والبرق والهاتف ، وممثل مكتب العلاقات العامة بمجلس قيادة الثورة ، ورئيس تحرير إحدى الصحف الحكومية[٢] .

ثانياً ـ هيئة التحرير : تم تشكيل هيئة التحرير ، وفق التنظيم الجديد للوكالة ، ويرأسها المدير العام للوكالة ، وتضم في عضويتها رؤساء الأقسام الصحفية ، وتتولى الاختصاصات التالية :

١ — وضع الخطط والدراسات اللازمة لتطوير عمل الوكالة ورفع مستواها ، حسب متطلبات الأحداث الداخلية والخارجية .
٢ — إصدار التعليمات والتوجيهات لمختلف الأقسام والشعب التابعة للوكالة .
٣ — تقديم الاقتراحات المتعلقة بإصدار النشرات أو إيقافها ، واقتراح بدلات الاشتراك فيها ، وترشيح مراسلي الوكالة ، واقتراح فتح المكاتب في الداخل والخارج ، وتوسيعها وتقليصها ، وما يتطلبه نشاطها من مختلف الإمكانات[٣]

ثالثاً ـ مديرية المكاتب : تتولى هذه المديرية التي يعمل بها ٢١ شخصاً مهمة الإعلام الخارجي[٤] حيث تبث نشرة يومية باللغة العربية ، وأخرى باللغة الإنجليزية ،

---

(١) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٢٠ و٢١ — وكذلك معلومات كتابية وصلتني في ١٠/١/١٩٧٨ ، مصدر سابق .

(٢) القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ٢٠ يناير ١٩٧٠ — وكذلك الكتيب الذي أصدرته الوكالة بمناسبة افتتاح مقرها الجديد في ١٥ يونيو ١٩٧٠ ، مرجع سابق ص ١٣ و١٤ — وأيضاً المحاضرة السابقة للأستاذ محسن حسين .. وكان المجلس السابق منذ تأسيس الوكالة يتألف من سبعة أعضاء يمثلون وزارات معينة دون أن — يكون لأغلبها علاقة بعمل الوكالة مثل وزارات الدفاع والداخلية والتخطيط .

(٣) القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٧٠ الصادر في ٢٥ فبراير ١٩٧٠ بإعادة تنظيم الوكالة — وكذلك وكالات الأنباء العربية ، مرجع سابق ص ٣٠ و أيضاً الكتيب الذي أصدرته الوكالة ، مرجع سابق ص ١٤ و١٥ .

(٤) معلومات كتابية وصلتني بتاريخ ١٠/١/١٩٧٨ ، مصدر سابق .

تتضمنان الإنجازات الداخلية في مختلف المجالات ، وأخبار الأحداث العالمية . وابتداء من ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ فان إرسال النشرة العربية إلى الخارج يستمر ١٦ ساعة يومياً ، وتوجه إلى دول الشرق الأوسط ، وأوروبا ، وشمال أفريقيا ، والجنوب العربي . أما إرسال النشرة الإنجليزية فيستمر أكثر من خمس ساعات . ويلتقط في أوروبا وشمال أفريقيا .. وقد تطورت هذه المديرية في السنوات الأخيرة ، وتم توسيع شبكتها ، وتطوير أجهزتها ، بحيث شملت معظم عواصم الدول العربية وبعض العواصم الأجنبية . كما تم تزويد مكاتب الوكالة ومراسليها في الخارج بأجهزة هاتف لاسلكي تمكنهم من الاتصال بالمركز الرئيسي وتزويده بالأخبار فور الحصول عليها[1] .

وللوكالة ستة مكاتب خارجية في : بيروت ، والقاهرة ، ونيودلهي ، وباريس ، ولندن ، وطهران[2] . وكذلك تسعة مراسلين في عواصم الدول العربية وهي : الرباط ، وعدن ، وصنعاء ، وطرابلس (ليبيا) ، ودمشق ، والخرطوم ، وأبوظبي ، وتونس ، والجزائر . ثم عشرة مراسلين آخرين في الدول الأجنبية : سري لانكا ، ونيقوسيا ، ونيويورك ، وموسكو ، وصوفيا ، ودكا ، ولاجوس ، وبرلين الشرقية ، وتانزانيا ، وداكار[3] .

رابعاً ـ مديرية الأخبار الداخلية : تضم هذه المديرية التي يعمل بها نحو ١١٧ شخصاً ، ست شعب هي : التحرير ، والمندوبون ، والتصوير ، والتحقيقات الصحفية ، وتدقيق الأخبار ، والأخبار الرياضية .. وبالإضافة إلى ذلك أربعة مكاتب داخلية هي : مكتب نينوى ، ومكتب التأميم ، ومكتب أربيل ، ومكتب البصرة .. وتنحصر مهمة هذه المديرية في الإعلام الداخلي وتقوم بتحرير الأخبار التي تتلقاها من المندوبين الموزعين على مختلف الوزارات والمصالح والمؤسسات الرسمية

---

(١) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٢١ – وكذلك وكالات الأنباء العربية ، مرجع سابق ص ٢٦ – وأيضاً مذكرة الوفد العراقي إلى مؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية ، مصدر سابق – والكتيب الذي أصدرته الوكالة ، مرجع سابق ص ٢٠ – والمحاضرة السابقة للأستاذ محمد حسين .

(٢) كان للوكالة أيضاً مكتب في الكويت ، وآخر في عمان أغلقا عام ١٩٧٣ وفق ما ذكره مدير مكتب الوكالة العراقية بالقاهرة في مقابلة معه عام ١٩٧٤ .

(٣) معلومات كتابية وصلتني بتاريخ ١٩٧٨/١/١٠ ، مصدر سابق ، وكذلك دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٢٠ .

في الداخل ، وكذلك من المكاتب والمراسلين في مختلف المحافظات [1] .

وتصدر هذه المديرية ثلاث نشرات إخبارية يومية ، باللغتين العربية والانجليزية بمعدل ١٢٦ ألفاً و١٧١ كلمة يومياً ، يتم إرسالها ابتداء من عام ١٩٦٩ باللاسلكي إلى محطات التليفزيون في الموصل وكركوك والبصرة ، وبواسطة خطوط سلكية (التلبرنتر) إلى الصحف وبقية المشتركين في الداخل ، وذلك بدلاً من الطريقة التي كانت متبعة سابقاً بواسطة الموزعين على الدراجات .

كما تصدر عدداً من النشرات الداخلية منها : نشرة الاستماع السياسي ، والنشرة الاقتصادية ، ونشرة فلسطين ، وبحوث دورية حول القضايا العربية والداخلية والعالمية ، ونشرة انجليزية تتضمن الأحداث المحلية ، ونشرة انجليزية تتضمن الأحداث العربية والعالمية ، ونشرة خاصة تتضمن الأحداث السريعة التي تحدث في العالم ، وترسل كل هذه النشرات إلى المشتركين عن طريق الموزعين الداخليين [2] .

خامساً ـ مديرية الأخبار الخارجية : يتضمن عمل هذه المديرية التي يعمل بها ٥٤ شخصاً ترجمة وتحرير الأخبار الواردة من الوكالات العربية والأجنبية ، ثم تبثها إلى الإذاعة والتليفزيون والصحف ، ومختلف المشتركين بواسطة التلبرنتر ، وفي مقدمة الوكالات التي تتلقى هذه المديرية أخبارها ، وكالة رويتر (عربي) ، واليونايتدبرس انترناشونال ، والأسوشيتدبرس ، ووكالة الأنباء الفرنسية (عربي) . ووكالة أنباء الشرق الأوسط ، وتتسلم عن طريقها كذلك وكالة الأنباء القطرية ووكالة بارس الإيرانية .. كما يتم بث الأخبار التي تتلقاها المديرية عن طريق مكاتب الوكالة ومراسليها بالخارج ، وتقوم المديرية كذلك بإصدار نشرة الإنصات (الاستماع اليومية التي تشتمل على نشرات أخبار الإذاعات العربية ، وبعض الإذاعات الأجنبية التي لها برامج باللغة العربية ، وتوزع هذه النشرة على عدد من المسؤولين وبعض المؤسسات الرسمية [3] .

---

(١) معلومات كتابية وصلتني بتاريخ ١٩٧٨/١/١٠ مصدر سابق – وكذلك وكالات الأنباء العربية ، مرجع سابق ص ٢٨ ، وأيضاً الكتيب الذي أصدرته الوكالة ، مرجع سابق ص ١٩ – ومذكرة وفد الوكالة لمؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية ، مصدر سابق .

(٢) المصادر والمراجع السابقة – وكذلك محاضرة محسن حسين السابقة .

(٣) معلومات كتابية وصلتني بتاريخ ١٩٧٨/١/١٠ ، مصدر سابق ، كذلك وكالات الأنباء العربية ، مرجع سابق ص ٢٨ و٢٩ – وأيضاً مذكرة الوفد العراقي لمؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية ، مصدر سابق .

سادساً ـ مديرية المعلومات : وتقوم هذه المديرية بحفظ المعلومات الضرورية للشؤون الداخلية والخارجية وتصنيفها . وتتألف من شعبة الأرشيف الداخلي التي تقوم بحفظ الأخبار والمعلومات الداخلية وشعبة الأرشيف الخارجي التي تقوم بحفظ وتصنيف المعلومات العربية والعالمية(١).

سابعاً ـ مديرية البحوث والتقارير : تقوم هذه المديرية باستثمار المعلومات التي تحفظها مديرية المعلومات السابقة ، حيث تقوم بإعداد الدراسات حول الأحداث العالمية والعربية والمحلية ، وإصدار نشرة تتناول الشؤون الاقتصادية والمالية ، وأخرى حول المسألة الفلسطينية (٢) .

ثامناً ـ مديرية الأعمال الفنية والهندسية : تتولى هذه المديرية ، الإشراف على جميع الأجهزة الفنية في الوكالة ، وما يتعلق بها ، ومحطات الإرسال والاستقبال والهاتف اللاسلكي وكانت الوكالة منذ افتتاحها عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٩ ، تمتلك ثلاثة أجهزة تلبرنتر فقط ، فأصبح ما تملكه حالياً أكثر من ٩٠ جهازاً . كما تم إنشاء محطة إرسال خاصة بالوكالة ، تضم مرسلتين قوة كل منهما ٣٠ كيلووات ومرسلتين أخريين قوة كل منهما ١٠ كيلووات .

كذلك تم نقل ملكية محطة الشعب للاستقبال في (الراشدية) من مديرية الإذاعة والتليفزيون العامة ، إلى الوكالة ، حيث كانت الوكالة هي الجهة الوحيدة التي تستفيد من هذه المحطة استفادة تامة . وتوجد أيضاً أجهزة استقبال وإرسال الصور عن طريق الخطوط الهاتفية من مكاتب الوكالة الداخلية إلى المركز الرئيسي في بغداد ، وكذلك جهاز إرسال الصور للخارج (٣) .

وللوكالة اتفاقات مع الوكالات العالمية ، وعدد من الوكالات العربية والأجنبية . وتنقسم هذه الاتفاقات إلى الآتي :

أولاً : اتفاقات تقضي بأن تتسلم وكالة الأنباء العراقية نشرات بعض الوكالات للاستفادة منها في نشراتها ، وتوزيعها داخل العراق ، وذلك مقابل

---

(١) المصادر والمراجع السابقة .

(٢) المصادر والمراجع السابقة .

(٣) محسن حسين ، المحاضرة السابقة – وكذلك معلومات وصلتني في ١٩٧٨/١/١٠ ، مصدر سابق .

اشتراكات محددة تدفعها الوكالة العراقية وهذه الاتفاقات هي :

أ - ثلاثة اتفاقات مع وكالة ، رويتر ، عقد أولها في ٢٦ يناير ١٩٦٠ اشتركت الوكالة العراقية بموجبه في نشرة رويتر العربية والانجليزية ، مقابل اشتراك سنوي تدفعه الوكالة العراقية لرويتر .. والاتفاق الثاني عبارة عن اتفاق مكمل للأول ، تقوم رويتر بموجبه ببث النشرة العراقية في بيروت على الصحف وأجهزة الإعلام اللبنانية ، أي تأجير أجهزة رويتر في لبنان للوكالة العراقية ، التي تدفع مبلغاً معيناً مقابل ذلك . وعقد الاتفاق الثالث في ١٤ ديسمبر ١٩٧١ ويقضي بتسلم وكالة الأنباء العراقية خدمتي رويتر : فينميد : (النشرة المالية) وكوميد (النشرة الاقتصادية) مقابل مبلغ معين تدفعه إلى رويتر (١) .

ب - ثلاثة اتفاقات مع وكالة أنباء الشرق الأوسط ، عقد الأول منها في أبريل ١٩٦٣ ويقضي بأن تتسلم الوكالة العراقية نشرة (أ ش أ) مقابل اشتراك معين .. والثاني عقد في ٥ فبراير ١٩٦٩ تقوم (أ ش أ) بموجبه باستقبال نشرة الوكالة العراقية يومياً في القاهرة ، ثم تعيد إرسالها إلى أنحاء الوطن العربي ، مقابل أجر محدد تدفعه الوكالة العراقية لها . والاتفاق الثالث تم التوقيع عليه في ٢٤ فبراير ١٩٧٣ وينص على التعاون الكامل للجانبين في مجال الإعلام الخارجي وتبادل الخدمات الإخبارية ، واستخدام الأجهزة وتسهيل مهمة المراسلين (٢) .

جـ - اتفاق مع وكالة الأنباء الفرنسية ، عقد في أول أبريل ١٩٧٣ ، يقضي بأن تتسلم الوكالة العراقية نشرة الوكالة الفرنسية مقابل اشتراك سنوي تدفعه الوكالة العراقية لها (٣) .

د - اتفاق مع وكالة تاس السوفيتية عقد في ١٥ مايو ١٩٦٨ تتسلم بموجبه الوكالة العراقية نشرة تاس مقابل اشتراك سنوي تدفعه لها (٤) .

هـ - اتفاق مع وكالة اليونايتدبرس انترناشونال ، عقد في ١٥ اكتوبر

---

(١) معلومات كتابية ، مصدر سابق ، وكذلك دليل الوكالات العربية للأنباء مرجع سابق ص ٢١ - وأيضاً وكالات الأنباء العربية ، مرجع سابق من ص ٣٠ حتى ص ٣٣ ، ومذكرة الوفد العراقي لمؤتمر مديري الإعلام ، مصدر سابق - وكتيب الوكالة العراقية مرجع سابق من ص ٢٢ حتى ص ٢٤ .

(٢) و(٣) و(٤) المراجع السابقة . ولا تزال هذه الاتفاقات سارية .

١٩٧٢ تتسلم بموجبه وكالة الأنباء العراقية الأخبار والصور ، مقابل اشتراك شهري تدفعه لها .

ويوجد اتفاق آخر مع وكالة الأسوشيتدبرس تتسلم الوكالة العراقية بموجبه النشرات الإخبارية والصور مقابل اشتراك محدد[١] .

ثانياً : اتفاقات مع عدد من الوكالات العربية والأجنبية ، تقضي بتبادل الأخبار والصور ، والتعاون في مجالات الإعلام المختلفة ، ومساعدة مراسلي الجانبين في أداء أعمالهم بدون مقابل مالي . وهذه الوكالات هي : وكالة أنباء تشيتيكا وعقد الاتفاق معها في أول مايو ١٩٦٩ – وكالة (أدن) الألمانية الديمقراطية وعقد الاتفاق معها في ٢٤ أغسطس ١٩٦١ – والوكالة العربية السورية للأنباء وعقد الاتفاق معها في ٧ يناير سنة ١٩٧٠ – وكالة تانيوج اليوجوسلافية وعقد الاتفاق معها في ١٤ يناير ١٩٧١ – وكالة أنباء الأناضول التركية وعقد الاتفاق معها في ١٥ أبريل ١٩٧١ – وكالة المغرب العربي للأنباء وعقد الاتفاق معها في ٢٥ يناير ١٩٧٢ – وكالة أنباء عدن وعقد الاتفاق معها في ٩ أبريل ١٩٧٢ – وكالة الأنباء البولندية (باب) ووكالة التصوير المركزية في بولندا (ساف) وعقد الاتفاق معهما في ٨ و١١ يونيو ١٩٧٢ . واتفاقات مع وكالة الأنباء الرومانية (اكربريس) ووكالة أنباء الثورة العربية (الليبية سابقاً) ، ووكالة تونس أفريقيا للأنباء ، ووكالة أنباءسبأ اليمنية ، ووكالة الأنباء المجرية ، ووكالة بريس ترست الهندية ، ووكالة صينهوا الصينية ، ووكالة أنتارا الأندونيسية ، ووكالة الأنباء الصومالية ووكالة الأنباء الماليزية ، ووكالة الأنباء الكوبية ، ووكالة الأنباء الرومانية ، ووكالة الأنباء الكورية ، ووكالة بارس الإيرانية ، ووكالة الأنباء البلغارية ، ووكالة أنباء أنسا الإيطالية ، والوكالة الموريتانية للصحافة ، ووكالة أنباء حوادث التركية[٢] .

---

(١) المراجع السابقة ..

(٢) المراجع السابقة .

وكالات الأنباء في سوريا (*)

قبل إنشاء (الوكالة العربية السورية للأنباء) وهي الوكالة الوحيدة الموجودة حالياً في سوريا ، لم يكن يوجد في سوريا وكالات أنباء بالمعنى الكامل لهذا الاسم ، فقد كان يوجد فقط نوع من المكاتب الصحفية الخاصة ، بدأت تظهر في ميدان الإعلام منذ عام ١٩٥٥ في مدن : دمشق ، وحلب ، واللاذقية ، وحمص ، حيث تصدر نشرات إخبارية محلية يومية ، كانت تنسخ باليد ، وتعد منها صور كربونية ، ثم تطورت وأصبحت تطبع على الاستنسل ، وتوزع على الصحف المحلية والمشتركين باليد . وكانت هذه النشرات تظهر حيناً وتغيب أحياناً كثيرة لضعف إمكانياتها المادية .

وكان كل مكتب من هذه المكاتب ، يضم عدداً محدوداً من المخبرين ، الذين يلتقطون الأخبار من مختلف المصادر ، وعلى رأسها المصادر الحكومية والرسمية ، والمصادر السياسية والحزبية . وكانت هذه المكاتب المحلية تعتمد في تمويلها بصورة رئيسية ، على ما يتقاضاه أصحابها من مساعدات من السياسيين المحترفين ، وبعض الدول العربية والأجنبية والاشتراكات الشهرية من الصحف المحلية ، وبعض الدوائر الحكومية المشتركة في النشرة ، وغيرها من المشتركين . ومن بين هذه المكاتب :

١ ــ مكتب أنباء الجمهورية :

وهو أول تلك المكاتب ، وصاحبه يس حمصي ، وكان هذا المكتب ، الذي أنشئ في العاصمة دمشق ، يصدر نشرة تهتم بالأخبار الرسمية للدولة ، وتركز

(*) استقيت المعلومات الخاصة بمكاتب الأخبار التي نشأت في سوريا قبل الوكالة العربية السورية للأنباء ، خلال مقابلات شخصية في دمشق يوم ١٩٧٣/٤/٢٨ مع السادة محمد الخطيب مدير الصحافة بوزارة الإعلام السورية ، وغسان الامام مدير مكتب وكالة أنباء الشرق الأوسط في دمشق حينئذ ، وفوزي أحمد العلاف رئيس قسم الدراسات الصحفية والتحقيقات في وكالة (سانا) حينئذ وصاحب وكالة أنباء الشرق العربي التي سيأتي عنها الكلام في هذا القسم ..

على نشاط وزارة الخارجية ، إلى جانب النشاط السياسي للأحزاب ، والهيئات ، والمنظمات السورية ، والجانب الوطني والزعماء التقليديين للبلاد .. وكانت هذه النشرة تكتب باليد ويعد منها نسخ بالكربون ، وتوزع باليد أيضاً على المشتركين .

٢ ـ وكالة الأنباء السورية :

وتلاه في هذا المجال صحفي سوري آخر وهو مهدي مرتضى ، كان يعمل مندوباً لدى عدد من الصحف السورية ، ويمتلك مجلة اقتصادية اسمها (ألف باء) فاستبدل رخصتها بإنشاء مكتب صحفي في دمشق ، أطلق عليه اسم (وكالة الأنباء السورية) وكان المكتب يصدر نشرة تكتب باليد ، ثم تطورت وأصبحت تطبع على الاستنسل في خمس صفحات فولسكاب .

٣ ـ وكالة أنباء الشرق العربي :

بعد ذلك أنشأ فوزي العلاف(*) في ١٥ يوليو ١٩٥٧ مكتباً صحفياً في دمشق ، أطلق علية اسم (وكالة أنباء الشرق العربي) وكان يصدر نشرتين يومياً باللغة العربية ، وينتقي منهما بعض الأخبار التي تترجم إلى اللغتين الانجليزية والفرنسية ، حيث يتم إصدار نشرتين يومياً بهاتين اللغتين أيضاً . وكانت هذه النشرات تطبع بالاستنسل وتوزع باليد على المشتركين ، وتتضمن أخباراً سياسية واقتصادية ، لا تشابه الأخبار التي كانت تنشر في النشرات التي كانت تصدرها مكاتب الأخبار الأخرى ، وذلك لاعتماد المكتب على النشاط الصحفي الشخصي ، دون انتظار للأخبار الرسمية ، حيث كان يعمل في المكتب خمسة مخبرين في العاصمة دمشق ، وعدد من المراسلين في مختلف المحافظات السورية ، وبعض البلدان العربية ، كما كان هذا المكتب يقدم للمشتركين خدمة إخبارية مصورة .

(*) درس فوزي أحمد العلاف في باريس وتخرج عام ١٩٥٢ في المعهد العالي للصحافة ثم عين بعد عودته إلى سوريا سكرتيراً لتحرير جريدة المنار . وقد تعلم خلال دراسته أن وكالات الأنباء هي أهم الوسائل التي تزود الصحف بحاجتها من المواد الاخبارية المختلفة .. كما كان يضايقه تفاهة الأخبار التي كانت تنشرها الصحف السورية في ذلك الزمان وندرة الأخبار الجيدة وعدم كتابتها بالطريقة الصحفية السليمة ، مما جعله يقدم على مجازفة تأسيس وكالته ، على حد قوله في مقابلة شخصية معه سبق الإشارة إليها . وقد واجه مكتبه في بداية عهده أزمة مالية تغلب عليها بالحصول على اشتراكات رسمية من الإذاعة والوزارات . ومكاتب وكالات الأنباء الأجنبية والسفارات العربية والأجنبية في دمشق .

مكاتب ونشرات أخرى :

وإلى جانب تلك المكاتب كانت مديرية الدعاية والنشر السورية التابعة لرئاسة مجلس الوزراء ، تصدر نشرة إخبارية يومية رسمية ، تعكس النشاط الرسمي للدولة ، وتطبع بالاستنسل ، وتوزع على مختلف أجهزة الإعلام السورية ، وعلى المراسلين الصحفيين المعتمدين في سوريا ..

بالإضافة إلى ذلك ، كانت تصدر بعض النشرات الإخبارية ومنها : «نشرة مخبر الصحف» لصاحبها مطيع النونو .. ونشرة «مكتب أنباء حمص» لصاحبها خالد دراق السباعي .. ونشرة «مكتب أنباء حلب» لصاحبها وليد قاطرجي .. ونشرة «مكتب المراسلات والأخبار» في حلب لصاحبها بدوي التمام .. ونشرة «مكتب أنباء الساحل» في اللاذقية ، لصاحبها صلاح الدين غريب .

وبعد إعلان الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨ توقفت كل هذه المكاتب عن العمل ، كما توقفت النشرات عن الصدور ، وثم ضم أصحابها إلى (وكالة أنباء الشرق الأوسط) التي أصبحت الوكالة الرسمية للدولة الجديدة . وأخذت تصدر نشرة محلية خاصة بأخبار سوريا ، وتوزع على الصحف وأجهزة الإعلام المختلفة في دمشق والمحافظات الأخرى ..

واستمر الوضع على ذلك حتى تم الانفصال في ٢٨ سبتمبر ١٩٦١ ، فعادت هذه — المكاتب للعمل ، والنشرات للصدور من جديد بعد أسبوع واحد من الانفصال ، دون الحصول على تصريح بذلك .. وبعد حركة ٨ مارس ١٩٦٣ أصدرت السلطات السورية أمراً عرفياً بالغاء جميع هذه المكاتب والنشرات ، تمهيداً لإنشاء وكالة أنباء رسمية للدولة ، تحل محلها ، وبذلك تنحصر هذه العملية الإخبارية الهامة في يد الدولة دون سواها ، وتم بالفعل اتخاذ الإجراءات اللازمة ، وظهرت الوكالة إلى الوجود في عام ١٩٦٥ .

* * *

الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)

SYRIAN ARAB NEWS AGENCY (SANA)

تأسست هذه الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٥٠ الصادر عن مجلس الرئاسة السوري في ٢٤ يونيو ١٩٦٥ ، والذي ينص على أن (تحدث مؤسسة عامة باسم الوكالة العربية السورية للأنباء ، ترتبط بوزارة الإعلام ، وتكون لها الشخصية

الاعتبارية ، والاستقلال المالي والإداري ، وتمارس جميع الحقوق التي تتمتع بها المؤسسات العامة في الدولة بموجب القوانين والأنظمة المرعية» .

وتنص المادة الثالثة من المرسوم على أن «أغراض المؤسسة هي نشر وتوزيع الأخبار والتعليقات والتحقيقات والأنباء المصورة والصور الفوتوغرافية عن جميع أوجه النشاط في الجمهورية العربية السورية ، وفي الأقطار العربية والأجنبية ، ولها في سبيل تحقيق هذه الأغراض أن تستعمل جميع وسائل الإعلام والنشر والمواصلات السلكية واللاسلكية وأن تقيم المراكز والأجهزة الفنية اللازمة لذلك ، وتستخدم الفنيين والاختصاصيين من السوريين والأجانب وكل ما يلزم لتحقيق أغراضها» .

كما تنص المادتان العاشرة والحادية عشرة من هذا المرسوم التشريعي على أن للوكالة ميزانية مستقلة ، وسيتم تمويلها من الموارد الآتية :

١ – ما يرصد لها في موازنة وزارة الإعلام سنوياً ، وتنقل إلى موازنة المؤسسة بقرار من وزير المالية .
٢ – ما تتقاضاه الوكالة من أجور وبدلات .
٣ – سائر المبالغ المتحصلة من قيام الوكالة بأي نشاط يدخل في اختصاصها .
٤ – واردات مختلفة ..

وبالنسبة لهيئة الوكالة وأقسامها ، فهي تتكون من مجلس إدارة ، ومدير عام ، وثلاث مديريات هي :

مديرية التحرير ، وتضم ستة أقسام ، ومديرية الخدمات الفنية .. ومديرية الشؤون الإدارية والمالية .. وذلك على النحو التالي :

أولاً ـ مجلس الإدارة : يتولى إدارة المؤسسة ، وهو السلطة الأعلى المسؤولة عن شؤونها ، ويرأسه وزير الإعلام ، أو من ينيبه عنه من الأعضاء ، ويضم ستة أعضاء هم : أمين عام وزارة الإعلام ، وأمين عام وزارة الخارجية ، ومدير عام مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر والتوزيع ، ومدير إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي

للقوات المسلحة ، وخبير في شؤون الإعلام ، ومدير عام الوكالة العربية السورية للأنباء[1] .

ثانياً ـ المدير العام : يتولى إدارة الوكالة وتصريف شؤونها : ويعين وفق القوانين والأنظمة المرعية[2] .

ثالثاً ـ مديرية التحرير : ويرأسها رئيس التحرير ، وتضم ستة أقسام هي :

١ – القسم الداخلي ؛ مهمته تغطية الأخبار الداخلية للعاصمة دمشق ، وبقية المحافظات السورية ، ويوجد إلى جانب المركز الرئيسي للوكالة في دمشق ، مكتب فرعي رئيسي في حلب ، لتلقي أخبار مراسلي الوكالة بالمحافظات الشرقية ، والشمالية ، بالهاتف ، ثم إرسالها بواسطة جهاز التيكر إلى المركز الرئيسي مع الأخبار التي يجمعها في محافظته . أما المحافظات الأخرى فيقوم مراسلوها بإبلاغ أخبارهم مباشرة للمركز الرئيسي بالهاتف .

٢ – القسم الخارجي : يقوم بتحرير أخبار الدولة ، والأخبار العربية والدولية ؛ باللغتين العربية والفرنسية ، لإرسالها إلى الخارج بشكل يلائم القارئ الأجنبي ، ويتناسب مع اهتماماته ، كما يصدر نشرة أسبوعية مطبوعة بالاستنسل باللغات : العربية والفرنسية ، والانجليزية ، توزع على عدد من المشتركين في الداخل والخارج ، وتتناول أهم الأخبار السورية .

٣ – قسم الوكالات : مهمته استقبال نشرات الوكالات العربية والأجنبية المشتركة بها الوكالة ، وذلك باللغات : العربية ، والفرنسية ، والانجليزية ، وعددها نحو ثلاثين وكالة تدفع اشتراكاً شهرياً إلى خمسة منها وهي : أنباء الشرق الأوسط ، ورويتر ، وتاس ، والأنباء الفرنسية ، واليونايتدبرس انترناشونال . والوكالات الباقية تعقد معها اتفاقات تبادل ، وتوزع نشراتها على الصحف ووسائل الإعلام السورية بعد إعادة صياغتها وتوجيهها وفق السياسة الإعلامية للدولة .

---

(١) المواد (٥ و٦ و٧) من المرسوم التشريعي رقم ١٥٠ الصادر عن مجلس الرئاسة السوري في ٢٤ يونيو ١٩٦٥ بشأن تأسيس الوكالة – وكذلك دليل الوكالات العربية للأنباء مرجع سابق ص ١٨ .

(٢) المادتان (٨ و٩) من المرسوم التشريعي ، المصدر السابق .

٤ - قسم الاستماع : يقوم بالتقاط بعض الإذاعات العربية ويعد نشرة يتم توزيعها على المسؤولين في الدولة .
٥ - قسم الأرشيف : لحفظ أهم الأخبار والأحداث المحلية والعالمية ويصنفها للاستفادة منها في مختلف أعمال الوكالة .
٦ - قسم التصوير : يقوم بتغطية المناسبات التي تجري في الداخل ، وتوزيعها على الصحف ووسائل الإعلام الأخرى . كما يوزع الصور الخارجية التي ترد إلى الوكالة عن طريق الراديو [١] .

رابعاً ـ مديرية الخدمات الفنية : مهمتها تنظيم استقبال نشرات وكالات الأنباء العربية والأجنبية ، وإرسال الأخبار إلى أقسام التحرير بالوكالة ، وإلى المشتركين في الداخل لمدة ١٨ ساعة يومياً . كما تقوم بإرسال الأخبار إلى الخارج باللغة العربية ، على ثلاث فترات لمدة أربع ساعات يومياً ، وباللغة الفرنسية على فترتين لمدة ساعة ونصف يومياً [٢] .

وليس للوكالة شبكة إرسال واستقبال خاصة بها ، ويتم ذلك عن طريق المديرية العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية التابعة للدولة ، مقابل أجر تحصل عليه المديرية من الوكالة . وتوزع الوكالة نحو ٢٠ ألف كلمة يومياً للداخل والخارج منها ١٨ ألف كلمة باللغة العربية للداخل وألفا كلمة للخارج باللغتين العربية والفرنسية [٣] .

خامساً ـ مديرية الشؤون الإدارية والمالية : تقوم بجميع الأعمال الإدارية والمالية وشؤون الموظفين ، وتضم : مكتب المدير العام ، والذاتية ، والديوان ، والمحاسبة [٤] .

أما بالنسبة لمكاتب الوكالة ومراسليها في الخارج ، فيوجد لها مكاتب في : بيروت ، وعمان ، والقاهرة ، وبغداد ، والخرطوم ، بالإضافة إلى مراسلين في طرابلس (ليبيا) والجزائر ، وموسكو ، وصوفيا . وتوجد خطة لتعيين مراسلين في

---

(١) و(٢) تقرير عن الوكالة أعده مديرها العام (بدون تاريخ) وكذلك مقابلة شخصية في دمشق مع الأستاذ بدر الدين عبيس رئيس تحرير (سانا) يوم ١٩٧٣/٤/٢٨ .
(٣) المرجع والمصدر السابقان .
(٤) المرجع والمصدر السابقان .

مختلف الدول العربية الأخرى ، تمهيداً لفتح مكاتب في الدول العربية التي ليس بها مكاتب ، وكذلك تعيين مراسلين عرب وأجانب في جميع دول العالم يحاسبون على إنتاجهم بالقطعة [1] .

وترسل هذه المكاتب أخبارها إلى المركز الرئيسي في دمشق بالهاتف ، وتتلقى تلك المكاتب الأخبار من المركز الرئيسي بالتيكر ، وتصدر منها ثلاث نشرات يومياً مطبوعة بالاستنسل ، الأولى في الصباح والثانية في الظهر ، والثالثة في المساء ، وتوزع مجاناً على أجهزة الإعلام المختلفة في تلك الدول [2] .

* * *

(١) و(٢) مقابلة مع الأستاذ بدر الدين عبيس رئيس تحرير (سانا) مصدر سابق .

وكالات الأنباء في لبنان

وكالة الأنباء الوطنية (ننا) NATIONAL NEWS AGENCY (N. N. A.)

تأسست هذه الوكالة بموجب المرسوم رقم ٧٢٧٦ الصادر في ٧ أغسطس ١٩٦١ ، لتنظيم وزارة الأنباء(*) ، والذي نص على إنشاء مصلحة للأنباء ، أطلق عليها اسم «وكالة الأنباء الوطنية»(١) .

وكانت لبنان قد عرفت وكالات الأنباء المحلية في ٧ فبراير ١٩٤٩ ، عندما أنشأ الصحفي اللبناني رياض طه (**) في بيروت (مكتب أنباء لبنان) الذي أبدل اسمه بعد فترة وجيزة إلى (وكالة أنباء الشرق) دون ترخيص رسمي من وزارة الأنباء ، لأن قانون المطبوعات آنذاك لم يكن يتضمن أي نص بشأن وكالات الأنباء(٢) .

ويوجد حالياً في لبنان ، بجانب الوكالة الرسمية للدولة نحو ٢٦ وكالة أنباء محلية

(*) تغير اسمها إلى وزارة الإعلام من عام ١٩٧١ .

(١) المجلة القضائية (بيروت – بدون تاريخ) مجموعة المراسيم التشريعية المتعلقة بوزارة الأنباء ص ٣ – وكذلك حسن الحسن ، الإعلام والدولة (ط ١ بيروت ١٩٦٥) ص ٢٩١ و٢٩٢ – وقد ذكر الأستاذ محمد زهير السعداوي مدير الوكالة اللبنانية بالتكليف خلال مقابلة شخصية معه في بيروت يوم ٢٥/٤/١٩٧٣ أن الخبير الفرنسي جون ماريه بواريه Jean Marie Poiriex هو الذي أعد النظام الأساسي للوكالة ، ثم عدله الخبير الفرنسي لوكومت Lecomte

(**) نقيب الصحافة اللبنانية . (تم اغتياله في بيروت صباح الأربعاء ٢٣ يوليو ١٩٨٠) .

(٢) نشرة اتحاد وكالات الأنباء العربية ، العدد الأول (مارس ١٩٧٨) مقال بقلم محمد الزين رئيس تحرير وكالة الأنباء الصحفية اللبنانية ص ٣٦ – وكذلك معلومات مستقاة من الأستاذ زهير السعداوي مدير الوكالة اللبنانية والمصدر السابق – وكذلك الأستاذ عباس بدر الدين صاحب امتياز (وكالة أخبار لبنان) وعدد آخر من الصحفيين اللبنانيين خلال مقابلات معهم في بيروت يوم ٢٦ / ٤ / ١٩٧٣ – وأيضاً حسن الحسن ، المرجع السابق من صفحة ٢٨٨ حتى صفحة ٢٩١ ، حيث ذكر أن قانون المطبوعات الصادر في ١٤ / ٩ / ١٩٦٢ قد نظم وكالات الأنباء المحلية وبين واجباتها ومسؤولياتها . وعرفت الفقرة الثانية من مادته الخامسة وكالات الأنباء ووضعها ضمن المطبوعات الدورية . ويعني بالمطبوعات الدورية انها الوكالة الصحفية الإخبارية المعدة فقط لتزويد مؤسسات الأخبار والمقالات والصور والرسوم ويشترط في صاحب الوكالة الإخبارية المحلية أن تتوافر فيه الشروط المفروضة على صاحب الصحيفة ، وأن يكون حاملاً توكيلاً لدى الكاتب العدل من عشر صحف يومية سياسية تصدر بصورة فعلية ودائمة بتكليفه جمع الأخبار لصحفها لقاء أجور معينة .

تعمل فقط في الداخل وليس لها أي إرسال خارجي ، ويعتمد معظمها على جهد فردي ، ورأس مال ضئيل للغاية ، ولا يتجاوز عدد العاملين في الوكالة الواحدة خمسة أفراد ، والقليل جداً من هذه الوكالات ، يصدر نشرة إخبارية يومية تطبع بالاستنسل وتوزع باليد على المشتركين ، بينما الغالبية منها لا تعمل بصورة منتظمة ، وتصدر نشرات إخبارية على فترات متباعدة جداً لا تتجاوز ثلاث نشرات في العام حتى لا تفقد امتياز إنشائها[1] .

---

(١) المقابلات والمرجع السابقان – وقد أعدت دائرة الصحافة بمصلحة الصحافة والقضايا القانونية بوزارة الإعلام اللبنانية قائمة بأسماء هذه الوكالات وهي :

١ – وكالة أخبار الشرق لصاحبها سعاد بركة القادري .
٢ – وكالة أوريانت بريس لصاحبها بولس يزبك .
٣ – وكالة أخبار العالم لصاحبيها فؤاد كرم وجورج أبو معشر .
٤ – آراب وورلد برس أجنس لصاحبها شركة دار دنيا العرب .
٥ – وكالة أخبار لبنان لصاحبها عباس بدر الدين .
٦ – وكالة بريد الأسبوع لمكتب المعلومات العربي العام ، لصاحبها محمد أديب الحناوي .
٧ – وكالة أنباء بيروت لصاحبها فرانسوا غصن .
٨ – وكالة الأنباء الدولية لصاحبها جورج رجى .
٩ – وكالة أخبار اليوم لصاحبها راغب الزين .
١٠ – وكالة ذي مونيتور لصاحبتها ناديا البروني .
١١ – وكالة سبر لصاحبها فاضل سعيد عقل .
١٢ – وكالة أنباء الشمال لصاحبها بهاء المولوي .
١٣ – وكالة أنباء الشرق لصاحبها شركة دار الكفاح للصحافة .
١٤ – وكالة الأنباء الصحفية لصاحبها ريمون عزيز قواص .
١٥ – وكالة الصحافة العالمية لصاحبها جورج رجى .
١٦ – وكالة الأنباء العربية لصاحبتها آمال سلامة .
١٧ – وكالة الأنباء العامة لصاحبها محمد أحمد الخراط .
١٨ – وكالة الأنباء اللبنانية لصاحبها سهيل حموي .
١٩ – وكالة ليبان برس لصاحبها ادوار باسيل .
٢٠ – الوكالة اللبنانية للصحافة لصاحبها روبير أبيلا .
٢١ – وكالة المعلومات الفنية لصاحبها ميشال الحلوة .
٢٢ – وكالة الأنباء المحلية لصاحبها الياس بشارة عون .
٢٣ – مختارات الأخبار العربية والعالمية لصاحبها رجاء سري الدين .
٢٤ – وكالة الأنباء المصورة لصاحبها انطوان الشويري
٢٥ – وكالة المقتطفات الصحفية لصاحبها حكمت خضر .
٢٦ – وكالة اليقظة العربية لصاحبها جورج متري المر .

ونتيجة لذلك أنشئت (وكالة الأنباء الوطنية) لتسد الفراغ في هذا المجال ، ولتقوم بدور الملحق الصحفي في كل وزارة وإدارة عامة ، وتؤمن نشر الأخبار الصحيحة عن أوجه النشاط والأعمال الرسمية وغير الرسمية في لبنان والخارج . وقد بدأت الوكالة عملها بصورة غير رسمية ، عقب صدور مرسوم التأسيس السابق ذكره ، حيث كانت توزع البيانات الرسمية على الصحف ، وأجهزة الإعلام المختلفة ، باللغات : العربية والفرنسية والانجليزية ، ويبلغ عدد هذه البيانات ٢١٢ بياناً[١] .

وفي ٢٤ يناير ١٩٦٢ صدر المرسوم رقم ٨٥٨٨ بتحديد صلاحيات الوحدات التابعة لوزارة الأنباء[٢] . وقد حدد الفصل الثالث من هذا المرسوم ، صلاحيات مصلحة الأنباء (وكالة الأنباء الوطنية) وبناء على ذلك بدأت الوكالة في ١٩ مارس ١٩٦٢ ممارسة نشاطها الرسمي بصفة كاملة ، حيث أصدرت أول نشرة إخبارية لها باللغات العربية والانجليزية والفرنسية[٣] ..

وتتضمن أهداف الوكالة ، جمع الأنباء والأخبار التي تتعلق بالأحداث الآنية اللبنانية والخارجية ، ونشرها بواسطة الصحافة ، والإذاعة والتليفزيون ، وغيرها من وسائل الأنباء الخاصة أو العامة .. وجمع الأخبار والتعليقات والبيانات والبلاغات وإعدادها وتأمين نشرها بواسطة الصحافة والإذاعة .. وتأمين مجموعة يومية من الأخبار والتعليقات والريبورتاجات المصورة . وابداء الرأي في البرامج ذات الطابع السياسي ، وتأمين توجيه البرامج الإخبارية في الإذاعة والتليفزيون في لبنان من الناحية السياسية الوطنية ومراقبتها[٤] .

ويرأس الوكالة مدير[٥] ، وتتكون من أمانة السر الإدارية[٦] ودائرة الأنباء العامة ، ودائرة الأنباء الإذاعية[٧] ويبلغ عدد العاملين في الوكالة ١٥٠ موظفاً منهم

---

(١) تقرير عن الوكالة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٣١ ضمن ملف تقارير ومعلومات عن الوكالة اطلعت عليه خلال زيارتي لمقر الوكالة في بيروت يوم ١٩٧٣/٤/٢٤ .

(٢) المجلة القضائية ، مرجع سابق ص ٦٢ و٦٥ .

(٣) ملف تقارير ومعلومات عن الوكالة في عام ١٩٦٢ ، مصدر سابق .

(٤) المادة العاشرة من المرسوم رقم ٨٥٨٨ الصادر في ٢٤ يناير ١٩٦٢ والمنشور بالمجلة القضائية ، مرجع سابق ص ٦٥ ، وكذلك الإعلام والدولة مرجع سابق ص ٢٦٢ .

(٥) حددت مسؤولياته المادة (١٢) من المرسوم رقم ٨٥٨٨ المنشور بالمجلة القضائية ، مرجع سابق ص ٦٥ و٦٦

(٦) حددت مهام هذه الأمانة وأعمالها المادة (١٣) من المرسوم رقم ٨٥٨٨ المرجع السابق .

(٧) المادة (١١) من المرسوم السابق وكذلك دليل الوكالات العربية للأنباء مرجع سابق ص ٢٧ .

مائة صحفي (أغلبهم غير مرتبطين بالملاك الدائم للوكالة) والباقي موزعين على الأقسام المختلفة[1] . وتتناول فيما يلي ، دائرتي الأنباء العامة ، والأنباء الإذاعية بشيء من التفصيل .

أولاً ـ دائرة الأنباء العامة :

تتولى جمع الأنباء ، وتحريرها ونشرها ، مع التعليقات والبيانات ، وبصورة خاصة ما يتعلق منها بأوجه نشاط الدولة ، وبالحياة السياسية في البلاد وتضم هذه الدائرة ستة أقسام هي : قسم أمانة سر التحرير – وقسم الأخبار والتعليقات وقسم الريبورتاج .. وقسم الدراسات واستعراض الصحف .. وقسم المحفوظات .. وقسم الشبكة الدولية[2] .

١ – قسم أمانة سر التحرير : يتلقى هذا القسم ما تنتجه دائرة الأنباء العامة فيبوبه ، ويعيد صياغة الأخبار التي تحتاج إلى صياغة صحفية سليمة ، بعد استكمال عناصرها والتأكد من صلاحيتها للنشر . كما يترجم المواد الصحفية اللازمة من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية ، ثم يقوم بنشر هذه المادة الصحفية في لبنان والخارج[3] .

٢ – قسم الأخبار والتعليقات : يقوم هذا القسم بجمع الأنباء وتحريرها ، وإعداد المقالات والتعليقات ، والمقابلات الصحفية والدراسات المتعلقة بالأحداث الآنية اللبنانية ، ولا سيما نشاطات الدولة والأحداث السياسية ، ثم يرسل هذا الإنتاج إلى أمانة سر التحرير[4] .

٣ – قسم الريبورتاج : بدأ هذا القسم عمله في أول يونيو ١٩٦٢ ويقوم بإعداد الريبورتاجات ، والتحقيقات الصحفية عن مختلف ميادين أوجه النشاط الرسمية وغير الرسمية ، ويهدف هذا القسم إلى مساعدة الصحافة على نشر المعلومات التي تحتاج إلى جهد في الحصول عليها بالإضافة إلى إظهار وجوه

---

(١) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٢٧ – وكذلك محمد زهير السعداوي مصدر سابق .

(٢) المادة (١٤) من المرسوم السابق – وكذلك ملف تقارير ومعلومات ، مصدر سابق .

(٣) المادتان (١٦ و١٧) من المرسوم رقم ٨٥٨٨ ، مصدر سابق ، وكذلك ملف تقارير ومعلومات عن الوكالة ، مصدر سابق ومعروف أن الوكالة لا تذيع حالياً للخارج .

(٤) المادة (١٨) من المرسوم رقم ٨٥٨٨ ، مصدر سابق .

النشاط في مختلف المجالات الرسمية وغير الرسمية ، واعطاء فكرة واضحة للرأي العام بما يجري في لبنان من الأعمال والمشاريع والإنشاءات[1] .

٤ – قسم الدراسات واستعراض الصحف : يتألف هذا القسم من ثلاثة فروع هي : فرع استعراض الصحف الأجنبية .. وفرع استعراض الصحف المحلية .. وفرع الاستماع الإذاعي : –

أ – فرع استعراض الصحف الأجنبية : يتولى ترجمة كل ما ينشر في الصحف العالمية ، وكل ما يكتب في الصحف العربية من موضوعات تهم لبنان والبلاد العربية ، وتتناول نشاط إسرائيل . وينتقي منها الموضوعات التي ترى الوكالة نشرها في الصحف اللبنانية فتوزعها ضمن نشرات الوكالة اليومية . ويصدر هذا الفرع نشرتين في الأسبوع مطبوعتين بالاستنسل ، وتضم النشرة نحو عشر صفحات فولسكاب .

ب – فرع الصحف اللبنانية : يقوم بتلخيص تعليقات الصحف والمجلات اللبنانية يومياً ، وكذلك إعداد ملخص لجميع الأخبار التي تنشرها الصحف والمجلات حول نشاط رئاسة الجمهورية ، والمجلس النيابي ، ومجلس الوزراء ، ومختلف الوزارات والمصالح والمؤسسات الحكومية ، ويعد من كل ذلك نشرة يومية توزع قبل الظهر على المسؤولين لقراءة ما كتب عنهم ليتولوا توضيح الأخبار الغامضة ، والرد على الأخبار الكاذبة . كما ترسل هذه النشرة إلى السفارات اللبنانية في الخارج ، لتبقى البعثات الدبلوماسية على اطلاع دائم بأخبار لبنان .. ويقوم هذا الفرع كذلك باطلاع وزير الإعلام ومدير الوكالة يومياً على الأخبار التي تهم المسؤولين في مختلف الوزارات الاطلاع عليها ، وتتضمن غالباً الأخبار الكاذبة ، أو المدسوسة التي تسئ إلى لبنان ، أو تخالف قانون المطبوعات .

جـ – فرع الاستماع الإذاعي : يصدر يومياً نشرة مكونة من نحو عشر صفحات فولسكاب مطبوعة بالاستنسل ، يضمنها ملخصاً للتعليقات

---

(١) ملف تقارير ومعلومات عن الوكالة ، مصدر سابق ، ويلاحظ أن هذا القسم قد استحدث بعد صدور المرسوم رقم ٨٥٨٨ الذي حدد صلاحيات أقسام الوكالة .

السياسية والإذاعية العربية والعالمية وملخصاً لموجز نشرات الأخبار ، وتزويد المسؤولين في الدولة بهذه النشرة[1] .

٥ – قسم المحفوظات (الأرشيف) : يقوم بحفظ الأخبار العالمية والمحلية الهامة ، والموضوعات المتعلقة بالقضايا اللبنانية المختلفة في الداخل والخارج ، ومعلومات عن المحاضرات والمؤتمرات التي تعقد في الحقول السياسية والاجتماعية والعلمية ، ومعلومات عن الشخصيات اللبنانية المشهورة ، كما يحتفظ بنشرة الوكالة وكل ما تذيعه وتنتجه ، ويتعاون الأرشيف مع أقسام الوكالة ، ومختلف مصالح وزارة الإعلام ، فيؤمن لها ما تطلبه من المعلومات والكتب والمراجع[2] .

٦ – قسم الشبكة الدولية : يهتم هذا القسم بنشاط الوكالة على الصعيد الدولي وتنميتها ، وذلك عن طريق التعاون مع الوكالات الدولية أو الأجنبية ، التي يمكن الاستفادة منها . وإعداد مشاريع الاتفاقات والعقود اللازمة لهذه الغاية من الناحية الفنية ، وتهيئة نشرات أخبار خاصة باللغات الأجنبية ، معدة للنشر على الصعيد العالمي بواسطة الوكالات . كما يقوم القسم عند الضرورة ، بالتعاون مع أمانة سر التحرير بترجمة بعض النشرات التي تعدها الوكالة ، لإمكان استعمالها من قبل أجهزة الإعلام الناطقة بلغات أجنبية في لبنان[3] .
وتقوم الوكالة ببث أخبارها في الداخل بواسطة التلبرنتر على بعض الجهات والمشتركين ، كما توزع نشراتها المنسوخة بالاستنسل باليد على البعض الآخر ، ويوجد لدى الوكالة جهاز تلكس لإرسال الأنباء المحلية الهامة للسفارات اللبنانية بالخارج[4] .

ثانياً ـ دائرة الأنباء الإذاعية :

تقوم بتهيئة برامج الأنباء المنتظمة المعدة للإذاعة ولا سيما نشرات الأخبار اليومية العربية والأجنبية ، والتعليقات على الأحداث الجارية ، واستعراض أقوال الصحف والمناقشات والآراء المتعلقة بالأحداث السياسية . وكذلك التعاون مع

---

(١) المادة (١٩) من المرسوم السابق – وكذلك ملف تقارير ومعلومات عن الوكالة ، مصدر سابق .
(٢) ملف تقارير ومعلومات عن الوكالة ، مصدر سابق .
(٣) المادة (٢٠) من المرسوم السابق .
(٤) معلومات مستقاة من الأستاذ محمد زهير السعداوي ، مصدر سابق .

الإذاعة في إنتاج برامج الأحداث الجارية والريبورتاجات ، وتوجيه البرامج الإذاعية المختلفة من الناحية السياسية ، والتعاون مع الإذاعة في تقديم نشرات الأخبار ، والصحيفة الإذاعية وتهيئتها .. وتضم هذه الدائرة قسمين : أولهما قسم الصحيفة الإذاعية وثانيهما قسم الأحداث الآتية السياسية [١] .

أ – قسم الصحيفة الإذاعية : ويقوم بإعداد نشرات الأخبار والصحف الإذاعية ، بالاستناد إلى العناصر التي تزوده بها وكالة الأنباء الوطنية ، والإذاعة ، والوكالات اللبنانية الأخرى ، والوكالات الدولية ، وأي مصدر آخر موثوق به [٢] .

ب – قسم الأحداث الآتية السياسية : يقوم بإعداد إذاعات خاصة بالمقابلات ، والاجتماعات ، والحلقات ، والجلسات المختلفة ، ومقتطفات من أقوال الصحف تتعلق بالأحداث الجارية السياسية في لبنان أو الخارج .. كما يقوم بإعداد الافتتاحيات باللغات الأجنبية والموجهة للخارج [٣] .

وبالنسبة للنشرات التي تصدرها الوكالة ، فإنها توزع نشراتها مجاناً على كافة أجهزة الإعلام ، والصحف ، والدوائر الرسمية ، ومكاتب وكالات الأنباء في بيروت ، وتصدر الوكالة نشرة الأنباء المحلية اليومية باللغات : العربية والفرنسية والإنجليزية ، وذلك على ثلاث فترات منتظمة في اليوم ، إلى جانب بعض الملاحق عند وقوع أحداث هامة ، كما تصدر نشرتين يوميتين بالاستنسل للمسؤولين : الأولى لأقوال الصحف اللبنانية ، والثانية لأقوال الصحف العالمية ، وكذلك نشرة الاستماع الإذاعي .. إلى جانب نشرات إخبارية يومية تزود بها الإذاعة ، بالإضافة إلى التعليقات والنشرات للبرامج الإخبارية الإذاعية [٤] .

وللوكالة ثلاثة مكاتب فرعية داخلية في طرابلس وصيدا ، وزحلة إلى جانب عدد من المراسلين في المحافظات الأخرى . ويقومون بإبلاغ أخبارهم للمركز

---

(١) المادتان (٢١ و٢٢) من المرسوم السابق . وقد حددت المادة (٢٣) منه مسؤوليات رئيس دائرة الأنباء الإذاعية .

(٢) المادة (٢٤) من المرسوم السابق .

(٣) المادة (٢٥) من المرسوم السابق .

(٤) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٢٧ – وكذلك معلومات مستقاة من الأستاذ محمد زهير السعداوي ، مصدر سابق .

الرئيسي في بيروت بالتليفون .. ويوجد بالخارج مراسلون في لندن ، ونيويورك وباريس ، والقاهرة . وأغلب إنتاج المراسلين بالخارج يستخدم في نشرة الصحيفة الإذاعية ، وهو عبارة عن تحليل وتلخيص لأهم الأحداث في مناطقهم ، ويرسلونها إلى المركز الرئيسي مسجلة على أشرطة ويرسل مراسل باريس إنتاجه عن طريق الإذاعة الفرنسية وتلتقطها إذاعة بيروت[1] .

كذلك للوكالة اتفاقات مع ثمان وكالات عربية وأجنبية هي : أنباء الشرق الأوسط والأسوشيتدبرس ، واليونايتدبرس انترناشونال ، ورويتر ، والفرنسية ، وتاس ، ووكالة الصحافة الألمانية الغربية (د . ب . أ) ووكالة أنباء ألمانيا الديمقراطية (أ . د . ن) وتدفع الوكالة لهذه الوكالات اشتراكات شهرية ، نظير استخدام شراتها في أغراضها المختلفة[2] ..

* * *

---

(١) دليل الوكالات العربية ، مرجع سابق ص ٢٧ – وكذلك معلومات مستقاة من الأستاذ محمد زهير السعداوي ، مصدر سابق .

(٢) المرجع والمصدر السابقان .

وكالات الأنباء في الأردن(*)

وكالة الأنباء الأردنية (و. أ. أ) JORDAN NEWS AGENCY (J. N. A.)

أنشئت وكالة الأنباء الأردنية في ١٧ يناير ١٩٦٥ ، كقسم إخباري تابع لدائرة المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام ، يتولى إصدار نشرة صغيرة ، تتضمن أهم أخبار الدولة الرسمية وأوجه النشاط العامة والقطاع الخاص في مختلف الميادين . وظلت كذلك حتى أول أغسطس ١٩٦٩ حيث تم تحويلها إلى دائرة مستقلة تابعة لوزارة الإعلام ، ولها ميزانية خاصة ، ويديرها مدير عام(١) .

وتعتبر هذه الوكالة الجهاز الرسمي ، ومصدر الأخبار الرئيسي لجميع المؤسسات الإعلامية الأردنية ، كالإذاعة والتليفزيون والصحف اليومية والأسبوعية ، كما أنها تزود وكالات الأنباء العربية والأجنبية ، والصحفيين العرب والأجانب بأخبار الأردن الرسمية والخاصة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفنية والصناعية والعلمية والزراعية وغيرها(٢) .

وتهدف الوكالة في سياستها الإخبارية ، إلى تحقيق الأسس التالية :

١ – قول الحقيقة ، ونقل الوضع بصدق وأمانة .

٢ – أن يكون الخبر هادفاً ، وأن يخدم غاية معينة ، على أن تكون هذه الغاية إيجابية بناءة ، وتعمل على دفع المستمع والقارئ ، خطوة إلى الأمام في التزامه بواجبه الوطني والقومي ، وفي بناء وطنه ومجتمعه .

٣ – الابتعاد عن أساليب المبالغة والتهويل في نقل الخبر ، واحترام جانب الواقعية

(*) لا توجد في الأردن غير وكالة الأنباء الأردنية فقط ولم تنشأ قبلها أي وكالات .

(١) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٧ – وكذلك معلومات مستقاة من الأستاذ نصوح المجالي مدير عام الوكالة سابقاً في مقابلة معه في جدة بالسعودية يوم ١٩٧٤/١١/١٧ – وأيضاً وكالة الأنباء الأردنية ، كتيب للتعريف بالوكالة أصدرته جريدة اللواء الأردنية (بدون تاريخ واعتقد انه صدر بعد مارس ١٩٧٧ – حيث وردت به في ص ١٧ معلومات عن إنشاء معمل للتحميض الملون في الوكالة بتاريخ ١٩٧٧/٣/١) ص ٢ .

(٢) وكالة الأنباء الأردنية ، المرجع الأخير السابق ص ١ – وكذلك معلومات كتابية بتاريخ ١٩٧٨/١/٢ تلقيتها بالبريد من الأستاذ يوسف أبو ليل المدير العام لوكالة الأنباء الأردنية بناء على مراسلات معه .

والصدق والموضوعية ، ولا يدخل التعليق السياسي في صلب عمل الوكالة الإخباري[1] ويبلغ عدد العاملين في وكالة الأنباء الأردنية نحو ١٠٥ موظفين منهم ٤٤ صحفياً[2] وهؤلاء الموظفون يعملون في مختلف أقسام الوكالة وهي : التحرير – المندوبون – التحقيقات الصحفية – الأرشيف – القسم الفني – الإدارة – ونستعرض فيما يلي مهام كل قسم منها .

أولاً ـ التحرير : وهو القسم الرئيسي في الوكالة ، ويصدر النشرات الإخبارية اليومية والأسبوعية المحلية والخارجية باللغتين العربية والانجليزية ، ويضم التحرير الأقسام الثلاثة التالية :

١ ـ **قسم التحرير المحلي** : ويختص بتحرير الأخبار المحلية التي ترد إليه من قسم المندوبين وإعادة صياغتها ، وتشمل كافة أوجه نشاط أجهزة الدولة الرسمية المختلفة والمؤسسات الخاصة ويشرف على تسليمها للقسم الفني الذي يبثها على أجهزة التلبرنتر إلى جميع المشتركين بالداخل . ويستمر العمل في هذا القسم من الثامنة صباحاً ، حتى الواحدة ليلاً ، ويبلغ معدل ما يبثه من أخبار ٤٠ خبراً يومياً ومن مهامه أيضاً الإشراف على عملية اختيار الصور التي يلتقطها مصورو الوكالة ، وتوزيعها على الصحف الأردنية والعربية[3] .

٢ ـ **قسم التحرير العربي والدولي** : يتلقى هذا القسم الأخبار من مراسلي الوكالة في دمشق ، وبيروت ، والكويت ، والقاهرة ، وباريس ، وبون ، وواشنطن . كما يتابع وكالات الأنباء العالمية لتحرير الأخبار العربية والدولية البارزة ، إلى جانب دراسة صحف الضفة الغربية ، والإفادة من الأخبار الهامة فيها . وانتقاء أبرز الأخبار الأردنية ، وأهم أخبار الصحف الأردنية وتعليقاتها ، ويبث كل تلك الأخبار ، التي تبلغ نحو ثلاثين خبراً يومياً ، في نشرتين صباحية ومسائية ، بواسطة

---

(١) وكالة الأنباء الأردنية ، مرجع سابق ص ١ و٢ .

(٢) معلومات مستقاة من الأستاذ نصوح المجالي ، مصدر سابق .

(٣) وكالة الأنباء الأردنية ، مرجع سابق ص ٥ و٦ و٧ – وكذلك معلومات كتابية من مدير عام الوكالة ، مصدر سابق .

أجهزة محطة الإرسال التابعة للوكالة إلى مختلف أنحاء العالم العربي ، كما تعد نشرة منسوخة بالاستنسل توزع على السفارات الأجنبية بالأردن ، وترسل إلى السفارات الأردنية بالخارج بواسطة وزارة الخارجية[1] .

٣ – **قسم التحرير الأجنبي والترجمة** : وهذا القسم هو الوجه الآخر لقسم التحرير العربي الدولي ، حيث يقوم بترجمة الأخبار المحررة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية ، لبثها عبر محطة الإرسال إلى الخارج .. كما يعد نشرة يومية ، وأخرى أسبوعية باللغة الإنجليزية ، تنسخان على الاستنسل ، وتوزعان على الصحفيين الأجانب والسفارات الأجنبية في عمان ، وترسل منها كميات إلى وزارة الخارجية الأردنية لتزويد سفارات الأردن في الخارج بها[2] .

ثانياً ــ قسم المندوبين : يعتبر هذا القسم من أهم أقسام الوكالة ، حيث يشكل المصدر الرئيسي للأخبار الداخلية ، التي تتضمنها نشرات الوكالة الإخبارية اليومية ، باللغتين العربية والإنجليزية ، كما يتولى تصوير أهم هذه الأخبار ، ويتألف من شعبتين هما : –

١ – **شعبة المندوبين** : ومهمتها جمع الأخبار ، وتغطية كافة أوجه نشاط مؤسسات الدولة المختلفة ، والمؤسسات الاجتماعية والثقافية ، والاقتصادية ، والصناعية ، وغيرها . ويقوم بهذا العمل عدد من المندوبين الموزعين على الوزارت والمصالح الحكومية ، والمؤسسات المختلفة في القطاعين العام والخاص ويتم إرسال الأخبار المتجمعة إلى قسم التحرير المحلي ، لصياغتها وإدخالها ضمن النشرة المحلية التي يصدرها ، كما يتبع هذه الشعبة عدد من المراسلين المحليين في مختلف المحافظات الأردنية ، لتغطية أخبار محافظاتهم ، وإرسالها إلى قسم المندوبين بالمركز الرئيسي للوكالة في عمان[3] .

---

(١) وكالة الأنباء الأردنية ، مرجع سابق ص ٧ و ٨ و١٩ – وكذلك معلومات كتابية من مدير عام الوكالة ، مصدر سابق – وأيضاً معلومات من الأستاذ نصوح المجالي مصدر سابق .

(٢) وكالة الأنباء الأردنية ، مرجع سابق ص ٧ و٨ و١٩ – وكذلك معلومات كتابية من مدير عام الوكالة ، مصدر سابق – وأيضاً معلومات من الأستاذ نصوح المجالي – مصدر سابق .

(٣) المرجعان السابقان الأولان – وكذلك وكالة الأنباء الأردنية مرجع سابق ص ٤ و٥ و١٧ .

٢ - **شعبة التصوير** : وتختص بتصوير الأحداث الداخلية بالتنسيق مع شعبة المندوبين ، ويعمل فيها عدد من المصورين يرافقون المندوبين لتغطية الخبر بالصورة ، التي توزع مجاناً على الصحف المحلية ، ومراسلي وكالات الأنباء الأجنبية في الأردن . ويبلغ معدل ما توزعه الوكالة من الصور نحو مائة صورة يومياً . وقد أنشأت الوكالة في أول مارس ١٩٧٧ معملاً للتحميض الملون ، وهو أحدث الأجهزة من نوعه ، إذ يعمل أوتوماتيكياً ، ويحمض أكثر من مائة صورة في الساعة (١) .

ثالثاً ـ قسم التحقيقات الصحفية :

وإلى جانت اهتمام الوكالة بالأخبار ، فإنها تهتم أيضاً بالتحقيقات الصحفية ، ويقوم هذا القسم باجراء التحقيقات الصحفية المصورة حول مختلف المشروعات الهامة والقضايا التي تستأثر باهتمام المواطنين . وفي بداية عمل الوكالة كان يتم إعداد تحقيق صحفي واحد في الأسبوع ، أما الآن فيتم عمل تحقيقين على الأقل كل اسبوع (٢) .

رابعاً ـ قسم أرشيف المعلومات :

ومهمته حفظ المعلومات في مختلف المجالات المحلية والعربية والعالمية . وتعتمد عليه أقسام الوكالة المختلفة وخاصة قسم التحرير لاستكمال المعلومات .. كما تعود إليه بعض أجهزة الدولة لتستفيد مما لديه من معلومات ومراجع ، ويتبعه أرشيف للصور التي يوزع منها المئات يومياً على الجهات الرسمية والأفراد الذين يطلبونها (٣) .

خامساً ـ القسم الفني :

وإذا كانت مهمة أغلب أقسام الوكالة هي الحصول على الأخبار وصياغتها ، فإن مهمة هذا القسم هي إرسال هذه الأخبار إلى المشتركين بالداخل والخارج ، وتزويد الوكالة بأخبار الوكالات الأجنبية . وكان هذا القسم في بداية عمل الوكالة

---

(١) المرجعان السابقان الأولان ، وكذلك وكالة الأنباء الأردنية مرجع سابق ص ١٦ و١٧ .

(٢) المرجعان السابقان الأولان – وكذلك وكالة الأنباء الأردنية ، مرجع سابق ص ٨ و٩ .

(٣) وكالة الأنباء الأردنية ، مرجع سابق ص ١٤ و١٥ و١٦ .

يشتمل على جهاز التقاط تلبرنتر واحد ، يستقبل وكالة أنباء واحدة ، ولكنه أصبح حالياً يضم الشعب الأربعة التالية [1] : –

١ ـ **البث الداخلي** : توجد بالوكالة شبكة تلبرنتر لبث الأخبار إلى المشتركين في الداخل وتتسع هذه الشبكة لأكثر من ثلاثين مشتركاً . وتبث الوكالة أخبارها اليومية إلى المشتركين أولاً بأول بواسطة هذه الشبكة ، من الثامنة صباحاً حتى الواحدة ليلاً . ويشترك في هذه النشرة كافة الصحف المحلية ، والإذاعة ، والتليفزيون . والأجهزة الإعلامية الأخرى ، والمؤسسات الرسمية ، وبعض مكاتب الوكالات الأجنبية بالأردن [2] .

٢ ـ **محطة الاستقبال** : تم في عام ١٩٧٠ إنشاء محطة استقبال الوكالة ، تتألف من تسع وحدات استقبال (راديو برنتر) زادت إلى إحدى عشرة وحدة في عام ١٩٧٤ ، ويتم بواسطتها استقبال نشرات عدد من وكالات الأنباء العربية والعالمية ، التي بين وكالة الأنباء الأردنية وبينها اتفاقات بهذا الصدد ومنها : وكالة أنباء الشرق الأوسط ، والوكالة العربية السورية للأنباء ، ووكالة الأنباء العراقية ، ووكالة تونس أفريقيا للأنباء ، ووكالة المغرب العربي للأنباء ، ووكالة الأنباء السودانية ، ووكالة رويتر ، ووكالة الأنباء الفرنسية ، ووكالة اليونايتدبرس انترناشونال ووكالة الأسوشيتدبرس ، ووكالة تاس .. وترسل الأخبار التي يتم استقبالها إلى قسم التحرير ، لينتقي المناسب منها ، ويضمنه النشرة اليومية ، كما تضم شعبة الاستقبال ، جهاز لالتقاط الصور باللاسلكي . وهو عبارة عن وحدة استقبال أوتوماتيكية تلتقط الصور من وكالات الأنباء العالمية بالراديو ، ويقوم بتحميضها وطبعها أوتوماتيكياً ، بحيث تخرج الصور منه جاهزة خلال دقيقة واحدة من استقبالها [3] .

٣ – **محطة الإرسال** : وتمشياً مع خطة التطوير التي وضعتها الوكالة لتصبح قادرة

---

(١) معلومات مستقاة من الأستاذ نصوح المجالي ، مصدر سابق وكذلك معلومات كتابية من مدير عام الوكالة ، مصدر سابق .

(٢) وكالة الأنباء الأردنية ، مرجع سابق ص ١٠ – وكذلك معلومات كتابية من مدير عام الوكالة ، مصدر سابق .

(٣) المرجعان السابقان – وكذلك معلومات مستقاة من الأستاذ نصوح المجالي ، مصدر سابق .

على بث أخبارها ، إلى المجالين العربي والعالمي ، فقد أنشأت محطة إرسال بدأ تشغيلها في مطلع عام ١٩٧٦ لبث الأخبار إلى الخارج على فترتين صباحية ومسائية باللغة العربية ، وعلى فترة واحدة مسائية باللغة الإنجليزية . وتضم هذه المحطة جهازي إرسال يعملان على الموجة القصيرة قوة كل منهما عشرة كيلووات ، ويتصل أحدهما بهوائي دائري البث ، يستعمل للبث إلى الأقطار العربية ، والآخر يتصل بهوائي موجه ، يستعمل للبث إلى دول أوروبا وشمال أفريقيا . ويتم الاتصال بين هذه المحطة والمركز الرئيسي للوكالة ، عن طريق وحدة اتصال تعمل على الترددات العالية جداً ، حيث يتم الإرسال على التلبرنتر في المركز الرئيسي ، وينقل الإرسال بواسطة هذه الترددات العالية جداً إلى المحطة التي تبثه إلى الخارج . ويتم بواسطة هذه أيضاً إرسال الصور باللاسلكي إلى الخارج(١) .

ومنذ أواخر عام ١٩٧٦ تم إنشاء خط اتصال برقي مباشر يعمل على نظام الدوبلكس(*) مع الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) ويتم بواسطته تبادل النشرات الإخبارية على (التلبرنتر) بين الوكالتين في وقت واحد(٢) .

وفي مطلع عام ١٩٧٧ زودت الوكالة سفارات الأردن في لندن ، وباريس ، وبون ، والقاهرة ، والكويت ، بوحدات استقبال لاسلكية تلبرنتر لتلتقط هذه السفارات الأخبار التي تبثها الوكالة . وهناك خطة لتزويد عدد آخر من السفارات الأردنية في الخارج بهذه الأجهزة مستقبلاً(٣) .

٤ - **شعبة الصيانة** : ومهمتها صيانة جميع أجهزة القسم الفني وإصلاحها(٤) .

سادساً ـ الإدارة :

تتولى تنظيم الشؤون الإدارية والمالية وشؤون الموظفين وتضم شعب الديوان ، وشؤون الموظفين ، والمالية ، والمشروعات(٥) .

* * *

---

(١) وكالة الأنباء الأردنية، مرجع سابق ص ١١ و ١٢ - وكذلك معلومات مستقاة من الأستاذ نصوح المجالي ، مصدر سابق .

(*) الدوبلكس عبارة عن دائرة إرسال مباشر في الاتجاهين .

(٢) وكالة الأنباء الأردنية ، مرجع سابق ص ١٩ - ومعلومات كتابية من مدير عام الوكالة مرجع سابق .

(٣) وكالة الأنباء الأردنية مرجع سابق ص ١٤ .

(٤) و(٥) معلومات مستقاة من الأستاذ نصوح المجالي ، مصدر سابق .

وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)

PALESTINE NEWS AGENCY (W. A. F. A.)

تأسست هذه الوكالة في يوم ٥ يونيو ١٩٧٢ بقرار صدر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، بناء على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، الذي عقد في آخر أبريل ١٩٧٢ في القاهرة ، والخاصة بتشكيل إعلام موحد لجميع فصائل المنظمات الفلسطينية ، وتكليف اللجنة التنفيذية تنفيذ ذلك . وتتولى منظمة التحرير الفلسطينية تغطية نفقات الوكالة[1] .

وقد تم ذلك تحقيقاً لعدد من النقاط الهامة ، ومنها أن يكون للثورة الفلسطينية صوت رسمي موحد ، يفرض انطلاقه إجبار كل الجهات على اعتماد ما ينقله رأياً فلسطينياً لا يشوهه أو ينقص منه هوى الأجهزة الإعلامية المرتبطة بالأنظمة العربية .. وكذلك إقحام وسائل الإعلام والدعاية الصهيونية بالرد على الأجهزة الفلسطينية مباشرة ، مما يقطع على تلك الوسائل طريق استثمار تناقضات الإعلام الرسمي للأنظمة العربية ، التي تنال بشكل أو بآخر من القضية الفلسطينية .. وإجبار الاعلام الرسمي العربي على اعتماد ما تنقله (وفا) عن حركة المقاومة مادة أساسية بين موادها الخاصة بالقضية الفلسطينية .. والمساهمة الفعالة في توحيد الرأي العام الفلسطيني تعزيزاً للجهود التي تستهدف بناء جبهة وطنية فلسطينية هي الأساس في التوجه لتحرير فلسطين .. وتعزيز سمعة حركة المقاومة الفلسطينية في صفوف الرأي العام العالمي ، باعتبارها حركة متطورة ، تمكنت أن تمتلك أجهزة متطورة على جميع الأصعدة حتى أصبح لها إعلامها المتطور إلى مستوى امتلاك وكالة أنباء خاصة بها .. وربط اهتمام وثقة الرأي العام العربي بصوت الثورة الفلسطينية خلال المعارك التي تخوضها حركة المقاومة مع العدو الصهيوني ، أو خلال الأزمات التي تمر بها مع بعض الأنظمة العربية[2] .

---

(١) معلومات مستقاة من الأستاذ زياد عبد الفتاح رئيس تحرير وكالة الأنباء الفلسطينية وذلك خلال لقاء شخصي معه في مقر الوكالة في بيروت يوم ١٩٧٣/٤/٢٦ .

(٢) وكالات الأنباء العربية ، مرجع سابق ص ٥٠ و٥١ و٥٢ نقلاً عن مجلة شؤون فلسطينية العدد رقم (١٦) الصادر في ديسمبر ١٩٧٣ ص ١٦٦ .

وتتركز أهداف الوكالة في إذاعة الأخبار الفلسطينية في مختلف أنحاء العالم من وجهة نظر الثورة الفلسطينية ، وتوجيه هذه الأخبار بما يخدم مصلحة الثورة . وكذلك إذاعة الأخبار العربية والعالمية المتعلقة بالقضية الفلسطينية بالإضافة إلى أخبار حركات التحرر الوطني العالمية[1] .

مقر الوكالة الرئيسي في بيروت ، ولها مكاتب رسمية في جميع الدول العربية ، أما مكتبها في الكويت فيتولى أعمال دول الخليج . كما أن لها مكاتب أخرى في باريس ، وروما ، ونيويورك[2] .

وللوكالة كذلك عدد من المراسلين الفلسطينيين المقيمين بالدول المختلفة ، بالاضافة إلى عدد من المراسلين العسكريين يعملون في القواعد الخاصة بالثورة ، ويتصلون بالوكالة لتزويدها بالمعلومات والأخبار الضرورية ، دون الحصول على مقابل مالي من الوكالة[3] .

وللوكالة مدير عام ، وهيئة للتحرير ، ويعمل بها ٣٥ موظفاً منهم ٢٨ في أقسام التحرير وأربعة في أقسام الإدارة وثلاثة في القسم الفني . وتتألف الوكالة من الأقسام التالية :

١ – قسم التحرير ويضم شعبة الأخبار الخارجية وشعبة أخبار الوطن المحتل .
٢ – قسم النشرات الأجنبية ، والاستماع السياسي للإنصات على إذاعات العالم وخصوصاً إذاعة إسرائيل باللغتين العربية والعبرية .
٣ – قسم الدراسات والأبحاث ، ويشتمل على شعبة الإدارة المالية ، وشعبة التصوير ومهمتها تزويد الوكالات ودور النشر والصحف بالصور ، وخاصة المتعلقة بالاعتداءات الإسرائيلية والتي تعتبر وثائق عن الاعتداءات .
٤ – القسم الفني ، وهو الخاص بجميع النواحي الفنية والهندسية السلكية واللاسلكية للوكالة[4] .

وتوزع الوكالة نشرة مساء كل يوم باللغتين العربية والإنجليزية ، إلى جانب ملاحق تصدر حسب تطورات الأحداث ..

---

(١) معلومات مستقاة من الأستاذ زياد عبد الفتاح ، مصدر سابق .
(٢) المصدر السابق – وكذلك دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٢٣ .
(٣) معلومات مستقاة من الأستاذ زياد عبد الفتاح – مصدر سابق – وكذلك وكالات الأنباء العربية ، مرجع سابق ص ٥٣ .
(٤) دليل الوكالات العربية للأنباء مرجع سابق ص ٢٣ – وكذلك وكالات الأنباء العربية مرجع سابق ص ٥٣ .

ويتلقى المركز الرئيسي في بيروت الأخبار من مصادرها المختلفة بكافة أجهزة الثورة بالإضافة إلى التقارير والرسائل المتعلقة بالقضية الفلسطينية فيتم صياغتها من وجهة النظر الفلسطينية ، وإعداد النشرة اليومية منها ، ثم تبلغ هذه النشرة إلى المكاتب بالخارج تليفونياً ، فتقوم بدورها بنسخها بالاستنسل وتوزيعها مجاناً باليد والبريد ، على الصحف ، وأجهزة الإعلام المختلفة ، والسفارات الأجنبية ، وكافة المناطق التي توجد فيها قواعد فلسطينية .. كذلك يتم الاتصال تليفونياً بالصحف وأجهزة الإعلام لإبلاغها الأخبار الهامة العاجلة ، دون انتظار لصدور النشرة أو الملاحق ، أو بعد صدورها للتأكد من وصولها إلى هذه الأجهزة .. ويتم بث النشرة الخارجية باللغة الإنجليزية إلى أوروبا وأمريكا اللاتينية عن طريق بعض الوكالات الصديقة حيث لا يوجد لها مراسلات خاصة بها[1] .

* * *

خلاصة هذا الفصل أن جميع دول المشرق العربي أصبح بها وكالات أنباء محلية ففي بغداد بالعراق تأسست (وكالة الأنباء العراقية) بموجب القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٩ الصادر في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٩ وبدأت مباشرة عملها الفعلي يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٩ ، وفي دمشق بسوريا ، تأسست (الوكالة العربية السورية للأنباء) بموجب المرسوم التشريعي رقم ١٥٠ الصادر عن مجلس الرئاسة السوري في ٢٤ يونيو ١٩٦٥ .. وقبلها شهدت سوريا من عام ١٩٥٥ عدداً من المكاتب الصحفية المحلية التي ألغيت لتأسيس هذه الوكالة الرسمية ، وفي خلال عهد الوحدة بين مصر وسوريا كانت (وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية) هي الوكالة الرسمية للدولة الجديدة ، ثم توقف ذلك بعد الانفصال . وفي بيروت بلبنان أنشئت (وكالة الأنباء الوطنية) بموجب المرسوم رقم ٧٢٧٦ الصادر في ٧ أغسطس ١٩٦١ كمصلحة للأنباء تابعة لوزارة الأنباء (الإعلام فيما بعد) وإلى جانبها توجد ٢٦ وكالة أنباء صغيرة بدأ انشاؤها من عام ١٩٤٩ و لا تعمل غالبيتها بصورة منتظمة .. وفي عمان بالأردن أنشئت (وكالة الأنباء الأردنية) في ١٧ يناير ١٩٦٥ كقسم إخباري تابع لدائرة المطبوعات والنشر بوزارة الإعلام ، ثم تحولت إلى دائرة مستقلة تابعة للوزارة أيضاً في أول أغسطس ١٩٦٩ ، وآخر هذه الوكالات وأحدثها هي (وكالة

---

(١) المرجعان السابقان – وكذلك معلومات مستقاة من الأستاذ زياد عبد الفتاح ، مصدر سابق .

الأنباء الفلسطينية) التي تأسست في بيروت يوم ٥ يونيو ١٩٧٢ بقرار صدر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بناء على قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد بالقاهرة في آخر أبريل ١٩٧٢ والخاصة بتشكيل إعلام موحد لجميع فصائل المنظمات الفلسطينية ..

ويبقى بعد ذلك استعراض نشأة وكالة الأنباء العربية وتطورها في دول الجزيرة العربية والخليج وهو موضوع الفصل التالي ..

* * *

الفصل الرابع

وكالات الأنباء
في دول الجزيرة العربية والخليج



صنعاء	السعودية	الكويت
عدن	قطر	الإمارات

وكالات الأنباء في الجمهورية العربية اليمنية

ظهرت أول محاولة لإنشاء وكالة للأنباء في الجمهورية العربية اليمنية ، في عام ١٩٦٤ عندما أنشئت (وكالة الأنباء اليمنية)[١] تحت إشراف وزارة الإعلام وكان عمل هذه الوكالة تجميع الأخبار الداخلية ، والبيانات ، والنشرات الرسمية ، وصياغتها صحفياً ، وإعداد نشرة يومية باسمها ، تنسخ بالاستنسل ، ويتم توزيعها على المؤسسات ، والدوائر الرسمية ، والسفارات العربية والأجنبية بالعاصمة صنعاء ، كما كانت تقوم بإعداد بعض البحوث السياسية والاقتصادية ، التي تهم اليمن خاصة ، والعالم العربي عامة . وتوقفت هذه الوكالة بعد أن استمر عملها عاماً واحداً ، لأسباب سياسية ، واقتصادية ، وفنية[٢] .

ثم رأت وزارة الإعلام ، إعادة هذه الوكالة لمزاولة عملها في يناير ١٩٦٧ . ولكن لم يصدر لها قانون أساسي ، وذلك نظراً لظروف الحرب الأهلية التي كانت تخوضها البلاد في تلك الأثناء .. وأصدرت الوكالة نشرة يومية تشتمل على الأخبار الرسمية ، وتوزعها على مراسلي وكالات الأنباء العربية والأجنبية ، والإذاعة والصحف الحكومية والأهلية في صنعاء . ثم توقفت الوكالة عن العمل بعد أن أصدرت نحو ٣٥٠ نشرة إخبارية يومية[٣] .

وفي عام ١٩٧٠ بدأت الحكومة اليمنية تولي اهتماماً كبيراً بإنشاء وكالة أنباء يومية ، تقوم بنقل أخبار اليمن ومنجزاته في مختلف المجالات إلى أنحاء العالم[٤] .

---

(١) ساعد في إنشاء هذه الوكالة السيد / نجيب البدري مدير مكتب (أ . ش . أ .) في صنعاء حينئذ .

(٢) مذكرة بعنوان (لمحة عن وكالة الأنباء اليمنية) قدمها الوفد اليمني إلى مؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية الذي عقد بالقاهرة من ١٤ حتى ١٧ يناير سنة ١٩٧٤ .

(٣) معلومات كتابية من الأستاذ علي عبد الله العمراني مدير عام وكالة سبأ للأنباء السابق ، وصلتني عن طريق المراسلات البريدية في ١٩٧٤/١/٩ ويلاحظ أن تاريخ أول محاولة لإنشاء وكالة أنباء يمنية وتوقفها عن العمل ثم إعادتها لمزاولة عملها ثم توقفها ليست باليوم والشهر والسنة وذلك لعدم وجود أي مستندات لهذه المراحل سواء في الوكالة أو وزارة الإعلام أو رئاسة الجمهورية وقد تأكدت من ذلك بنفسي خلال زيارة قمت بها إلى صنعاء في الفترة من ٣٠ مارس حتى ٢ أبريل ١٩٧٨ .

(٤) المصدر السابق .

وكالة سبأ للأنباء : SABAA NEWS AGENCY

وفي ٣٠ يوليو ١٩٧٠ صدر قرار جمهوري رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٠ ينص على أن تنشأ وكالة للأنباء اليمنية تسمى «وكالة سبأ للأنباء» [١] وقد نص النظام الأساسي للوكالة والمرفق بالقرار الجمهوري على أن مقرها الرئيسي في مدينة صنعاء ، وانها تعتبر «مؤسسة يمنية مستقلة ذات صفة اعتبارية وتتمتع بالشخصية القانونية التي تخول لها حق التعاقد لتطوير إمكانياتها وجهودها وأجهزتها وخدماتها» ، وكذلك ترتبط الوكالة بسياسة الدولة العامة وتخضع لإشراف وزير الإعلام ولكنها تبقى مستقلة من الناحية المالية والإدارية ضماناً لاستمرار خدماتها وتطويرها» [٢] .

كما نص النظام الأساسي للوكالة على أن أغراضها هي :

١ – تزويد الإذاعات والصحف والوكالات والهيئات المحلية والعالمية ، بالأخبار والتعليقات السياسية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعية ، والمالية ، والتجارية المحلية والعالمية .

٢ – إصدار النشرات الإخبارية الدورية وغيرها .

٣ – أية أغراض أخرى تؤدي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لتحقيق أو تسهيل أغراض الوكالة [٣] .

كذلك نص النظام الأساسي للوكالة على أن يشكل لها مجلس إدارة يتكون من : رئيس مجلس الإدارة ، الذي يصدر بتعيينه قرار جمهوري [٤] . وستة أعضاء هم : وكيل وزارة الإعلام ، ومدير عام العلاقات العامة بالوزارة ، ومدير عام الإذاعة ، ومدير عام الصحافة ، وعضوان يحمل أولهما مؤهلاً قانونياً ، والثاني يحمل مؤهلاً فنياً أو صحفياً [٥] .

---

(١) الجريدة الرسمية (اليمنية) العدد الرابع الصادر في ٧ أغسطس ١٩٧٠ - ص ٥ . أنظر ملاحق الرسالة .

(٢) النظام الأساسي للوكالة ، المواد (١ و٥ و٧) .

وجدير بالذكر أن هذا النظام قد ألغي عندما ضمت الوكالة إلى مؤسسة سبأ للصحافة والأنباء ، كما سيأتي بيانه فيما بعد .

(٣) النظام الأساسي ، المصدر السابق ، المواد (٢ و٣ و٤) .

(٤) صدر قرار جمهوري رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٩٧٠/٧/٣٠ بتعيين السيد / أحمد محمد هاجي رئيساً لمجلس الإدارة . أنظر الجريدة الرسمية مرجع سابق .

(٥) النظام الأساسي ، مصدر سابق المادتان (٩ و١٨) وقد حددت المواد من ١٠ حتى ٢١ من هذا النظام كل ما يتعلق بمجلس الإدارة . وقد ألغي هذا المجلس كما سيأتي بيانه .

وفي ٢٧ ديسمبر ١٩٧٥ صدر قرار مجلس القيادة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء «مؤسسة سبأ العامة للصحافة والأنباء» لتتولى شؤون الصحافة والأنباء في الجمهورية العربية اليمنية[1] وقد ضمت «وكالة سبأ للأنباء» إلى تلك المؤسسة وأصبحت إدارة للأنباء تابعة لها تحمل اسم «وكالة سبأ للأنباء[2]» ونص هذا القرار على أن تؤول إلى المؤسسة جميع الممتلكات والموجودات الخاصة بالوكالة وما لها من حقوق وما عليها من التزامات . وأن تؤول إلى المؤسسة أيضاً الاعتمادات المخصصة في ميزانية وزارة الإعلام والثقافة للوكالة . وينقل إلى المؤسسة كذلك جميع العاملين بالوكالة وذلك بأوضاعهم ومرتباتهم والبدلات المقررة لهم وكافة المزايا المادية والعينية التي يتمتعون بها عند صدور هذا القانون[3] .

وقد نص هذا القانون على إلغاء الأحكام المخالفة له ، وبذلك لم تعد «وكالة سبأ للأنباء» ، مؤسسة مستقلة ذات صفة اعتبارية وتتمتع بالشخصية القانونية ، كما كان ينص على ذلك النظام الأساسي للوكالة حيث ألغي هذا النظام بناء على قرار مجلس القيادة السابق ذكره . كذلك لم يعد للوكالة مجلس إدارة ، حيث أصبح للمؤسسة مجلس إدارة وفق نص قرار مجلس القيادة ، يشكل من : وزير الإعلام والثقافة رئيساً ، وستة أعضاء هم : وزير المالية ، ووكيل وزارة الإعلام للثقافة لقطاع الإعلام ، ووكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل للشؤون الاجتماعية ، ووكيل الجهاز المركزي للأمن الوطني ، ورئيس مجلس إدارة شركة الطباعة والنشر ، ومدير عام المؤسسة[4] .

ويتولى إدارة الوكالة «المدير العام المساعد لشؤون الأنباء» ومن بين مهامه الإشراف على تنفيذ السياسة العامة التي يقررها مجلس الإدارة في مجال الأنباء ، ورسم خطط العمل في الأنباء بموافقة المدير العام للمؤسسة والإشراف على تنفيذ هذه الخطط ، وتوجيه المديرين ورؤساء الأقسام بالأنباء لضمان قيامهم بواجباتهم بكفاية

---

(١) نص القرار المادة (١) بالفصل الأول ضمن تشريعات وأنظمة مؤسسة سبأ العامة للصحافة والأنباء .

(٢) المادة (٢٨) من لائحة واختصاصات ومهام الوظائف الرئيسية والإدارات ، والأقسام في مؤسسة سبأ العامة للصحافة والأنباء ، المرفقة بقرار وزير الإعلام والثقافة ورئيس مجلس إدارة مؤسسة سبأ العامة للصحافة والأنباء رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ الصادر في ١٩٧٦/١٢/٢ .

(٣) نص القرار المواد (٣٥ و٣٦ و٣٧) بالفصل الخامس .

(٤) نص القرار ، مصدر سابق : المادة (٥) بالفصل الثاني . وقد تضمنت المواد من (٦ حتى ١٤) بهذا القرار اختصاصات مجلس الإدارة وكل ما يتعلق به .

وفاعلية ، ومتابعة التطورات العلمية والاتجاهات الحديثة في مجالات وكالات الأنباء للاستفادة منها في رفع مستوى العمل والإنتاج ، واقتراح الهيكل التنظيمي للأنباء وتشكيل اللجان التي يراها ضرورية لسير العمل ورفع مستواه وعرض ذلك على المدير العام ، وغير ذلك من المهام الإدارية والمالية وتدريب العاملين بالوكالة[1] .

ويبلغ عدد العاملين في الوكالة ٥٩ موظفاً وفق إحصاء عام ١٩٧٨ وكان عددهم عند إنشاء الوكالة ١٢ موظفاً فقط . هذا بالإضافة إلى تسعة مراسلين للوكالة في تسع محافظات هي : الحديدة ، وتعز ، واب ، وذمار ، وحجة ، وصعدة ، والبيضاء ، والمحويت ، ومأرب[*] . وكل هؤلاء العاملين في الوكالة من الوطنيين ما عدا خبير واحد ، وهو مصري من الصحفيين العاملين في وكالة أنباء الشرق الأوسط ومنتدب للعمل في وكالة سبأ للأنباء[2] .

وتتكون وكالة سبأ للأنباء من : إدارة التحرير ، وإدارة الأخبار ، والإدارة — الفنية ، وقسم الخدمات المصورة ، والوحدة الإدارية[3] ، ونتناول ذلك فيما يلي بشيء من التفصيل :

أولاً ـ إدارة التحرير : وتختص هذه الإدارة بما يلي :

أ — إعادة صياغة الأخبار التي ترد إليها من إدارة الأخبار ، إن كان مصدرها أجهزة الاستقبال أو الاستماع ، صياغة صحفية سليمة وذلك لتغطية احتياجات الصحف والإذاعة والتليفزيون والمشتركين حسب الخطة المرسومة

ب — استكمال الأخبار والموضوعات من الوثائق والمعلومات بحيث تكون الأخبار مستوفاة بشكل يتفق وتطور الأساليب الصحفية الحديثة .

جـ — إعداد وتحرير النشرات التي تصدر عن الوكالة .

د — لإدارة التحرير الحق في تكليف إدارة الأخبار أو أي قسم من أقسامها

---

(١) قرار مجلس القيادة ، مصدر سابق ، المادة (٢١) بالفصل الثاني .

(*) وجدير بالذكر أن الوكالة ليس لها مكاتب أو مراسلون في الخارج .

٢) معلومات شخصية مستقاة من الأستاذ يحيى صالح الشوكاني المدير العام المساعد للأنباء خلال لقاء معه في المركز الرئيسي للوكالة بصنعاء أثناء زيارتي لها يوم ١٩٧٨/٣/٣٠ .

، المادة (٢٨) من قرار وزير الإعلام والثقافة ورئيس مجلس إدارة مؤسسة سبأ العامة للصحافة والأنباء رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ مصدر سابق .

بمتابعة أي حدث تراه الإدارة ضرورياً لتطوير عملها .

هـ - توزيع جميع الأنباء في الداخل والخارج حسب السياسة الإعلامية المرسومة .

و - إصدار نشرة يومية جامعة تتضمن كافة التحويلات في اليمن والعمل في المستقبل على إصدار نشرات متخصصة[1] .

وتقوم الوكالة يومياً بإعداد أربع نشرات إخبارية وموجزين للأنباء للإذاعة ، ونشرتين وموجز واحد للتليفزيون ، وتتضمن هذه النشرات كلها الأخبار المحلية والعالمية كما تصدر الوكالة نشرة إخبارية يومية تمد بها صحف الثورة والجمهورية و١٣ يونيو ، وهي الصحف الرسمية التابعة لمؤسسة سبأ العامة للصحافة والأنباء .

وتضم إدارة التحرير أربعة أقسام هي :

١ ـ قسم التحرير العربي :

ويخصص لصياغة الأخبار صحفياً وإرسالها إلى الجهات المتعاقدة مع المؤسسة من صحف وإذاعة وتليفزيون في الداخل والخارج . واستكمال الأخبار من الوثائق والمعلومات وكافة المصادر الأخرى . واختيار مواد النشرة الخاصة التي تصدرها الوكالة وتصحيحها ، بحيث تكون شاملة لأهم الأحداث في العالم في المجالات السياسية والاقتصادية والشؤون العسكرية والاجتماعية[2] .

٢ ـ قسم التحرير الأجنبي والترجمة :

ويختص بتحرير الأخبار باللغات الأجنبية التي ترى المؤسسة استخدامها ، وحسب علاقة الجمهورية العربية اليمنية بالدول التي تبث اليها المؤسسة وملاحظة أهمية الخبر بالنسبة لليمن وعلاقاتها بدول العالم .. وكذلك استكمال الأخبار من الوثائق والمعلومات وجميع المصادر الأخرى وإعداد النشرات التي تصدرها المؤسسة بأي لغة أجنبية .. كما يتولى ترجمة الأخبار التي ترد إلى المؤسسة وحسب توجيهات

---

(١) المادة (٢٩) من قرار وزير الإعلام والثقافة ، مصدر سابق .

(٢) المادة (٣٠) من قرار وزير الإعلام والثقافة ، مصدر سابق .

إدارة التحرير من اللغة العربية إلى أية لغة أخرى والعكس ، وذلك حسب احتياجات الوكالة وخططها[1] .

٣ ـ قسم التعليقات :

ويختص بإعداد التحليلات والتعليقات حول أهم الأحداث والتطورات الداخلية والخارجية بالشكل الذي يتفق والسياسة الإعلامية المرسومة . وإعداد تعليقات يومية على الأحداث المحلية تبرز أوجه النشاط في مجالات السياسة والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية مع المحافظة التامة على سرية ما قد يصلها من معلومات تتصف بذلك[2] .

٤ ـ قسم الاستماع والاستقبال :

ويختص هذا القسم بالاستماع إلى الأخبار من جميع الإذاعات مع التركيز على إذاعات الدول العربية وبعض الإذاعات بناء على توجيهات مدير إدارة التحرير لمتابعة الأحداث وورودها اليومي والاستماع إلى التعليقات والبرامج السياسية من جميع الإذاعات وتسجيل كل ما يهم الدولة من برامج وتعليقات ، ومسح ميناء الراديو لاكتشاف الإذاعات التي لم تسمع من قبل وتسجيل مكانها ومواعيد بثها في السجلات الخاصة بقسم الاستماع والاستقبال .. واستقبال الأخبار من وكالات الأنباء المختلفة المتعاقدة مع المؤسسة . وتسليم كل ما يصل إلى القسم من أخبار سواء عن طريق الاستماع أو الاستقبال إلى مدير التحرير أولاً بأول[3] .

٥ ـ قسم الأرشيف :

وقد أنشئ هذا القسم في أول يناير ١٩٧٨ ويختص بحفظ المعلومات الخاصة بالشؤون الداخلية والخارجية وتصنيفها للاستفادة منها عند استكمال المعلومات والحاجة إلى الرجوع إلى المعلومات السابق نشرها[4] .

---

(١) المادة (٣١) من قرار وزير الإعلام والثقافة ، مصدر سابق – وكذلك معلومات مستقاة من الأستاذ يحيى صالح الشوكاني ، مصدر سابق .

(٢) المادة (٣٢) من قرار وزير الإعلام والثقافة ، مصدر سابق .

(٣) المادة (٣٣) من قرار وزير الإعلام والثقافة ، مصدر سابق .

(٤) معلومات مستقاة من الأستاذ يحيى صالح الشوكاني ، مصدر سابق .

ثانياً ـ إدارة الأخبار :

وتختص هذه الإدارة بما يلي :

أ - متابعة كل ما يجري في الدولة من تطورات في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية التي لا تمس أمن الدولة .

ب - تضم المندوبين الذين يعملون على تغطية الأخبار في مجلس القيادة ومجلس الوزراء والوزارات والمؤسسات والهيئات المختلفة في أنحاء الجمهورية والموانئ الجوية والبحرية والمحافظات .

جـ - وضع خطة عمل يومية لتوزيع المندوبين لمتابعة جميع الأحداث اليومية .

د - إعداد تقرير يومي للمدير العام المساعد لشؤون الأنباء يتضمن نشاط المندوبين وما فاتهم من أخبار وما سبقوا فيه الوكالات التي تعمل داخل الجمهورية أو تخلفوا عن هذه الوكالات .

هـ - إعداد الموضوعات الصحفية التي تبرز أوجه نشاط الدولة في مجالات التنمية والسياسة والاقتصاد والنواحي الاجتماعية .

و - العمل على استكمال الأخبار من كافة الأجهزة في الجمهورية[1] .

وتضم هذه الإدارة أربعة أقسام هي : المندوبون ، والقسم الدبلوماسي ، والقسم الاقتصادي ، وقسم الخدمات الاجتماعية :

١ ـ قسم المندوبين :

ويختص هذا القسم بوضع خطة يومية لتوزيع المندوبين على المراكز الهامة لجلب الأخبار ، وجمع الأخبار التي حصلوا عليها وتسليمها إلى إدارة التحرير أولاً بأول ، وإعداد تقرير عن نشاط المندوبين ومتابعة الأحداث في مواقعها ونقل صورة صحيحة لما يجري وعرض الأنباء[2] .

٢ ـ القسم الدبلوماسي :

ويتركز نشاط هذا القسم في متابعة أخبار وزارة الخارجية والهيئات الدبلوماسية ومكاتب المنظمات الدولية في الجمهورية والعمل على إبراز نشاط كل منها[3] .

---

(١) المادة (٣٤) من قرار وزير الإعلام والثقافة ، مصدر سابق .

(٢) المادة (٣٥) من قرار وزير الإعلام والثقافة ، مصدر سابق .

(٣) المادة (٣٦) من قرار وزير الإعلام والثقافة ، مصدر سابق .

٣ ـ القسم الاقتصادي :

يتركز نشاط هذا القسم في متابعة أخبار وزارات ، الاقتصاد والتنمية والمالية والمؤسسات المختلفة والشركات التابعة لها وغيرها من المؤسسات والشركات الاقتصادية في البلاد والعمل على إبراز نشاط كل منها وتأثيره في مجال الاقتصاد الوطني وتنميته[١] .

٤ ـ قسم الخدمات الاجتماعية :

يتركز نشاطه في وزارات الخدمات ومؤسساتها ويعمل على إبراز نشاط كل منها وهيئات التعاون والنشاطات التعاونية والاجتماعية الأخرى[٢] .

ثالثاً ـ الإدارة الفنية :

تضم هذه الإدارة قسم التشغيل والصيانة ، وقسم الإرسال الخارجي . وتختص بتركيب وتشغيل وصيانة جميع الأجهزة الخاصة بالوكالة ، وتأمين استقبال والتقاط الأخبار والصور من وكالات الأنباء العربية والأجنبية . وتلتقط الوكالة حالياً بموجب اتفاقات نشرات وكالات : الأنباء الفرنسية ، ورويتر ، والعراقية ، ووكالة أنباء الثورة العربية (الليبية) ووكالة أنباء الشرق الأوسط والنشرات التي تذيعها أيضاً على شبكتها لوكالات الأنباء : القطرية ، والسعودية ، والفلبينية ، وبارس الإيرانية . وكذلك نشرات وكالات : تاس ، و(د. ب. أ) الألمانية الغربية ، و(أ. د. ن) الألمانية الشرقية . وصينهوا الصينية . وتحتكر الوكالة توزيع أخبار هذه الوكالات في الداخل ولا يسمح لأي وكالة أنباء أجنبية بالعمل في الداخل ، ويوجد فقط مراسلون لبعض الوكالات مثل : أنباء الشرق الأوسط ، والعراقية ، ورويتر ، والفرنسية .

كما تتولى هذه الإدارة استلام الأخبار من إدارة التحرير وإرسالها إلى مكاتب المؤسسة ومشتركيها في الداخل والخارج[٣] .

---

(١) المادة (٣٧) من قرار وزير الإعلام والثقافة ، مصدر سابق .

(٢) المادة (٣٨) من قرار وزير الإعلام والثقافة ، مصدر سابق .

(٣) المواد ٣٩ و٤٠ و٤١ من قرار وزير الإعلام والثقافة ، مصدر سابق ، وكذلك معلومات مستقاة من الاستاذ يحيى صالح الشوكاني ، مصدر سابق .

رابعاً ـ قسم الخدمة المصورة :

يختص هذا القسم بإعداد التحقيقات الصحفية والريبورتاجات المصورة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وأهم الأحداث في الداخل والخارج . والتركيز على إبراز المشاريع وما يجري من تطور وتقدم في الجمهورية العربية اليمنية في جميع المجالات ونقلها إلى العالم . والاهتمام بالموضوعات الفنية والآثار والسياحة والموضوعات الاجتماعية . وإنشاء أرشيف خاص لصور الشخصيات الهامة اليمنية وصور زيارات الشخصيات الهامة العربية والأجنبية لليمن (١) .

خامساً ـ الوحدة الإدارية :

تعمل تحت إشراف المدير العام المساعد لشؤون الأنباء ، وتختص بالإشراف على جميع الأعمال الإدارية والمالية والمكتبية وشؤون العاملين . وغير ذلك من الخدمات والمهام التي يتطلبها سير العمل في الوكالة (٢) .

* * *

---

(١) المادة ٤٢ من قرار وزير الإعلام والثقافة ، مصدر سابق .

(٢) المادة ٤٣ من قرار وزير الإعلام والثقافة ، مصدر سابق .

وكالات الأنباء في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (*)

وكالة أنباء عدن (أنا) : ADEN NEWS AGENCY

تأسست في فبراير ١٩٧٠ بقرار من رئيس الوزراء ، لبث صوت اليمن الديمقراطية في الداخل والخارج . وقد بدأت بإمكانيات بسيطة للغاية ، وبإعداد قليلة من الصحفيين شبه المؤهلين . وما زالت الوكالة تواجه الصعوبات المالية ، ونقص الكوادر الصحفية والإعلامية والمعدات والكوادر الفنية(١) .

ويتولى إدارة الوكالة ، مجلس إدارة يرأسه مدير عام الوكالة ، ويضم مدير مؤسسة ١٤ اكتوبر ، ومدير عام الإذاعه والتليفزيون .. ويعمل في الوكالة نحو ٣٥ موظفاً منهم ستة صحفيين يقومون بعمل المندوبين والمحررين في الوقت نفسه(٢) .

وتضم الوكالة خمسة أقسام هي : قسم التحرير ، الذي يضم شعبة الأخبار الداخلية ، وشعبة الأخبار الخارجية .. وقسم الاستماع السياسي .. وقسم الأرشيف وقسم التصوير .. والقسم الفني(٣) .

وتصدر الوكالة ست نشرات ، بعضها باللغة العربية فقط ، والبعض الآخر باللغتين العربية والإنجليزية . وهذهالنشرات هي :

١ — نشرة الأخبار اليومية ، وتضم الأخبار المحلية والعالمية باللغتين العربية والانجليزية
٢ — نشرة الاستماع السياسي اليومية ، باللغة العربية فقط .
٣ — نشرة أقوال الصحف الأجنبية اليومية باللغتين العربية والانجليزية .
٤ — نشرة التقارير السياسية اليومية ، باللغة العربية فقط ، وتتضمن التيارات الدولية.
٥ — النشرات الاقتصادية باللغة العربية .

(*) لا يوجد في عدن أي وكالات أنباء أخرى غير وكالة أنباء عدن كما لم ينشأ قبلها أي وكالات .

(١) وكالات الأنباء العربية ، مرجع سابق ص ٤٧ — وكذلك مشروع لدعم وكالة أنباء عدن قدمه خالد عمر باجنيد مديرها العام إلى مؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية الذي عقد بالقاهرة من ١٤ حتى ١٧ يناير ١٩٧٤ وقد طالب المشروع بتدعيم الوكالة بأجهزة استقبال مع مطابع التلبرنتر وتقديم منح تدريبية في مجال التحرير والمجال الفني والهندسي لمدة قصيرة بين ٦ و٨ أشهر .

(٢) و(٣) وكالات الأنباء العربية ، مرجع سابق ص ٤٧ و٤٨ .

٦ – النشرات الاشتراكية باللغة العربية[1] .

وبالنسبة لاتفاقات الوكالة مع الوكالات الأجنبية ، فقد عقدت أول اتفاق مع وكالة رويتر ، بعد تأسيسها في عام ١٩٧٠ ، واتفاقين اخريين في العام نفسه مع وكالة أنباء الشرق الأوسط ، وتاس ، واتفاقاً آخر في عام ١٩٧١ مع وكالة كوريا المركزية ، واتفاقاً مع وكالة الأنباء العراقية عام ١٩٧٢ ، واتفاقاً مع وكالة أنباء (أ. د. ن) الألمانية الديمقراطية . وتلتقط الوكالة عدداً من نشرات الوكالات الأخرى . وللوكالة اتفاقات أخرى مع بعض الوكالات العربية لتدريب العاملين في الأقسام الصحفية بها[2] .

* * *

(١) و(٢) المرجع السابق – وكذلك دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٣٨ وجدير بالذكر أن الاتفاق مع (أ ش أ) ما زال ساري المفعول بالرغم من قطع العلاقات بين الدولتين ولكن وكالة عدن لا تسدد المبالغ المحددة لاستخدام نشرات أ . ش . أ .

وكالات الأنباء في المملكة العربية السعودية(*)

وكالة الأنباء السعودية (و. أ. س) SAUDI PRESS AGENCY.

تأسست في ٢٥ ذو القعدة ١٣٩٠ هـ (٢٣ يناير ١٩٧١ م) كمديرية عامة تابعة لوزارة الإعلام . ومركزها الرئيسي في مدينة الرياض العاصمة[١] .

وتهدف هذه الوكالة إلى نقل أخبار المملكة العربية السعودية إلى مختلف وسائل الإعلام في أرجاء العالم ، لاطلاع الرأي العام العالمي على وجهات نظر المملكة ، وما تمثله من اتجاه إسلامي هي والدول الإسلامية الأخرى ، وذلك في المحيطين الداخلي والخارجي . بالاضافة إلى توعية العالم الإسلامي ، وتثقيفه ، وتعريفه بوطنه ، وبما يجري حوله في العالم من تطورات واختراعات وانجازات علمية ، وتبصره بما يحاك ضده من مؤامرات الحادية وأفكار هدامة ، ومبادئ مستوردة يدسها أعداء الإسلام . بالإضافة إلى تعريف الشعوب العربية والإسلامية بعضها ببعض ، واطلاعها على أفضل السبل التي تهدف إلى التضامن والتآخي لإسعادهم وإسعاد العالم أجمع[٢] .

وقد قامت الوكالة في نفس عام انشائها ، بتغطية أخبار موسم الحج وحققت نجاحاً كبيراً ، مما جعلها تسرع الخطى لتدعيم جهازها الصحفي ، والفني ، والإداري ، وكانت الوكالة قد بدأت بمجموعة صغيرة تضم عناصر من وزارة الإعلام وخارجها[٣] .

(*) يوجد في جدة بالمملكة العربية السعودية المركز الرئيسي لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية ، راجع ص ١٤٦ من البحث .

(١) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ١٤ – وكذلك معلومات كتابية من وكالة الأنباء السعودية وصلتني في مارس ١٩٧٨ .

(٢) معلومات كتابية بتاريخ مارس ١٩٧٨ المصدر السابق .

(٣) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ١٤ – وكذلك معلومات كتابية ، مصدر سابق .

وأصبح هيكل الوكالة يتكون من مدير عام ، يتبعه ثلاث إدارات رئيسية هي : إدارة الأخبار ، والإدارة الفنية ، وإدارة الشؤون الإدارية[1] . ويعمل في الوكالة حالياً (١٩٧٨) نحو مائة موظف في مختلف الإدارات ، ونحو ٥٠ مراسلاً وموظفاً في خارج المملكة[2] .

وتضم إدارة الأخبار : أقسام التحرير والمكاتب والمراسلين في الخارج ، والمندوبين والمكاتب والمراسلين في الداخل ، والترجمة ، والتصوير والتلكس ، ومركز المعلومات والاستماع السياسي ، والوكالات[3] .

وبالنسبة لمكاتب الوكالة في الداخل ، يوجد مكتب في مدينة جدة ، وهو يلي المركز الرئيسي في الرياض ، وله اتصال مباشر معه عن طريق التلكس . ويتولى مكتب جدة تغطية أخبار المنطقة الغربية بالمملكة .. ويوجد مكتب آخر في مدينة الدمام ، لتغطية أخبار المنطقة الشرقية نظراً لأهميتها .. ويوجد مراسلون في معظم مدن ومناطق المملكة مثل : مكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، والقصيم ، وأبها ، وحائل ، والجوف ، والمجمعة ، والزلفى ، وجيزان ، لتغطية الأخبار في تلك المناطق وإرسالها إلى المركز الرئيسي بالرياض[4] .

وفي الخارج ، يوجد للوكالة مكاتب في : بيروت ، والقاهرة ، وصنعاء ، وأنقرة وكراتشي ، ولندن .. وكان يوجد مكتب في البحرين ، ثم ألغي بعد إنشاء وكالة أنباء الخليج .. وبالإضافة إلى ذلك يوجد مراسلون في : طهران ، وطوكيو ، ونيويورك ، وواشنطن[5] .

وترتبط مكاتب الوكالة ومراسلوها في الداخل والخارج ، بالمركز الرئيسي في الرياض ، بواسطة خطوط التلكس الداخلية والدولية ، باللغتين العربية والانجليزية . ويربط مكتب القاهرة بالرياض ، خط مبرقة مباشرة مخصصة للوكالة ، وتعمل طوال ٢٤ ساعة يومياً . هذا إلى جانب خطوط الاتصال الهاتفية ، والبرقية المتاحة

---

(١) و(٢) و(٣) المرجعان السابقان – وكذلك السيد / عبد الوهاب كاشف مدير مكتب الوكالة في جدة ، في لقاء معه في مارس ١٩٧٨ وهو من أول – العاملين في الوكالة منذ انشائها .

(٤) و(٥) المرجعان السابقان ، وكذلك المصدر السابق .

للوكالة مع المناطق التي لا تتوفر فيها خدمات التلكس[1] .

وتقوم الوكالة بتوزيع أخبارها اليومية مجاناً ، أولاً بأول ، على جميع الصحف المحلية وعلى الإذاعة والتليفزيون السعوديين ، بواسطة خطوط مبرقات مباشرة ، وذلك ابتداء من شهر ذي الحجة ١٣٩٥ هـ (ديسمبر ١٩٧٥ م) وكانت قبل ذلك توزع الأخبار باليد على فترات طوال فترة الإرسال ، للصحف وأجهزة الإعلام المختلفة عن طريق المكتبين الفرعيين في جدة والدمام[2] . كما تصدر الوكالة نشرة يومية مطبوعة على الاستنسل يعدها قسم الاستماع السياسي ، تحتوي على أهم الأخبار المحلية والعالمية ، وتوزع داخل المملكة على المسؤولين فقط[3] .

أما بالنسبة لتوزيع الأخبار في العالم العربي ، فيتم عن طريق بث ثلاث نشرات يومية باللغة العربية ، مدة كل منها ساعة ، من محطة إرسال وكالة أنباء الشرق الأوسط في القاهرة ، بموجب اتفاق بين الوكالتين .. كذلك يقوم مكتب الوكالة في بيروت ، بتوزيع نشرة يومية على الصحف ووسائل الإعلام ، على شبكة توزيع وكالة رويتر الداخلية في بيروت . ويقوم مكتب الوكالة في صنعاء كذلك بإصدار نشرة إخبارية أسبوعية باللغتين العربية والانجليزية لتوزيعها محلياً . كما تقوم مكاتب الوكالة الأخرى الخارجية بتوزيع أخبار الوكالة على وسائل الإعلام في مراكزها . كذلك توجد اتفاقات تعاون وتبادل الأخبار بين الوكالة وجميع وكالات الأنباء العربية .

وترتبط الوكالة في المجال الخارجي ، باتفاقيات مع الوكالات العالمية ، رويتر ، والفرنسية ، واليونايتدبرس انترناشونال ، والاسوشيتدبرس ، لاستقبال الخدمات الإخبارية والمصورة لها ، وتوزيعها داخل المملكة ، والتعاون في مجال توزيع أخبار وكالة الأنباء السعودية في الخارج ، وذلك بانتقاء الأخبار الهامة عن المملكة وإذاعتها ضمن نشراتها التي توزعها في مختلف أنحاء العالم[5] . كذلك تم توقيع اتفاق لتبادل الأخبار بين وكالة الأنباء السعودية ، وبين وكالة انتارا الاندونيسية يوم ٢٧

---

(١) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ١٥ – وكذلك معلومات كتابية مصدر سابق .

(٢) معلومات كتابية ، مصدر سابق – وكذلك عبد الوهاب كاشف ، مصدر سابق .

(٣) و(٤) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ١٥ و١٦ وكذلك معلومات كتابية ، مصدر سابق .

(٥) المرجعان السابقان .

شوال ١٣٩٧ هـ (١٠ اكتوبر ١٩٧٧)[1] .

وفي إطار تطوير خدمات وكالة الأنباء السعودية وتكثيفها ، لتحقيق مدى واسعاً من الانتشار لأخبار المملكة في الخارج ، بدأ يوم ٢٩ أبريل ١٩٧٨ الإرسال المباشر الدائم ، من المرسلات التي تم إدخالها ضمن شبكة توزيع الخدمات الخارجية ، لتبث في ثلاثة اتجاهات رئيسية ، تغطي خمسين قطراً ، في الشرق الأوسط ، وشمال أفريقيا ، وشرق ووسط أفريقيا ، وجنوبي أوروبا ، وغرب آسيا . وذلك بالاضافة إلى إرسال الوكالة العادي ، وشبكة الدوائر البرقية التي تغطي الداخل وعدداً من المراكز المختارة في الخارج . ونتيجة لذلك فان جميع وكالات الأنباء ، والصحف ، ووسائل الإعلام ، والمشتركين ، وسفارات المملكة ، وبعثاتها ، ووفودها الموجودة في مدى الإرسال ، يمكنها استقبال الخدمات الإخبارية الصادرة عن وكالة الأنباء السعودية بانتظام ، على كافة ترددات الإرسال . كذلك فان جميع المشتركين في أي موقع داخل المملكة يستقبلون نشرة الوكالة بوضوح طوال ساعات اليوم[2] .

* * *

---

(١) خبر سمعته من إذاعة المملكة العربية السعودية في نشرة الساعة التاسعة مساء نفس اليوم .

(٢) جريدة (المدينة) السعودية العدد ٤٢٦٠ . الصادر في ١٩٧٨/٤/٩ ، والعدد ٤٢٧٨ الصادر في ٣٠/٤/١٩٧٨ وذلك نقلاً عن خبرين لوكالة الأنباء السعودية .. وجدير بالذكر أن الوكالة كانت قد بدأت قبل ذلك بثلاثة أسابيع في ٨ / ٤ / ١٩٧٨ تنفيذ برنامج البث التجريبي لهذا الإرسال ، وقد أشارت التقارير التي تلقتها الوكالة من الأقسام الفنية في وكالات الأنباء العالمية إلى نجاح برنامج البث التجريبي حيث أمكن التقاط نشرات الوكالة المبثوثة على الهواء بوضوح على كافة ترددات الإرسال طوال ٢٠ ساعة يومية .

وكالات الأنباء في قطر (*)

وكالة الأنباء القطرية (ق. ن. أ) (**)

QATAR NEWS AGENCY (Q. N. A.)

في ٢٥ مايو ١٩٧٥ ، أصدر سمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، أمير دولة قطر ، المرسوم رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٥ الذي ينص في مادته الأولى على أن «تنشأ وكالة قطرية للأنباء تسمى (وكالة الأنباء القطرية) وتلحق بوزارة الإعلام»[١] .

وتعين الدولة مديراً مسؤولاً للوكالة ، يتولى في الوقت نفسه منصب رئيس التحرير ، وهو المسؤول عنها صحفياً وإدارياً وفنياً أمام وزير الإعلام مباشرة[٢] .

وقد مولت الحكومة عملية إنشاء الوكالة ، وما زالت تمول مختلف مشروعاتها باعتبارها وكالة الدولة الرسمية . وتخصص لها ميزانية تزداد سنة بعد أخرى . وقد بلغت آخر ميزانية للوكالة (عام ١٩٧٧) ستة ملايين ريال قطري ، تتضمن مشروعات بمبلغ أربعة ملايين ريال قطري[٣] .

والغرض من إنشاء الوكالة هو أن تعكس صورة النهضة التي تشهدها قطر ،

(*) ليس في قطر غير وكالة الأنباء القطرية ، ولم تنشأ قبلها أي وكالات أنباء وتعتبر هذه الوكالة ثاني وكالة أنباء تنشأ في الدول العربية بمنطقة الخليج بعد وكالة الأنباء العراقية .

(**) كان اختصار اسم الوكالة عند انشائها (و. أ. ق) ولكن حدث خلط بين هذا الاختصار . واختصار اسم وكالة الأنباء الفرنسية (و. أ . ف) لذلك غيرت الوكالة القطرية اختصار اسمها إلى (ق. ن. أ) تلافياً لهذا الخلط .

(١) نص المرسوم المنشور بالصفحة السابعة بالجريدة الرسمية لدولة قطر بالعدد الرابع للسنة الخامسة عشرة بتاريخ أول يوليو ١٩٧٥ م . أنظر ملاحق البحث .

(٢) المصدر السابق ، وكذلك معلومات كتابية وصلتني بالبريد بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥ وبتاريخ ١٩٧٨/٦/١ من الأستاذ عثمان أبو زيد مدير ورئيس تحرير وكالة الأنباء القطرية بناء على مراسلات بيننا .

(٣) معلومات كتابية ، المصدر السابق . وقد نصت المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٥ (مصدر سابق) على انه «اعتباراً من السنة المالية ١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م) ترصد المبالغ اللازمة لتشغيل وكالة الأنباء القطرية في القسم الخاص بوزارة الإعلام في الميزانية العامة للدولة وتواجه المصروفات اللازمة للتشغيل في السنة المالية الحالية (١٣٩٥ هـ — ١٩٧٥ م) من الاحتياطي العام للدولة . وجدير بالذكر أن الجنيه المصري يساوي حوالي ستة ريالات قطرية .

وإسماع صوتها ، ونشر أخبارها في الخارج ، ولتكون أيضاً مصدراً - يمكن الاعتماد عليه - لأخبار التطور السياسي ، والاجتماعي ، وحركة التنمية في جميع دول منطقة الخليج ، بدلاً من الاعتماد على وكالات الأنباء الأجنبية في الحصول على هذه الأخبار ، وخاصة بالنسبة للعالم الخارجي ، وكثيراً ما نقلت تلك أخباراً مشوهة أو مدسوسة عن هذه المنطقة لغرض أو لآخر . كما جاء إنشاء الوكالة استجابة لتوصية كان قد أصدرها اتحاد وكالات الأنباء العربية ، بدعوة الدول العربية التي ليس لديها وكالات للأنباء بأن تبادر بانشائها[1] .

وكانت وكالة الأنباء القطرية قد باشرت عملها الفعلي قبل صدور مرسوم انشائها بعشرين يوماً حيث أذاعت الخبر رقم (واحد) يوم ٥ مايو ١٩٧٥ فور توقيع الاتفاقية الخاصة بإنشاء الوكالة بينها وبين وكالة أنباء الشرق الأوسط ، وتقضي بأن تبث الوكالة أخبارها وتنشرها على الصعيدين العربي والعالمي ، من خلال شبكة التوزيع التي تملكها وكالة أنباء الشرق الأوسط في القاهرة[2] .

وقد تركز اهتمام وكالة الأنباء القطرية في مرحلتها الأولى على تغطية أخبار منطقة الخليج بشكل خاص ، والمنطقة العربية بشكل عام ، وذلك انطلاقاً من انتماء قطر الخليجي والعربي ، وتم تعيين مراسلين للوكالة في خمس دول بمنطقة الخليج هي : المملكة العربية السعودية ، والكويت ، والبحرين ، ودول الإمارات العربية

---

(١) مجلة الدوحة (شهرية تصدر عن وزارة الإعلام القطرية) العدد رقم ٧٠ الصادر في يونيو ١٩٧٥ ، تحقيق صحفي بقلم حسني عبد الوهاب بعنوان (وكالة الأنباء القطرية) منشور في ص ١٦ و١٧ - وكذلك ملحق مجلة الدوحة (قطر في شهر) العدد ٦٩ (بدون تاريخ) ص ٢ و٣ .

(٢) المرجعان السابقان - وكذلك جريدة (الندوة) السعودية بتاريخ ٦ مايو ١٩٧٥ .. وقد وقع العقد عن الوكالة القطرية الشيخ عيسى غانم الكواري وزير إعلام قطر ، وعن وكالة أنباء الشرق الأوسط الدكتور أحمد كمال أبو المجد وزير الإعلام المصري حينئذ ، خلال زيارة رسمية للدوحة في الفترة من ٤ حتى ٧ مايو ١٩٧٥ وبرفقته الأستاذ محمد عبد الجواد رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط .. وقد نص العقد على أن تتولى أنباء الشرق الأوسط الإشراف ، على إنشاء وكالة الأنباء القطرية ، على أن تصبح هذه الوكالة قطرية مائة في المائة بعد مرور ثلاث سنوات . وعلى ذلك نفذت (أ ش أ) خطة تم خلالها تدريب الشباب القطري على أعمال وكالات الأنباء من تحرير وترجمة وتحقيقات صحفية وجمع الأخبار ورصد الإذاعات ، والأرشيف الصحفي ، والتصوير ، وتبادل الخدمات التصويرية والأعمال الفنية الأخرى مثل الإرسال والاستقبال اللاسلكي للأخبار وأعمال الصيانة والإدارة والمحاسبة وما إلى ذلك من أعمال وكالات الأنباء وتم توليهم المناصب القيادية في الوكالة في فبراير ١٩٧٨ قبل نهاية الاتفاق بثلاثة أشهر .

المتحدة ، وسلطنة عمان .. كما قامت الوكالة بتغطية أخبار باقي المنطقة العربية ، عن طريق (قسم الاستماع السياسي) الخاص بها ، والذي يرصد محطات الإذاعة العربية . كذلك كانت الوكالة توفد بعثات صحفية أو مندوبين عنها ، لتغطية المناسبات المختلفة التي تحدث في أي من العواصم العربية[١] . وقد افتتحت الوكالة أول مكتب خارجي لها في القاهرة يوم أول سبتمبر سنة ١٩٧٧ . ويوجد للوكالة حالياً (عام ١٩٧٨) مراسلون قطريون وعرب ، في عواصم ٢١ دولة عربية وأجنبية هي : الرياض ، والكويت ، وأبو ظبي ، والمنامة ، ومسقط ، وبغداد ، ودمشق ، وبيروت ، وعمان ، وتونس ، والخرطوم ، وصنعاء ، وطهران ، ونيودلهي ، وروالبندي ، ولندن ، وباريس ، وبون ، وجنيف ، ونيويورك ، وواشنطن . ويتصلون بالمركز الرئيسي للوكالة في الدوحة عن طريق التليفون والتلكس[٢] .

وقد بدأت وكالة الأنباء القطرية ، ببث نشرتين يومياً باللغة العربية مدة كل منها نصف ساعة : إحداهما صباحية والأخرى مسائية ، ونشرة ثالثة يومياً باللغة الإنجليزية ، إلى مختلف عواصم العالم ، وذلك عن طريق شبكة التوزيع التي تملكها وكالة أنباء الشرق الأوسط ، وعن طريق مكاتبها في تلك العواصم[٣] أما الآن فإن الوكالة القطرية تبث للخارج ابتداء من ١٩٧٦/٦/١ عن طريق شبكة وكالة أنباء الشرق الأوسط أيضاً ، أربع نشرات يومياً ، تتضمن أخبار قطر ، ومنطقة الخليج ، مدة كل منها نصف ساعة باللغة العربية ، حيث ترسل هذه النشرات من الدوحة إلى المركز الرئيسي لوكالة أنباء الشرق الأوسط في القاهرة ، عن طريق خط دوبلكس ، يربط بين الوكالتين ٢٤ ساعة يومياً ، كما تترجم هذه النشرات في وكالة أنباء الشرق الأوسط إلى اللغة الإنجليزية ، وتوزع على شبكتها أيضاً للخارج . وهذه جميعاً توزع مجاناً ، ويلتقطها كل من يلتقط نشرات وكالة أنباء الشرق الأوسط في مختلف أنحاء العالم . وتوزع الوكالة يومياً نحو ٦٠ خبراً في المتوسط باللغة العربية وتترجم إلى الإنجليزية[٤] .

---

(١) مجلة الدوحة ، مرجع سابق .

(٢) معلومات كتابية ، مصدر سابق .

(٣) مجلة الدوحة ، مرجع سابق .

(٤) معلومات كتابية ، مصدر سابق .

وليس لوكالة الأنباء القطرية ، مكاتب في داخل البلاد . وتحصل على الأخبار والصور ، من كافة المصادر الداخلية ، بواسطة مندوبيها ، وتوزعها مجاناً كذلك على الإذاعة والتليفزيون ، والمجلات والصحيفة الوحيدة الموجودة في قطر واسمها (العربي) ، والوزارات المختلفة ، بواسطة التيكرز طوال فترة عمل الوكالة اليومي من السابعة صباحاً حتى الواحدة والنصف بعد منتصف الليل . كما توزع الوكالة في الداخل أيضاً بواسطة الموزعين ، نشرة بالاستنسل باللغة العربية ، وأخرى مثلها باللغة الإنجليزية ، على المؤسسات والهيئات الحكومية ، والبنوك ، والسفارات الأجنبية في الدوحة[1] .

ويشتمل الجهاز الصحفي في الوكالة على أقسام : التحرير العربي ، والترجمة ، والمعلومات ، والنشرة ، والمراسلين ، والمندوبين ، والتحقيقات والأبحاث ، والخدمة المصورة ، والخدمة التليفزيونية[2] .

أما الأقسام الإدارية فهي : الشؤون المالية ، والشؤون الإدارية ، والمشتريات والمخازن ، والعلاقات العامة[3] .

ويشتمل القسم الفني على شعبتي التيكر ، والحفظ ، ويتولى هذا القسم تشغيل الأجهزة الفنية الخاصة بالوكالة وصيانتها ، وهي عبارة عن أجهزة تيكرز عربي وافرنجي . وتوزع الوكالة نشراتها في الداخل بواسطة التيكرز ، وتوزعها في الخارج باللغتين العربية والانجليزية عن طريق شبكة أنباء الشرق الأوسط . وتؤجر خط دوبلكس بين الدوحة والقاهرة لإرسال واستقبال الأخبار بواسطته[4] .

وتتبادل وكالة الأنباء القطرية الأخبار مع كل من : وكالة الأنباء السعودية ووكالة الأنباء الإيرانية (بارس) باتفاقات تبادل ، كما أنها من خلال اتحاد وكالات الأنباء العربية ، تستخدم بعض أخبار الوكالات العربية في المنطقة لتوزعها في الداخل منسوبة إليها ، وبالمقابل فإن الوكالات العربية تستخدم أخبار وكالة الأنباء القطرية[5] .

---

(١) معلومات كتابية ، مصدر سابق .

(٢) و(٣) و(٤) معلومات كتابية ، مصدر سابق .

(٥) معلومات كتابية ، مصدر سابق .

كما وقعت وكالة الأنباء القطرية اتفاقات مع وكالة الأنباء الفرنسية ، ووكالة اليونايتدبرس انترناشونال ، ووكالة الأسوشيتدبرس ، تحتكر بمقتضاها توزيع أخبار هذه الوكالات داخل قطر ، وتقوم بتوزيعها على الجهات التي تطلبها كالإذاعة والتليفزيون وغيرهما[1] .

* * *

(١) معلومات كتابية ، مصدر سابق .

وكالات الأنباء في الكويت (*)

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)

KUWAIT NEWS AGENCY (K. U. N. A.)

أنشئت هذه الوكالة بموجب مرسوم بقانون ، أصدره أمير الكويت الشيخ صباح السالم الصباح في ٦ اكتوبر ١٩٧٦ وينص على أنها مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية ومركزها مدينة الكويت[١] .

والغرض من إنشاء الوكالة هو تجميع الأخبار والمواد الإخبارية ، لعرض الحقائق وتوزيع هذه المواد على المؤسسات الإخبارية والأفراد ، لتزويدها بأكبر قدر ممكن من الخدمات الإخبارية الكاملة غير المتحيزة ، لمجابهة الدعايات الاستعمارية والصهيونية المضللة ، التي تشوه الحقائق ، ولتسد الفراغ الموجود في ميدان استقاء الأخبار في المنطقة ، ونقلها إلى الرأي العام العالمي بصدق ونزاهة[٢] .

وقد بدأت الوكالة البث الإخباري الفعلي في ٢٠ مايو ١٩٧٨ باللغة العربية فقط في الداخل ومنطقة الخليج[٣] .

وكانت الوكالة قد قامت خلال فترة التأسيس ، بإجراء دراسة حول نوعية الأخبار والتعليقات التي ترغب وسائل الإعلام والمؤسسات المختلفة في تلقيها . ويبلغ عدد المشتركين في نشرات الوكالة ٩٠ مشتركاً محلياً وخارجياً ، وتتضمن النشرات الأخبار ، والتعليقات ، والتصريحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية

(*) لا يوجد في الكويت غير وكالة وطنية واحدة هي – وكالة الأنباء الكويتية ، ولم ينشأ قبلها أي وكالة .

(١) المادتان (١ و٢) من المرسوم بقانون إنشاء وكالة الأنباء الكويتية وكذلك المذكرة الإيضاحية لهذا المرسوم بقانون ، وهما منشوران في (الكويت اليوم) ملحق العدد ١١٠٢ السنة الثانية والعشرون بصفحات ٨و٩ و١٠

(٢) المادة الثالثة من المرسوم بقانون ، وكذلك المذكرة الإيضاحية ، المرجعان السابقان .

(٣) معلومات كتابية بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٩/ و١٩٧٨/٥/٣٠ وصلتني بالبريد من الأستاذ برجس حمود البرجس رئيس مجلس إدارة الوكالة ومديرها العام وقال إنه من المتوقع أن يبدأ البث باللغة الإنجليزية في نهاية العام الحالي (١٩٧٨) وستتوسع الوكالة في العام القادم (١٩٧٩) بالبث للعالم العربي ثم العالم الخارجي .

والمالية والتجارية ، الداخلية والخارجية . وستواصل الوكالة عملها على أربع دورات متصلة ليلاً ونهاراً دون توقف[1] .

وللوكالة مجلس إدارة يتولى السلطة العامة على شؤونها ، وتصريف أمورها ، ورسم السياسة العامة التي تسير عليها . ويرأسه المدير العام للوكالة ، ويضم في عضويته أربعة من ذوي الخبرة والكفاءة والاختصاص ، يعينهم مجلس الوزراء لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد[2] .

كما أن للوكالة مدير عام ، يعين بمرسوم بناء على عرض وزير الإعلام . وهو يمثل الوكالة في علاقاتها بالغير ، وأمام القضاء ، ويتولى تصريف شؤونها المالية والإدارية ، وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة ، وإعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي[3] .

وتضم الوكالة خمسة أقسام هي :

١ – القسم الفني ، الذي يضم : رئيس التحرير ، والمحررين ، والمندوبين والمراسلين والعاملين على أجهزة البث والالتقاط والفنيين والمهندسين .

٢ – الشؤون الإدارية والمالية .

٣ – البحث والتخطيط .

٤ – التوثيق والمكتبة[4] .

وتشترك الوكالة حالياً في وكالات : أنباء الشرق الأوسط ، والعراقية ، ورويتر ، والاسوشيتدبرس ، واليونايتدبرس ، وتاس السوفيتية[5] .

---

(١) معلومات كتابية ، المصدر السابق .

(٢) المرجع السابق – وكذلك المادتان (٧ و٨) من المرسوم بقانون ومذكرته الإيضاحية ، مصدران سابقان .

(٣) المادة التاسعة من المرسوم بقانون ، مصدر سابق .

(٤) و(٥) معلومات كتابية ، مصدر سابق .

وكالات الأنباء في دولة الإمارات العربية المتحدة

وكالة أنباء الإمارات (و. أ. م)(*) EMIRATES NEWS AGENCY

تعتبر وكالة أنباء الإمارات ، إحدى الإدارات التابعة لوزارة الإعلام والثقافة بدولة الإمارات العربية المتحدة .. وقد بدأ عملها الفعلي يوم ١٨ يونيو ١٩٧٧ ، ببث نشرة أخبار محلية داخل الإمارات العربية التي يتكون منها الاتحاد .. واعتباراً من أول أبريل ١٩٧٨ بدأت الوكالة تذيع نشرة أخبار في دول الخليج وبيروت على شبكة وكالة رويتر وذلك لمدة ساعة واحدة يومياً على فترتين صباحية ومسائية مدة كل فترة نصف ساعة(١) واعتباراً من أول أغسطس ١٩٧٨ بدأت الوكالة تذيع نشرتين مدة كل منها نصف ساعة على شبكة وكالة أنباء الشرق الأوسط بموجب اتفاق وقع بين الوكالتين(٢) .

ولكن لم يصدر لهذه الوكالة حتى الآن (١٩٧٨) قانون بانشائها ، أو بنظامها الأساسي أو الداخلي . كما لم يعين لها مدير مسؤول أو مجلس إدارة .. وقد صدر فقط قرار بأن يكون مدير الاستعلامات بوزارة الإعلام والثقافة ، مديراً بالنيابة للوكالة لتسيير أعمالها . ويبلغ عدد العاملين في الوكالة ٤٩ موظفاً منهم ٢٦ صحفياً و١٤ فنياً و٩ إداريين(٣) .

ويوجد المركز الرئيسي للوكالة في أبو ظبي ، ويتبعه سبعة مكاتب داخلية منها مكتب في مدينة العين التابعة لإمارة أبو ظبي ، وستة مكاتب أخرى في الإمارات التي يشملها الاتحاد وهي : دبي – الشارقة – رأس الخيمة – الفجيرة – أم القوين – عجمان(٤) .

(*) لا توجد في دولة الإمارات وكالة غير هذه الوكالة ولم ينشأ قبلها أي وكالات أخرى .

(١) معلومات وصلتني بالبريد من الأستاذ ابراهيم العابد مدير الوكالة بالنيابة بتاريخ ١٩٧٨/٦/٥ وكان قد بدأ التفكير في إنشاء الوكالة عام ١٩٧٣ – حيث جرت اتصالات في هذا الشأن مع وكالة رويتر .

(٢) معلومات حصلتُ عليها من أ . ش .أ

(٣) و(٤) معلومات وصلتني بالبريد من الأستاذ إبراهيم العابد ، مصدر سابق .

وفي الخارج يوجد للوكالة مراسلون في نيويورك وباريس ، ولندن . وهم يتقاضون مكافآت نظير قيامهم بتزويد الوكالة بأخبار الدول التي يعملون فيها[١] .

* * *

نخرج من هذا الفصل ، بأن جميع دول الجزيرة العربية والخليج ، قد أنشئت بها وكالات أنباء ، ما عدا : دولة البحرين التي اكتفت بوكالة أنباء الخليج ، ومركزها الرئيسي في عاصمتها المنامة ، كما سيأتي بيانه[٢] . وسلطنة عمان التي لم تبرز وكالتها إلى الوجود بعد[٣] .

وكانت الجمهورية العربية اليمنية ، هي أول دولة نشأت بها وكالة أنباء ، حيث ظهرت أول محاولة لذلك عام ١٩٦٤ عندما أنشئت (وكالة الأنباء اليمنية) ثم توقفت بعد عام واحد ، وعادت للعمل من جديد في عام ١٩٦٧ . وتوقفت مرة أخرى ثم أنشئت (وكالة سبأ للأنباء) في ٣٠ يوليو عام ١٩٧٠ . وتلاها جمهورية اليمن الديموقراطية الشعبية ، التي تأسست بها (وكالة أنباء عدن) في فبراير ١٩٧٠ ، ثم المملكة العربية السعودية ، التي أنشأت (وكالة الأنباء السعودية) في ٢٣ يناير ١٩٧١ . وبعد ذلك قطر التي أنشئت بها (وكالة الأنباء القطرية) في ٥ مايو ١٩٧٥ ، ثم الكويت التي تأسست بها (وكالة الأنباء الكويتية) في ٦ اكتوبر ١٩٧٦ وبدأت عملها الفعلي في ١٩٧٨/٥/٢٠ ، فدولة الإمارات العربية المتحدة التي أنشئت بها (وكالة أنباء الإمارات) والتي بدأت عملها الفعلي يوم ١٩٧٧/٦/١٨ .

وبانتهاء هذا الفصل ، نكون قد انتهينا من استعراض تاريخ تطور وكالات الأنباء في جميع الدول العربية ..

وننتقل بعد ذلك إلى الباب الثاني الذي يتناول خطوات توحيد وكالات الأنباء في العالم العربي ..

* * *

---

(١) المصدر السابق .

(٢) راجع من ،ص ١٨١ بالفصل الثاني الباب الثاني .

(٣) أفاد بذلك السيد / بدر سالم العبري مدير العلاقات العامة في وزارة الإعلام والثقافة بسلطنة عمان في خطاب تلقيته منه بتاريخ ٢٢ ديسمبر ١٩٧٧ .

الباب الثاني

خطوات توحيد وكالات الأنباء في العالم العربي(1)

الفصل الأول

توحيد الوكالات عن طريق جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي

توحيد وكالات الأنباء
في إطار جامعة الدول العربية

اتحاد وكالات الأنباء العربية (فانا)

FEDERATION OF ARAB NEWS AGENCIES (F. A. N. A.)

استلهاماً لروح ميثاق جامعة الدول العربية ، وتحقيقاً للقاء العربي في كافة المجالات ، وأوجه النشاط .. وتأكيداً لروح الآخاء العربي ، واقتناعاً بأن قيام تعاون بين وكالات الأنباء العربية هو خطوة إيجابية لتدعيم التضامن والتفاهم العربيين ، وتعريف الرأي العام العربي والعالمي ، بأسرع الطرق وأيسرها ، بأحداث الوطن العربي وإنجازاته ، ومفاهيمه ، وقضاياه .. ورغبة صادقة في قيام علاقات وثيقة منتظمة بين سائر وكالات الأنباء العربية وتيسيراً لعملها وتقوية له[1] . فقد قرر ممثلو وكالات الأنباء العربية ، الذين اجتمعوا على هيئة جمعية تأسيسية في القاهرة من ٢٤ حتى ٢٨ اكتوبر ١٩٦٤ أن «ينشأ في نطاق جامعة الدول العربية ، اتحاد يضم وكالات الأنباء الوطنية في البلاد العربية ، يسمى (اتحاد وكالات الأنباء العربية) . وتكون له الشخصية القانونية» ، واللغة العربية هي لغته الرسمية ، ومقره مدينة بيروت . ومدة الاتحاد غير محدودة ، ولا يجوز حله إلا بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء الاتحاد العاملين — وفي حالة حله تؤول أمواله إلى جامعة الدول العربية (الإدارة العامة للإعلام) على أن تحتفظ بهذه الأموال كأمانة تعاد مرة أخرى إلى الاتحاد متى أعيد تشكيله[2] .

وكانت فكرة إنشاء هذا الاتحاد — الذي يضم حالياً ١٨ وكالة أنباء عربية —

---

(١) ديباجة النظام الأساسي لاتحاد وكالات الأنباء العربية . وقد عدل هذا النظام في اجتماع الجمعية العامة للاتحاد التي عقدت في بغداد من ٢٠ حتى ٢٤ أبريل ١٩٧٤ راجع ملاحق البحث .

(٢) المواد (١ — ٣ — ٤) بالباب الأول ، والمادة (٢٣) بالباب السابع من النظام الأساسي للاتحاد ، المرجع السابق .. وقد نصت المادة الثانية بالباب الأول من هذا النظام الأساسي على أن «وكالة الأنباء الوطنية هي كل هيئة لها وجود قانوني في الدول العربية تقوم بجمع وتوزيع الأنباء للصحافة والإذاعة والتليفزيون وسائر وسائل الإعلام» .

قد برزت إلى الوجود ، عندما قرر وزراء الإعلام العرب – الذين اجتمعوا بالقاهرة في الفترة من ٧ حتى ١٠ مارس ١٩٦٤ تنفيذاً لقرار مجلس الملوك والرؤساء العرب المنعقد في القاهرة في ١٣ يناير ١٩٦٤ – تشجيع إنشاء اتحاد لوكالات الأنباء العربية يكون من أغراضه : تيسير تبادل الخدمات الإعلامية ، وحصول الوكالات العربية على ما يلزمها من معدات وأجهزة .. وتيسير تنقل الصحفيين بين البلاد المختلفة ، واتصالهم بمصادر الأخبار دون عوائق .. وضمان الحصول على تسهيلات لاسلكية وأجور برقية مخفضة[١] .

كما قرر الوزراء أن يهيأ لقيام هذا الاتحاد ، بتوجيه الأمانة العامة ، الدعوة إلى عقد ندوة تضم رؤساء وكالات الأنباء العربية العاملة في الدول الأعضاء ، خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٤ في القاهرة ، وذلك لوضع مشروع اتفاقية هذا الاتحاد ، والاتفاق على وسائل التعاون ، وتبادل الخدمات ، والنظر في إمكان إنشاء وكالة أنباء عربية مركزية مستقبلاً في نطاق الجامعة العربية[٢] .

وبناء على ذلك اجتمع ممثلو وكالات الأنباء العربية ، على هيئة جمعية تأسيسية– كما سبق ذكره – حيث أقروا إنشاء الاتحاد ، ووضعوا نظامه الأساسي ، وأصدروا عدة توصيات من بينها عرض النظام الأساسي للاتحاد في صيغته النهائية على مجلس الجامعة ، وأن تقوم الأمانة العامة للجامعة ، بوضع مشروع لقيام وكالة أنباء عربية مركزية ، على أن يعرض في أول اجتماع للجمعية العامة ، مستعينة بما يرد إليها من مقترحات في هذا الشأن من حكومات الدول الأعضاء . كما أوصوا بأن يحول الاتصال البرقي الصحفي لوكالات الأنباء الداخلة في الاتحاد الذي يتم عن طريق دولة أجنبية وسيطة بين دولتين عربيتين ، ليتم عن طريق دولة عربية لها إمكانيات الوصل بينهما . وأوصوا بوضع تعريفة صحفية منخفضة موحدة بين الدول والبلاد العربية .. وكذلك استثناء وكالات الأنباء العربية الداخلة في الاتحاد من التشريعات المحلية ، التي تحول دون استعمال وسائل مواصلات سلكية ولاسلكية خاصة للاتصال بالخارج والمتوفرة لدى بعض وكالات الأنباء العربية ، بحيث تسمح الحكومات العربية لوكالاتها الوطنية بحمل الرسائل الصحفية الخاصة بالوكالات الداخلة في الاتحاد[٣] .

---

(١) و(٢) التقدمة والقرار رقم (٨) من القسم (ثانيا) : أجهزة الدعوة العربية من قرارات وزراء الإعلام العرب في القاهرة من ٧ حتى ١٠ مارس ١٩٦٤ .

(٣) وكالات الأنباء العربية ، مرجع سابق ص ٦٠ و٦١ .

وقد تم عرض ذلك على مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الثالث والأربعين ، المنعقد على مستوى وزراء الإعلام العرب في «عمان» في الفترة من ١٩ حتى ٢٠ أبريل ١٩٦٥ . فقرر المجلس الموافقة على مشروع النظام الأساسي لاتحاد وكالات الأنباء العربية بعد تعديله . وكذلك الموافقة على ما اتخذته اللجنة التأسيسية للاتحاد من توصيات ، وعلى الدعوة التي وجهتها وزارة الإعلام الأردنية لعقد المؤتمر الأول للاتحاد في عمان في موعد يتفق عليه مع الأمانة العامة للجامعة[١]

وبالفعل عقد المؤتمر الأول للاتحاد في عمان في الفترة من ٢٤ حتى ٢٦ يوليو ١٩٦٥ حيث وضع النظام الداخلي للاتحاد ، الذي أقره مجلس الجامعة المنعقد على مستوى وزراء الإعلام بدمشق في ١٦ فبراير ١٩٦٦[٢] .

ثم أهملت فكرة الاتحاد منذ ذلك الحين ، حتى عام ١٩٧٣ حيث أثيرت من جديد عندما أوصت اللجنة الدائمة للإعلام العربي[*] ، وفي دور انعقادها العادي الرابع والعشرين بالقاهرة ، في الفترة من ٧ حتى ١١ يوليو ١٩٧٣ ، بدعوة مديري وكالات الأنباء العربية ، والجهات المختصة في الدول التي ليس بها وكالات أنباء ، للاجتماع في سبتمبر ١٩٧٣ ، للنظر في دعم التعاون بين وكالات الأنباء العربية ، في اطار اتحاد وكالات الأنباء العربية ، كوسيلة عملية لتحقيق العمل الإعلامي العربي المشترك[٣] . وقد وافق مجلس الجامعة العربية على هذه التوصية ، وأصدر بهذا الصدد القرار رقم ٣٠٧٦ في ١٥ سبتمبر ١٩٧٣ كما قرر مجلس وزراء الإعلام

---

(١) القرار رقم (١٦) بعنوان (اتحاد وكالات الأنباء العربية) ضمن قرارات المجلس تحت قسم ثالثاً : أجهزة الدعوة العربية .

(٢) عدل هذا النظام الداخلي بعد ذلك في مؤتمري الجمعية العمومية للاتحاد المنعقدين في بغداد من ٢٠ حتى ٢٤ أبريل ١٩٧٤ وفي تونس من ١٤ حتى ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ (أنظر نص النظام المعدل في ملاحق الرسالة)

(*) هذه اللجنة من ضمن أجهزة الدعوة العربية بجامعة الدول العربية وتتألف من رؤساء أجهزة الإعلام في الدول الأعضاء – مصحوبين برجال الاختصاص في شؤون الإعلام المختلفة . ومهمتها وضع السياسة الإعلامية التي يرسمها مجلس وزراء الإعلام موضع التنفيذ ، ودراسة ما يعرض عليها من مشروعات إعلامية تنهض بها الدول الأعضاء متكاتفة عن طريق الجامعة العربية . كما تشرف على جهاز الإعلام بالجامعة ومكاتبه في الخارج وتتابع جهوده وتضع ميزانياته ، وتشرف أيضاً على صندوق الدعوة العربية وتدبير موارده . وتجتمع مرتين في العام في فبراير وأغسطس وكذلك يجوز لها عقد دورات استثنائية .

(٣) التوصية رقم (٢) في القسم ثانياً بشأن مشروع التنسيق ضمن مشروع توصيات اللجنة الدائمة للإعلام العربي .

العرب(*) ، في دور انعقاده العادي التاسع ، دعوة مديري وكالات الأنباء العربية للبحث في تنسيق نشاطات وتمثيل وكالاتهم في أفريقيا[1] .

وتنفيذاً لتلك القرارات السابقة ، وجهت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، الدعوة حيث انعقد مؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية في الفترة من ١٤ حتى ١٧ يناير ١٩٧٤ بمقر الأمانة العامة للجامعة العربية في القاهرة . وأصدر المؤتمر عدداً من القرارات والتوصيات في مجالات : التعاون المشترك .. والتعاون مع أفريقيا والعالم الثالث .. والتعاون الفني[2] .

أولاً ـ في مجال التعاون المشترك :

قرر المؤتمر ما يلي :

١ - الموافقة على عقد اجتماع للجمعية العمومية لاتحاد وكالات الأنباء العربية في بغداد في منتصف أبريل ١٩٧٤ بناء على الدعوة الموجهة من وكالة الأنباء العراقية ، لبحث إنشاء الهيئات المختصة في الاتحاد ، وتعديل النظام الأساسي، والنظام الداخلي له ، ومتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات التي اتخذت في هذا المؤتمر .

٢ - تعميق روح التضامن العربي التي تجلت بأروع صورها في معركة العاشر من رمضان ، والإنسجام مع الواقع ومراعاة الموضوعية لاكتساب ثقة المواطن العربي ، والرأي العام العالمي .

٣ - انتهاج خط إعلامي يخدم القضايا العربية والإسلامية وقضايا التحرر في العالم .

(*) هذا المجلس من ضمن أجهزة الدعوة العربية بجامعة الدول العربية ، ويتألف من وزراء الإعلام في الدول الأعضاء . ويجتمع مرة في العام وكلما دعت الضرورة بناء على دعوة من الأمين العام للجامعة ، أو اقتراح دولة أو أكثر من دول الجامعة . ومهمته النظر في السياسة الإعلامية التي تسير عليها الدول الأعضاء والجامعة العربية . وإرساؤها ، على أسس ثابتة من التخطيط الواضح المعالم المحدد الأهداف . كما يقوم بدراسة ما يرفع إليه من تقارير عن إتجاهات الدعايات المضادة ووسائل مجابهتها من الأمانة العامة واللجنة الدائمة للإعلام العربي ومن اجتماعات رؤساء البعثات السياسية العربية في الخارج وتكون قراراته في كل ما يتعلق بشؤون الإعلام ملزمة للدول الأعضاء .

(١) ديباجة قرارات وتوصيات مؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية في القاهرة من ١٤ حتى ١٧ يناير ١٩٧٤

(٢) قرارات وتوصيات مؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية في القاهرة من ١٤ حتى ١٧ يناير ١٩٧٤ .

٤ – الحث على عقد الاتفاقيات الثنائية بين الوكالات ، وإبراز المنجزات والمعطيات الإيجابية التي تتحقق في أي دولة عربية .

٥ – اعتماد وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) باعتبارها المصدر الإخباري الشرعي للثورة الفلسطينية ، ولكل ما يتعلق بالشعب الفلسطيني ، وتقديم كافة التسهيلات والمعونات الفنية الممكنة للوكالة بدون مقابل ، تقديراً للدور الذي تقوم به الوكالة في خدمة قضية فلسطين .

٦ – العمل على أن تقدم وكالات الأنباء العربية التي تتوافر لديها الإمكانيات والخبرات الفنية المتطورة ، الدعم الفني للوكالات الناشئة التي لم تستكمل تلك الخبرات بعد .

٧ – دعوة السلطات المختصة في كل دولة عربية ، لاتخاذ ما يلزم من خطوات لتسهيل مهمة مراسلي وكالات الأنباء العربية فيها والعمل على تخفيض أسعار البرقيات الصحفية .

٨ – قيام كل وكالة أنباء عربية بإصدار نشرة إعلامية داخلية شهرية يتولى اتحاد وكالات الأنباء العربية توزيعها على بقية الوكالات ، على أن تشمل هذه النشرة عرضاً للمواقف الإعلامية الضرورية(١) .

ثانياً ـ في مجال التعاون مع أفريقيا والعالم الثالث :

يرى المؤتمر ضرورة اعطاء الأولوية للقضية الفلسطينية ، ولنضال الشعب الفلسطيني من أجل تحرير وطنه واسترداد حقوقه المغتصبة والعمل على كشف المخططات الصهيونية ، والأهداف التوسعية والاستيطانية للعدو الصهيوني في الوطن العربي والقارة الأفريقية . واطلاع الرأي العام في أفريقيا والعالم الثالث ، على معركة الأمة العربية العادلة ضد العدو المشترك المتمثل في الاستعمار والصهيونية والعنصرية . والتعريف بمسيرة الأمة العربية على طريق التنمية الاقتصادية والتطور الثقافي والاجتماعي والتقدم العلمي . ومن أجل تحقيق هذا التعاون الإعلامي من أفريقيا ، قرر المؤتمر ما يلي :

١ – توجه وكالات الأنباء العربية إرسالاً باللغتين الانجليزية والفرنسية إلى الدول

---

(١) المرجع السابق .

الأفريقية لايصال أخبار الأقطار العربية إلى المؤسسات الإعلامية من صحف وإذاعة وتليفزيون .

٢ – تضع وكالات الأنباء العربية التي تملك وسائل اتصال موجهة إلى أفريقيا إمكانياتها في خدمة الوكالات العربية الأخرى من استقبال وترجمة وإرسال في اطار اتفاقات ثنائية .

٣ – تسعى وكالات الأنباء العربية إلى عقد اتفاقات ثنائية مع المؤسسات الإعلامية في الدول الأفريقية لاستلام نشرات الأخبار واستخدامها بدون مقابل .

٤ – وضع خطة تفصيلية لفتح مكاتب الوكالات الأنباء العربية في مختلف عواصم أفريقيا لتوزيع أخبار وكالاتها ، وما تستطيع استقباله من ارسال الوكالات العربية الأخرى .

٥ – تبادل الزيارات بين العاملين في وكالات الأنباء العربية ووكالات الأنباء الأفريقية وتقديم الدعم والمساعدة الفنية إلى الوكالات الأفريقية الناشئة .

٦ – إنشاء علاقات وثيقة بين اتحاد وكالات الأنباء العربية واتحاد وكالات الأنباء الأفريقية بما يدعم التعاون بينهما [١] .

ثالثاً ـ في مجال التعاون الفني :

يوصي المؤتمر ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بتشكيل لجنة هندسية مختصة ، تقوم بمسح شامل للإمكانيات المتوفرة في العالم العربي ، والبلاد التي سيشملها مخطط الاتصالات ، ومخطط التطوير ، على أن يتوفر ويتاح لهذه اللجنة الإمكانيات اللازمة ، والوقت الكافي ، للقيام بمهمة المسح واقتراح مشروع المخطط لشبكة الاتصالات ، آخذة في الاعتبار تجربة اتحاد إذاعات الدول العربية في هذا الصدد [٢] .

وفي الفترة من ٢٠ حتى ٢٤ أبريل ١٩٧٤ ، عقدت الجمعية العامة للاتحاد ، اجتماعها الثاني في بغداد لتنفيذ قرار مؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية السابق ذكره ، وتم خلال هذا المؤتمر اتخاذ عدد من القرارات والتوصيات لبدء العمل

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

الفعلي للاتحاد ، نتعرض لها فيما بعد ، كما تم تعديل النظام الأساسي ، والنظام الداخلي للاتحاد ..

وقد حدد النظام الأساسي – بعد تعديله – أهداف الاتحاد بأنها :

أ – توثيق الصلات المهنية بين وكالات الأنباء العربية مهنياً وفنياً على الصعيدين البشري والآلي ، لخدمة المصالح والقضايا القومية المشتركة ، وتأمين أوسع المجالات لتوزيع أبنائها في داخل الوطن العربي ، وخارجه ، والعمل على رفع مستواها ونوعيتها ، وفقاً لتطور الأساليب الإعلامية الحديثة .

ب – توثيق الصلات المهنية والتعاون الفني ، والتفهم المتبادل للقضايا الوطنية والقومية والإنسانية ، بين هذا الاتحاد وغيره من اتحادات وكالات الأنباء والمنظمات والأجهزة العالمية المختصة[1] .

وبالنسبة لعضوية الاتحاد ، واجراءات الانضمام إليه ، نص النظام الأساسي – المعدل – على أن تكون العضوية كما يلي :

أولاً ـ أعضاء عاملون :

وهم وكالات الأنباء الوطنية في البلاد العربية ، وعند وجود أكثر من وكالة أنباء وطنية في دولة أو بلد عربي ، فإن وكالة واحدة فقط منها ، والتي تعينها حكومة الدولة المعنية هي التي تقبل عضواً عاملاً .

ثانياً ـ أعضاء منتسبون :

وهم الجهاز الرسمي المسؤول عن جمع وتوزيع الأنباء في الدول والبلاد العربية التي لا توجد بها وكالات وطنية للأنباء ، وكذلك وكالات الأنباء التي لا تتمتع بصفة العضو العامل ، في الدول والبلاد العربية وتمثل وكالات كل دولة بواحدة منها ، تنتخب قانونياً تحت إشراف الجهة المختصة في ذلك البلد ، ويتمتع الأعضاء المنتسبون بالحقوق نفسها التي يتمتع بها الأعضاء العاملون ، فيما عدا حق التصويت وحق الترشيح لعضوية الأمانة العامة ويكون قبول طلبات انضمامهم بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات أعضاء الجمعية العامة الحاضرين .

---

(١) المادة السادسة بالباب الثاني من النظام الأساسي لاتحاد وكالات الأنباء العربية بعد تعديله ، مصدر سابق .

ثالثاً ـ أعضاء مراقبون :

وهم وكالات الأنباء الأجنبية واتحادات الوكالات والمنظمات الدولية المعنية [١]
وينص النظام الأساسي ، على أن الجمعية العامة ، والأمانة العامة ، هما الجهازان الرئيسيان للاتحاد[٢] : –

أولاً ـ الجمعية العامة :

تتألف من ممثلي الأعضاء العاملين على مستوى المديرين أو رؤساء التحرير ، ولكل ممثل أن يصطحب اثنين من المستشارين على الأكثر ، ويدعى الأعضاء المنتسبون والمراقبون إلى اجتماعات الجمعية العامة ، التي تجتمع مرة في العام في شهر نوفمبر ، ولكل عضو صوت واحد ، وتتخذ القرارات بالأغلبية العادية لأعضاء الاتحاد العاملين ، ويحق للجمعية العامة تعديل النظام الأساسي بناء على اقتراح يوقع عليه ثلاثة أعضاء عاملين على الأقل . كما تضع الجمعية العامة الأنظمة واللوائح الداخلية للاتحاد[٣] .

والجمعية العامة هي صاحبة السلطة العليا في اتخاذ جميع القرارات ، وإصدار التوجيهات التي تهدف إلى تحقيق أغراض الاتحاد ، ولها أن تفوض هيئة الأمانة العامة بعض اختصاصاتها . وجلسات الجمعية العامة علنية ، ويجوز عقد جلسات ولا يحضرها الأعضاء المراقبون ، بموافقة أكثرية الحاضرين . ويرأس اجتماعاتها رئيس الاتحاد أو نائبه وتصدر قرارات الجمعية العمومية بأغلبية أصوات الحاضرين إلا فيما اشترط له أغلبية خاصة في النظام الأساسي أو النظام الداخلي . ويحق للجمعية العمومية بناء على اقتراح هيئة الأمانة العامة أو ثلاثة أعضاء عاملين على

---

(١) المواد من ٧ حتى ١٠ بالباب الثالث من النظام الأساسي ، مصدر سابق وتنص المادة (١١) على أن « تمثل جامعة الدول العربية بمندوب أو أكثر في اجتماعات الاتحاد » .

(٢) المادة الخامسة بالباب الأول من النظام الأساسي ، مصدر سابق .

(٣) المواد – ١٢ – ١٣ – ١٤ – ٢١ – ٢٢ – بالبابين الرابع والسابع من النظام الأساسي – مصدر سابق .. وتنص المادة (١٣) على أن تكون دعوة الجمعية العامة إلى انعقاد غير عادي بناء على طلب ثلاثة من الأعضاء العاملين في الاتحاد على الأقل بموجب طلب كتابي أو برقي يوجه إلى الأمانة العامة كما تحدد موعد الاجتماع ومكانه ولا يكون اجتماع الجمعية العامة صحيحاً إلا بحضور ثلثي الأعضاء العاملين على الأقل .

الأقل تعديل النظام الداخلي للاتحاد بقرار يصدر بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء العاملين الحاضرين [1] .

ثانياً ـ الأمانة العامة :

هي السلطة التنفيذية للاتحاد ، وتتكون وفق ،النظام الداخلي ، وتتولى الجمعية العامة انتخاب أعضاء الأمانة العامة من بين ممثلي الأعضاء العاملين . وقد نصت المادة الأولى من النظام الداخلي للاتحاد على أنها تتألف من سبعة أشخاص ويكون رئيس هيئة الأمانة العامة رئيس الاتحاد وتتولى هيئة الأمانه العامة تطبيق برنامج العمل الذي تصدره الجمعية العامة ، وإعداد الدراسات وتشجيع التعاون بين وكالات الأنباء العربية في المجالات المختلفة ، وخاصة في مجالات : التدريب المهني والمساعدة على إنشاء وتطوير الوكالات الوطنية . وتبادل خدمات الإعلام والموضوعات والصور . والتبادل المشترك للمراسلين . واستخدام المواصلات السلكية واللاسلكية في نقل مواد الإعلام بصورة أنجح وأكثر اقتصاداً . والسعي لدى الحكومات لتيسير اجراءات السفر لمندوبي الوكالات الأعضاء في أرجاء الوطن العربي . ووضع سياسة مشتركة بالنسبة للعلاقات مع الوكالات الأجنبية [2] .

وتجتمع هيئة الأمانة العامة مرتين في العام على الأقل أحدهما قبل موعد اجتماع الجمعية العامة ، ولها أن تعقد اجتماعات غير عادية بدعوة من الأمين العام كما تتولى هيئة الأمانة العامة تنسيق جهود أعضاء الاتحاد في المؤتمرات الدولية ، ويقوم الأمين العام بإمداد الأعضاء بتوجيهات الاتحاد ورغباته للاسترشاد بها في تلك المؤتمرات [3] .

وقد نص النظام الأساسي على أن موارد الاتحاد تتكون من أنصبة الوكالات العربية الأعضاء حسب ما تقرره الجمعية العامة التي يحق لها اعفاء الوكالات الناشئة

---

(1) المواد (٩ - ١٠ - ١٢ - ١٤ - ١٦) من النظام الداخلي - المعدل - لاتحاد وكالات الأنباء العربية ، مرجع سابق . وقد حددت المادتان (١١ و١٣) منهاختصاصات الجمعية العامة واختصاصات رئيس الاتحاد على التوالي .

(2) المادتان (١٥ و١٦) بالباب الخامس من النظام الأساسي ، مرجع سابق ، وتنص المادة (١٧) على أنه «يحق لهيئة الأمانة العامة أخذ رأي الوكالات الأعضاء كتابة في بعض الاقتراحات كلما رأت حاجة إلى ذلك ، وكل اقتراح يجوز على الأغلبية المطلوبة يعتبر موافقاً عليه» .

(3) المادتان (٢ - ١٥) من النظام الداخلي ، مرجع سابق . وقد حددت المادة الثالثة منه اختصاصات هيئة الأمانة العامة ، والمادة الخامسة حددت اختصاصات الأمين العام .

أو غير القادرة ، من المساهمة في الميزانية في أي سنة . ومن المنح والهبات والإعانات ويشترط لقبولها موافقة الأمانة العامة عليها ، على أن تقدم من الجامعة أو الحكومات أو المنظمات ذات الطابع الدولي [١] .

أما بالنسبة للقرارات والتوصيات التي أصدرتها الجمعية العامة للاتحاد في اجتماعها الثاني ، فقد تقرر في مجال تبادل المعلومات ، أن تلتزم وكالات الأنباء بإرسال تقارير شهرية إلى الوكالات الأعضاء في الاتحاد ، والتي تستخدم أجهزة إرسال ، لبيان درجات الالتقاط والوضوح في الترددات المختلفة على مدار ساعات الإرسال ، وتلتزم جميع الوكالات بالرد الفوري على أية استفسارات تصلها بهذا الشأن من الوكالات الأعضاء في الاتحاد . وكذلك تبادل المعلومات والتنبؤات الخاصة بانتشار الموجات من واقع المسافات وساعات الإرسال ، بغية الوصول إلى تحديد أفضل الترددات المناسبة ، وتقوم وكالة أنباء الشرق الأوسط بإعداد وإرسال هذه المعلومات والتنبؤات إلى باقي الوكالات الأعضاء ، مع الترحيب بكل معلومات مفيدة من باقي الوكالات الأعضاء في هذا المجال [٢] .

وفي مجال التعاون الفني أوصت الجمعية العامة الوكالات الأعضاء بأن ينص في الاتفاقات الثنائية على تبادل الأجهزة ، وقطع الغيار ، وخدمات الصيانة ، والأعمال الفنية الأخرى ، بين وكالات الأنباء العربية . وكذلك اعفاء مراسلي الوكالات الأعضاء من رسوم الخدمات وأية رسوم إضافية عند استخدام أجهزة التلكس الخاصة بوكالة أخرى عضو في الاتحاد ، ويكتفي بدفع ما تطلبه هيئات المواصلات السلكية واللاسلكية [٣] .

وبالنسبة لمساعدة الوكالات الناشئة ، قررت الجمعية العامة أن تقوم وكالة أنباء الشرق الأوسط بإعداد مشروع نمطي لمساعدة الوكالات الناشئة يتضمن كافة المعلومات الخاصة باحتياجات هذه الوكالات ، ورفع المشروع لهيئة الأمانة العامة

---

(١) المادة (١٨) بالباب السادس من النظام الأساسي ، مرجع سابق وتنص المادة (١٩) على أن تتولى الأمانة العامة القيام بالمصروفات اللازمة لضمان سير العمل بالاتحاد .

(٢) القرار السابع من قرارات وتوصيات الاجتماع الثاني ببغداد من ٢٠ حتى ٢٤ أبريل ١٩٧٤ .

(٣) القرار التاسع من قرارات وتوصيات الاجتماع الثاني ببغداد المرجع السابق .

للاتحاد لدراسة إمكانيات المساعدة . كما قررت أن تتعاون وكالات الأنباء الأعضاء ذات – الإمكانيات الفنية الكبيرة ، مع هيئة الأمانة العامة في إتاحة أكبر عدد من فرص التدريب الفني الممكنة للعاملين في الوكالات الناشئة[١] .

وناشدت الجمعية العامة ، الدول العربية التي لم تنشئ بعد وكالات وطنية للأنباء ، العمل على إنشاء هذه الوكالات ، حتى يتكامل العمل الإخباري العربي بتغطية جميع أنحاء الوطن العربي ، كما ناشدت أيضاً الدول العربية التي لم تشارك في هذا الاجتماع ، العمل على ايفاد مندوبين عنها للمساهمة في الاجتماعات المقبلة[٢] .

وتضمنت القرارات والتوصيات كذلك التعاون مع الأجهزة المنبثقة عن جامعة الدول العربية ، وفي هذا الشأن قررت الجمعية العامة إحالة التوصيتين التاليتين إلى جامعة الدول العربية (الإدارة العامة للإعلام) لإتخاذ الخطوات اللازمة نحو تنفيذهما

١ – أن يعمل الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية على منح الوكالات الأعضاء ما تطلبه من ترددات في الحيزات المختلفة . والإسراع في تنفيذ شبكة التليكس العربي . وتطبيق الفئات المخفضة الخاصة بالبرقيات الصحفية على أجور الخطوط . وإجراء تخفيض خاص بالإضافة إلى التخفيض الحالي المعمول به بالنسبة للبرقيات الصحفية واستئجار الخطوط ، على أن يكون التخفيض من حصة الدولة العربية في حالات الاتصالات عبر الدول الأجنبية ووضع فئات مخفضة لاستئجار أجهزة الإرسال اللاسلكي بالنسبة للوكالات الأعضاء ، واعفاء أجهزة الاستقبال الخاصة بالوكالات الأعضاء من رسوم التشغيل والاستخدام وتسهيل الإدخال المؤقت . وتمثيل اتحاد وكالات الأنباء العربية فنياً في اجتماعات الاتحاد .

٢ – أن يأخذ اتحاد إذاعات الدول العربية بعين الاعتبار تمثيل اتحاد وكالات الأنباء العربية فنياً في اجتماعاته وأن يعمل على توسيع مدى استخدام مركز

(١) القرار العاشر من قرارات وتوصيات الاجتماع الثاني ، المرجع السابق .
(٢) القرار الحادي عشر من قرارات وتوصيات الاجتماع الثاني ، المرجع السابق .

الاستماع المزمع انشاؤه في الخرطوم ليشمل جميع الإذاعات الأفريقية[1] .

كذلك قررت الجمعية العامة أن تقوم هيئة الأمانة العامة للاتحاد ، بمتابعة موضوع إطلاق قمر صناعي عربي يخدم الوطن العربي مع الهيئات العربية المعنية ، نظراً لأهميته الكبيرة ، بالنسبة للأهداف التي يسعى الاتحاد لتحقيقها[2]

وعقدت الجمعية العامة للاتحاد مؤتمرها الثالث في الفترة من ٦ حتى ٨ نوفمبر ١٩٧٤ في بيروت ، حيث تم انتخاب هيئة الأمانة العامة ، والأمين العام للاتحاد واتخذت عدة قرارات وتوصيات في مقدمتها أن يبدأ العمل الفعلي للاتحاد في بداية عام ١٩٧٥ في مقره ببيروت[3] .

وفي مجال التعاون الفني بين الوكالات العربية ، اعتمدت الجمعية العامة المشروع النمطي المقدم من وكالة أنباء الشرق الأوسط أساساً لتقديرات تجهيز أي وكالة عربية ناشئة[*] . وهو المشروع الذي كانت الجمعية العامة قد قررت أن تقوم وكالة الشرق الأوسط بإعداده في اجتماعها الثاني السابق ذكره . كما ناشدت الجمعية العامة الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ، بتزويد اتحاد وكالات الأنباء العربية بالمستندات الفنية عن الشبكات العامة للمواصلات القائمة حالياً في الوطن العربي ، وكذلك المخطط لها خلال السنوات الخمس القادمة . ووافقت الجمعية العامة كذلك على عقد اجتماع اللجنة الهندسية الدائمة تمثل فيه جميع الوكالات قبل موعد اجتماع هيئة الأمانة العامة القادم في القاهرة ، لوضع مخطط شامل لربط الوكالات فنياً خصوصاً بعدما اتضح للمؤتمر أن مشروع القمر الصناعي العربي ما زال قيد الدرس[4] .

وعقد المؤتمر الرابع للجمعية العامة للاتحاد في تونس في الفترة من ١٤ حتى ١٧

---

(١) القرار الثالث عشر من قرارات وتوصيات الاجتماع الثاني ، المرجع السابق .

(٢) القرار الرابع عشر من قرارات وتوصيات الاجتماع الثاني ، المرجع السابق .

(٣) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٣٩ .

(*) على الرغم من اعتماد الجمعية العامة لهذا المشروع ، إلا أن الدكتور فريد آيار الأمين العام للاتحاد قد أفاد في رسالة تلقيتها منه برقم ٣٤ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٨ رداً على رسالة مني : ان المشروع النمطي الذي أعدته أنباء الشرق الأوسط غير عملي ولذلك تم اهماله وأن اللجنة الهندسية للاتحاد بصدد إعداد مشروع آخر .

(٤) قرارات وتوصيات المؤتمر الثالث للجمعية العامة لاتحاد وكالات الأنباء العربية في بيروت من ٦ حتى ٨ نوفمبر ١٩٧٤ .. ويقول فريد آيار في رسالته السابقة لي : أن المخطط الشامل بدأ يربط مكاتب الوكالات في بعض الأقطار الأوروبية كباريس وغيرها . إلا أن بعض الوكالات العربية الكبيرة لا ترغب في ذلك .

نوفمبر ١٩٧٥ ، حيث تم اتخاذ عدد من القرارات والتوصيات التي تسهل التنسيق بين الوكالات الأعضاء ، ودراسات حول ربط الوكالات العربية فنياً [١] .

ويعمل الاتحاد على فتح مكاتب عربية مشتركة في أوروبا ، تشرف عليها إحدى الوكالات العربية ، وتشارك فيها الوكالات الأخرى . وتم بالفعل فتح المكتب الأول في (بون) وتشرف عليه وكالة تونس أفريقيا للأنباء . والمكتب الثاني سيتم افتتاحه قريباً في (فيينا) وتشرف عليه وكالة الأنباء العراقية . والمكتب الثالث يفتتح قريباً أيضاً في (مدريد) وتشرف عليه وكالة المغرب العربي للأنباء [٢] .

ولضمان التدفق الإعلامي الحر بين الدول العربية ، وتعريف الدول العربية للعالم ، وتعريف أبناء الأمة العربية بدولها ، أوصت هيئة الأمانة العامة ، بأن يقوم الأمين العام للاتحاد بالاتصال بوكالات الأنباء العربية ، لإعداد دراسة لتحديد يوم معين تنشر فيه جميع الوكالات العربية أخبار بلد عربي معين من نواحيه التاريخية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية [٣] . وقد رأى الأمين العام للاتحاد ، أن تنفيذ هذه الفكرة تتم على أساس قيام الوكالات العربية ، بإرسال تحقيقات عن أقطارها ، وفي المواضيع السابق ذكرها إلى الاتحاد ، باللغات العربية ، والانجليزية والفرنسية ويقوم الاتحاد بتوزيع تحقيقات القطر العربي على الوكالات العربية ، ويحدد أول يوم اثنين من كل شهر لقيام الوكالات ببثها في نشراتها باللغات الثلاث ، وحسب التسلسل الأبجدي المعتمد في جامعة الدول العربية [٤] .

ولما كانت بعض وكالات الأنباء العربية الناشئة ، بحاجة إلى الخبرات في المجالات الإعلامية ، والصحفية ، والفنية ، بينما تكثر في الوكالات الأخرى المتطورة ، مثل هذه الخبرات التي يمكن الاستفادة منها ، لتطوير العمل في الوكالات التي بحاجة إلى ذلك . فقد اقترح الأمين العام للاتحاد أن تخصص كل وكالة عربية اثنين أو أكثر من العاملين فيها ، للعمل كمستشارين غير متفرغين في الاتحاد ،

---

(١) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٣٩ .

(٢) معلومات كتابية من فريد آيار في الرسالة السابق الإشارة إليها .. وقد ذكر فيها أيضاً أنه تم تنفيذ معظم التوصيات والقرارات المتخذة في مؤتمرات الاتحاد واجتماعاته المختلفة بنسبة ٧٠ ٪ فقط وذلك لأن بعض الوكالات الأعضاء لا ترد على الرسائل ولا تلتزم بتنفيذ القرارات .

(٣) توصيات الاجتماع الأول لهيئة الأمانة العامة لاتحاد وكالات الأنباء العربية الذي عقد في بيروت يومي ١٠ و ١١ أغسطس ١٩٧٧ .

(٤) تقرير للأمين العام لاتحاد وكالات الأنباء العربية العربية ١٩٧٧/١٠/٨ .

لإمكان ايفادهم في مهمات محددة إلى الوكالات الناشئة لتقديم الخبرة في حالة طلبها ذلك[1] .

كذلك قامت الأمانة العامة للاتحاد بإصدار نشرة دورية باللغة العربية باسم (اتحاد وكالات الأنباء العربية) تعنى بشؤون الاتحاد ، ووكالات الأنباء العربية ، وبالدراسات التي تهم وكالات الأنباء الأعضاء بشكل عام . وذلك تنفيذاً للقرار الذي أصدره بهذا الشأن المؤتمر الرابع للجمعية العمومية للاتحاد الذي عقد في تونس من ١٤ حتى ١٧ نوفمبر ١٩٧٥[2] .

ولم يقتصر نشاط اتحاد وكالات الأنباء العربية عند ذلك الحد ، بل تعداه إلى المشاركة في المؤتمرات الإعلامية العربية ، والاجتماعات الخاصة بجامعة الدول العربية[3] . كذلك ساهم الاتحاد في تعميق ودعم وتوسيع التعاون بين وكالات الأنباء العربية ، والوكالات الأخرى في مختلف أنحاء العالم . وذلك حرصاً على نقل الخبر العربي إلى البلاد الأخرى كما هو دون تشويه أو تحريف . وقد تمثل ذلك في تنظيم ندوات تجمع بين وكالات الأنباء العربية ووكالات الأنباء في مختلف القارات ، حيث نظم الاتحاد الندوة العربية الأفريقية الأولى لمديري وكالات الأنباء في تونس من ٢٤ فبراير حتى ٢ مارس ١٩٧٥ . وقد وضعت في هذه الندوة اللبنات الأساسية للتعاون العربي الأفريقي في مجال وكالات الأنباء التي هي المصادر الأساسية والرئيسية للأخبار والمعلومات في دول العالم الثالث . ثم جاءت الندوة العربية الأفريقية الثانية لمديري وكالات الأنباء التي نظمها الاتحاد في طرابلس بليبيا في الفترة من ٢٦ حتى ٣١ مارس ١٩٧٧ فوضعت القرارات والتوصيات المتخذة في الندوة السابقة موضع التنفيذ الفوري ، وبدأ اتحاد وكالات الأنباء العربية بتدريب بعض الصحفيين الأفريقيين في عدد من وكالات الأنباء العربية ، كما تم تأسيس لجان مشتركة بين اتحاد وكالات الأنباء العربية واتحاد وكالات الأنباء الافريقية لتنسيق الأعمال ، وحصر الحاجات الأفريقية المساهمة في تطوير العاملين في وكالات

---

(١) تقرير للأمين العام لاتحاد وكالات الأنباء العربية بتاريخ ١٩٧٨/١/٢ .

(٢) تقرير للأمين العام لاتحاد وكالات الأنباء العربية بتاريخ ١٩٧٨/١/١٦ وقد صدر العدد الأول من نشرة (اتحاد وكالات الأنباء العربية) في مارس ١٩٧٨

(٣) دليل الوكالات العربية للأنباء ، مرجع سابق ص ٣٩ .

الأنباء الأفريقية ، وربط الوكالات العربية بالأفريقية لنقل الخبر العربي إلى أفريقيا والأفريقي إلى العالم العربي كاملاً غير مشوه .. كذلك ساهم الاتحاد في تنظيم الندوة العربية الأوروبية الأولى لمديري وكالات الأنباء في تونس من ٢٢ حتى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٦ ، وكان هذا اللقاء الأول من نوعه أيضاً – الذي تباحث فيه مديرو وكالات أنباء وطنية أوروبية لأول مرة مع زملائهم من مديري وكالات الأنباء العربية – وقد أزال الكثير من الصور غير الواضحة التي كان يحملها هؤلاء عن العالم العربي ، ووضعت تلك الندوة أيضاً اللبنات الأساسية للعمل المشترك المقبل .. وعقدت بعدها الندوة العربية الأوروبية الثانية لمديري وكالات الأنباء في اسطمبول من ٢٠ حتى ٢٤ يونيو ١٩٧٧ ، والتي أكدت إيمانها بضرورة استمرار الحوار العربي الأوروبي في مجال الإعلام والصحافة وميدان الاتصالات ، وتبادل المعلومات والأخبار والصور ، وخاصة في هذا العصر الذي قطع فيه التطور شوطاً بعيداً تضاءلت معه المسافات وأصبح اتصال مختلف بقاع العالم بالكلمة المكتوبة ، والمسموعة أو المرئية قدراً لا تحده أو تقف في طريقه الحدود والحواجز . وأعربت الندوة عن اعتقادها بضرورة السعي قدماً على طريق تعزيز العلاقات بين وكالات الأنباء العربية والأوروبية ، على أساس الاحترام المتبادل والمساواة التامة ، وتبرز في هذا المجال أهمية تنمية وتشجيع العلاقات الثنائية وصولاً إلى تنمية وإقامة العلاقات الجماعية المنشودة بين هذه الوكالات في المستقبل[١] .

ومن المقرر أن يشترك الاتحاد في الندوة العربية الأوروبية الثالثة لمديري وكالات الأنباء التي ستعقد في فيينا بالنمسا من ٢٣ حتى ٢٤ اكتوبر ١٩٧٨ [٢] .. وقد رأى الاتحاد توسيع رقعة الندوات ، فقدم أمينه العام مذكرة إلى الإدارة العامة للإعلام بجامعة الدول العربية ، لعقد ندوة تجمع بين وكالات الأنباء العربية ، ووكالات الأنباء في أمريكا اللاتينية . وقد وافق مجلس وزراء الإعلام العرب في دور انعقاده العادي الثالث عشر الذي عقد في تونس يومي ١و٢ أغسطس ١٩٧٧ على عقد هذه الندوة خلال عام ١٩٧٨ . وهناك الكثير مما يمكن تحقيقه من التعاون الإعلامي

---

(١) نشرة (اتحاد وكالات الأنباء العربية) مرجع سابق ، صفحات ٢٠ و٥٦ حتى ٦٨ وهي تتضمن وثائق قرارات وتوصيات تلك الندوات الأربع .

(٢) نشرة (اتحاد وكالات الأنباء العربية) مرجع سابق ص ١٨ .

بين العالم العربي ودول أمريكا اللاتينية ، والتي لا يوجد حتى الآن أي – نشاط لأية وكالة عربية فيها ، بالرغم من أن دول أمريكا اللاتينية تشترك مع دول العالم العربي في أنها جزء من العالم الثالث أو النامي [1] .

* * *

(١) نشرة (اتحاد وكالات الأنباء العربية) مرجع سابق ص ٢٠ و٢١ و٢٢ .

توحيد وكالات الأنباء
في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي (*)

وكالة الأنباء الإسلامية الدولية (اينا)

INTERNATIONAL ISLAMIC NEWS AGENCY (I. I. N. A.)

برزت الفكرة الأولى لإنشاء وكالة أنباء إسلامية دولية في الخمسينات ، وكان الحافز الرئيسي لذلك هو أن يكون للعالم الإسلامي ، وحداته الإخبارية الخاصة به ، والتي تحمل طابعه ، في إطار منظمة دولية للأنباء ، تنقل للرأي العام الإسلامي وعنه حقائق الأحداث التي تجري في العالم الإسلامي ، في إطار من التنظيم العلمي والعملي، المواكب لتطلعات المسلمين وآمالهم . وأمانيهم ، وذلك لأن وكالات الأنباء العالمية دأبت على أن تعطي اهتماماً ضئيلاً إلى الأحداث ، والوقائع التي تجري في الدول الإسلامية ، وتنقص من منجزات هذه الدول ، وتشوه وجهات نظرها إزاء المشاكل العالمية .. ولقد جرت بعض محاولات لإيجاد هذا المشروع بمعرفة بعض الأفراد ، ثم عقد المؤتمر الإسلامي في كراتشي عام ١٩٥٠ فحصلت الفكرة على تأييد قوي ، واتخذ قرار لبدء المشروع الخاص بها[1] .

على أن جميع الجهود التي بذلت في هذا السبيل لم تكلل بالنجاح ، إلى أن عقد مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني في كراتشي في الفترة من ٢٦ حتى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ حيث «وافق المؤتمر من حيث المبدأ بعد أن تبين الحاجة الماسة إلى رفع صوت الإسلام على تأسيس وكالة أنباء دولية إسلامية . وطلب من الدول

(*) رأيت أن يتضمن هذا البحث (وكالة الأنباء الإسلامية الدولية) في إطار مشروعات توحيد وكالات الأنباء وذلك لأن هذه الوكالة تضم في عضويتها جميع الدول العربية الإحدى والعشرين ، وهي بذلك تشكل نصف العدد الكلي للأعضاء بالوكالة . وهذه الدول العربية هي : الجزائر – البحرين – مصر – الأردن – الكويت – لبنان – ليبيا – موريتانيا – المغرب – عمان – عدن – قطر – السعودية – الصومال – السودان– سوريا – تونس – الإمارات – صنعاء – العراق – فلسطين .

(١) دليل المؤتمر الثاني للجمعية العامة لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية الذي عقد في جدة من ١٧ حتى ١٩ نوفمبر ١٩٧٤ ص ١ وكذلك خالد حمزة غوث رئيس المجلس التنفيذي لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية ، الكلمة التي ألقاها يوم ١٧ نوفمبر ١٩٧٤ في حفل افتتاح المؤتمر الثاني السابق الإشارة إليه .

الأعضاء تقديم مقترحاتها بهذا الصدد للأمانة (*) وطلب من الأمين العام عقد اجتماع لممثلي الدول الأعضاء وخبراتها المناطة بهم دراسة الخطوات العملية لتأسيس مثل هذه الوكالة ، لتقديم تقريرهم للمؤتمر في دور انعقاده العادي الثالث[1] » .

وبناء على دعوة من الحكومة الإيرانية ، اجتمعت لجنة تضم ممثلين لوكالات الأنباء ، ووزارات خارجية ١٥ دولة إسلامية[2] ، في مدينة طهران في الفترة من ٢٠ حتى ٢٢ أبريل ١٩٧١ ، لدراسة الترتيبات الفعالة ، لإنشاء وكالة الأنباء الإسلامية الدولية . وقد وضعت اللجنة الميثاق المقترح لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية ، كما قررت تقديم توصية إلى مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي المقبل – كخطوة أولية – بإنشاء اتحاد لوكالات الأنباء الوطنية ، أو منظمة مماثلة كما ستقررها أو تسميها الدول الأعضاء ، وتكون الغاية النهائية لهذا الاتحاد هي إنشاء وكالة الأنباء الإسلامية العالمية .. كذلك قررت اللجنة أن تكون مدينة طهران مركزاً رئيسياً للوكالة ، وقد تعهدت الحكومة الإيرانية بتقديم التسهيلات الداخلية للمركز الرئيسي المقترح[3] .

وقد وافق مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث ، الذي عقد في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية ، في الفترة من ٢٩ فبراير حتى ٤ مارس ١٩٧٢ على مشروع تأسيس وكالة الأنباء الإسلامية الدولية ، بالشكل الذي أوصت به اللجنة السابقة[4] . ووافق أيضاً على الميثاق الذي اقترحته اللجنة للوكالة ، بعد إدخال بعض التعديلات عليه ، ومن أهمها أن يكون مركز الوكالة الرئيسي في جدة وكان

(*) المقصود بها الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، ومقرها جدة .

(١) البند رقم (١٧) تحت عنوان : إنشاء وكالة أنباء دولية إسلامية ، من البيان المشترك الصادر عن مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الذي عقد في كراتشي من ٢٦ حتى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠ ، والمنشور في ص ٢٧ من كتاب مجموعة قرارات وبيانات مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي من الرباط إلى كوالالمبور (من مطبوعات الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي) وقد نص البند رقم ١٨ من البيان المشترك أن يعقد اجتماع ممثلي خبراء الدول الأعضاء في طهران بناء على دعوة الحكومة الإيرانية .

(٢) هذه الدول هي : أفغانستان – الجزائر – غينيا – أندونيسيا – إيران – الأردن – الكويت – لبنان – ماليزيا – المغرب – باكستان – السعودية – تونس – تركيا – مصر .

(٣) معلومات كتابية من وكالة الأنباء الإسلامية الدولية ، نص البيان المشترك لمؤتمر طهران حول وكالة الأنباء الإسلامية ،وفيه أيضاً نص الميثاق المقترح لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية .

(٤) البند رقم ١٥ تحت عنوان «وكالة الأنباء الإسلامية الدولية» من البيان المشترك الصادر عن مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث والمنشور في ص ٣٧ من كتاب مجموعة قرارات وبيانات ، مصدر سابق .

المشروع قبل ذلك قد نص على أن يكون المركز الرئيسي في طهران كما سبق ذكره[١] .

وقد وافقت الجمعية العامة لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية في اجتماعها الذي عقدته في كوالالمبور بماليزيا وحضره ١٩ دولة يومي ١٦و١٧ أغسطس ١٩٧٢ على دستور وكالة الأنباء الإسلامية الدولية[٢] وهو نفس ميثاق الوكالة السابق ذكره ، بعد ادخال بعض التعديلات عليه . كما وافقت الجمعية على مذكرة تتضمن خطوطاً توجيهية فيما يتعلق بتسيير وكالة الأنباء كملحق للدستور[٣] .

وتنص المادة الأولى من دستور الوكالة على أنه «وفقاً لقرار المؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في كراتشي ينبغي إنشاء وكالة أنباء إسلامية دولية (أينا) تكون بمثابة اتحاد لوكالات الأنباء الوطنية أو المؤسسات المناسبة التي تعينها الدول الأعضاء[٤] «كما نصت المادة الثانية على انه يتعين أن يكون المقر الرئيسي لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية هو مدينة جدة» .

وتناولت المادة الثالثة من الدستور أهداف الوكالة وهي كما يلي :

أ – دعم وحماية التراث الثقافي الإسلامي الضخم .
ب – توثيق العلاقات بين الدول الأعضاء .
جـ – تنمية الاتصالات العلمية ، والتعاون الفني بين وكالات الدول الأعضاء .
د – العمل في سبيل توحيد أهداف العالم الإسلامي .

---

(١) القرار السادس «حول وكالة الأنباء الإسلامية الدولية» من قرارات مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث ، والمنشور في ص ٥١ و٥٢ من كتاب مجموعة قرارات وبيانات ، مصدر سابق ، وفيه نص ميثاق الوكالة بعد تعديله .

(٢) الوثيقة رقم «اينا /١/ك‌ل/٣/(اي)» من وثائق وكالة الأنباء الإسلامية الدولية ، وفيها نص الدستور .

(٣) وردت المذكرة في الوثيقة رقم «اينا/١/ك‌ل/٥(اي)» من وثائق وكالة الأنباء الإسلامية الدولية .

(٤) ورد في الخطوط التوجيهية تحت عنوان (اينا كاتحاد لوكالات الأنباء ما يلي : لا بد من القول أن (اينا) قد أسست بادئ ذي بدء كاتحاد يضم وكالات الأنباء الدول الأعضاء أو المؤسسات التي تمارس نشاطها كوكالات أنباء . ان (اينا) ليست وكالة أنباء دولية بكل ما تحمله العبارة من معنى رغم أن أحد أهدافها هو العمل على إيجاد وكالة أنباء عالمية قائمة بذاتها . لذلك يصبح من الضروري أن تبدأ (اينا) أعمالها كهيئة تنسيق بالنسبة لمختلف وكالات الأنباء الوطنية ، ووفقاً لطبيعة دستورها تعتبر (اينا) هيئة اعتبارية مستقلة في حد ذاتها . وهي مرتبطة بالمؤتمر الإسلامي بحكم نصوص ميثاقه ويحضر الأمين العام للمؤتمر الإسلامي جلسات المجلس التنفيذي للوكالة بحكم منصبه .

هـ – العمل على خلق وعي أكبر بين الشعوب الإسلامية ، لما تواجهه من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية .

و – العمل على إقامة وكالة أنباء إسلامية دولية قائمة بذاتها ولها مراكزها الإقليمية الخاصة بها[1] .

وتضمنت المادة الرابعة من الدستور الاختصاصات التي تمارسها الوكالة وهي :

١ – تسهيل تبادل المعلومات والأخبار والصور .

٢ – جمع وتوزيع المعلومات ذات الأهمية بالنسبة للعالم الإسلامي .

٣ – تسهيل عملية تبادل المراسلين والصحفيين .

ولما كان المطلوب من أية وكالة أنباء دولية هو أن تتولى جمع الأخبار وبثها بمنتهى الدقة والسرعة ، لذلك فقد تم تحديد مهمة (اينا) على الوجه التالي :

١) جمع الأخبار من الأقطار الإسلامية في أفريقيا ، وآسيا ، والشرق الأوسط ، وبالإضافة إلى ذلك جمع الأخبار المتعلقة بالدول الإسلامية والجاليات الإسلامية في جميع أنحاء العالم .

٢) إعداد وتحرير وترجمة وبث نشرات أخبار تلغرافية تعكس وجهة النظر الإسلامية في نطاق السياسة التي تخططها الأمانة العامة الإسلامية . ويجب أن يكون استقبال هذه النشرات مضموناً على نطاق عالمي عبر وسائل الإرسال التلغرافية على آلات طابعة لاسلكية (راديو تليبرنتر) وتكون هذه النشرات باللغات : العربية والإنجليزية والفرنسية . وينبغي أن تبلغ هذه النشرات إلى جميع البلاد الإسلامية . وكذلك مختلف أقطار العالم بأقصى سرعة حتى تتمكن من منافسة بقية المصادر الدولية للأنباء ، وتجد طريقها إلى الوكالات الوطنية المحلية ، وغيرها من وسائل الإعلام .

٣) تعد الوكالة أيضاً مقالات مصحوبة بالصور ان أمكن ، عن المواضيع التي تهم الدول الأعضاء بشكل مباشر ، وتوزيعها بالبريد الجوي .

٤) تخطط الوكالة لفترة مقبلة تقوم خلالها بتوزيع الأخبار المصورة وشرائط

---

(١) راجع الهامش السابق .

الأخبار[1] . وينص دستور الوكالة في مادته الخامسة على أن تتكون وكالة الأنباء الإسلامية الدولية من جهازين هما : الجمعية العامة ، والمجلس التنفيذي .

(أ) الجمعية العامة :

تتألف من ممثلي وكالات الأنباء الوطنية أو من هيئات مناسبة تعينها الدول الأعضاء . وتدعى إلى الانعقاد مرة كل سنتين ويجب أن يصادف موعد ومكان ذلك الاجتماع ، اجتماع مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية ، على أن تعقد الجمعية العامة أي اجتماع طارئ عند تسلم المجلس التنفيذي طلبات مكتوبة مما لا يقل عن نصف أعضاء الوكالة[2] .

(ب) المجلس التنفيذي :

يتكون من سبعة أعضاء ، تنتخب الجمعية العامة ستة منهم[3] ، على أن يكون العضو السابع هو الأمين العام للمؤتمر الإسلامي بحكم منصبه أو من يمثله . وعلى المجلس التنفيذي اختيار رئيس له . وتستمر عضوية الأعضاء المنتخبين في المجلس

---

(١) مذكرة بشأن وكالة الأنباء الإسلامية الدولية ، من محفوظات أرشيف الوكالة (وهذه المذكرة بدون تاريخ ، ويمكن أن تكون صدرت في ديسمبر ١٩٧٣ ، أو بعده ، حيث وردت بها معلومات تفيد أن المجلس التنفيذي للوكالة قد عقد جلسة طارئة في ديسمبر ١٩٧٣) .

(٢) المواد ٦ و٧ و٨ من دستور الوكالة ، الوثيقة رقم «اينا/١/ك‌ل/٣/(اي)» مرجع سابق .

(٣) وافق المؤتمر الثاني للجمعية العامة للوكالة الذي عقد في جدة في نوفمبر ١٩٧٤ على مشروع القرار رقم (٧) الذي اتخذه المجلس التنفيذي للوكالة في اجتماعه الذي سبق اجتماع الجمعية العامة بزيادة عدد أعضاء المجلس التنفيذي إلى تسعة أعضاء بدلاً من ستة ، نظراً لزيادة عدد أعضاء الوكالة ، وتم اختيار : سوريا ، وتونس ، وماليزيا ، لعضوية المجلس التنفيذي ، على أن تصبح عضويتها الكاملة نافذة بعد قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي في القاهرة في مايو ١٩٧٥ وذلك لأن النظام الأساسي الذي يحدد عدد الأعضاء المنتخبين لا يمكن تعديله إلا من قبل مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي (راجع كلمة خالد حمزة غوث رئيس المجلس التنفيذي للوكالة – مرجع سابق) . وجدير بالذكر أن مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي لم يعقـد في القاهرة كما كان مقرراً ، بل عقد في جدة من ١٢ حتى ١٥ يوليو ١٩٧٥ وقد وافق هذا المؤتمر في قراره رقم (٧) على تعديل النظام الأساسي للوكالة طبقاً لما أقرته جمعيتها العامة وبذلك أصبحت الدول الثلاث تتمتع بالعضوية الكاملة للمجلس التنفيذي أما الدول الأعضاء الستة القدامى فهي : مصر والسعودية وإيران وباكستان والسنغال والمغرب . وقد تم انتخابها في اجتماع الجمعية العامة التي عقدت في كوالالمبور في أغسطس ١٩٧٢ (راجع الوثيقة «أ س / س م / ك ل / د – ٢٤» من وثائق الوكالة المحفوظة في أرشيفها . وعنوانها : مذكرة موجزة عن وكالة الأنباء الإسلامية الدولية .

التنفيذي لفترة سنتين ، على أن يعاد انتخاب ثلاثة من الأعضاء لفترة أخرى ، وتتخذ قرارات المجلس التنفيذي بتصويت الأغلبية المطلقة (البسيطة) ويجوز للمجلس التنفيذي ، كلما رأى ذلك ضرورياً ، أن يتشاور مع أعضاء (أينا) بواسطة الاتصالات الكتابية ، وأي اقتراح يعمم على الأعضاء وتأتي الموافقة عليه كتابياً من قبل الأغلبية المطلوبة ، يعتبر كما لو كان اقتراحاً تبناه كافة الأعضاء[1] .

وتعتمد (اينا) في تمويلها على : اشتراكات العضوية التي تحددها الجمعية العامة ، والهبات والإعانات[*] . التي يعلن عنها في جلسة الاكتتاب التي تعقدها الجمعية العامة[2] .

وتنص المادة الخامسة عشرة من الدستور على أن «تعمل وكالة الأنباء الإسلامية باللغات : العربية والإنجليزية والفرنسية» .

وتشتمل الخدمات التي باستطاعة (أينا) تقديمها لأعضائها — وفق الخطوط التوجيهية — توفير المواد الإخبارية ، والخبرات الفنية ، وتنمية تبادلها . واتخاذ الترتيبات اللازمة لتزويد الأعضاء بالمساعدات الفنية ، كلما احتاجوا إلى ذلك . وجمع الأخبار والصور . وتسهيل أعمال تدريب الموظفين ، والمساهمة بتنظيم اجتماعات وحلقات دراسية حول الصحافة . وتزويد الوكالات الأعضاء بالمعلومات المفيدة التي من شأنها تحسين مستوى الصحافة[3] .

وقد تم وضع سياسة للتحرير الصحفي في الوكالة كالآتي :

أ — كل المواد التي تنشرها (اينا) سواء كانت أخباراً أم مقالات أم تحقيقات صحفية أم صوراً ، يجب أن تعكس مستوى عالياً من الموضوعية والمهنة الصحفية .

---

(١) المواد من ٩ حتى ١٣ من دستور الوكالة ، مصدر سابق .

(*) حددت الخطوط التوجيهية ، وكذلك الجمعية العامة التي عقدت في كوالالمبور في أغسطس ١٩٧٢ ، اشتراك العضوية بمبلغ ثلاثة آلاف دولار أمريكي سنوياً ، (راجع الوثيقة «أ س/ س م/ك ل/د — ٢٤» المرجع السابق) وقد تبرعت خمس دول إسلامية بمبلغ مليونين ونصف مليون دولار أمريكي لتأمين أجهزة الاتصالات للوكالة وهي : الإمارات العربية ، والسنغال ، وقطر ، والكويت والسعودية .. وقد ذكر ذلك خالد حمزة غوث في كلمته ، مرجع سابق — كما ذكره مدير عام الوكالة في تقرير عن أوضاع الوكالة قدمه إلى المجلس التنفيذي في اجتماعاته التي استمرت اسبوعاً ابتداء من ١٢ نوفمبر ١٩٧٤ في جدة .

(٢) المادة١٤ من دستور الوكالة ، مصدر سابق .

(٣) راجع الوثيقة «اينا /١/ك ل/٣(أي)» من محفوظات الوكالة .

ب - يجب أن تكون كتابات المحررين أو مساعديهم أو الكتاب خالية من أي تحيز أو دعاية مغرضة . وهذا الأمر مبني على المبدأ القائل بأن المشتركين والقراء أذكياء لهم حرية إصدار أحكامهم فيما يقرأون أو يشاهدون . وفيما يتعلق بأعمال الترجمة ، فان المترجم يجب اختياره بدقة ودراسة أعماله بعناية فائقة .

ج - يتم اختيار المواد الإخبارية في كل حالة حسب صلاحيتها للنشر .

د - تسترشد (اينا) في كافة الأحوال بالمبادئ التي تتوخى الدقة في الأخبار ، ولا ينبغي أن تحتوي المواد الإخبارية على تعليقات المراسلين .

هـ - من الواجب على (اينا) أن تهدف إلى كسب ثقة قراء البلدان غير المشتركة في عضويتها بجدارة . وهذا يحتم عليها أن تؤدي أعمالها بشعور كبير بالمسؤولية ، على أن لا يغرب عن بالها انه بالرغم من أن أحد واجباتها يتلخص في إبراز شخصية مجموعة (اينا) وخدمة مصالحها . فإن مصلحتها الحقيقية هي بالذات تكمن في تكريس جهودها في سبيل إبراز الحقائق .

و - لا يجوز لاينا ذاتها أن تنشر مقالات افتتاحية تعبر عن رأي بأي شكل من الأشكال ، غير أن ذلك لا يمنعها من نشر مقتبسات من مقالات افتتاحية في الصحف إذا كانت تلك المقالات تتناول أحداثاً عامة وهامة[1] .

وتحقيقاً لأهداف وكالة الأنباء الإسلامية الدولية - حسب ما ورد في الدستور - اقترحت الخطوط التوجيهية أن تتضمن محتويات الأخبار أو المقالات الصحفية . أو الصور التي توزعها (اينا) الموضوعات التالية :

أ - البحوث التاريخية ، والبعثات الأثرية ، واكتشافات المصنوعات والمخطوطات التي لها صلة بالتاريخ الإسلامي أو الثقافة الإسلامية .

ب - المؤتمرات الإسلامية ، والحلقات الدراسية ، والنشاطات الأخري المتصلة بالثقافة والفلسفة الإسلامية .

ج - استعراض ما ينشر من مؤلفات أو كتب حول الفلسفة والآداب والفنون الإسلامية .

د - النواحي الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية في الدول الأعضاء .

---

(١) المصدر السابق .

هـ — أية مواد يحتمل أن تكون ذات أهمية بالنسبة للدول الأعضاء[1] .

ومن ضمن الخدمات التي ستقدمها (اينا) عندما تبدأ عملها الفعلي : نشرة أخبار يومية .. ونشرة أخبار أسبوعية .. وتحقيقات صحفية .. وقد وضعت خطة لتنفيذ ذلك على النحو التالي :

أولاً ــ نشرة الأخبار اليومية :

لكي تتمكن (اينا من القيام بإصدار نشرات أخبار يومية ، عليها أن تسعى إلى الحصول على أكبر قدر من العون من وكالات الأنباء الوطنية أو الدوائر المختصة في الدول الأعضاء ، لتزويدها بالأخبار . ويمكن إرسال نشرات الأخبار اليومية إلى المقر الرئيسي لوكالة الأنباء الإسلامية إما تلغرافياً أو بالكاتبات المبرقة . وإذا كانت تكاليف إرسال الأخبار بهذه الطريقة تحول دون إرسالها فان على (اينا) أن تعتمد على نشرات الأخبار الملتقطة من الإذاعات كمصادر للأخبار .

وستقوم (اينا) باختيار الأخبار الواردة من الدول الأعضاء ، وتنقيحها ، ثم توزيعها كاجراء مؤقت بواسطة وكالة الأنباء السعودية التي ستقوم بدورها بتوزيع هذه الأخبار على وكالات الأنباء العالمية ، إلى أن تتوفر لدى (اينا) الوسائل التي تمكنها من القيام بذلك بنفسها .

وثمة احتمال آخر ، وهو إذاعة الأخبار التي تجمعها (اينا) بواسطة نشرة أخبار إذاعية خاصة تذاع من جدة ، وبما أن تكاليف جهاز إرسال باهظ جداً ، في الوقت الحاضر ، فان من المقترح اجراء ترتيبات مع حكومة المملكة العربية السعودية لاستخدام محطة إرسالها في ساعات معينة من النهار . ويمكن تكييف جهاز الإرسال بطريقة ما تجعل له اتجاهاً خاصاً من الموجات ، توجه نحو بلدان معينة أي الدول الأعضاء . وإذا توفرت هذه الوسيلة أصبح بإمكان (اينا) أن تذيع نشرات أخبارها اليومية على الهواء[2] .

ثانياً ــ نشرة الأخبار الأسبوعية :

ستقوم الوكالات الأعضاء بإرسال نشراتها الصحفية إلى مقر (اينا) بواسطة

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

البريد الجوي ، وسوف يتم توزيع مواد الأخبار التي تجمعها (اينا) على الدول الأعضاء بالبريد الجوي ، أو بواسطة التلكس ، معتمدة على طبيعة الأخبار والأموال المتوفرة لديها[1] .

ثالثاً ـ التحقيقات الصحفية :

ستقوم كل وكالة عضو بإرسال مقالات دورية إلى مقر (اينا) تتناول الطبيعة السياسية والثقافية والاقتصادية للبلاد التي تمثلها تلك الوكالة ،وتقوم (اينا) بتوزيع هذه المقالات على الدول الأعضاء لنشرها ، ويمكن إرسال هذه المقالات إلى مقر (اينا) ،بواسطة الحقائب الدبلوماسية أو بالبريد العادي والعكس بالعكس[2] .

ولقد قامت وكالة الأنباء الإسلامية الدولية فعلا ، بتنفيذ مشروع تجريبي ، لتحديد قدرتها ، تمهيداً لبدء العمل . فقامت بإصدار نشرات إخبارية تتضمن الأخبار التي ترد إليها من وكالات أنباء الدول الأعضاء . وصدر العدد الأول منها في ٣ يونيو ١٩٧٢ ، وكان باللغة الانجليزية فقط ، ثم صدرت الأعداد التالية باللغتين : العربية والانجليزية ، وكانت هذه النشرات تصدر في فترات غير منتظمة : اسبوعية ، أو نصف أسبوعية أو نصف شهرية . ويتم توزيعها بالبريد على السفارات الإسلامية ، والصحف ، وأجهزة الإعلام المختلفة في جدة بالمملكة العربية السعودية حيث يوجد المركز الرئيسي للوكالة ، وفي الدول الإسلامية الأخرى . وبالرغم من أن وكالات أنباء الدول الأعضاء ، ، قد عملت كل ما في وسعها للمساعدة في تطوير هذه الخدمة ، إلا أنها لم تستمر ، حيث قرر المجلس التنفيذي للوكالة إيقاف هذه النشرات في سبتمبر ١٩٧٣ ، إلى حين تكتمل أجهزة الوكالة ، وذلك لعدم جدواها وفاعليتها ولأن المصروفات المنفقة لم تكن ملائمة للنتائج[3] .

وحتى تقوم وكالة الأنباء الإسلامية الدولية بتأدية واجباتها على أكمل وجه ، ويتسنى لها المضي قدماً بخطى ثابتـة ، فقد وافق المجلس التنفيذي للوكالة ، في اجتماعه الطارئ الذي عقده في جدة في ١٣ ديسمبر ١٩٧٣ على مشروع

---

(١) المصدر السابق .

(٢) المرجع السابق .

(٣) كلمة مدير عام الوكالة في المجلس التنفيذي عام ١٩٧٤ ، مصدر سابق – وكذلك الوثيقة (أس/س م/ لك ل/د – ٢٤) مصدر سابق .

المواصلات السلكية واللاسلكية الخاص بالوكالة . ويتضمن ما تحتاجه الوكالة في مرحلتها الأولى ، في إطار هذا المشروع ما يلي :

أ – إنشاء محطة استقبال في جدة مزودة بكافة الأجهزة الضرورية الحديثة ، لتسلم الأخبار من مراسليها ، ومن وكالات الأنباء التابعة للدول الأعضاء ، واستقبال الأخبار يجب أن يتم بواسطة الأجهزة اللاسلكية المبرقة . كما يجب تركيب جهاز مراقبة لاسلكي يتألف من أجهزة استقبال قوية مقرونة بمسجلات مغنطيسية ، وبإمكان مراسلي وكالة الأنباء استخدام مرافق التلغراف والمبرقات الكاتبة الدولية أو الأجهزة اللاسلكية المبرقة التي تمتلكها وكالات الأنباء الدول الأعضاء . ويشتمل مبنى محطة الاستقبال أيضاً على مركز مواصلات أو غرف تحرير ، وورشة صيانة ومكتبة ، ومكاتب للإدارة العامة والحسابات .

ب – بناء محطة إرسال مركزية في جدة ، على أن تكون قادرة على نقل نشرات أخبار وكالة الأنباء الإسلامية بواسطة الأجهزة اللاسلكية على موجات قصيرة مع حقل هوائي كبير مجهز بحيث يستطيع تغطية أي نقطة في العالم ، إلى جانب الوصول إلى كافة الدول الإسلامية .

أما في المرحلة الثانية ، فلا بد أن يكون لوكالة الأنباء الإسلامية خمسة مكاتب إقليمية تكون مهمتها جمع الأخبار ، وإرسالها إلى المركز الرئيسي بجدة ، ونشر أخبار الوكالة وبيعها ، ويجب أن تقام هذه المكاتب في جنوب وشرقي آسيا .. وشمال وغربي أفريقيا ، والشرق الأوسط ، وأوروبا ، وأمريكا وبإقامة هذه المكاتب سيكون لوكالة الأنباء الإسلامية مركز دولي مرموق وستتمكن من منافسة وكالات الأنباء الدولية الأخرى في هذا المجال ، ولا بد للشروع في هذه المرحلة حالما يتم الانتهاء من المرحلة الأولى ، كما سبق ذكره[1] .

---

(١) الوثيقة (أ س/س م/ك ل/د – ٢٤) مصدر سابق . وكذلك مذكرة بشأن وكالة الأنباء الإسلامية الدولية ، مصدر سابق ، وتوجد في هذين المصدرين كافة التفاصيل الخاصة بمحطات الإرسال والاستقبال والتجهيزات الفنية والمباني والتقديرات المالية اللازمة لها .. الخ .

ومن الجدير بالذكر ، أن كل مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية جرى عقده ، قد أجاز قراراً ذا منفعة لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية ، خاصة فيما يتصل بوضع الوكالة المالي ، والمبالغ اللازمة لتنفيذ مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية للوكالة . وقد سبق ذكر بعض هذه القرارات في مواضعها ، وسيأتي بيان بعضها الآخر فيما يلي :

فقد اتخذ مؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الرابع المنعقد في بنغازي بليبيا في الفترة من ٢٤ حتى ٢٦ مارس ١٩٧٣ قراراً حث فيه الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها في الوكالة بصفة عاجلة ، وأوصى بأن تقدم الدول القادرة مالياً ، معونات للوكالة لتنفيذ مشروعاتها ، وتوسيع نشاطها . كما أوصى الدول الأعضاء بحث وكالاتها وأجهزتها المختصة على الاهتمام بتزويد الوكالة بالأخبار ، والنشرات ، وذلك لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها وكالة الأنباء الإسلامية الدولية[1] .

كما أصدر مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الخامس ، المنعقد في كوالالمبور بماليزيا في الفترة من ٢١ حتى ٢٥ يونيو ١٩٧٤ القرار التاسع بشأن وكالة الأنباء الإسلامية الدولية الذي ينص على «إنشاء رأس مال يقدر بحوالي ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي مخصص لتمويل الاستثمارات الرئيسية المطلوبة لإنشاء نظام للتليكومينيكشن لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية في جدة بالإضافة إلى محطاتها الإقليمية في أفريقيا وآسيا وأمريكا وأوروبا ، وسيغطي هذا المبلغ بمساعدات اختيارية» وينص القرار أيضاً على «تخصيص ميزانية تنفيذية سنوية تقدر قيمتها الجمعية العامة لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية» . وقد حدد القرار مصادر تغطية الأرصدة الخاصة بالاستثمارات الرئيسية ، والميزانية التنفيذية السنوية من :

١ – اشتراكات محددة لجميع الدول الأعضاء .
٢ – الهبات الاختيارية من الدول الأعضاء .
٣ – مساهمة مالية من الميزانية الخاصة بالأمانة العامة .
٤ – عائد الخدمات[2] .

---

(١) القرار الحادي عشر بعنوان (وكالة الأنباء الإسلامية الدولية) من قرارات المؤتمر ، والمنشور في ص ٧٨ بكتاب مجموعة قرارات وبيانات ، مرجع سابق .

(٢) مجموعة قرارات وبيانات ، مرجع سابق ص ١٢٣ و١٢٤ .

وأعرب المؤتمر عن امتنانه للدول الأربع الأعضاء : المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، ودولة الكويت ، ودولة قطر ، لمساهمة كل منها بمبلغ خمسمائة ألف دولار أمريكي ، وبذلك يرتفع المبلغ إلى مليونين و٦٢٥ ألف دولار أمريكي[١] .

وحرصاً على أن تتم الأنشاءات الرئيسية للوكالة ، وعلى دعم ميزانيتها السنوية بصورة تمكنها من الاضطلاع بالمهام الملقاة عليها ، أصدر مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السادس المنعقد في جدة في الفترة من ١٢ حتى ١٥ يوليو ١٩٧٥ قراراً ينص على مناشدة الدول الأعضاء بزيادة تبرعاتها لدعم الميزانية الإنشائية للوكالة بحيث يتوفر لديها ٦ ملايين دولار ، تسهم فيها كافة الدول الأعضاء مهما يكن حجم الإسهام الذي تتقدم به كل منها . واستمرار التقدم بتبرعات اختيارية أخرى خلال سنوات البداية الثلاث تدعيماً للميزانية التنفيذية السنوية «كما نص القرار على مناشدة الدول الأعضاء بتسديد اشتراكاتها السنوية لهذه الوكالة في مواعيدها»[٢] .

كذلك أصدر مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السابع المنعقد في اسطمبول بتركيا من ١٢ حتى ١٥ مايو ١٩٧٦ قراراً نص في بنده الرابع على «دعوة الدول الأعضاء إلى التقدم بمزيد من التبرع لصالح الوكالة وكذلك حثها على دفع اشتراكاتها السنوية بانتظام[٣] » .

وفي هذا الصدد أيضاً ، استعرض المجلس التنفيذي للوكالة في اجتماعه بالرياض بالمملكة العربية السعودية يوم ١٦ أبريل ١٩٧٧ ، مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية للوكالة ، ووافق على التقرير الفني المتعلق بإعداد هذا المشروع . كما أعد مدير عام الوكالة تقريراً أشار فيه إلى المبالغ الواردة بالعطاءات المقدمة لتنفيذ المشروع ، وتتراوح ما بين ٢٢ و٣٤ مليون دولار أمريكي ، والتي ستعرض على المجلس التنفيذي للوكالة لانتقاء أصلحها . وبعد أن اطلع مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثامن المنعقد في طرابلس في الفترة من ١٦ حتى ٢٢ مايو ١٩٧٧ على

---

(١) بيان مشترك لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الخامس ، ضمن وثائق الوكالة المحفوظة في أرشيفها .

(٢) نص القرار رقم (٧) بشأن وكالة الأنباء الإسلامية الدولية ، ضمن محفوظات أرشيف الوكالة .

(٣) نص القرار رقم (٧/١١ أق) بشأن وكالة الأنباء الإسلامية ، من محفوظات الوكالة .

المشروع والتقرير السابقين ، أصدر قراراً ينص في بنده الأول على «حث الدول الأعضاء على توفير الأموال الضرورية لتغطية تكاليف مشروع الاتصالات السلكية واللاسلكية المشار إليه ، باعتباره الوحدة الأساسية التي ستمكن الوكالة من الاستقبال والبث من وإلى الدول الأعضاء وبعض أجزاء أخرى في العالم على أن تتم الإسهامات الطوعية لذلك في خلال مدة صلاحية العطاءات المقدمة وهي خمسة أشهر تفادياً لارتفاع جديد في الأسعار» . كما تضمن القرار في بنده الثاني «حث الدول الأعضاء لتسديد الاشتراكات السنوية للوكالة» . وأكد القرار في بنده الثالث «ما سبق تقريره بمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي السادس بشأن تقديم تبرعات اختيارية خلال سنوات البداية الثلاث للوكالة دعماً لميزانيتها التنفيذية السنوية»[1] .

كذلك أعلن المؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية المنعقد في داكار بالسنغال في المدة من ٢٤ حتى ٢٨ أبريل ١٩٧٨ انه «ينظر بعين الرضا إلى إنهاء الدراسات والإجراءات الضرورية الخاصة بإقامة نظام للاتصالات السلكية الخاصة بها (الوكالة) ويعرب عن الأسف لأن بناء الوكالة لم يباشر فيه نظراً لعدم توفر التمويل اللازم لذلك» وقرر أن المؤتمر يوافق «على أن إقامة نظام الاتصال السلكي الخاص بالوكالة يجب أن يبقى كهدف نهائي للوكالة لمساعدتها على الاضطلاع بواجبها دون الاعتماد على مصادر محدودة لا تتفق ودورها . ويناشد الدول الأعضاء المبادرة إلى تقديم التبرعات الطوعية لصندوق المشروع الخاص بالمنظمة» كما أيد المؤتمر كإجراء مؤقت المشروع البديل الخاص باستئجار الوسائل والتجهيزات السلكية من مصادرها الحالية حتى تباشر أعمالها في أسرع وقت»[2] .

هذا وقد وافق المجلس التنفيذي لوكالة الأنباء الإسلامية في اجتماعاته التي عقدها في جدة من ٢٠ حتى ٢٢ مايو ١٩٧٨ . على مشروع اتصالات الوكالة البديل السابق الإشارة إليه ويتضمن استئجار بعض قنوات الأقمار الصناعية من هيئة (ايتالكبل ITALCABLE) الايطالية وذلك للاستقبال والإرسال من بعض

---

(١) نص القرار رقم (٨/٣/ث) حول وكالة الأنباء الإسلامية ، محفوظ في أرشيف الوكالة .
(٢) مشروع قرار بشأن وكالة الأنباء الإسلامية صدر عن المؤتمر الإسلامي التاسع لوزراء الخارجية ، من محفوظات أرشيف الوكالة .

الدول المختارة . والتعاون مع الوكالات الأعضاء التي لديها أجهزتها الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية لبث أخبار (اينا) إلى الدول التي تقع في نطاق خدماتها .. وكذلك استئجار جهازي إرسال من راديو (ستامبا) لفترة محدودة من الساعات في اليوم لإرسال الأخبار في الاتجاه العام للدول الأعضاء بالوكالة .(١) .

وفي مرحلة التمهيد للعمليات تمت الاستعدادات لبدء العمليات الإخبارية في أبريل ١٩٧٩ م وذلك بعد اجراء الاختبارات اللازمة لقنوات الاتصالات الثلاثية التي تربط الوكالة مع «راديو ستامبا» في روما . وفي اليوم التاسع من مايو ١٩٧٩ م بثت الوكالة من جدة أول نشرة إخبارية لها عبر الأثير . وقد صادف هذا اليوم انعقاد المؤتمر العاشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية في مدينة (فاس) المغربية . وكذلك استقبلت الوكالة في ذلك اليوم بمقرها في جدة وعبر وسائل اتصالاتها في روما النشرات الإخبارية لوكالات أنباء : ليبيا وقطر وتونس والكويت ومصر والمغرب والعراق والخليج واندونيسيا وإيران وباكستان وبنجلادش(٢) .

وكان قد تم وضع خطة على أساس تحديد ثلاث ساعات لكل من النشرة العربية والانجليزية والفرنسية أو ما مجموعه تسع ساعات للإرسال اللاسلكي ، إلا أنه تعذر الإرسال باللغة الفرنسية ولذلك تقرر أن يكون الإرسال الإنجليزي ثلاث ساعات والإرسال العربي لمدة ست ساعات يوميا(٣) .

ولقد عملت الوكالة لكي تكون لها أجهزتها الخاصة للاتصالات اللاسلكية في مقر عملها بجدة ، حيث تم تركيب جهاز استقبال لاسلكي اليكتروني (نوع فريدريك) في مقر الوكالة ، وبفضل هذا الجهاز تمكنت الوكالة من التقاط النشرات التي تبثها بعض الوكالات الأعضاء بصورة مباشرة . وعلاوة على ذلك كان لهذا الجهاز ثلاث فوائد هي :

١ – سهل للوكالة أن تلتقط مباشرة النشرات التي تبثها وكالات الأنباء التي لا ترتبط بشركة «راديو ستامبا» في روما .

---

(١) جريدة (المدينة) السعودية العدد ٤٢٩٧ بتاريخ ٢٢ مايو ١٩٧٨ .

(٢) و(٣) مذكرة حصلت عليها من الوكالة في جمادي الأول ١٤٠٠ هـ الموافق مارس ١٩٨٠ م .

٢ – أتاح للوكالة فرصة الاتصال المباشر مع وكالات الأنباء لالتقاط نشراتها على مدى ٢٤ ساعة .

٣ – حقق للوكالة فرصة الاعتماد على نفسها بحيث يمكنها الاستغناء عن استقبال النشرات الإخبارية عبر «راديو ستامبا» كما يتيح لها فرصة زيادة فترة إرسالها الحالية والتي تستغرق تسع ساعات يومياً[١] .

ويبلغ المعدل اليومي للكلمات التي تلتقطها وكالة «اينا» حالياً (أوائل عام ١٩٨٠ م) ما يتراوح بين ٣٠ و٣٥ ألف كلمة وتعيد بث ما مقداره نحو ٩ آلاف كلمة يومياً[٢] .

ومن أهم الأحداث الدولية التي قامت الوكالة بتغطيتها لأول مرة منذ انشائها ، الندوة الدولية حول القدس التي عقدت في لندن في ديسمبر ١٩٧٩ م تحت رعاية المملكة العربية السعودية .. كما قامت الوكالة بتغطية مناسك الحج للعام نفسه .. كذلك قامت بتغطية الأحداث الأليمة التي وقعت في بيت الله الحرام بمكة المكرمة في محرم ١٤٠٠ هـ .

أما فيما يتعلق بعدد الدول الأعضاء في وكالة الأنباء الإسلامية ، فيبلغ حالياً ٤٢ دولة هي : أفغانستان – الجزائر – البحرين – بنجلاديش – الكاميرون – تشاد – مصر – جابون – جامبيا – غينيا – غينيا بساو – أندونيسيا – إيران – الأردن – الكويت – لبنان – ليبيا – ماليزيا – مالي – موريتانيا – المغرب – عمان – باكستان – اليمن الديمقراطية – قطر – السعودية – السنغال – سيراليون – الصومال – السودان – سوريا – تونس – تركيا – أوغندا – الإمارات – فولتا العليا – اليمن – العراق – فلسطين – جزر مالاديف – جزر القمر[٤] .

وجدير بالذكر أن هذه الدول هي في الوقت نفسه أعضاء المؤتمر الإسلامي[*] ،

---

(١) و(٢) و(٣) المذكرة السابقة .

(٤) قائمة بأسماء الدول الأعضاء ، من محفوظات أرشيف الوكالة .. وكان عدد هذه الدول ١٩ دولة في اجتماع الجمعية العامة الأول الذي عقد في كوالالمبور عام ١٩٧٢ ثم أصبح ٣٨ دولة في اجتماع الجمعية العامة الثاني الذي عقد في جدة عام ١٩٧٤ (راجع كلمة خالد حمزة غوث ، مصدر سابق) .

(*) نتيجة لذلك فإن عدد الأعضاء بالوكالة يزيد كلما زاد عدد أعضاء المؤتمر الإسلامي .

وحول هذا الشأن ، فقد تساءل المجلس التنفيذي لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية في اجتماعه الذي عقده يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٤ في جدة ، عما إذا كان ملزماً لجميع أعضاء المؤتمر الإسلامي أن يكونوا في نفس الوقت أعضاء في الوكالة . ولم يجد المجلس رداً واضحاً على التساؤل في المستندات الأساسية للوكالة ، كما لم يبين دستور الوكالة ، أو الخطوط التوجيهية المكملة له ، أي أن عضو في الأمانة العامة الإسلامية ، يصبح بصورة تلقائية عضواً في وكالة الأنباء الإسلامية الدولية . ولكن هذا مفهوم ضمناً من جميع مستندات الوكالة منذ أول اجتماع للجمعية العامة الذي عقد في كوالالمبور يومي ١٦ و١٧ أغسطس ١٩٧٢ [١] .

ومن المفروض أن تجمع «وكالة الأنباء الإسلامية الدولية» الأخبار والمعلومات من وكالات أنباء تلك الدول الأعضاء وأن تصوغها في نشرات إخبارية ، ثم تقوم ببثها إلى مختلف المناطق .. إلا أنه مما يعوق (اينا) عن القيام بهذه المهمة ، وهي مد خدماتها إلى أنحاء العالم الإسلامي ، أن نصف الدول الأعضاء ليست لديها وكالات أنباء محلية .. بالإضافة إلى أن أغلب تلك الوكالات حديثة العهد والنشأة وتفتقر إلى المعدات والأجهزة اللازمة للسرعة في إنجاز العمل .. وفوق ذلك نجد أن الكثير من أخبار تلك الوكالات شائع بحكم نقله عن الوكالات الأجنبية أو ذا صبغة محلية صرفة . وفي بعض الأحيان تكون الأخبار مبنية على تصريحات أو تعليقات تتناول نزاعاً قائماً بين دولة وأخرى أو مشتملة على عناصر أخرى لا تصلح لما تبثه وكالة (اينا) من النشرات .

ونتيجة لذلك سيظل أداء وكالة (اينا) دون المستوى المطلوب لفترة من الزمن قد تطول ! ! وحتى يمكن تلافي ذلك ، لا بد من اقناع وكالات الأنباء الأعضاء أن تعطى الأفضلية والأولوية لأنباء وكالة (اينا) وأن تلتقطها بصورة منظمة ، وتعمل على نشرها بمختلف وسائلها . وأن تزود الدول وكالاتها بأجهزة الاستقبال اللاسلكي القوية حتى يتسنى لهذه الوكالات التقاط نشرات (اينا) بصورة مباشرة .

كما يجب على (اينا) أن توسع مدى نشاطها وشبكة اتصالاتها عن طريق المراسلين المتفرغين أو غير المتفرغين في أرجاء العالم الإسلامي ، مع الحرص على

---

(١) النقطة رقم (٩) من محضر وقائع جلسة اجتماع اليوم الأول للمجلس التنفيذي يوم ١٢ نوفمبر ١٩٧٤ — وكذلك كلمة مدير عام الوكالة في هذا الاجتماع ، مصدر سابق .

إنشاء مراكز خارجية للأنباء وإقامة جهاز متكامل للاتصالات اللاسلكية في المدى البعيد حتى تؤدي الوكالة أعمالها بصورة مستقلة وفي حرية تامة ..

وقبل كل ذلك يجب على الدول الأعضاء أو الوكالات الأعضاء أن تقرن القول بالعمل ، وخاصة في المجال المالي ، حيث أن غالبية الدول الأعضاء ما زالت متخلفة عن تسديد اشتراكاتها السنوية الضئيلة لصندوق الوكالة ..

إن وكالة الأنباء الإسلامية الدولية «اينا» تتعرض – من حيث الفكرة – لبعض المقاومة في كثير من المناطق ... ولذلك يجب القضاء على هذه المقاومة .. ولتحقيق هذه الغاية لا بد للوكالة أن تسعى – في المقام الأول – على كسب ثقة كل دولة من الدول الأعضاء ، ثم ثقة وسائل الإعلام العالمية من خلال أدائها لواجباتها الجسام بعزم وثبات واقتدار .

* * *

من العرض السابق لهذا الفصل ، يتضح أن الدول العربية ، قد سارت في اتجاهين متوازيين في وقت واحد تقريباً ، لتوحيد وكالات أنبائها ، في اطار جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي

وقد تمثل الاتجاه الأول ، الذي اقتصر على الدول العربية فقط ، في تأسيس (اتحاد وكالات الأنباء العربية) في نطاق جامعة الدول العربية ، خلال اجتماع عقده مديرو وكالات الأنباء العربية بالقاهرة في اكتوبر ١٩٦٤ ، وعقد المؤتمر الأول للجمعية العامة للاتحاد في عمان في يوليو ١٩٦٥ . ومنذ ذلك الحين أهملت الفكرة إلى أن أثير موضوع الاتحاد من جديد في الاجتماع الذي عقده مديرو الوكالات العربية بالقاهرة في يناير ١٩٧٤ حيث برز الاتحاد إلى الوجود ، وأخذ يواصل ممارسة نشاطه الفعلي لتحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها .

أما الاتجاه الثاني ، فكان عن طريق تعاون كل الدول العربية وعددها ٢١ دولة مع غيرها من الدول الإسلامية ، الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، وقد تبلور ذلك في تأسيس (وكالة الأنباء الإسلامية الدولية) هيئة اعتبارية مستقلة في حد ذاتها ، ومرتبطة بالمؤتمر الإسلامي بحكم نصوص ميثاقه ، وذلك بقرار مبدئي اتخذه مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني الذي عقد في كراتشي في ديسمبر عام ١٩٧٠ وتلا ذلك صدور العديد من القرارات والتوصيات من مختلف الاجتماعات والمؤتمرات

* * *

التي عقدتها أجهزة الوكالة ودعمتها وأيدتها قرارات عديدة اتخذتها كل مؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية التي عقدت . وقد بدأت الوكالة بثها الفعلي في ٩ مايو ١٩٧٩ م ، وبالرغم من ذلك لم تقم الوكالة بعملها على الوجه المرضي لعدم توفير الأموال الكافية ، مع أن هذا العبء يقع على عاتق ٤٢ دولة ، من بينها دول البترول الغنية ، ولو تضافرت جهود تلك الدول المخلصة ، لما تأخر هذا الإنجاز الضخم كل هذا الزمن الكبير ، في أداء دوره وتحقيق أهدافه .

بعد ذلك يبقى جانب آخر من جوانب جهود الدول العربية في مجال توحيد وكالات الأنباء ، وهذا الجانب هو محاولاتها لتوحيد الوكالات فيما بينها . وذلك هو موضوع الفصل التالي ..

الفصل الثاني

محاولات توحيد الوكالات عن طريق الدول العربية وبعضها البعض

محاولة توحيد وكالات الأنباء
في دول ميثاق طرابلس (*)

بدأ تنفيذ هذه المحاولة انطلاقاً من القرار الذي اتخذه وزراء الإرشاد (الإعلام) في الجمهورية العربية المتحدة (جمهورية مصر العربية) والجمهورية العربية الليبية (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية) وجمهورية السودان الديموقراطية في اجتماعهم بالقاهرة، في الفترة من ٦ حتى ٩ يونيو ١٩٧٠ بشأن توحيد وكالات الأنباء في الدول الثلاث، وضرورة اجتماع مديري الوكالات الثلاث لوضع الصيغة التنفيذية لهذا القرار [١].

وتنفيذاً لذلك عقد مديرو الوكالات الثلاث، اجتماعين يومي ٣ و٤ اكتوبر ١٩٧٠ [٢] استعرضوا خلالهما كافة الأوضاع في الوكالات الثلاث، وما يلزم اتخاذه من إجراءات لتنفيذ قرار الوزراء الثلاثة. وتوصلوا في نهاية الاجتماعين إلى بعض النتائج الهامة، ومنها أن توحيد الوكالات الثلاث كهدف أمر لا جدال فيه باعتبار انه جزء من الهدف الكبير الذي يسعى إليه الجميع ويؤمنون به وهو الوحدة العربية الشاملة [٣].

(*) قام ميثاق طرابلس بين دول: مصر، وليبيا، والسودان، وتم توقيعه من قبل رؤساء الدول الثلاث في طرابلس عاصمة ليبيا يوم ١٩٦٩/١٢/٢٧ بعد أن عقدوا عدة اجتماعات فيما بينهم بدأت يوم ٢٥ من نفس الشهر.

(١) تقرير عن اجتماع مديري وكالة أنباء الشرق الأوسط، ووكالة الأنباء السودانية، ووكالة الأنباء الليبية في اجتماعهم المنعقد يومي ٣ و٤ اكتوبر ١٩٨٠ بالقاهرة من الوثائق المحفوظة بوكالة أنباء الشرق الأوسط حول هذا الموضوع – وكذلك جريدة الأهرام بتاريخ ١٠ يونيو ١٩٧٠.

(٢) جاء في التقرير السابق ذكره، أنه كان قد تم تحديد موعد هذا الاجتماع في ٢٠ سبتمبر ١٩٧٠ وحضر للقاهرة السيد محمد حسني شعبان مدير عام وكالة الأنباء الليبية، وفي آخر لحظة اعتذرت وزارة الإرشاد السودانية من عدم إمكان حضور مدير وكالة الأنباء السودانية واقترحت تأجيل الاجتماع وعقده في الخرطوم يوم ٢٠ اكتوبر ١٩٧٠ وبعد عدة اتصالات أبلغت وزارة الإرشاد السودانية عن طريق وزارة الإرشاد في الجمهورية العربية المتحدة انه تقرر تفويض السيد علي قبلي الوزير المفوض بسفارة السودان بالقاهرة لحضور هذا الاجتماع والذي اعتذر بدوره فيما بعد نظراً لانشغاله بمؤتمر القمة الذي عقد بالقاهرة ولعدم إلمامه بالموضوع. وبعد أن ناقش السيد / محمد عبد الجواد رئيس مجلس إدارة (أ ش أ) والسيد حسين شعبان الموضوع من كل جوانبه في عدة اجتماعات واتفقا على عدة خطوات رئيسية وصل السيد/ عبد الكريم المهدي مدير عام وكالة الأنباء السودانية يوم ٣ اكتوبر ١٩٧٠ حيث عقد الاجتماعان المشار إليهما..

(٣) التقرير السابق..

إلا أنه من الناحية العملية المحضة ، وبعد دراسة موضوعية شاملة للموضوع من كافة جوانبه ، رأى المجتمعون ان الإدماج الكامل للوكالات الثلاث ، يتطلب اتخاذ العديد من الخطوات التمهيدية ، التي ستتم على مراحل ، وتؤدي في النهاية إلى تحقيق هذا الإدماج وقد روعي في ذلك ظروف وإمكانيات كل وكالة من الوكالات الثلاث ، وكذلك تباين القوانين واللوائح المعمول بها في الأقطار الثلاثة[1] .

وللسير في طريق التوحيد ، رأى المجتمعون أن تبدأ الحكومات الثلاث ، ممثلة في وزراء إرشادها (الإعلام) فوراً بتوقيع بروتوكول بإنشاء اتحاد بين الوكالات الثلاث يضم الهيئات التالية : —

(١) مجلس الاتحاد : —

وهو السلطة العليا لهذه الوكالات الثلاث ، ويضم وزراء الإرشاد (الإعلام) في الأقطار الثلاثة ، ورؤساء الوكالات . وللمجلس أن يضم إليه من يرى من غير هؤلاء ، وتكون رئاسته دورية بين الوزراء ، ويجتمع مرة في السنة ، وتكون مهمته : —

أ) وضع السياسة العامة للوكالات الثلاث .
ب) الموافقة على الميزانية للوكالات الثلاث ، وميزانية الاتحاد .
ج) التخطيط بالنسبة للمكاتب الخارجية ، والتنسيق بين الوكالات الثلاث .
د) أية موضوعات أخرى تتعلق بعمل الوكالات الثلاث .

(٢) مجلس المديرين :

ويضم مديري الوكالات الثلاث ومن يرى مجلس الاتحاد أو مجلس المديرين ضمهم ، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الاتحاد ، ويجتمع مرة كل ثلاثة أشهر لوضع قرارات مجلس الاتحاد موضع التنفيذ ، واتخاذ الخطوات الفنية اللازمة للسير بالوكالات الثلاث نحو الهدف المنشود ، وهو التكامل ثم التوحيد بين الوكالات الثلاث ، وإزالة أية عقبات تعترض هذا السبيل ، وتكون رئاسته حسب مكان الاجتماع .

---

(١) التقرير السابق .

(٣) الأمانة العامة :ـ

ينبثق عن الاتحاد أمانة عامة يتولاها أمين فني ، ويجوز تعيين موظفين تابعين للأمانة حسب الحاجة . وتكون مهمة الأمانة العامة الإعداد لاجتماعات مجلس الاتحاد ، ومجلس المديرين ، وتولي السكرتارية في هذه الاجتماعات ، وإعداد المحاضر والتقارير التي تعرض على مجلس الاتحاد ، والاتصال بالوكالات الثلاث فيما يتعلق بأعمال الاتحاد ، وأية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس الاتحاد ومجلس المديرين[١] .

ولتحقيق مزيد من التعاون بين الوكالات الثلاث ، وأحسن السبل لإيصال الخبر الليبي والسوداني إلى القاهرة لإعادة بثه في الحال على أوسع نطاق ممكن ، رأى مديرو الوكالات الثلاث بعد المناقشات التي دارت بينهم ، ان هذا يقتضي بأن يكون هناك اتصال مباشر ودائم بين كل من طرابلس والخرطوم من جهة وبين القاهرة من جهة أخرى .. ولذلك اتفقوا على أن تقوم وكالة الأنباء الليبية ، ووكالة الأنباء السودانية بشراء جهازي إرسال للعمل طوال الوقت ، حتى يمكن ايصال الخبر الليبي والخبر السوداني إلى القاهرة أولاً بأول ، وبأسرع وسيلة ، قبل أن تتناوله أيدي الوكالات الأجنبية بالتشويه والتحريف والاختصار . كما اتفقوا على أن تعتمد كل وكالة من الوكالات الثلاث على الوكالتين الأخريين بشكل رئيسي في تغطية أخبار بلديهما . على أن يوضع ذلك موضع التنفيذ بعد أن يتم التكامل والتنسيق التام بين الوكالات الثلاث . وتقوم كل وكالة أيضاً بتغطية أخبار الأقطار المحيطة بها وإمداد الوكالتين الأخريين بهذه الأخبار[٢] .

واتفق مديرو الوكالات الثلاث كذلك على تبادل الخبرات الفنية والتدريب بين وكالاتهم .. وقد التزمت وكالة أنباء الشرق الأوسط ، ووكالة الأنباء الليبية بتدريب العناصر الفنية اللازمة لوكالة الأنباء السودانية في أقرب وقت نظرا لحاجة تلك الوكالة الشديدة للعناصر الفنية المدربة ..

كما رأوا ضرورة تجهيز الوكالة السودانية في أسرع وقت بالأجهزة الفنية اللازمة حتى تتمكن من القيام بدورها في التنسيق والتكامل مع وكالتي أنباء الشرق الأوسط والأنباء الليبية[٣] .

---

(١) التقرير السابق .

(٢) ، (٣) التقرير السابق .

كذلك رأى مديرو الوكالات الثلاث ، ضرورة تسهيل سفر العاملين بالوكالات الثلاث ، وتنقلاتهم بين الأقطار الثلاثة ، لإمكان إجراء الاتصالات العاجلة ومسايرة سرعة الأحداث التي تقع ، وتغطيتها في حينها ، حتى يكون لها السبق في هذا المجال على الوكالات الأجنبية ، وحتى لا يكون هناك مجال للوكالات الأجنبية لتشويه الأخبار وتحريفها [1] .

كما رأى المديرون الثلاثة أن تساهم كل وكالة بحصة قدرها خمسون ألف جنيه لتحقيق الغرض الذي من أجله أن يقام هذا الاتحاد .. وأكدوا أنه إذا أمكن تنفيذ كل الخطوات السابق ذكرها ، فستكون الوكالات الثلاث قد حققت تنسيقاً وتكاملاً من الناحية الفنية والخبرية ، بحيث تصبح في وضع يسمح بتوحيدها توحيداً كاملاً [2] .

وفي يناير ١٩٧١ اتفق وزراء إعلام دول ميثاق طرابلس على اتخاذ الخطوات التالية لوضع قرارهم السابق بتوحيد وكالات الأنباء في دولهم موضع التنفيذ :

١ – تصبح وكالة أنباء الشرق الأوسط الحالية وكالة مركزية تنطق باسم دول الاتحاد الثلاث وتصبح وكالة الأنباء الليبية ووكالة السودان للأنباء فرعين لها . كما يكون للوكالة المركزية فرع ثالث في الجمهورية العربية المتحدة .

٢ – يشكل مجلس إدارة مؤقت يضم عضوين عن كل وكالة لإدارة هذه الوكالة في المرحلة الحالية وللإشراف على الخطوات التنفيذية لعملية التوحيد .

٣ – يتكون مجلس الإدارة من رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط ومديري الوكالتين الليبية والسودانية ، وعضو آخر من كل وكالة من الوكالات الثلاث .

٤ – يجتمع المجلس تباعاً في القاهرة أو في إحدى عواصم الدولتين الأخريين .

٥ – يشكل مجلس الإدارة المؤقت لجاناً لتقييم الأصول والخصوم للوكالات الثلاث تمهيداً لنقل ملكيتها إلى دول الاتحاد الثلاث .

٦ – تبحث اللجان السابق ذكرها جميع الأوضاع القانونية والإدارية والمالية التي تسهل قيام الوكالة المركزية في شكلها النهائي . كما تقترح هذه اللجان الأسس المالية لمساهمة الدول الثلاث في رأس مال الوكالة المركزية ، وكيفية تكوين

---

(١) ، (٢) التقرير السابق .

مجلس إدارتها وأسس المساهمة في الميزانية الموحدة ..

٧ – تعرض هذه اللجان اقتراحاتها على مجلس الإدارة المشترك المؤقت لمناقشتها وإقرارها وعرضها على وزراء إعلام الدول الثلاث لاعتمادها ..

٨ – تنطق الوكالة المركزية بعد تكوينها باسم الدول الثلاث وتربطها بدول العالم الأخرى وببعضها البعض ولتحقيق ذلك الغرض تتخذ الخطوات الفورية لشراء أجهزة الإرسال والاستقبال اللازمة لربط العواصم الثلاث على مدى الأربعة وعشرين ساعة .. كما تتخذ الإجراءات الفورية لشراء أجهزة إرسال واستقبال صور لتركيبها في الدول الثلاث لبث الصور بصفة دائمة وفورية وذلك بهدف تغذية أجهزة الإعلام في هذه الدولة ..

٩ – تتبع الوكالة المركزية الأم ، مكاتب وكالة أنباء الشرق الأوسط الموجودة حالياً في الخارج ، ويقرر مجلس إدارتها إنشاء المكاتب الجديدة الضرورية لها .

١٠ – لتيسير إدماج الوكالات الثلاث في وكالة واحدة وبدء العمل فيها ، اتفق الوزراء الثلاثة على أن تساهم فوراً كل وكالة من الوكالات الثلاث في رأس مال كل من الوكالتين الأخريين بمبلغ ٥٠ ألف جنيه استرليني وبذلك تصبح هذه الوكالات الثلاث شركات ذات رأس مال مشترك ، وذلك تمشياً مع القوانين السارية في الدول الثلاث .

١١ – يكون مجلس إدارة الوكالة المركزية هو السلطة العليا التي تتولى اقرار ميزانياتها والتخطيط لأعمالها ، ووضع القوانين واللوائح المناسبة للعمل في المركز الرئيسي والفروع والمكاتب الخارجية وغير ذلك من المسؤوليات التي تضمن سير العمل على أكمل وجه .

١٢ – تستمر الالتزامات والعقود المبرمة بين كل من الوكالات الثلاث والوكالات الأجنبية وغيرها سارية المفعول ويصبح من اختصاص مجلس الإدارة المشترك أمر تجديدها أو الغائها أو إبرام عقود جديدة [١] .

وتأكيداً لضرورة الإسراع في إتمام الوحدة بين الوكالات الثلاث في وكالة

---

(١) اتفاق توحيد وكالات الأنباء في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية وجمهورية السودان الديموقراطية (من محفوظات وكالة أنباء الشرق الأوسط) .

مركزية واحدة ، اجتمع في القاهرة السيدان محمد عبد الجواد رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط ، ومحمد حسني شعبان مدير عام وكالة الأنباء الليبية يوم ١٤ يناير ١٩٧١ وذلك لوضع الترتيبات اللازمة لتحقيق السير في توحيد الوكالات الثلاث ، مترسمين الأحكام ، والأوضاع التي تم الاتفاق عليها بين وزراء الإعلام في دول ميثاق طرابلس في ٩ يونيو ١٩٧٠ وفي يناير ١٩٧١ بشأن توحيد وكالات الأنباء في الدول الثلاث[١] .

وتم الاتفاق خلال هذا الاجتماع ، على أن تكون الخطوة الأولى في هذا الصدد هي تشكيل (اللجنة التأسيسية) التي تسمى «مجلس الإدارة المؤقت» وفقاً لما قرره وزراء الإعلام وحتى يتسنى لهذه اللجنة مباشرة صلاحيتها في موعد غايته أول مارس ١٩٧١[٢] .

كذلك تم الاتفاق على تشكيل لجنة فرعية من المختصين في النواحي القانونية والمالية ، والفنية ، ويكون اختيار أعضائها من قبل المسؤول عن كل وكالة ، وذلك لإجراء دراسات أولية ، حول الأوضاع القانونية الخاصة بمراحل توحيد الوكالات ، والإجراءات الواجبة الاتباع في ضوء القوانين المحلية في الدول الثلاث ، فضلاً عن تقديم بيان عام لصيغ الاشتراك في رأس المال . وما يتصل بهذا الإسهام من تحديده ومقترحات توزيعه ، وميعاد سداده إلى غير ذلك مما يتعلق بالأوضاع المالية للوكالة الموحدة[٣] .

كما تم الاتفاق على أن يتولى رؤساء الوكالات – كل فيما يخصه – إعداد دراسة شاملة لإمكانيات كل وكالة سواء من الناحية البشرية لمختلف الأقسام ، أو من ناحية الإمكانيات المادية والمالية المتوفرة لديها ، يعطي صورة واقعية لوضع كل وكالة ، تمهيداً للنظر في هذه الدراسة في الاجتماع الأول للجنة التأسيسية ، كمرجع لما ستتخذه هذه اللجنة من مقترحات ، لدعم الاتصال الحالي بين الوكالات ،

---

(١) محضر الاجتماع الذي عقد في مقر وكالة أنباء الشرق الأوسط بالقاهرة . لم يحضر هذا الاجتماع السيد عبد الكريم المهدي مدير عام وكالة الأنباء السودانية وقد أرسلت إليه صورة من محضر الاجتماع ليتولى اتخاذ الإجراءات اللازمة لاعتمادها من السلطات المختصة في الحكومة السودانية ..

(٢) المصدر السابق – وتشكل هذه اللجنة من عضوين عن كل وكالة احدهما رئيس مجلس الإدارة أو مديرها العام حسب الأحوال واتفق في الاجتماع المشار إليه على المبادرة بعرض الأمر على وزراء الإعلام كل فيما يخصه لتحديد اسم العضو الثاني من كل وكالة ..

(٣) المصدر السابق .

والتعاون الفوري بينها . فضلاً عن اتخاذ هذه الدراسات كأساس لكافة القرارات ، والمقترحات التي تصدرها اللجنة التأسيسية ، في شأن الخطوات التنفيذية لعملية التوحيد[1] .

وقد اقترح الاجتماع تحديد يوم ٢٠ فبراير ١٩٧١ موعداً لعقد اجتماع مشترك للجنة التأسيسية ، واللجنة الفرعية – السابق ذكرهما – في القاهرة ، وذلك حتى يتسنى وضع الخطوط العريضة لأسس التوحيد ، تمهيداً لعرضها على مؤتمر وزراء الإعلام المزمع عقده في طرابلس يوم ٦ أبريل ١٩٧١[2] إلا أن هذه الاجتماعات لم تعقد على الاطلاق . ولم ينفذ أي من القرارات السابق ذكرها نظراً للظروف السياسية التي جدت بعد ذلك بين الدول الثلاث وأوقفت الاستمرار في تلك الاجتماعات التمهيدية لتوحيد وكالات الأنباء في دول ميثاق طرابلس مثلها في ذلك مثل باقي محاولات التوحيد التي كانت تجري في مختلف المجالات[3] .

---

(١) ، (٢) المصدر السابق .

(٣) معلومات مستقاة من الأستاذ محمد عبد الجواد رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط في لقاء معه يوم ١٩٧٨/٧/٢٢ .

محاولة توحيد وكالات الأنباء
في اتحاد الجمهوريات العربية

في ١٧ أبريل ١٩٧١ أعلن رؤساء الجمهورية العربية المتحدة ، والجمهورية العربية الليبية ، والجمهورية العربية السورية – في وقت واحد – قيام «اتحاد الجمهوريات العربية» بين الدول الثلاث[١] .

وفي إطار توحيد السياسة الإعلامية ، وخطة الإعلام ، وأجهزة ووسائل الإعلام في الجمهوريات الأعضاء بالاتحاد ، والتعاون مع أجهزة الإعلام العربية الأخرى لمخاطبة الرأي العام العالمي ، أصدر مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية في القاهرة ، قراراً بإنشاء مجلس متخصص لشؤون الإعلام ، ووسائل نشر الثقافة ... يسمى «مجلس شؤون الإعلام»[٢] .

وقد عقد مجلس شؤون الإعلام ، اجتماعات دورته الأولى بالقاهرة ، عاصمة الاتحاد ، في الفترة من ١٥ حتى ١٨ أبريل ١٩٧٢ ، وأصدر عدداً من التوصيات في مجال اختصاصه ، يهمنا منها في مجال بحثنا ، التوصية الثالثة الخاصة «بتوحيد وكالات الأنباء في الجمهوريات الأعضاء وهي : وكالة أنباء الشرق الأوسط ووكالة الأنباء الليبية ، ووكالة الأنباء السورية . ولتنفيذ هذه التوصية قرر المجلس أن يدعي رؤساء مجالس إدارات هذه الوكالات ومديروها للاجتماع بالقاهرة خلال شهر مايو المقبل (١٩٧٢) لوضع برنامج زمني لتنفيذ هذه التوصية[٣] .

ولكن هذا الاجتماع لم يعقد ، وتوقفت المحاولات التمهيدية لتوحيد الوكالات في الاتحاد ، وذلك لأن هذه الجهود والخروج بها إلى حيز التنفيذ متعلقة كلها بالقرار السياسي الذي لم يصدر على الإطلاق[٤] .

---

(١) الأهرام بتاريخ ١٧ و١٨/٤/١٩٧١ وقد وقع الاتفاق بهذا الشأن في بنغازي بليبيا ..

(٢) قرار مجلس الرئاسة رقم (٩) لعام ١٩٧٢ الصادر في ٣ أبريل ١٩٧٢ وقد وقعه رئيس مجلس الرئاسة محمد أنور السادات ، وعضو المجلس معمر القذافي وحافظ الأسد .

(٣) توصيات مجلس شؤون الإعلام في دورته الأولى المنعقدة بالقاهرة خلال الفترة من ١٥ حتى ١٨ أبريل ١٩٧٢ .

(٤) معلومات مستقاة من الأستاذ محمد عبد الجواد ، مصدر سابق .

وكان قد تم إعداد تصور عام لمشروع توحيد وكالات الأنباء في اتحاد الجمهوريات العربية ، ولكن لم يتم بحثه أو دراسته لتوقف الاجتماعات . وقد تضمن هذا التصور أن الهدف الأساسي من مشروع توحيد وكالات الأنباء في اتحاد الجمهوريات العربية هو إيجاد وكالة أنباء عربية موحدة ، نتيجة توحيد وكالات الأنباء القطرية في جمهوريات الاتحاد ، تهتم بالدرجة الأولى بأخبار الوطن العربي داخله وخارجه ، كما تهتم بالأخبار التي تهم العالم العربي في أفريقيا وآسيا ، ودول العالم الأخرى بالكلمة ، والصورة ، والفيلم وذلك على النحو التالي :

أولاً ـ داخل الوطن العربي :

إنشاء مكاتب في كافة الأقطار العربية ، أو تعيين مراسلين في الحالات التي يتعذر فيها إنشاء مكاتب ، وذلك بغرض تغطية أخبار تلك الأقطار وإيصالها بأسرع الطرق إلى المركز الرئيسي للوكالة ، وتوزيع خدمات الوكالة في تلك الأقطار ..

ثانياً ـ خارج الوطن العربي :

إنشاء مكاتب أو تعيين مراسلين في أهم العواصم الأفريقية ، والآسيوية ، والعواصم العالمية الكبرى ، وذلك بهدف متابعة وتجميع ما ينشر من أخبار تهم الوطن العربي في الخارج ، وإرساله على وجه السرعة إلى المركز الرئيسي للوكالة ، للاستفادة منه في خدماتها ، ومحاولة تسويق خدمات الوكالة الموحدة بعد ترجمتها ، إلى اللغات الأجنبية[1] .

وتتضمن السياسة الخبرية للوكالة ، وفق التصور العام لمشروع توحيد الوكالات الأنباء في الاتحاد ، الأسس التالية : —

١ — الالتزام بالسياسة العامة للدولة ، والعمل على إبراز أخبار الاتحاد وانجازاته ، أمام الرأي العام العربي والأجنبي .

٢ — في نطاق هذه السياسة العامة ، يجب أن تزاول الوكالة مهمتها على أسس علمية ، وفنية تطبق فيها الأساليب العصرية ، بالنسبة للحصول على الخبر وإعداده ، وتوزيعه على أوسع نطاق ممكن في الداخل والخارج .

٣ — ينبغي مراعاة موضوعية الخبر ، وعدم حجب الأخبار إلا للضرورة القصوى ،

---

(١) تصور عام لمشروع توحيد وكالات الأنباء في إتحاد الجمهوريات العربية .

حتى تكون هناك ثقة في الوكالة الجديدة ، وحتى لا ترمى بالتقصير أو إخفاء الحقيقة .

٤ – يجب أن يقتصر نشاط الوكالة على الخدمات الإخبارية فقط دون التعليق عليها ، لأن التعليق لا بد أن يحمل وجهة نظر ، أما الخبر فمن شروطه الأساسية أن يكون موضوعياً ، وأن تراعى فيه الأمانة في النقل ، على أنه يجوز للوكالة أن تنشر التعليقات الصادرة عن جهات أخرى : كالوزارات ، وافتتاحيات الصحف ، مع نسبتها إلى مصادرها .

ولكي تبدأ الوكالة الموحدة نشاطها في موعد محدد ، اقترح التصور العام لمشروع توحيد الوكالات الخطوات التالية : –

١ – أن يصدر مجلس الرئاسة قراراً بتوحيد وكالات الأنباء في الجمهوريات الثلاث على أن يكون مقر الوكالة الموحدة في عاصمة الاتحاد ، ولها فروع في عواصم جمهوريات الاتحاد على أن يتضمن هذا القرار نصاً على أن إنشاء وكالات الأنباء من اختصاص الاتحاد دون غيره ..

٢ – يعتبر مجلس شؤون الإعلام الاتحادي ، السلطة العليا للوكالة الموحدة ، ويتولى وزراء الإعلام القطريون إصدار التوجيهات ، والتعليمات الخاصة بالأخبار التي تخص القطر .

٣ – تكون الوكالة مؤسسة اتحادية يديرها مجلس إدارة مسؤول أمام مجلس شؤون الإعلام الاتحادي ، ويتلقى منه التوجيهات ، والتعليمات الخاصة بسياسة الوكالة ونشاطها ..

٤ – تتكون موارد الوكالة الموحدة من المخصصات المعتمدة لها في ميزانية الاتحاد وصافي الدخل الذي تحققه من تسويق خدماتها في الداخل والخارج ..

٥ – يشكل مجلس إدارة مؤقت فور صدور قرار مجلس الرئاسة يكون مسؤولاً أمام مجلس شؤون الإعلام الاتحادي ، ويضم رؤساء الوكالات القطرية ويتولى الإشراف على تنفيذ مراحل التوحيد على الوجه التالي في مدة أقصاها ٣١ ديسمبر ١٩٧٢ : –

أ) دراسة القوانين ، واللوائح السارية حالياً بالنسبة للوكالات الثلاث ، وتقديم اقتراحات بكيفية تسوية النتائج التي قد تنجم عن الغاء هذه القوانين واللوائح .

ب) تقييم نشاط كل وكالة ، واقتراح الوسائل الكفيلة بإيجاد تكامل في الخدمات الرئيسية ، وفي وسائل الاتصال ..

ج) تقييم أصول وخصوم كل وكالة لتحديد المركز المالي عند الدمج .

د) دراسة الاحتياجات الفنية والمالية الملحة للوكالات الثلاث ، لإمكان وضعها في مستوى ملائم لاجراءات الدمج . واقتراح ما يلزم أن يقدمه كل قطر إلى وكالته في المرحلة الانتقالية لسد تلك الاحتياجات . الإعلام

هـ) دراسة الارتباطات الإقليمية والدولية لكل وكالة . وإبداء التوجيهات اللازمة بشأنها ..

و) اقتراح الخدمات الاتحادية ، التي ينبغي أن تباشر خلال المرحلة الانتقالية

ز) دراسة أوضاع المكاتب الخارجية للوكالات الثلاث ، واقتراح التنسيق بينها ، مع اقتراح إنشاء مكاتب جديدة في المناطق التي تحتاج إلى هذه الخدمة .

ح) وضع مشروع قانون للوكالة الموحدة ، يراعى فيه على وجه الخصوص : شخصية الوكالة وتبعيتها للاتحاد .. وتحديد السياسة الخبرية للوكالة .. وعلاقاتها بالجمهوريات الأعضاء ، في الاتحاد .. واختصاصات الفروع . وأوضاع العاملين في الوكالات القطرية وفي الوكالة الموحدة ..

محاولة توحيد وكالات الأنباء
في دولة الوحدة الاندماجية

وقع رئيس جمهورية مصر العربية ، والجمهورية العربية الليبية ، في بنغازي يوم ٢ أغسطس ١٩٧٢ ، اعلاناً باقامة وحدة تامة بين مصر وليبيا في أسرع وقت ممكن[١] وفي ١٨ سبتمبر ١٩٧٢ قررت القيادة السياسية الموحدة تشكيل اللجان المشتركة التي نص عليها إعلان الوحدة[٢] ، للسير في الخطوات العملية من أجل إتمام الوحدة الإندماجية بين البلدين .

وفي نطاق اجتماعات هذه اللجان ، اجتمعت في القاهرة اللجنة الفرعية للثقافة والإعلام ، المنبثقة عن لجنة التعليم والعلوم والثقافة والإعلام ، في الفترة من ١٣ حتى ١٧ مارس ١٩٧٣ وقد توصلت اللجنة الفرعية في إطار توحيد وكالات الأنباء إلى إعداد مشروع قانون لوكالة الأنباء الموحدة في البلدين ، نصت مادته الأولى على أن «تنشأ موسسة عامة تسمى وكالة[*] ... ... يكون مركزها الرئيسي في عاصمة الجمهورية ، وتخضع لإشراف الوزير المختص[٣] » . وتحل هذه الوكالة محل كل من : وكالة أنباء الشرق الأوسط ، ووكالة الأنباء الليبية ،فيما لهما من أموال ، وحقوق ، وواجبات ، وما عليهما من التزامات . وتؤول إليها الاعتمادات المخصصة لهاتين الوكالتين في ميزانيات التنمية العامة . وتلتزم الدولة بسداد التكاليف الضرورية لإتمام عملية الدمج ، بما يحقق للوكالة تأدية رسالتها فور الإدماج . وينقل إلى هذه الوكالة العاملون بالوكالتين المشار إليهما ، بذات مرتباتهم ، وأوضاعهم الوظيفية ، على أن تسوى حالتهم طبقاً للقواعد التي ستتضمنها اللائحة الخاصة بالعاملين في الوكالة .

وتسري القواعد التي كانت تطبق قبل الدمج في كل من الوكالتين ، وذلك

---

(١) الأهرام بتاريخ ١٩٧٢/٨/٣ وقد وقع رئيساً الدولتين في ١٩٧٣/٨/٢٩ بياناً يعلن بدء قيام دولة الوحدة مع الفاتح من سبتمبر ١٩٧٣ (الأهرام في ١٩٧٣/٨/٣٠) .

(٢) مجلة السياسة الدولية ، اكتوبر ١٩٧٢ص ١٤٣ وفي هذا العدد توجد الوثائق الخاصة بالوحدة ص ١٣٩ .

(*) لم يذكر اسم الوكالة في المشروع ، وترك مكانه على بياض لاختياره فيما بعد .

(٣) نص مشروع قانون وكالة الأنباء (راجع ملاحق الرسالة) .

فيما يخص التصرفات الإدارية ، والمالية ، وحقوق الموظفين ، إلى أن تصدر اللوائح الجديدة [1] .

وبالنسبة لأهداف الوكالة واختصاصاتها ، نصت المادة الثانية من مشروع القانون على أن «تسترشد الوكالة في أداء رسالتها بالسياسة العامة الإعلامية للدولة» ..

وتتولى تنفيذ ما يلي : –

أولاً : ـ تزويد الرأي العام المحلي والعربي ، بمختلف التيارات العالمية المعاصرة ، بما يكون رأياً عاماً مستنيراً ..

ثانياً : ـ إبراز صورة صادقة عن الوطن العربي ، وإعطاء الرأي العام العالمي فكرة صحيحة عنه ، وعن القضايا العربية .

ثالثاً : ـ توفير تغطية إخبارية شاملة بالخبر والصورة والفيلم للوطن العربي ، وقضاياه ، داخل هذا الوطن وخارجه .

رابعاً : ـ نقل وتوزيع وجهة نظر الدولة في الأحداث المحلية ، والقومية ، والعالمية إلى الدول الإسلامية والأفريقية ..

خامساً : ـ تغطية الأنباء العالمية بطريقة موضوعية ، مع إعطاء اهتمام خاص بأحداث دول العالم الثالث [2] .

وحتى تتمكن الوكالة من تحقيق أهدافها ، وممارسة اختصاصاتها ، نصت المادة الثالثة من مشروع القانون على أن تتبع الوكالة مختلف الوسائل اللازمة ، وتتخذ جميع التصرفات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق تلك الأغراض ، وأن تقوم بوجه خاص بما يلي : –

١ – إنشاء فروع ومكاتب لها في داخل الجمهورية وخارجها ، وإيفاد مراسلين لها في مختلف البلاد ..

---

(١) المادتان ١٥ ، ١٦ من مشروع قانون الوكالة المصدر السابق .

(٢) مشروع قانون الوكالة ، مصدر سابق .

٢ – إنشاء شركات بمفردها ، أو مع شركاء آخرين ، أو الإسهام في شركات قائمة .
٣ – التعاون مع الجهات التي تتفق معها في أغراضها ، سواء كانت عربية أو أجنبية .
٤ – إقامة شبكات ومحطات الإرسال اللازمة ، لتوزيع خدمات الوكالة في أوسع نطاق ، ومحطات الاستقبال اللازمة كذلك ..
٥ – إصدار النشرات والتحاليل السياسية والاقتصادية وغيرها ، وتوزيع الصور والأفلام الإخبارية [١] .

وبالنسبة للنظام المالي للوكالة فقد نص مشروع قانونها ، على أن رأس مال الوكالة يتكون مما يؤول اليها من أموال ، وأصول ، وخصوم ، كل من وكالة أنباء الشرق الأوسط ، ووكالة الأنباء الليبية . وكذلك الأموال التي تخصصها الدولة لاستكمال التجهيزات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة في هذا القانون [٢] .

وتتكون موارد الوكالة كما جاء في مشروع القانون مما يلي : –

١ – الإيرادات الناتجة عن أوجه نشاطها ، والخدمات التي تؤديها إلى الغير .
٢ – الاعتمادات السنوية التي تخصصها الدولة للوكالة في الميزانية العامة .
٣ – الهبات التي يقبلها مجلس الإدارة والتي لا تتنافى وأغراض الوكالة .
٤ – أية موارد أخرى يقبلها مجلس الإدارة [٣] .

كذلك نص مشروع القانون على أن «يكون للوكالة ميزانية مستقلة ، وتبدأ السنة المالية للوكالة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها [٤] » .

ويتولى إدارة الوكالة مجلس إدارة ، وهو السلطة المسؤولة عن شؤونها ، وتصريف أمورها ، ورسم السياسة العامة التي تسير عليها في إطار الخطة الإعلامية للدولة ، وله أن يتخذ ما يراه من القرارات ، واللوائح المالية ، والإدارية ، والفنية لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها دون التقيد بالقواعد الحكومية ، وذلك بما يتفق وطبيعة عمل الوكالة .. وللمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد

---

(١) مشروع قانون وكالة الأنباء ، مصدر سابق .
(٢) المادة (٤) من مشروع قانون وكالة الأنباء ، مصدر سابق .
(٣) المادة (٥) من مشروع قانون وكالة الأنباء ، مصدر سابق .
(٤) المادة (٦) من مشروع قانون وكالة الأنباء ، مصدر سابق .

إليها ببعض اختصاصاته ، كما يجوز أن يعهد إلى رئيسه ، أو أحد أعضائه ببعض اختصاصاته ، أو يفوض أياً منهم في القيام بمهمة محددة .. ويجوز للمجلس أن يشكل من بين أعضائه ، أو من غيرهم من الخبراء ، أو الفنيين ، أو العاملين بالوكالة لجاناً استشارية ، وتحدد اختصاصات هذه اللجان ، وتنظيم أعمالها بقرار من المجلس . ويتم تشكيل مجلس الإدارة من رئيس مجلس الإدارة ، ورئيس هيئة الإذاعة المسموعة والمرئية ، ورئيس هيئة الاستعلامات ، وممثل وزارة الخارجية بدرجة وزير مفوض ، ورئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة ، ووكيل الوزارة المختص ، ومدير عام الشؤون الإدارية والمالية بالوكالة ، ومدير فرع الوكالة بطرابلس ورئيس التحرير بالوكالة ، وعضوين من ذوي الرأي والخبرة ، يصدر بتعيينهما قرار من الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد ، بناء على عرض مجلس إدارة الوكالة . ويصدر بتعيين رئيس المجلس وتحديد رواتبه قرار من رئيس الجمهورية ، وفي حالة غيابه أو خلو منصبه يتولى رئيس التحرير اختصاصاته وذلك لحين عودته أو تعيين بديل عنه[1] .

ويتولى رئيس مجلس إدارة الوكالة ، تصريف شؤونها وإدارتها ، وتطوير نظام العمل بها ، وتدعيم أجهزتها .

ويختص بالمهام التالية : —

١ — تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

٢ — إعداد مشروعات الموازنة التقديرية ، والموازنة العامة والحسابات الختامية .

٣ — إعداد المسائل التي تعرض على مجلس الإدارة ، وفقاً للائحة ، وتقديم البيانات ، والدراسات ، والاختصاصات إلى الجهات المعنية ..

٤ — مباشرة الاختصاصات التي تتقرر له في اللوائح والنظم الداخلية للوكالة .

٥ — تمثيل الوكالة في علاقتها بالغير ، وأمام الجهات القضائية . ولرئيس مجلس الإدارة أن يفوض مديري الفروع ، أو الإدارات ، والمكاتب في بعض صلاحياته[2] .

---

(١) المادتان (٨ - ٩) من مشروع قانون وكالة الأنباء ، مصدر سابق وتتضمن المادة (٩) تفاصيل مهام مجلس الإدارة . كما تتضمن المواد (١٠ — ١١ — ١٣) بعض المهام والشؤون الأخرى التي تتعلق بمجلس الإدارة.

(٢) المادة (١٢) من مشروع قانون وكالة الأنباء ، مصدر سابق .

ومما يجدر ذكره أن هذا المشروع الخاص بإقامة وكالة أنباء موحدة في دولة الوحدة الاندماجية قد لقي نفس المصير الذي لقيته كل قرارات لجان الوحدة التي لم ينفذ منها شيء على الإطلاق ، وذلك لاضطراب السياسة بين البلدين ، حتى وصلت إلى قطع العلاقات كما هو حادث الآن ..

توحيد وكالات الأنباء
في دول الخليج العربي

تعرضنا فيما سبق من هذا الفصل ، للمحاولات الثنائية أو الثلاثية التي تمت بين بعض الدول العربية ، في سبيل توحيد وكالات الأنباء .. وتمثل ذلك في المحاولة الأولى التي قامت بها مصر ، وليبيا ، والسودان ، وهي دول ميثاق طرابلس ... وتلاها المحاولة الثانية التي قامت بها مصر وليبيا ، وسوريا ، وهي دول اتحاد الجمهوريات العربية .. وبعد ذلك المحاولة الثالثة التي قامت بها مصر وليبيا فقط ، في إطار دولة الوحدة الاندماجية .

وقد انتهت المحاولات الثلاث إلى الفشل ،ولم يكتب لها أن ترى النور .

ثم نتعرض فيما يلي إلى خطوة أخرى ناجحة ، تمت على نطاق اقليمي أكبر مما سبق ، لتوحيد وكالات الأنباء في دول الخليج العربي .

وقد أسفرت تلك الخطوة عن تأسيس (وكالة أنباء الخليج) التي كتب لها أن ترى النور ، وتخرج إلى عالم الوجود ، وذلك تأكيداً لروح الآخاء الإسلامي العربي ، وتوثيقاً لما يربط بين شعوب منطقة الخليج العربي من وحدة حضارية ، وتاريخية ، وثقافية ، وما يجمع بينها من أصول وظروف اجتماعية ومعيشية واحدة . وكذلك لما لموقع دول الخليج العربي من أهمية خاصة من النواحي السياسية والاقتصادية وغيرها . وإدراكاً لضرورة تعريف الرأي العام بأسرع الطرق وأيسرها ، بأحداث ومثل ومفاهيم وإنجازات وقضايا هذه المنطقة والوطن العربي [1] .

وكالة أنباء الخليج (و. أ . خ) (*) GULF NEWS AGENCY

وقد تأسست هذه الوكالة بموجب الاتفاقية المعقودة بين دول الخليج العربي بتاريخ ٩ جمادي الثانية ١٣٩٦ هـ (٧ يونيو ١٩٧٦ م) . وهي مؤسسة عامة تتمتع

---

(١) مقدمة اتفاقية إنشاء وكالة أنباء الخليج .

(*) اكتفت البحرين بوجود هذه الوكالة في عاصمتها ، ولم تنشئ وكالة محلية خاصة بها .

بالشخصية القانونية ، ومركزها الرئيسي مدينة المنامة عاصمة البحرين [١] .

وتضم الوكالة جميع الدول التي صدقت على اتفاقية إنشائها وهي : حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ، وحكومة دولة البحرين ، وحكومة المملكة العربية السعودية ، وحكومة الجمهورية العراقية ، وحكومة سلطنة عمان ، وحكومة دولة قطر ، وحكومة دولة الكويت [٢] .. ويجوز لكل دولة عربية خليجية أخرى الانضمام إلى الوكالة إذا طلبت ذلك [٣] .. والأعضاء متساوون في الحقوق والواجبات ، ولا يجوز إسقاط عضوية أية دولة إلا إذا قصرت في الوفاء بالتزاماتها المقررة في الاتفاقية ، ويكون إسقاط العضوية بموافقة باقي الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية ، والتي صدقت عليها ، أو انضمت إليها . وعلى العضو الذي يرغب في الانسحاب من الوكالة إخطار مجلس الإدارة بذلك قبل انتهاء السنة المالية بستة أشهر ، على الأقل ، ولا يخل انسحابه بالالتزامات المترتبة عليه قبل نفاذ هذا الانسحاب [٤] .

وقد أصدر سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين المرسوم رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ بالتصديق على إتفاقية إنشاء الوكالة في ١٥ يوليو ١٩٧٦ [٥] .

وكانت بداية إنشاء هذه الوكالة قد جاءت انطلاقاً من قرارات مؤتمر وزراء الإعلام لدول الخليج الذي عقد في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة ، يوم ٤ يناير ١٩٧٦ والتي كان من ضمنها قرار بشأن إنشاء (وكالة أنباء الخليج) واختيار البحرين مقراً لها [٦] . وبناء على ذلك نظمت وزارة الإعلام بدولة البحرين ، اجتماعاً لخبراء وزارات الإعلام المعنية في منطقة الخليج في ٢٠ يناير ١٩٧٦ ، حيث

---

(١) المادتان (١ و٢) من اتفاقية إنشاء وكالة أنباء الخليج ، مصدر سابق وقد نصت المادة (٢١) منها على أن تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول لأجل غير محدد ولا يجوز تعديل أي بند من بنودها أو حل الوكالة إلا بموافقة جميع الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية والتي صدقت عليها أو إنضمت إليها .

(٢) نهاية اتفاقية إنشاء وكالة أنباء الخليج (راجع نص الاتفاقية بملاحق الرسالة) .

(٣) المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء وكالة أنباء الخليج . مصدر سابق .

(٤) المادتان (١٩ ، ٢٠) من اتفاقية إنشاء وكالة أنباء الخليج مصدر سابق .

(٥) نص المرسوم ، راجع ملاحق الرسالة .

(٦) قد يكون اختيار البحرين عائد بالدرجة الأولى إلى وجود شبكة من وسائل الاتصالات بها غير موجودة في الدول المجاورة ، وذلك وفق ما يقوله ستيفن سومر فيل مدير وكالة رويتر في باريس «راجع مجلة الوطن العربي ، العدد ٤٦ ، مرجع سابق» .

اتفقوا على مبدأ إنشاء وكالة أنباء الخليج ، ورفعوا توصياتهم إلى اجتماع وزراء الإعلام لدول الخليج الذي عقد في القاهرة يوم ١٦ فبراير ١٩٧٦ (*) وقد اتفق الوزراء على تأسيس الوكالة ، وأن تقوم دولة البحرين بدعوة الخبراء لوضع الدراسات التفصيلية لإنشائها (١) .

وفي الفترة من ١٥ حتى ١٧ مارس ١٩٧٦ عقد الاجتماع الثاني لخبراء الإعلام (**) ، في مدينة المنامة ، واتفقوا على الترتيبات الأولية لتأسيس الوكالة ، من حيث رصد المبالغ اللازمة لمرحلة التأسيس ، وتكوين هيئة الوكالة .. (٢) الخ وفي ٧ يونيو ١٩٧٦ قام وفد بحريني مكون من الشيخ عيسى بن راشد الخليفة وكيل وزارة الإعلام ، والسيد نبيل يعقوب الحمر مراقب الشؤون الصحفية بالوزارة ، بجولة في دول الخليج للتوقيع على اتفاقية إنشاء الوكالة (٣) .

وفي الفترة من ٢ حتى ٦ اكتوبر ١٩٧٦ عقدت في مدينة المنامة اجتماعات اللجنة الاستشارية ، المشكلة بناء على توصية اجتماع خبراء الإعلام الثاني للوكالة ، حيث أعدت الدراسات المطلوب منها انجازها ، بشأن احتياجات الوكالة في المجالات الصحفية والمالية ، والإدارية ، والفنية ، والهندسية ، وتقرر تقديمها إلى وزارة الإعلام بدولة البحرين لتقوم بدورها بتقديمها إلى وزراء إعلام دول الخليج . وقد اقترحت وزارة الإعلام في البحرين أن يعقد وزراء الإعلام لدول الخليج اجتماعاً خاصاً بصفة مجلس إدارة (وكالة أنباء الخليج) وذلك لانتخاب رئيس مجلس الإدارة ولتعيين مدير عام الوكالة ، والمدير العام المساعد للوكالة ، وتكليفهما بالمباشرة فوراً في إعداد الوكالة للعمل خلال فترة محددة (٤) .

(*) عقد هذا الاجتماع عقب اجتماعات وزراء الإعلام العرب الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة .

(١) تقرير حول إنشاء وكالة أنباء الخليج ، مقدم من دولة البحرين إلى المؤتمر الثاني لوزراء الإعلام لدول الخليج الذي عقد بالرياض يومي ٧ ، ٨ فبراير ١٩٧٧ .

(**) وهم يمثلون الدول السبعة الأعضاء بالوكالة .

(٢) قرارات وتوصيات الاجتماع الثاني لخبراء الإعلام .. وقد ورد في التوصية الرابعة أن الميزانية التأسيسية تقدر بمليونين و٧٥٠ ألف دولار .

(٣) تقرير حول إنشاء وكالة أنباء الخليج ، مصدر سابق .. وقد وقعت على الاتفاقية كل الدول التي صدقت عليها ما عدا سلطنة عمان . وبذلك تكون ست دول هي التي وقعت على الاتفاقية .

(٤) تقرير حول إنشاء وكالة أنباء الخليج ، مصدر سابق – وكذلك قرارات وتوصيات وتقارير اجتماع اللجنة الاستشارية .

وبناء على هذا الاقتراح ، عقد وزراء الإعلام لدول الخليج جلسة يوم ٧ فبراير ١٩٧٧ في الرياض ، بصفتهم مجلس إدارة الوكالة [١] ، وأصدروا القرارات التالية :-

١ - اختيار معالي السيد طارق عبد الرحمن المؤيد وزير إعلام البحرين ، رئيساً لمجلس إدارة الوكالة ، ومشرفاً عاماً على إدارة أعمال الوكالة لمدة عام واحد .

٢ - تعيين السيد نبيل يعقوب الحمر مديراً عاماً مساعداً للوكالة .

٣ - البدء بأسرع وقت ممكن بتشكيل الجهاز الإداري للوكالة ، على أن تكون بداية البث الرسمي في شهر اكتوبر عام ١٩٧٧ [*] .

٤ - أن تتعاون وكالات الأنباء في الدول الأعضاء مع وكالة أنباء الخليج بتزويدها بالأخبار ، وكذلك بتوزيع نشرة أخبار وكالة أنباء الخليج ، دون الحاجة إلى إنشاء مكاتب أو تعيين مراسلين لوكالة أنباء الخليج في الدول الأعضاء ..

٥ - تقوم وكالة أنباء الخليج بتضمين نشرتها الإخبارية بأخبار عن كافة أقطار الدول الأعضاء في الوكالة بمعدل خمسة أخبار لكل منها على أن يراعى عدم وجود تعارض فيما بين هذه الأخبار [٢] .

وبعد مضي عام كامل - وكانت الوكالة لم تبدأ عملها بعد وفقاً للقرارات السابقة - عقد وزراء الإعلام لدول الخليج ، بصفتهم مجلس إدارة وكالة أنباء الخليج ، اجتماعاً خلال المؤتمر الثالث لوزراء الإعلام العرب في دول الخليج ، وقرروا أن تبدأ الوكالة عملها في أول أبريل ١٩٧٨ ، وإعادة انتخاب السيد طارق المؤيد وزير الإعلام بدولة البحرين رئيساً لمجلس إدارة الوكالة [٣] ، الذي صرح بأن الوكالة ستبدأ بثها الخارجي يوم ١٨ مارس ١٩٧٨ ، ويقام حفل الافتتاح الرسمي للوكالة في أول أبريل ١٩٧٨ ويحضره وزراء الإعلام في دول الخليج

---

(١) جريدة (البلاد) السعودية العدد ٥٤٥٤ الصادر في ٨ فبراير ١٩٧٧ وقد عقد هذا الاجتماع خلال اجتماعات المؤتمر الثاني لوزراء الإعلام لدول الخليج التي عقدت يومي ٧ و٨ فبراير ١٩٧٧ بقاعة الملك فيصل للاجتماعات بمدينة الرياض وحضره وفود الدول السبع الأعضاء بالوكالة ..

(*) لم تبدأ الوكالة البث الفعلي في هذا التاريخ وتم ذلك يوم ١٩٧٨/٣/١٨ كما سيأتي بيانه .

(٢) البند السادس عشر الخاص بوكالة أنباء الخليج من قرارات وتوصيات المؤتمر الثاني لوزراء الإعلام لدول الخليج .

(٣) جريدة (المدينة) السعودية العدد ٤٢١٠ بتاريخ ٩ فبراير ١٩٧٨ - وكذلك جريدة (عكاظ) السعودية العدد ٤٣٦٩ بتاريخ ٨ فبراير ١٩٧٨ - وأيضاً جريدة (المدينة) العدد ٤٢٠٥ بتاريخ ٤ فبراير ١٩٧٨ .

العربية[1] . وقد بدأت الوكالة بثها الخارجي فعلاً يوم ١٨ مارس ١٩٧٨ كما ذكر السيد طارق المؤيد . وأعلنت الوكالة في أول نشرة لها أنها ستبث يومياً ثلاث نشرات تستغرق كل واحدة منها ساعتين[2] ، وفي أول أبريل ١٩٧٨ بدأت الوكالة إرسالها الرسمي وأقيم احتفال في المنامة بهذه المناسبة تحت رعاية الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين ، وحضره وزراء الإعلام في الدول المؤسسة[3] .

والغرض من إنشاء الوكالة هو تجميع الأخبار والمواد الإخبارية ، والتحقيقات ، والصور في الخليج العربي ، والخارج من أجل عرض الحقائق ، وتوزيع المواد على مؤسسات الأخبار ، والأفراد ، بغية تزويدها بأكبر قدر ممكن من الخدمات الإخبارية الكاملة ، وفي سبيل تحقيق تلك الأغراض تقوم الوكالة بجميع الأعمال التي يستلزمها طبيعة عملها[4] .

ويتألف الهيكل التنظيمي للوكالة من : مجلس الإدارة – والمدير العام والمدير العام المساعد – وقطاع التحرير – وإدارة الشؤون الهندسية – وإدارة الشؤون المالية والإدارية – وقسم العلاقات العامة[5] .

أولاً ـ مجلس الإدارة :

يتألف من ممثل واحد لكل دولة من الدول الأعضاء في الوكالة ، هو وزير الإعلام ، أو من يفوضه ، ويجوز أن يرافق كلاً منهم إلى اجتماعات مجلس الإدارة

---

(١) جريدة (المدينة) العدد ٤٢٣٤ بتاريخ ٩ مارس ١٩٧٨ نقلاً عن وكالة الأنباء السعودية التي نقلت تصريح الوزير لصحيفة أخبار الخليج البحرينية بتاريخ ٨ مارس ١٩٧٨ .

(٢) جريدة (البلاد) السعودية العدد ٥٧٨٩ بتاريخ ١٩ مارس ١٩٧٨ تحت عنوان (وكالة أنباء الخليج تبدأ البث) نقلاً عن وكالة رويتر.

(٣) جريدة (الرياض) السعودية العدد ٣٨٩٧ الصادرة في ١٩٧٨/٤/٢ .

(٤) المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء وكالة أنباء الخليج مصدر سابق .

(٥) المادة الثانية من الباب الأول (الهيكل التنظيمي للوكالة) النظام الداخلي لوكالة أنباء الخليج الصادر عن اجتماع اللجنة الاستشارية السابق ذكرها . وتنص المادة (١٢) من هذا الباب على أن هذا الهيكل التنظيمي يتفق واحتياجات الوكالة خلال فترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات ولمجلس الإدارة تعديل هذا الهيكل وفقاً لما يجد من احتياجات . ويبلغ عدد العاملين ١٩٢ موظفاً وفقاً للجدول العام لترتيب الوظائف– الباب الأول – منهم ٩١ بوظائف التحرير ، ٣٣ بالوظائف الهندسية و٤٨ بالوظائف المالية والإدارية و٢٠ بالوظائف العمالية . وقد تناول الباب الثاني نظام العاملين في الوكالة .

عدد من المساعدين ، ويكون المدير العام للوكالة مقرراً للمجلس . ومجلس الإدارة هو السلطة العليا في الوكالة ، ويرسم سياستها العامة ، ويوجه نشاطها ، ويضع القواعد التي تسير عليها ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت الوكالة من أجله [1] .

ثانياً ـ المدير العام والمدير العام المساعد :

يتولى إدارة الوكالة مدير عام يعاونه مساعد ، يشترط أن يكونا من رعايا الدول الأعضاء ، وأن تتوفر فيهما الشروط الكافية في شؤون اختصاصهما ، ويعين المدير العام ، والمدير العام المساعد ، بقرار من مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد .

ويكون المدير العام مسؤولاً أمام مجلس الإدارة ، ويكون المدير العام المساعد مسؤولاً أمام المدير العام [2] .

ويمثل المدير العام الوكالة في علاقاتها بالغير ، وأمام القضاء ، ويتولى تصريف شؤونها الصحفية ، والمالية ، والإدارية ، وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة ، وإعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي [3] . ويتبعه مباشرة أربعة أجهزة هى : — الشؤون القانونية ، والسكرتارية الخاصة ، والمكتب الخاص ، والتخطيط والمتابعة والتقييم [4] .

ثالثاً ـ قطاع التحرير :

يتألف هذا القطاع من الإدارات ، والأقسام ، والشعب اللازمة لأداء كل ما يتعلق بالأعمال الصحفية المتصلة بالوكالة ، من حيث استلام الأخبار ، وتحريرها وبثها إلى المشتركين في الداخل والخارج [5] ويضم هذا القطاع إدارتي التحرير المركزي ، وتحرير الأخبار : —

---

(١) المادتان (٦ و٧) من اتفاقية إنشاء وكالة أنباء الخليج ، وقد تضمنت فقرات المادة السابعة وكذلك المواد (من ٨ حتى ١١) اختصاصات المجلس وأمكنة ومواعيد اجتماعاته ورئاسته .

(٢) ، (٣) المادتان (١٢ و١٣) على التوالي من اتفاقية إنشاء الوكالة مصدر سابق .

(٤) المادة الثالثة من الباب الأول (الهيكل التنظيمي للوكالة) مصدر سابق .

(٥) الفقرة (أ) من التوصية الأولى للاجتماع الثاني لخبراء الإعلام لدول الخليج الذي عقد في المنامة في الفترة من ١٥ حتى ١٧ مارس ١٩٧٦ .

(أ) **إدارة التحرير المركزي** ، ويتبعها : قسم التحرير العربي الذي يشتمل على شعبة الإنصات ، وشعبة الأرشيف والمكتبة .. وقسم التحرير الأجنبي .. وقسم الترجمة .. والمكاتب الخارجية والمراسلين .

(ب) **إدارة تحرير الأخبار** ، ويتبعها : قسم المندوبين ، ويشتمل على شعبة المندوبين وشعبة تلقي واستكمال الأخبار .. وقسم التحقيقات الصحفية والبحوث .. وقسم الخدمة المصورة ، ويشتمل على شعبة المصورين ، وشعبة العمل .. وقسم الخدمة الاقتصادية [١] .

رابعاً ــ إدارة الشؤون الهندسية :

وتتألف من الأقسام والشعب ، اللازمة للإشراف فنياً على كافة أجهزة الاتصال المستعملة في الوكالة من إرسال واستلام وصيانتها [٢] . وتضم هذه الإدارة : قسم الحركة ، ويشتمل على شعبة المبرقات ، شعبة الحفظ .. وقسم التشغيل والصيانة ويشتمل على شعبة التشغيل ، وشعبة الصيانة والتركيبات [٣] .

خامساً ــ إدارة الشؤون المالية والإدارية :

وتتألف من الأقسام والشعب اللازمة للإشراف على سير الأمور الإدارية والمالية وعلاقات العمل بين موظفي الوكالة ، وكل ما يتعلق بمرتباتهم ونظم ترقيتهم ، ومنحهم العلاوات السنوية ، بالإضافة إلى علاقة الوكالة المالية بالدوائر ذات الصلة بعملها وتوفير المستلزمات الكافية لعمل الوكالة اليومي ، واحتياجاتها وتنظيم ميزانية الوكالة [٤] .

وتضم هذه الإدارة : القسم المالي الذي يشتمل على شعب : الحسابات العامة ، والمراجعة ، والتسويق ، والاشتراكات ، والمخازن ، والمشتريات ، والتوريدات ..

---

(١) المادة الرابعة من الباب الأول (الهيكل التنظيمي للوكالة) مصدر سابق .

(٢) الفقرة (جـ) من التوصية الأولى للاجتماع الثاني لخبراء الإعلام ، مصدر سابق .

(٣) المادة الخامسة من الباب الأول (الهيكل التنظيمي للوكالة) مصدر سابق .

(٤) الفقرة (ب) من التوصية الأولى للاجتماع الثاني لخبراء الإعلام مصدر سابق .

والقسم الإداري ، الذي يشتمل على شعب : شؤون العاملين ، والسكرتارية ، والمحفوظات ، والخدمة العامة [1] .

سابعاً ـ قسم العلاقات العامة : ـ

ويتألف من شعبة الاتصالات الخارجية ، وشعبة الاستقبال [2] .

وللوكالة ميزانية تعد على نمط الميزانيات التجارية ، يساهم فيها الأعضاء بالنسب التي يساهمون بها في ميزانية جامعة الدول العربية ، ويكون موعد دفع هذه الالتزامات المالية خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي تلي بدء السنة المالية للوكالة [*] وتضم موارد الوكالة أيضاً حصيلة ما تقوم به من نشاط ، أو ما تؤديه من خدمات ، والمعونات ، والهبات ، والقروض من حكومات الدول الأعضاء ، ومن الأفراد ، والمؤسسات التي يوافق مجلس الإدارة على قبولها . ويقوم مجلس الإدارة بتحديد استخدام إيرادات الوكالة عن كل سنة ، وتغطية العجز في حالة حدوثه [3] .

ولقد كان من الأمور الهامة التي روعيت في تأسيس وكالة أنباء الخليج هو إعداد خطة لتجهيزها بمختلف الأجهزة التقنية ، اللازمة للإرسال والاستقبال والصيانة والتشغيل وغيرها . وقد تم توفير ذلك بعد دراسة مستفيضة للأوضاع في كافة الوكالات التي بدأت العمل منذ ساعاتها الأولى ، حتى ما توصلت إليه في الوقت الحاضر من التقدم التقني والتكنولوجي .

وروعي في نظام التجهيزات الفنية هذه المرونة ، بحيث أخذ في عين الاعتبار جميع التطورات الفنية المنتظرة في مجال الإرسال والاستقبال والتوزيع [4] .

كذلك تم ربط الدول الأعضاء في الوكالة بالمقر الرئيسي في المنامة ، بخطوط

---

(١) المادة السادسة من الباب الأول (الهيكل التنظيمي للوكالة) مصدر سابق .

(٢) المادة السابعة من الباب الأول (الهيكل التنظيمي للوكالة) مصدر سابق .

(*) تبدأ السنة المالية للوكالة من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام .

(٣) المواد (١٥ ، ١٦ ، ١٧) من اتفاقية إنشاء وكالة أنباء الخليج .. ويتناول الباب الثالث من النظام الداخلي لوكالة أنباء الخليج ، اللائحة المالية للوكالة ..

(٤) تقرير اللجنة الفنية الهندسية المنبثقة عن اجتماع اللجنة الاستشارية لوكالة أنباء الخليج ، مرجع سابق - وكذلك التقرير الفني الهندسي المقدم من وكالة الأنباء العراقية إلى اللجنة التي اعتمدت عليه في عملها .

تلغرافية مباشرة للإرسال والاستقبال ، لاستقاء الأخبار وتوزيعها فيما بينها .. ويتم الاعتماد على (الموجة القصيرة) في إرسال الأخبار بالراديو إلى خارج منطقة الخليج ، كما يتم الاستعانة بالإمكانيات المتوفرة لدى الوكالات العربية [1] .

ويتكون نظام التجهيزات التقنية ، الذي يتكلف نحو ٦٠٠ ألف دولار أمريكي من الخطوط العريضة التالية : —

أ — محطة استقبال ، مجهزة بوحدات التقاط الإرسال التلغرافي ، والفوتوغرافي ، والصوتي ، والهوائيات اللازمة التي تمكنها من الاستقبال من جميع أنحاء العالم .

ب — محطة للإرسال على الموجة القصيرة ، تحتوي على عدد من المرسلات ، والهوائيات الموجهة ، لتغطية المناطق المطلوب إيصال النشرات اليها .

جـ — المركز الرئيسي للوكالة يجهز كالآتي : —

١ — مركز للتحرير والبرقيات وينقسم إلى وحدات تحرير مزودة بمبرقات مرئية .

٢ — مركز للكمبيوتر يقوم باستقبال البرقيات والأخبار الواردة وتخزينها وتوجيهها إلى وحدات التحرير . كما يقوم بتوجيه البرقيات والأخبار الصادرة إلى الجهات المختلفة .

٣ — وحدة تحكم مركزي للربط بين مركز البرقيات والكمبيوتر والخطوط الخارجية .

٤ — مركز للرصد الإذاعي مجهز بالمسجلات وغير ذلك من الأجهزة اللازمة .

٥ — مركز للخدمة المصورة يتكون من وحدة الصور الثابتة ووحدة الصور المتحركة ، ويشمل ذلك أيضاً معامل التحميض والطبع الأبيض والأسود والملون ، وأجهزة إرسال واستقبال الصور بالراديو وبواسطة الخطوط .

---

(١) المصدران السابقان .

٦ – وحدة أرشيف ميكروفيلم تتصل بوحدات مرئية في أقسام التحرير عن طريق كمبيوتر آخر [١] .

* * *

خلاصة ما سبق ، أن محاولات توحيد وكالات الأنباء عن طريق الدول العربية وبعضها البعض ، قد تمثلت في أربع محاولات هي : محاولة توحيد وكالات الأنباء في دول ميثاق طرابلس (بين مصر ، وليبيا ، والسودان) ... ومحاولة توحيد وكالات الأنباء في اتحاد الجمهوريات العربية (بين مصر ، وليبيا ، وسوريا) ... ومحاولة توحيد وكالات الأنباء في دولة الوحدة الإندماجية (بين مصر وليبيا) ... وتوحيد وكالات الأنباء في دول الخليج العربي ، وهي الإمارات العربية ، والبحرين والسعودية ، والعراق ، وسلطنة عمان ، وقطر ، والكويت .

وقد أوضحت الدراسة السابقة أن المحاولات الثلاث الأولى قد أخفقت ، وتوقفت في منتصف الطريق ، وبقيت معلقة حتى الآن ، وأسدل عليها ستار الإهمال وذلك لارتباطها بالأهواء السياسية التي اضطربت ووصلت إلى درجة خطيرة من السوء بين بعض دول تلك المحاولات . أما المحاولة الثالثة فقد نجحت وخرجت إلى حيز التنفيذ ، وأسفرت عن تأسيس (وكالة أنباء الخليج) في ٧ يونيو ١٩٧٦ وباشرت عملها الفعلي في ١٨ مارس ١٩٧٨ لأنها سارت في المسار السليم الذي يستهدف في المقام الأول الفائدة التي تعود على الدول الأعضاء .

* * *

---

(١) المصدران السابقان .

الخاتمة

نتيجة لسيطرة وكالات الأنباء العالمية على الأخبار ، وما يشكل ذلك من خطر على حرية وسائل الإعلام المختلفة ، بالإضافة إلى حصول غالبية الدول على الاستقلال ، وتنبهها للدور الهام الذي تلعبه وكالات الأنباء في الداخل والخارج ، لنشر المعلومات الصحيحة ، وتصحيح الأخطاء القديمة التي نشرت عن هذه الدول خلال كفاحها لنيل الاستقلال ، فقد قامت هذه الدول – ومن بينها الدول العربية – بإنشاء وكالات أنباء محلية ، لتخفف من تأثير وكالات الأنباء العالمية – على قدر استطاعتها – فتنقل الأخبار وتوزعها ، بالرغم من معرفتها ان إمكانيات الوكالات العالمية كبيرة ولا يمكنها أن تجاريها .

وقد وصل عدد الوكالات المحلية حالياً نحو المائتين ، وأنشئ العدد الأكبر منها في الخمسينات ، والستينات من القرن الحالي .

وقد رأينا خلال فصول البحث ، ان أول فكرة بدأت تداعب الرؤوس في العالم العربي لإنشاء وكالة أنباء ، كانت في مصر في نهاية عام ١٩٣٥ عندما أصدر حبيب جاماتي نشرة باسم (وكالة الشرق العربي) واشتركت فيها الحكومة المصرية ، وبعض الدول العربية .. كما حاول الدكتور محمد حسين هيكل وشريكه محمد نجيب ، منذ خريف ١٩٣٩ إنشاء (شركة أنباء العروبة) دون أن ترى النور للظروف السياسية التي سادت العالم العربي عام ١٩٤٥ .. ثم تمكن الدكتور حسني خليفة في بداية ١٩٥٠ من تأسيس (وكالة الأنباء المصرية) .. وأنشأ الأستاذ عبد المنعم الصاوي في فبراير ١٩٥٣ (مكتب مصر للصحافة) الذي تحول في منتصف ١٩٥٤ إلى (وكالة مصر) .. وقبل حصول السودان على الاستقلال ، نشأت هناك عدة وكالات أنباء محلية محدودة النشاط ، منها : (وكالة الأنباء السودانية) و(وكالة أنباء أفريقيا الجديدة) و(وكالة أخبار الخرطوم) و(وكالة الصحافة السودانية) . وقد توقفت هذه الوكالات بعد صدور قرار تأميم الصحافة ووكالات الأنباء في السودان في ٢٨ أغسطس ١٩٧٠ .. وفي سوريا وجدنا أيضاً نوعاً من المكاتب

الصحفية ، نشأت في ظل القطاع الخاص أيضاً من عام ١٩٥٥ وأولها (مكتب أنباء الجمهورية) و(وكالة الأنباء السورية) و(وكالة أنباء الشرق العربي) وغيرها من النشرات الصحفية ، التي ألغيت جميعها في مارس ١٩٦٣ .. وكل هذه الوكالات المحلية الضعيفة في مصر ، والسودان ، وسوريا ، نشأت في ظل القطاع الخاص ، وليس لها أي وجود الآن .

وقد عرفت لبنان وكالات الأنباء المحلية من عام ١٩٤٩ بإنشاء (وكالة أنباء الشرق) ووصل عدد هذه الوكالات في لبنان إلى حوالي ٢٦ وكالة أنباء محلية ، لكن العاملة منها لا يزيد على ست وكالات أو أقل نتيجة للحرب الأهلية التي لا تزال قائمة منذ أبريل ١٩٧٥ .

أما بالنسبة لوكالات الأنباء المحلية ، الموجودة حالياً في العالم العربي ، فانها جميعاً وكالات رسمية ، نشأت في الفترة من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٧٧ . وأقدم هذه الوكالات هي (وكالة أنباء الشرق الأوسط) المصرية ، التي أنشأتها الصحف المصرية في ٨ فبراير ١٩٥٦ شركة مساهمة ، ثم ألحقتها الدولة بالقطاع العام في ٢٨ مايو ١٩٦٢ . وتأسست بعدها بنحو ثلاث سنوات (وكالة المغرب العربي للأنباء) في ٣١ مايو ١٩٥٩ شركة خاصة ، يمتلكها المواطنون المغاربة فقط ، ثم تحولت إلى مؤسسة تابعة للدولة اعتباراً من أول فبراير ١٩٧٤ . وقد أنشأت السلطات الرسمية باقي وكالات الأنباء العربية ، فتأسست (وكالة الأنباء العراقية) في ٢٢ سبتمبر ١٩٥٩ و(وكالة تونس أفريقيا للأنباء) في أول يناير ١٩٦١ و(وكالة الأنباء الوطنية) اللبنانية في ٧ أغسطس ١٩٦١ و(وكالة الأنباء الجزائرية) في ديسمبر ١٩٦١ و(وكالة الأنباء الليبية) في أول اكتوبر ١٩٦٤ ، وقد أصبح اسمها (وكالة أنباء الثورة العربية) اعتباراً من ٢ يونيو ١٩٧٣ و(وكالة الأنباء الأردنية) في ١٧ يناير ١٩٦٥ و(الوكالة العربية السورية للأنباء) في ٢٤ يونيو ١٩٦٥ و(وكالة أنباء عدن) في فبراير ١٩٧٠ و(وكالة سبأ للأنباء) في ٣٠ يوليو ١٩٧٠ و(وكالة الأنباء السعودية في ٢٣ يناير ١٩٧١ و(وكالة الأنباء الفلسطينية) في ٥ يونيو ١٩٧٢ و(وكالة السودان للأنباء) في ٩ نوفمبر ١٩٧٣ و(الوكالة الموريتانية للصحافة) في ٣٠ يناير ١٩٧٥ و (وكالة الأنباء القطرية) في ٢٥ يونيو ١٩٧٥ و(وكالة الأنباء الكويتية) في ٦ اكتوبر ١٩٧٦ و(وكالة أنباء الإمارات) في ١٨ يونيو ١٩٧٧ .

ويتضح من الدراسة التفصيلية للبحث ، أن هناك تشابهاً كبيراً بين وكالات

الأنباء العربية ، ينبع من كونها جميعاً مؤسسات رسمية ، تستهدف تنفيذ مهام إعلامية تقع ضمن نطاق المبادئ والأهداف السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية لحكوماتها ، وتعكس للداخل والخارج المنجزات التي تتحقق في مختلف القطاعات.

ومن استقراء الأهداف التي وضعتها وكالات الأنباء العربية لنفسها لتحقيقها والوسائل والاختصاصات التي يجب أن تمارسها لتحقيق تلك الأهداف ، نجدها تدور حول تكوين المواطن المستنير ، وتعريفه بوطنه ، وتوعيته بمجريات الأمور في الداخل والخارج ، والتعرف على اتجاهات الرأي العام ، والتعبير عن هذه الاتجاهات و بما لا يؤثر على اعتبارات الصالح العام وأمن الوطن ، والحصول على الأخبار من المصادر الداخلية والخارجية ، وإعداد التعليقات ، والتحقيقات الصحفية عن مختلف أوجه النشاط داخل بلدها والبلدان العربية والأجنبية ، وكذلك تصوير الأحداث المحلية والعالمية ، وإصدار هذه المواد الصحفية في نشرات إخبارية ونوعية ، بلغات مختلفة ، وتوزيعها داخلياً وخارجياً ، لوضع الرأي العام المحلي والعالمي في الصورة الصحيحة ، دون تحريف أو تزييف أو تشويه للأخبار والأحداث ، كما أن الهياكل التنظيمية للوكالات العربية وأقسامها الصحفية والفنية والإدارية ، والنشرات اليومية والنوعية التي تصدرها تكاد تكون متشابهة إلى حد بعيد .

وكل هذا يرجع في الدرجة الأولى ، إلى أن (وكالة أنباء الشرق الأوسط) أقدم وكالة أنباء عربية – هي التي قدمت مساهماتها الفنية ، والصحفية ، والاستشارية ، إلى أغلب وكالات الأنباء العربية في مراحل إنشائها الأولى ، حتى استطاعت أن تفرض نفسها وتنمو وتصبح وكالات أنباء قادرة فنياً وصحفياً . ومن بين هذه الوكالات : وكالة (سانا) السورية ، ووكالة (سونا) السودانية ، ووكالة (واع) العراقية ، ووكالة (واثع) الليبية ، ووكالة (واس) السعودية ، ووكالة (قنا) القطرية ، ووكالة (وام) للإمارات العربية[1] ، ووكالة (سبأ) اليمنية ، ووكالة أنباء الخليج ، وغيرها من الوكالات العربية .. وكما أوضح البحث فان (وكالة أنباء الشرق الأوسط) لا تزال تقدم مساعداتها الفنية والصحفية إلى العديد من وكالات الأنباء العربية ، وتذيع

---

(١) د . جمال العطيفي ، وزير الإعلام والثقافة المصري السابق ، في الخطاب الذي القاه في افتتاح لجنة تنسيق مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز الذى عقد بالقاهرة من ١٠ حتى ١٢ يناير ١٩٧٧ .

نشراتها على الشبكة الخاصة بها في مختلف أنحاء العالم . كما يعمل الكثير من أبناء (وكالة أنباء الشرق الأوسط) الصحفيين والفنيين ، في المراكز الرئيسية لتلك الوكالات في إطار التعاون بينها وبين تلك الوكالة الأم .

لكن ينبغي ألا ننسى ، أن بعض وكالات الأنباء العربية ، ما زالت في بداية الطريق ، ولم يخرج عملها عن النطاق المحلي ، بينما البعض الآخر ما زال في دور الإعداد لبدء العمل ، وبالرغم من ذلك فإن جميع وكالات الأنباء العربية – كما أوضح البحث – قد وضعت على الورق خططاً طموحة ، وأهدافاً عديدة ، ما لبثت أن اصطدمت عند التطبيق بالإمكانيات المحدودة لدى أغلبها ، سواء من ناحية الاعتمادات المالية المتاحة ، أو من ناحية كفاءة العناصر البشرية الصحفية والفنية العاملة في مجال وكالات الأنباء ، وقلة عددها ، بالإضافة إلى عدم توفر المعدات الفنية اللازمة ، أو شبكات الإرسال والاستقبال السلكية واللاسلكية لدى بعضها ، وهي عصب وكالات الأنباء ، وقلبها النابض ..

ونتيجة لإحساس وكالات الأنباء العربية ، بهذا القصور الواضح في إمكانياتها المالية والفنية والبشرية ، فقد اتجهت إلى ميدان التعاون الثنائي فيما بينها ، كما تقول المعلومات والأوراق الرسمية لتلك الوكالات ، بينما يقول الواقع المؤلم ، ان هذا التعاون الثنائي لم يخرج عن نطاق الأوراق التي كتبت عليها اتفاقيات هذا التعاون بين أغلب الوكالات ، وذلك بسبب بحر السياسة العربية المتلاطم الذي يكاد لا يصفو إلا في أحوال نادرة لا تتيح الوقت الكافي لإخراج هذه الاتفاقيات إلى حيز التنفيذ . ولكن مما يبعث على التفاؤل وجود قلة من الوكالات العربية تسعى جاهدة حسب إمكانياتها وطاقاتها ، لتنفيذ اتفاقيات التعاون الثنائي فيما بينها . حيث تقوم تلك القلة من الوكالات بمساعدة شقيقاتها في مجال نقل أخبارها ، وتوزيعها بواسطة شبكاتها على الخارج ، كما استعانت بعض الوكالات ، وخاصة الناشئة منها ، بعدد من العاملين الصحفيين والفنيين من الوكالات التي تتوفر لديها هذه العناصر .

وفوق ذلك – كما تقول المعلومات والأوراق الرسمية أيضاً – فقد اقتنعت وكالات الأنباء العربية ، بأن قيام التعاون الجماعي ، والعلاقات الوثيقة المنتظمة فيما بينها ، سيؤدي إلى تيسير عملها وتقويته ، لذلك – كما أوضح البحث – أقامت تلك الوكالات فيما بينها اتحاداً يضمها جميعاً هو «اتحاد وكالات الأنباء

العربية» في نطاق جامعة الدول العربية ، يهدف إلى التنسيق فيما بين هذه الوكالات ، والتقريب بينها في كافة المجالات وتطويرها ، ورفع مستوى العمل بها ، وتيسير حصولها على ما يلزمها من وحدات وأجهزة ، وتوسيع رقعة انتشارها بين شعوب العالم .

كما أن وكالات الأنباء العربية - كما تقول الأوراق الرسمية ستسعى إلى زيادة التعاون فيما بينها وبين الدول الإسلامية ، في إطار (وكالة الأنباء الإسلامية الدولية) حيث نجد ٢١ دولة عربية عضواً في هذه الوكالة .

وتحقيقاً لأهداف التعاون والتقارب نفسها ، وفي خارج إطار المنظمات العربية والإسلامية ، حاولت بعض الدول العربية - كما أوضح البحث - توحيد الوكالات فيما بينها .. وتمثل ذلك في أربع محاولات ، كتب الفشل لثلاث محاولات منها ولم تر النور ، بينما نجحت المحاولة الرابعة وخرجت إلى عالم الوجود . أما المحاولات الثلاث الفاشلة فهي : محاولة توحيد وكالات الأنباء في دول ميثاق طرابلس ، وهي مصر وليبيا والسودان .. ومحاولة توحيد الوكالات في دول اتحاد الجمهوريات العربية ، وهي مصر ، وليبيا ، وسوريا .. ومحاولة توحيد الوكالات في دولة الوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا ..

أما المحاولة الرابعة ، التي خرجت إلى الوجود ، فهي قيام (وكالة أنباء الخليج) التي تضم وكالات أنباء دول الخليج العربي ، والتي تأسست في ٧ يونيو ١٩٧٦ وباشرت عملها الفعلي يوم ١٨ مارس ١٩٧٨ .

وإذا كان النجاح قد حالف المحاولة الرابعة ، فإن ذلك يرجع إلى أنها سارت في المسار السليم وكانت بمنأى عن السياسة ، وكان رائدها الأول والأخير هو الفائدة التي تعود على الدول الأعضاء فيها ، بينما فشلت المحاولات الثلاث الأولى لأنها ربطت بالسياسة ، وبالأهواء الشخصية ، والخلافات بين الحكام ، دون مراعاة للمصلحة العامة التي تجنيها تلك الوكالات من الاتحاد وتجميع الإمكانيات لتحقيق أحسن الأهداف .. فالطامة الكبرى ، والمصيبة التي حلت بالعالم العربي - كما يقول أحمد بهاء الدين - تنبع من «ان بلادنا العربية قد وقعت تحت شتى أنواع الاستبداد بالرأي ، وفرض الاتجاه الواحد ، حتى كاد هذا الأمر يكون في معظم بلادنا طبيعة ثابتة . فإذا قررت الدولة الوحدة ، أو الاتحاد ، وجب أن

تعزف كل وسائل الإعلام انشودته من المؤلفات إلى الأغنيات ، وإذا تقرر العكس ، حدث نفس الشيء . والحاكم قد يسمع قعقعة الإعلام تصم الآذان ، فيظن أن لا اعتراض هناك ، وحين تجئ الساعة الحاسمة يكتشف أن الضجيج لم يقنع أحد[1] » .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، فهناك أيضاً صعوبات تواجه بعض وكالات الأنباء العربية ، وتعوقها عن السير في تدعيم التعاون فيما بينها ، وتيسير عملها ، ومن هذه الصعوبات : وجود الفهم الخاطئ لدى بعض المسؤولين في البلاد العربية ، بشأن تبعية الوكالة للنظام القائم وتمثيلها له ، وإدانة بعض الوكالات لكونها فقط تابعة للدولة ، حتى أصبح موضوع طرد مراسل وكالة أنباء عربية من قطر عربي ، أو إغلاق مكتبها ، من الأمور العادية التي تظهر مدى وصول الخلاف السياسي بين البلدين إلى حد لا يمكن رأب صدعه[2] .

في حين أن الإدانة لا تنال مكتب أو مراسل الوكالة العالمية في حالة حصول التباين بين بلد عربي والبلد الأجنبي الذي جاء منه المراسل ، انطلاقاً من افتراض أن الوكالات العالمية ما هي إلا مؤسسات مستقلة ولا علاقة لها بالسلطة الحاكمة ، مع أن تلك الوكالات العالمية في الحقيقة لها تبعية لدولها بشكل أو بآخر ، يختلف من دولة إلى أخرى ، ومن نظام سياسي لآخر ، والنتيجة أن طرد مراسل وكالة أنباء عربية ، أو إغلاق مكتبها في بلد عربي ، يترك الحرية كاملة لمراسلي ومكاتب الوكالات العالمية ، في نشر الأخبار كما تريدها ، وهذا يهدد بطبيعة الحال مسار التبادل الإخباري بين الدول العربية .

---

(١) الأهرام بتاريخ ١٩٧٨/٤/٣٠ ص ٣ تحت عنوان (مشاعر قومية) .

(٢) يؤكد ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، ما حدث لمكاتب ومراسلي أنباء الشرق الأوسط ، في بعض الدول العربية فقد أغلق مكتب عمان في عام ١٩٥٧ ، ومكتب دمشق عقب الانفصال في ١٩٦١ ومكتب المغرب في ١٩٦٣ وألقي القبض على مراسلي الوكالة هناك الذين كانوا يقومون بتغطية أحداث النزاع بين المغرب والجزائر حول الحدود على منطقة حاس بيضا في الصحراء ومكتب الجزائر في عام ١٩٦٦ ، كما طرد مراسل الوكالة في عمان عام ١٩٧٢ على أثر قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن احتجاجاً على مشروع الملك حسين بقيام المملكة المتحدة بين الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن . وكذلك طرد مراسل الوكالة في ليبيا عام ١٩٧٢ وطرد مراسل الوكالة في تونس عام ١٩٧٣ ، وأيضاً طرد مراسل الوكالة في ليبيا مرة أخرى في عام ١٩٧٦ ورفض تجديد إقامة مراسل الوكالة في عدن عام ١٩٧٦ دون إبداء الأسباب .. وتوجد أمثلة كثيرة غير ذلك لا يتسع المجال لحصرها وبالرغم من هذا فان وكالة أنباء الشرق الأوسط لم تعامل أي وكالة من هذه الوكالات بالمثل .

وإلى جانب ذلك هناك أيضاً بعض القيود التي يعمل في ظلها مراسلو الصحف ووكالات الأنباء ومكاتبها في بعض البلاد العربية ، وبينهم بطبيعة الحال مراسلو ومكاتب الوكالات العربية . فالرقابة بأشكالها المختلفة ، وتأشيرة الدخول والخروج ، والتأخير في السماح بها ، ومصاعب الحصول على الأخبار ذاتها ، وغير هذه وتلك من الصعاب والقيود التي تعترض هؤلاء المراسلين والصحفيين هي أمور مألوفة تلجأ إليها بعض الحكومات العربية لتحقيق أغراض خاصة ..

فالرقابة في بعض البلدان العربية ، تمتاز بتعدد أشكالها ، وتنوع الظروف المحيطة بها ، وتختلف من بلد لآخر ، ومن وقت لآخر في البلد الواحد . غير أن الطابع الهام للرقابة يجعل منها رقابة غير مباشرة تترك المراسل في حيرة من أمرها . ومن النادر أن تصدر السلطات المسؤولة قائمة بالموضوعات الممنوعة ليسترشد بها المراسل . وفي بعض الأحيان يستغرق البت في أمر برقية من البرقيات وقتاً طويلاً ، قد يصل إلى ٢٤ ساعة كاملة ، يؤخر وصولها إلى البلد الذي يريده المراسل ، فيفقد الخبر صفة الآنية أو الجدة الزمنية .

كذلك فان بعض الرقباء لا يعرفون ان الأخبار التي يمنعونها ، أخبار شائعة في العالم كله ، ويتصرفون حسب رأيهم الشخصي ، وحسب ما يتصورون ، وما ينبغي أن يكتب ، ويمتنعون عن إبلاغ المراسل الأشياء التي حذفوها من البرقيات قبل السماح بإرسالها . ومع ان الرقابة في بعض الأحيان يكون مقصوداً بها الأخبار ذات الصبغة العسكرية ، فإن الغرض الحقيقي هو حذف كل ما لا ترغب الحكومة في نشره .

كما تتخذ الرقابة والتدخل في شؤون المراسلين أشكالاً تتفاوت من الحذف إلى الطرد ، إلى استدعاء المراسل بواسطة الشرطة لتفسير بعض ما ورد في برقياته ، وما هو أشد من ذلك وأنكى ، فالقواعد التي تطبقها الحكومة لمنع الأخبار غير المرغوب في نشرها ، قواعد مطاطة ، وغير محددة . فقد يقابل المراسل بجفاء من المسؤولين ، وقد يتلقى تهديدات مهذبة منهم ، ولكنه يستمر في جمع الأخبار إلى أن يأتي يوم يتلقى فيه أمراً بالحضور أمام السلطات التي تمهله بضعة أيام ، وربما بضع ساعات لمغادرة البلاد . وبين اللحظة التي يشير فيها المسؤولون إلى المراسل بأنه يسير في اتجاه لا يرضيهم ، واللحظة التي يتلقى فيها الأمر بمغادرة البلاد ، وسائل متعددة لتخويف المراسل وإرهابه .

وليست الرقابة وحدها ، هي كل ما يعانيه المراسل من صعوبات في بعض الدول العربية ، بل هناك صعوبة أخرى لا تقل عنها ، وهي تتصل بسعيه وراء الحصول على تأشيرة الدخول إلى بعض البلدان العربية وغير ذلك من الإجراءات الرسمية التي تفرضها تلك الدول . كما أن مصاعب السفر بين الدول العربية وبعضها البعض ، والقيود التي تفرضها بعض الدول بهذا الصدد ، من الأمور الهامة في تعطيل التعاون في مجال عمل وكالات الأنباء . واستيفاء الأخبار والأحداث ، وفي كثير من الأحيان لا يتيسر للمراسل الحصول على موافقة الجهات المختصة بمنحه التأشيرة المطلوبة لتغطية بعض الأحداث الهامة الطارئة ، أو تمثيل وكالته في ذلك البلد الذي لا يرغب في ذلك .

مما سبق يتضح لنا أن جميع المحاولات التي بذلت ، لتوحيد بعض الوكالات الأنباء العربية وصهرها في وكالة واحدة قد فشلت ، ولم تخرج أي محاولة منها إلى عالم الوجود ، لأنها ربطت بالناحية السياسية ، فلما فشلت السياسة في تحقيق أي صورة من صور الوحدة بين تلك الدول ، فشلت معها كل مخططات التوحيد في شتى المجالات ، وبينها مشروعات توحيد وكالات الأنباء ، التي وضعت على الأرفف يعلوها تراب الإهمال والنسيان .

وفوق ذلك فان الفكرة التي كانت قد بدأت في إطار جامعة الدول العربية ، لوضع مشروع لقيام وكالة أنباء عربية مركزية ، قبل أن ينشأ (اتحاد وكالات الأنباء العربية) هذه الفكرة لم تخرج عن كونها مجرد كلمات قليلة وردت ضمن قرارات وزراء الإعلام العرب في اجتماعهم بالقاهرة في مارس ١٩٦٤ كما وردت ضمن أوراق الاجتماعات الأولى لإنشاء الاتحاد ، وانتهت – دون أي اهتمام يذكر من مديري وكالات الأنباء العربية الذين وجه إليهم هذا القرار – بأسطر قليلة تتمثل في توصية أصدرها مديرو وكالات الأنباء العربية تنص على «أن تقوم الأمانة العامة للجامعة العربية بوضع مشروع لقيام وكالة أنباء عربية مركزية ، على أن يعرض في أول اجتماع للجمعية العامة مستعينة بما ورد اليها من مقترحات في هذا الشأن من حكومات الدول الأعضاء ، ولم يعد أحد منذ ذلك الحين حتى الآن ، إلى إحياء هذه الفكرة من جديد .

وحيث أن العالم العربي تجتاحه هذه الأيام ، محنة هي من أخطر المحن التي

مرت عليه في تاريخه ، قوامها الفرقة والخصام ، والخلافات الشخصية بين الحكام ، وتدهور كل الأوضاع ، مما يجعل من المحال قيام أي اتحاد من أي نوع بين الدول العربية جميعاً ، وبالتالي نجد انه من غير المناسب أن نقترح – في الوقت الحاضر – توحيد وكالات الأنباء العربية في وكالة واحدة ، ولو في إطار جامعة الدول العربية ، هذا على الرغم من إيماننا العميق الذي لا يتزعزع ، بأن هذه الوكالة الواحدة للعالم العربي ، الذي تربطه وحدة العقيدة ، واللغة ، والدم ، والكفاح المشترك ، والمصير الواحد ، هي الحل الذي لا غنى منه في هذا المجال ، مهما طال الزمن ، حيث أن العصر الحالي الذي نعيشه ، هو عصر الوحدات الكبرى التي تعمل لمصلحة جميع الأطراف فيها ، ولم يعد فيه مكان للوحدات الصغرى التي كانت سائدة في القرون الماضية .

ولا شك أن الدول العربية ، إذا تناست خلافاتها التي تمزقها ، وقضت على أوضاعها المتردية ، فإنها تستطيع إنشاء تلك الوكالة الواحدة ، التي تساهم مع مختلف أجهزة الإعلام العربية وفي مقدمتها ، اعلاء كلمة العالم العربي ، والدفاع عن قضاياه ، وحقه في الحرية والحياة ، والوقوف في وجه المخططات التي تدبر للعالم العربي لتفتيته ، واضعافه ، واستنزاف ثرواته وإمكانياته التي لا حدود لها .

وعوضاً عن ذلك ، وإلى أن يأتي الوقت المناسب ، الذي تصبح فيه الوكالة العربية الواحدة حقيقة واقعة ملموسة ، نطالب وكالات الأنباء العربية جميعاً ، أن تعمل جهد طاقتها ، لتدعيم (اتحاد وكالات الأنباء العربية) القائم حالياً في نطاق جامعة الدول العربية ، باعتباره الحد الأدنى في مجال التعاون بين وكالات الأنباء العربية ، والصيغة المشتركة التي ارتضتها تلك الوكالات للعمل في إطارها .. وكذلك ضرورة ابعاد المزايدات السياسية عن هذا الاتحاد ، وعدم ربطه بالسياسة والأنظمة العربية المتصارعة ، والالتزام بتحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها .

ويهمنا في هذا الصدد أيضاً ، أن نطالب بسرعة تنفيذ التوصية التي اتخذها مجلس وزراء الإعلام العرب في دورته الثالثة عشرة ، التي عقدت في تونس من ١ حتى ٨ أغسطس ١٩٧٧ ، بأن تقوم الجمعية العمومية لاتحاد وكالات الأنباء العربية ، بإعداد مشروع اتفاقية لتحويل الاتحاد إلى منظمة عربية في نطاق جامعة الدول العربية ، تمهيداً لإقرارها وفق القواعد المعمول بها ، والتصديق عليها من قبل

جهات الاختصاص في الدول الأعضاء . وذلك نظراً لضخامة النشاط الذي يقوم به الاتحاد في مجال نقل المعلومات والأخبار بين الأقطار العربية والدول الأفريقية ، والأوروبية ، وتطوير الوكالات العربية[1] .

وبالإضافة إلى ذلك ، يجب على وكالات الأنباء العربية ، بذل الجهود المشتركة ، الجادة والمستمرة ، في مجال تدعيم التعاون الثنائي ، أو الإقليمي ، فيما بينها ، لتبادل المعلومات والأخبار ، ومحاولة توزيعها في أنحاء العالم ، من أجل مكافحة التشويه والإفتراء التي يتعرض لها نقل الأخبار ووجهات النظر الخاصة بالدول العربية . وكذلك تحقيق التنسيق بينها ، بما يكفل وصول تلك المعلومات والأخبار إلى داخل الوطن العربي ، وكافة بقاع العالم ، بالسرعة الكافية وفي الوقت المناسب ، وقيامها أيضاً بتقوية وسائل اتصالاتها السلكية واللاسلكية ، لتحقيق كفاءة أعلى في سرعة نقل الأخبار بتكاليف قليلة . وتنشيط تبادل المساعدات الفنية والخدمات الصحفية ، وتدريب القوى البشرية في هذه المجالات ، وغير ذلك من مظاهر التعاون التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الوكالات ..

وإسهاماً منا في تحديد الملامح الكفيلة بتحقيق هذا التصور الخاص بتوحيد جهود وكالات الأنباء العربية في مجال التعاون الثنائي أو الإقليمي ، حتى تقوم بدورها ، وتؤدي مهامها على وجه أفضل بكثير عما تقوم به حالياً كل منها بمفردها ، وعلى ضوء ما تقدم في البحث ، نعرض عدداً من المقترحات والتوصيات ، التي تدور في المجالات الرئيسية التالية : —

أولاً ــ في مجال التعاون الإخباري

إن تعاون وكالات الأنباء العربية في هذا المجال ، يعتبر الركيزة الأولى في عمل الوكالات ، ويعود بالفوائد العاجلة على العالم العربي ، وقضاياه المصيرية .. ويمكن أن يتم ذلك وفقاً لما يلي : —

١) أوضح البحث ، أن أغلب وكالات الأنباء العربية ، تعقد فيما بينها اتفاقات :

---

(١) قرارات وتوصيات المجلس ، المنشورة في كتاب (الإعلام العربي) الذي أصدرته كتابة الدولة للإعلام التونسية (١٩٧٧) ص ٢٠ و٢١ .

ثنائية ، أو متعددة الأطراف ، أو اقليمية لتبادل الأخبار ، ولكن بعض هذه الاتفاقات لم تخرج إلى التطبيق العملي ، ولم تتعد الأوراق التي كتبت عليها ، بسبب العلاقات السياسية المضطربة بين الدول العربية . ولذلك يجب على وكالات الأنباء العربية . أن تعمل على تنفيذ تلك الاتفاقات ، متجاوزة الظروف السياسية المضطربة ، تماماً مثلما تفعل بالنسبة لاتفاقاتها مع وكالات الأنباء العالمية والأجنبية ، التي لا تتأثر على الإطلاق بالظروف السياسية في حالة اضطرابها مع الدول الأجنبية التي تنتمي إليها تلك الوكالات الأجنبية .

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد ، انه بينما تعطل وكالات الأنباء العربية تنفيذ الاتفاقات فيما بينها ، بسبب الظروف السياسية المضطربة بين دولها نجد أن بعض الجهات الرسمية المختصة في الدول التي تنتمي إليها تلك الوكالات ، تحرص على التقاط وسرقة النشرات التي تذيعها الوكالات الأخرى ، حتى تكون على علم بأخبار الدولة التي على خلاف معها ، لتستطيع رسم خطتها لشن الحملات الإعلامية عليها ، والرد على الحملات الإعلامية التي تشن عليها .. وكان من باب أولى ، ما دام الأمر كذلك ، أن لا تتعطل تلك الاتفاقات ، وتظل سارية في اطارها الشرعي ، وتستفيد منها جميع الجهات والأجهزة المعنية ، دون ما حاجة للجوء إلى القرصنة وسرقة النشرات الإخبارية للوكالات ..

٢) لم تعمل وكالات الأنباء العربية ، حتى الآن ، من أجل الاتفاق على صيغة مشتركة فيما بينها ، تستطيع عن طريقها تغطية الأحداث في مناطق واسعة من العالم ، حتى تتمكن الأجهزة الإعلامية العربية من تقليل الاعتماد على الوكالات العالمية والأجنبية ، ولفسح المجال أمامها لنشر الأخبار التي توافق اهتمام الشعب العربي .

ولذلك يجب على وكالات الأنباء العربية ، أن تقوم بتنسيق أوجه نشاطها لتغطية الأحداث الدولية التي تهم الوطن العربي ، والإفادة من التسهيلات المتاحة لكل منها إلى أقصى حد ممكن ، مع ضرورة إجراء الاتصالات بين تلك الوكالات قبل انعقاد المؤتمرات الدولية ، وعند وقوع الأحداث العالمية التي تهم العرب ، أو لها صلة بهم ، وذلك لوضع أفضل خطة فيما بينها لتحقيق التغطية الكاملة لهذه المؤتمرات والأحداث . وفي حالة وقوع أحداث هامة ، أو انعقاد

أحد المؤتمرات الدولية في دولة عربية ، فيجب على وكالة الأنباء في الدولة المضيفة ، أن تزود باقي الوكالات العربية بالتسهيلات المتاحة لديها ، لمعاونتها على تغطية مجريات المؤتمرات على خير وجه وبأقل تكاليف ممكنة .

٣) يجب على كل وكالة أنباء عربية ، أن تعتمد أولاً على النشرات التي تصدرها وكالات الأنباء العربية الأخرى ، في تغطية الأحداث الخاصة بكل بلد عربي ، باعتبارها أخباراً صادقة صادرة من أجهزة موثوق بها ، كما يجب عليها ألا تعتمد على الوكالات الأجنبية إلا عند الضرورة حتى لا ترى الدول العربية بعضها البعض من خلال وجهات النظر الأجنبية ، التي تستهدف في بعض الأحيان بث الفرقة بين الشقيقات العربيات وتعميق الخلافات بينها ، وتفتيت وحدتها .

٤) يجب على وكالات الأنباء العربية أن تتبادل فيما بينها ، نشرات دورية ، تتضمن تحقيقات عن البلدان العربية ، لتوزيعها والإستفادة منها للتعريف بالبلدان العربية ، وتعريف أبناء الأمة العربية ببلدانها المختلفة .

وأرى في هذا الشأن ، ضرورة الإسراع في تنفيذ المبادرة التي اتخذتها هيئة الأمانة العامة لاتحاد وكالات الأنباء العربية ، والتي تقضي بتحديد يوم معين تنشر فيه جميع الوكالات العربية ، تحقيقات عن قطر عربي معين ، تتناول الموضوعات التاريخية ، والاقتصادية ، والثقافية ، والاجتماعية ، والعلمية ، وذلك باللغات العربية والإنجليزية ، والفرنسية . ويتم ذلك عن طريق الاتحاد الذي يتولى استلام هذه التحقيقات من الوكالات العربية ، ثم يوزعها على الوكالات الأخرى لإذاعتها في اليوم المحدد ضمن نشراتها اليومية .

٥) يجب العمل على إزالة الحساسيات تجاه مراسلي الوكالات العربية ، وذلك بعدم إدانة الوكالات العربية وممثليها في الدول العربية في حالة وقوع خلاف بين البلدين العربيين . لأن القضاء على هذه الحساسيات من شأنه أن يتيح الفرصة لهم للعمل بحرية ، ونقل أخبار الدول العربية التي يعملون فيها بشكل موضوعي وصادق . وتقليل الفرص المتاحة أمام وكالات الأنباء العالمية والأجنبية لنشر ما تريده من أخبار ومعلومات الأحداث العربية والتي قد تكون غير صادقة أو محرفة ، أو مغرضة أو متضمنة تفسيرات خاطئة . وكذلك فإن وجود مراسلي الوكالات

العربية سيدفع مراسلي الوكالات الأجنبية ، إلى نقل الأخبار عن الأحداث بشكل أصدق ، لوجود من ينافسها في هذا المجال .

٦) يجب أن تقوم السلطات المختصة في كل بلد عربي ، باتخاذ ما يلزم من خطوات لتسهيل مهمة مراسلي وكالات الأنباء العربية في كل بلد عربي ، وكذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيض أجور البرقيات الصحفية التي يرسلونها لوكالاتهم حتى تقل التكاليف من ناحية ، وتزداد كمية الأخبار المرسلة من ناحية أخرى .

٧) يجب على السلطات المختصة في الدول العربية أن تخفف من قيود الرقابة التي تفرضها على البرقيات الصحفية ، وأن تصدر تلك السلطات قائمة بالموضوعات الممنوعة – ويجب أن تكون في أضيق الحدود – حتى يسترشد بها المراسل العربي في عمله ، ولا يترك في حيرة من أمره ، ومن يخرج على هذه القواعد يتحمل النتائج السيئة التي يتعرض لها هو ووكالته ..

ثانياً ـ في مجال التعاون الفني :

ولما كانت الناحية التي تحظى بالأولوية أمام وكالات الأنباء العربية ، هي العمل على تعزيز تبادل المعلومات والأخبار بينها ، فانه يجب أيضاً وفي الوقت نفسه الاهتمام بتدعيم التعاون الفني بين تلك الوكالات ، باعتبار أن هذا التعاون يتصل اتصالاً وثيقاً بوسائل الاتصال التي هي الأداة لنقل المعلومات والأخبار . وأرى أن ذلك التعاون يتحقق بتنفيذ ما يلي : –

١) أولاً وقبل كل شيء ، يجب على الدول العربية التي لا توجد لها وكالات أنباء حتى الآن ، أن تعمل على إنشاء وكالات أنباء خاصة بها ، وبالنسبة للدول العربية التي لها وكالات أنباء متطورة ، يجب عليها أن تمد يد المساعدة إلى هذه الدول لمعاونتها على إنشاء وكالاتها ، وتدريب القوى البشرية اللازمة ، وتوفير التجهيزات الفنية والمادية لها ، وتضع تحت تصرفها ما تملكه من خبرات وإمكانيات فنية وبشرية وغيرها حتى تقف على قدميها وتواصل المسيرة مع شقيقاتها من الوكالات الأخرى .. أما وكالات الأنباء التي ما زالت في دور الإعداد ، فيجب عليها أن تسرع في اجتياز هذه المرحلة ، وتستفيد من التجارب

التي مرت بها وكالات الأنباء ، وتعمل على الحصول على أحدث الأجهزة والمعدات الخاصة بوكالات الأنباء .

٢) يجب على جميع الحكومات العربية أن تولي اهتماماً خاصاً بتطوير شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية داخل بلادها ، ومع البلدان المجاورة في المستويين الإقليمي والدولي ، والاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي المعاصر ، باستخدام الوسائل المتقدمة مثل الأقمار الصناعية في نقل الأخبار ، تجنباً للمخاطر الناجمة عن التبعية للوكالات التي تشوه الأخبار الخاصة بأوجه نشاط الدول النامية . وأن تحقيق ذلك سيؤدي إلى أن تصبح وسائل الاتصال بين العالم العربي والعالم الخارجي أقل تكلفة وأكثر يسراً وسرعة .. ومما يبشر بالخير أن بعض الدول العربية بدأت في استخدام الأقمار الصناعية في اتصالاتها التليفونية مع الخارج وفي نقل البرامج التليفزيونية ويجب على وكالات الأنباء العربية أن لا تتخلف عن الركب ، وتبذل جهدها لتستخدم تلك الأقمار الصناعية في نقل أخبارها بين البلدان العربية وبعضها البعض ومع العالم الخارجي .

٣) يجب على وكالات الأنباء العربية أن تتضامن ، عن طريق اتحاد وكالات الأنباء العربية ، لعمل مسح للفجوات القائمة بين الدول العربية في مجال الاتصالات اللاسلكية ، والعمل على استكمالها ، ودراسة إمكانية شراء أجهزة معينة تحتاج اليها وكالات الأنباء ، وتوحيد مستويات هذه الأجهزة إلى أقصى حد ممكن بمعرفة وكالات الأنباء العربية ، مع دراسة إمكانية تدبير هذه الأجهزة في في الوكالات العربية نفسها .

ومعروف أن لبعض وكالات الأنباء العربية شبكات اتصالاتها الخاصة بها ، وترتبط مع غيرها من الوكالات عن طريق الاتفاقات الثنائية – وهو الحد الأدنى الموجود فعلاً – ولذلك يجب تنسيق العمل بين الوكالات العربية ، وزيادة تعاونها في هذا الشأن لاستكمال النقص الموجود ، وتشجيع إقامة الصناعات المنتجة للمعدات الخاصة بوكالات الأنباء ، وإقامة أكبر قدر من التبادل الداخلي لهذه المعدات بين الوكالات العربية .

٤) الخطوة التالية ، هي تقسيم العالم العربي إلى مناطق إقليمية ، على أساس جغرافي

وفني ، ويراعى فيها سهولة الاتصال داخل كل منطقة ، ومع المناطق الأخرى(*)

وقد قسم البحث – كما رأينا في الباب الأول – وكالات الأنباء في العالم العربي ، إلى أربع مناطق ، منها منطقتان في أفريقيا ، ومنطقتان في آسيا : والمنطقتان الأفريقيتان هما : (١) المنطقة الأولى تضم مصر والسودان ، ومساحتها نحو ٣ ملايين و٥٠٠ ألف كيلومتر مربع .

(٢) المنطقة الثانية هي المغرب العربي ، الذي يضم : المغرب ، والجزائر ، وتونس وموريتانيا ، وليبيا ، ومساحة هذه المنطقة نحو ٤ ملايين كيلومتر مربع .

أما المنطقتان الآسيويتان فهما : (١) منطقة المشرق العربي ، وتضم العراق ، وسوريا ، والأردن ، ولبنان وفلسطين . وتقدر مساحة هذه المنطقة بنحو مليون كيلومتر مربع ..

(٣) منطقة دول الجزيرة العربية والخليج وتضم السعودية واليمن الشمالية ، واليمن الجنوبية ، وقطر ، والإمارات ، والكويت ، وتقدر مساحة هذه المنطقة بنحو ٣ ملايين كيلومتر مربع .

ولا بد من إحكام الاتصالات السلكية واللاسلكية بين وكالات الأنباء العربية داخل كل منطقة ، ثم إحكام الاتصالات بين تلك المناطق الأربع ، وبعد ذلك مع العالم الخارجي .. وواضح من البحث أن كل منطقة من هذه المناطق تربط بين وكالات الأنباء فيها وسائل الاتصالات المختلفة ، كما أن المناطق ترتبط بعضها ببعض أيضاً ، ولكن يحول دون الاستفادة من وجود هذه الاتصالات الخلافات التي تنشب بين الدول العربية وبعضها البعض بين الحين والآخر .

٥) يجب تحديد الإمكانيات الفنية والمادية لكل وكالة من الوكالات العربية ، لاختيار الوكالات المتطورة منها وتدعيمها للعمل كمراكز اقليمية داخل العالم العربي لتلقي عدداً متفقاً عليه من أخبار كل وكالة عربية ، وإعادة بث هذه

(*) يقع العالم العربي في قلب العالم ، وتقدر مساحته بنحو ١١,٥ مليون كيلومتر مربع ويمتد أفقياً من الشرق للغرب أي من الخليج إلى المحيط مسافة تقرب من ٧ آلاف كيلومتر ، ومن الشمال إلى الجنوب مسافة تقرب من ٣ آلاف و٢٠٠ كيلو متر والعالم العربي متصل لا تقطعه فواصل مانعة ، حيث أن أراضيه ليس بين أجزائها عقبات طبيعية ، كذلك بحاره ليست شاسعة الاتساع .

الأخبار إلى جميع الوكالات العربية ، في فترات محددة ضمن إرسالها اليومي ، ويقوم المركز بإعداد نشرة مشتركة تحت أي اسم يتفق عليه ، بحيث تقوم هذه النشرة بتغطية كاملة لأحداث العالم العربي من المحيط إلى الخليج .
وقد رأينا فيما سبق ، أن دول الخليج قد أخذت زمام المبادرة في هذا الصدد ، وأنشأت (وكالة أنباء الخليج) ويمكن أن نعتبر تلك الوكالة أول مركز إقليمي يخدم منطقة الجزيرة العربية والخليج على أن يتلقى أيضاً أخبار وكالة سبأ للأنباء ووكالة أنباء عدن .. كذلك يمكن أن تعمل وكالة الأنباء العراقية كمركز اقليمي يتلقى أخبار الوكالات السورية والأردنية واللبنانية والفلسطينية .. وتعمل وكالة أنباء الشرق الأوسط ، كمركز اقليمي يتلقى أخبار وكالات السودان ، وليبيا ، وتونس ، والجزائر ، والمغرب ، وموريتانيا ..

٦) بعد ذلك يجب تحديد عواصم العالم الخارجي التي يوجه إليها نشاط الوكالات العربية وتلقي أخبارها . ثم تنشأ في هذه العواصم مكاتب إقليمية مشتركة بين الوكالات العربية ، على أن تدعم هذه المكاتب فنياً لتمكينها من تجميع أخبار المناطق المجاورة لكل مكتب وإعادة بثها إلى بقية الوكالات العربية . والقيام في الوقت نفسه بتوزيع أخبار العالم العربي التي يتلقاها من الوكالات العربية ، في مناطق عمله .

وهذا لا يمنع من استمرار قيام مكاتب وكالات الأنباء العربية القائمة حالياً في تلك العواصم بعملها ، أو فتح مكاتب لوكالات عربية أخرى إذا اقتضت مصالح تلك الدول فتح مكاتب لوكالاتها في تلك العواصم .

وكما رأينا فان اتحاد وكالات الأنباء العربية قد بدأ تجربة هامة بفتح مكاتب مشتركة في أوروبا ، تشرف عليها إحدى الوكالات العربية وتشارك فيها الوكالات الأخرى . ولكن يجب أن تستمر هذه البادرة الطيبة ، وتتوسع الوكالات في فتح هذه المكاتب وفقاً لأولويات خاصة ، تخضع في المقام الأول لاختيار مراكز الأخبار الحساسة والحيوية ، من وجهة النظر العربية البحتة ، أي على أساس مدى علاقة هذه المراكز بالقضايا والمصالح العربية المشتركة .

ثالثاً ـ في مجال القوى العاملة :

إن القوى البشرية العاملة في مختلف مجالات العمل بوكالات الأنباء ، تعد عنصراً على جانب كبير من الأهمية ، وأي عجز أو نقص في هذه القوى البشرية ، هو في الواقع أكبر اختناق يمكن أن يجابه وكالات الأنباء ، وكثيراً ما يكون معوقاً لتحقيق أهدافها ، إذ أنه لا يستعصي الحصول على المال ، بقدر ما يستعصي الحصول على الرجال الأكفاء ، بالعدد الكافي لاحتياجات العمل في وكالات الأنباء .

ولكي تستطيع وكالات الأنباء العربية ، أن تؤدي رسالتها على مستوى عال وبدرجة الكفاءة المنشودة ، فان ذلك يتطلب توافر العدد الكافي من العاملين في مختلف حقول العمل بوكالات الأنباء ، وكذلك رفع كفاءة العاملين في تلك الوكالات ، وزيادة مهاراتهم ، وصقل خبراتهم بما يسهم في ازدياد كفاءة تلك الوكالات وانتاجيتها ومن هذا المفهوم أقدم المقترحات التالية ، وأضعها أمام وكالات الأنباء العربية : —

١) من الحقائق التي أوضحها البحث ، والتي لا يختلف عليها اثنان ، ان أغلب وكالات الأنباء العربية ، وخاصة الناشئة منها ، تعاني من نقص كبير في عدد العاملين بها ، وبالذات في المجالات الصحفية والفنية ، بينما تكثر هذه الخبرات في الوكالات المتطورة الأخرى .

ولذلك يجب الاستفادة من الخبرات الزائدة في الوكالات العربية المتقدمة لتطوير العمل في الوكالات التي تحتاج إلى ذلك . ويمكن في هذا الشأن الإسراع بتنفيذ اقتراح اتحاد وكالات الأنباء العربية ، — كحل عاجل في المرحلة الراهنة — والذي يقضي بأن تخصص كل وكالة أنباء عربية متطورة ، اثنين أو أكثر من العاملين فيها ، للعمل كمستشارين غير متفرغين في الاتحاد ، لايفادهم في مهمات محددة إلى الوكالات الناشئة ، لتقديم الخبرة في حالة طلبها .

٢) يمثل التدريب اليوم واحداً من أهم الأساليب الحديثة في التنمية المهنية للعاملين على اختلاف مستوياتهم الفنية والإدارية ، وتأخذ به جميع المنشآت في معظم الدول المتقدمة والنامية على السواء وذلك لأن التدريب يؤدي في المقام الأول إلى اكتساب خبرات جديدة ، وصقل الخبرات القديمة بطريقة مركزة ،

وفي وقت قصير نسبياً بالقياس إلى الوقت الذي يمكن أن يتاح فيه للفرد اكتساب هذه الخبرة بمفرده ، وبهذا يختصر التدريب المنظم فترة الخبرة التي يمكن اكتسابها بطريقة عشوائية خلال العمل .

ولما كان من الحقائق الملموسة في كثير من وكالات الأنباء العربية ، أن أغلب العاملين فيها ، وخاصة في الجهاز الصحفي ، من غير المتخصصين أصلاً في عمل وكالات الأنباء ، والذين نقلوا إليها من وزارات أو مصالح أخرى قريبة الصلة بالعمل الصحفي ، أو بعيدة عنه في بعض الأحيان ، لذلك يجب على وكالات الأنباء العربية ، أن توجه اهتمامها لتهيئة التدريب الكافي للعاملين بها ، ويتم ذلك بطرق عديدة ، منها تنظيم دراسات تأهيلية مكثفة لهؤلاء العاملين ، يدعى إليها عدد من ذوي الخبرة من الصحفيين ، والفنيين المتخصصين في العمل بوكالات الأنباء العربية والأجنبية ، لإلقاء الدروس النظرية والعملية ، وذلك بقصد تعريف الدارسين بتفكير الممارسين وخبراتهم وتجاربهم ، مما يؤدي إلى نقل خلاصة هذه الخبرات اليهم ، والتقريب بين النظرية والتطبيق في الممارسة .. وكذلك يجب على الوكالات العربية ، ايفاد بعض العاملين بها في بعثات دراسية للتدريب على عمل وكالات الأنباء ، في الوكالات العربية المتطورة ، والوكالات الأجنبية .

٣) يجب على وكالات الأنباء العربية ، تشجيع تبادل الزيارات للعاملين فيها ، لإتاحة فرص تبادل الخبرات بينهم ، ودراسة أوجه نشاط تلك الوكالات وإمكانياتها ، وأساليب ممارستها للمهنة ، حتى يتاح لهؤلاء العاملين الوقوف على أحدث التطورات التي وصلت إليها وكالاتهم في ميدان عمل وكالات الأنباء ، وتطبيق الأفكار الجيدة المناسبة التي اكتسبوها خلال زياراتهم في وكالاتهم بعد العودة إليها .

ومن الجدير بالذكر ، أنه يلاحظ حالياً على وكالات الأنباء العربية ، أن تبادل الزيارات بين العاملين فيها يكاد يكون معدوماً ، إلا في حالات نادرة ، وعلى أضيق نطاق ، وبين عدد قليل جداً من الوكالات ، وفي حالات الوفاق السياسي النادرة بين الدول العربية مما يضيع على الوكالات العربية الفوائد الكثيرة التي يمكن أن تجنيها من تبادل الزيارات بين العاملين فيها .

٤) يجب على وكالات الأنباء العربية ، أن تعمل على تنظيم ندوات سنوية ، أو على

فترات محددة كل عام ، تجمع بين أكبر عدد من العاملين في هذه الوكالات ، وبين بعض كبار رجال وكالات الأنباء العربية والأجنبية في التخصصات المختلفة ، وذلك لمناقشة وسائل النهوض بمستوى هؤلاء العاملين ، والارتفاع بمستوى الأداء ، وتطوير الوكالات العربية ، ويمكن أن تنظم هذه الندوات في إطار اتحاد وكالات الأنباء العربية ، وبالاشتراك مع المنظمات العربية والدولية المختصة .

٥) يجب أن تطالب وكالات الأنباء العربية ، كليات الصحافة ومعاهدها وأقسامها بالجامعات العربية ، الاهتمام بتدريس مادة وكالات الأنباء لطلابها بتوسع مثل غيرها من مواد الصحافة والإعلام الأخرى ، وأن لا تهملها تماماً ، أو تدرسها على الهامش ، كما هو حادث في أغلب البرامج الدراسية الحالية ، كذلك يجب عليها مطالبة كليات الهندسة أو المعاهد والمدارس الفنية ، أن تهتم أيضاً بتدريس المواد النظرية والعملية الخاصة بوسائل الاتصال الحديثة ، والهندسة السلكية واللاسلكية ، والأعمال الفنية المختلفة المتعلقة بوكالات الأنباء وأن تجعل لها فروعاً متخصصة ضمن برامجها الدراسية ، لتخريج الأعداد اللازمة من المتخصصين في هذه المجالات ، لسد احتياجات وكالات الأنباء العربية في القطاعات الفنية ..

رابعاً ـ في مجال التعاون مع الوكالات الأجنبية :

إن النظرة الواقعية إلى حركة تدفق الأنباء ، بين دول العالم المتقدم والمنطقة العربية ، تشير إلى افتقاد الكثير من عناصر الموضوعية ، مما يؤدي إلى رسوخ صور مشوهة عن عمد أو عن جهل لحياة بعض الشعوب العربية ، كما يشير إلى افتقار المعلومات الكافية ، ووجود فجوات إعلامية ينبغي العمل على سدها ، بالمعلومات الصحيحة ، والأنباء من مصادرها الأصلية الصادقة ، لينتهي عصر التعتيم الإعلامي ، ويحل محله دور الحقيقة الناصعة ، الذي يخدم تناولها على أوسع نطاق ، المصالح الحيوية لجميع الشعوب ، بعيداً عن الانحياز والإثارة ، والاعتماد على الشائعات ، وتجاهل الحقائق .

وأن خصائص عصرنا المتميز بقيام التجمعات الإقليمية ، على أساس ما يجمع بين البشر من شواغل متماثلة ، وعقبات متشابهة ، وأهداف متقاربة ، تفرض على

وكالات الأنباء العربية ، توسيع تعاونها مع وكالات الأنباء الدولية والأجنبية ، ويجب ألا ننسى أن أغلب وكالات الأنباء العربية ما زالت في بداية الطريق ، ومن مصلحتها أن تتعاون مع الوكالات العالمية والأجنبية ، ولو لزيادة التعرف إلى أساليب العمل في وكالات الأنباء . وغير مجد أن تنكمش الوكالاتالعربية على نفسها ، ولا سبيل لها للاستغناء عن من سبقوها في ميدان اختراعات وتكنولوجيا وكالات الأنباء . ومن واجب الوكالات العربية أن تلحق بالركب ، وذلك بالسعي إلى اكتساب الخبرة التي توفرت لدى الوكالات العالمية والأجنبية ، والتي كان لها فيها قصب السبق ، وبناء قواعد للتفاهم المشترك ، وتبادل المعلومات ، وارساء أسس التعاون في مجال وكالات الأنباء ، التي تعتبر أضخم أجهزة ونقل وتوزيع الأنباء المكتوبة والمصورة ..

ومما يذكر في هذا الصدد ، أن أغلب وكالات الأنباء العربية ، تتعاون مع الوكالات العالمية وبعض الوكالات الأجنبية في اطار الاتفاقات الثنائية ، ولكن أغلب تلك الاتفاقات ، وخاصة مع الوكالات العالمية ، تقضي باستخدام الوكالات العربية لاخبار الوكالات العالمية ضمن نشراتها أو قيام الوكالات العربية باحتكار توزيع نشرات الوكالات العالمية في دولها أو في المنطقة التي تعمل بها .

وبذلك نجد أن الوكالات الكبرى تستغل تلك الوكالات العربية لصالحها ، وتحتويها للقيام بالدعاية لنشراتها وتحقيق أغراضها ، ونشر دعايات الدولة التي تنتمي إليها الوكالة الدولية سياسياً واقتصادياً وايديولوجياً على أوسع نطاق .

ولما كان المطلوب أن يتم تدفق الأخبار على الناحيتين ، وأن تهتم الوكالات الأجنبية وخاصة العالمية منها ، بإذاعة أخبار العالم العربي ضمن نشراتها أيضاً بصورة موضوعية ، فقد تنبهت إلى ذلك الوكالات العربية ، والجهات المسؤولة عن الإعلام العربي وخاصة في إطار جامعة الدول العربية ، واتحاد وكالات الأنباء العربية ، فنظمت بالاشتراك مع منظمة اليونسكو : ندوتين لمديري وكالات الأنباء العربية والأفريقية في تونس وطرابلس . وندوتين أخريين لمديري وكالات الأنباء العربية والأوروبية في تونس واسطمبول . ويجري الإعداد لعقد الندوة العربية والأوروبية الثالثة في فيينا في اكتوبر ١٩٧٨ ، وكذلك الإعداد لعقد ندوة عربية أمريكية لاتينية هذا العام ١٩٧٨ .. ويجب بعد ذلك عقد ندوة أو ندوات أيضاً بين وكالات الأنباء العربية ووكالات الأنباء الآسيوية ، حتى تكتمل حلقات الحوار والمناقشة

بين وكالات الأنباء العربية وجميع وكالات الأنباء في مختلف أنحاء العالم . وبذلك تصل وكالات الأنباء في جميع أنحاء العالم إلى صيغ محددة للقضاء على ظاهرة احتكار عدد قليل من وكالات الأنباء للإعلام وعدم بقاء الغالبية الكبرى من بلدان العالم مجرد بلدان تتلقى في سلبية الإعلام الذي يجري توزيعه من بلدان قليلة ، وأن ترى بعضها البعض ، وترى نفسها من خلال تلك الوكالات العالمية فقط .

وحيث أن تلك الندوات الأربع التي عقدت ، قد أصدرت عشرات القرارات والتوصيات الهامة ، التي اتفق عليها جميع المشتركين فيها ، والتي سيؤدي تحقيقها دون شك ، إلى تعميق التفاهم والتعاون بين وكالات الأنباء العربية وبين كل من الوكالات الأفريقية والأوروبية ، لذلك نكتفي بالمطالبة بتنفيذ هذه القرارات والتوصيات بجدية ، حتى تحقق الغرض منها ، والهدف الذي عقدت من أجله تلك الندوات ..

خامساً ـ في مجال المسؤوليات :

وإلى جانب ما قدمناه من أفكار ومقترحات تستهدف تحقيق التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف أو الإقليمي بين وكالات الأنباء العربية ، انتظاراً إلى أن تسنح الفرصة المناسبة لإقامة وكالة أنباء عربية مركزية موحدة ، يجب أن تكون هناك ، في الوقت نفسه ، وفي خط مواز لها تماماً ، مسؤوليات تحكم استراتيجية عمل وكالات الأنباء العربية ، تنبع أساساً من الحقائق والقواعد والأهداف التي تساعد على تهيئة المناخ الملائم ، والتربة الخصبة الصالحة ، التي تنمو فيها العلاقات الطبيعية بين الدول العربية ، وبالتالي بين وكالات الأنباء العربية التي تتبع تلك الدول .. وفي ذلك نرى ضرورة التزام وكالات الأنباء العربية بما ورد في ميثاق الشرف الإعلامي العربي ، والتمسك بأهداف الإعلام العربي في الداخل والخارج التي وضعتها جامعة الدول العربية ، وعلى ضوء ذلك نورد النقاط التالية التي يجب أن تحكم استراتيجية عمل وكالات الأنباء العربية ، وكلها تدخل دون استثناء في قدرة الوكالات على تنفيذها باعتبارها قاسماً مشتركاً أعظماً ، اتفقت عليه كل الدول العربية ، وقرره وزراء إعلامها في مؤتمراتهم المختلفة ..

١) على وكالات الأنباء العربية أن تتحمل مسؤولية خاصة تجاه المواطن العربي ،

وتقتنع بأن الأولوية المطلقة في عملها هي لتكوين هذا المواطن العارف لحقوقه وواجباته تجاه وطنه وأمته العربية ، وتلتزم بأن تقدم له الحقيقة الخالصة ، التي تهدف إلى خدمة قضاياه ، وتعمل على تكامل شخصيته ونمائها فكرياً ، وثقافياً ، واجتماعياً ، وسياسياً ، وترسيخ إيمانه بالقيم الروحية ، والمبادئ الخلقية الأصيلة ..

٢) على وكالات الأنباء العربية ، أن تهتم بالتعريف بالوطن العربي مهد الحضارات ، ومهبط الرسالات السماوية ، وتراثه وتاريخه ، وإمكاناته البشرية ، والمادية ، والمعنوية ، والدور الذي اضطلع به الإنسان العربي في هداية البشرية وحمل رسالة الأخوة الإنسانية والحرية والمحبة والتسامح ، ومدى إسهامه في الرقي والحضارة ، وحمايته للمقدسات الدينية ..

٣) أن تركز وكالات الأنباء العربية على وحدة الأهداف والمصير للشعب العربي وتعمل على تعميق الإيمان بالوحدة العربية الشاملة ، وتوعية الجماهير العربية بحقائق الوجود العربي ، وتحرص على مبدأ التضامن العربي في كل ما تقدمه من مواد صحفية في الداخل والخارج ، وتسهم بكل إمكاناتها في تدعيم التفاهم والتعاون بين الدول العربية ، وتتجنب كل ما من شأنه الإساءة إلى التضامن العربي ، وتمتنع عن توجيه الحملات ذات الطابع الشخصي .

٤) تعمل الوكالات العربية على ترسيخ إيمان المواطن العربي بالمقدسات ، والقيم الروحية ، ونشر الوعي بالتراث الحضاري العربي من أجل البناء العلمي لمستقبل الأمة العربية ، والدعوة إلى الانفتاح على الحضارة الإنسانية أخذاً وعطاء ، وتعميق روح الأخوة الإنسانية أساساً لسلام قائم على العدل وتوعية الشعب العربي بمتطلبات النضال في سبيل الرقي ، والقوة الحقيقية ، والاشعاع الحضاري ، من جهد متصل لتحقيق الازدهار الاقتصادي ، والعدل الاجتماعي ، والنهوض الثقافي ومن كفاح يؤدي – مهما طال – إلى انتصار الحق العربي .

٥) تحرص وكالات الأنباء العربية ، على مقاومة التيارات ، والمبادئ التي تناهض أماني الشعب العربي ، ومعتقداته الدينية ، وتراثه القومي ، وحشد قوى الشعب العربي لمناهضة مبادئ التمييز العنصري ، والتعصب ، والفاشية ، في العالم ، وتوضيح طبيعة اسرائيل كقاعدة عدوانية فاشية ..

٦) بيان دور الدول العربية الإيجابي في المنظمات الدولية ، والإقليمية والمؤسسات

المتفرعة عنها ، وتضامنها مع الشعوب الناهضة والحركات التحررية ، وما تقدمه من تسهيلات في خدمة المجتمع الدولي في مختلف المجالات ..

٧) أن تهتم الوكالات العربية ، فيما تقدمه ، بتوضيح الصورة الحضارية للعرب في الخارج ، وأن تلتزم في عرضها ذلك بالمبادئ التالية : –

أ) إبراز دور الإنسان العربي في بناء النهوض العربية في الثقافة والتعليم والتصنيع والزراعة ، وتعمير الصحاري ، والفنون والآداب ، والبحث العلمي ، وإيضاح المعالم ومعدلات النمو الحضاري في البلدان العربية .

ب) ربط ما بذل من جهد في مجال التنمية ، والتغيير الاجتماعي والثقافي ، بالجذور الحضارية والاجتماعية والروحية والتاريخية ، وذلك بقصد إبراز الشخصية العربية ، وما قدمته وتقدمه الدول العربية للحضارة الإنسانية .

جـ) التأكيد على مساهمة العرب الإيجابية في معالجة مشكلات التنمية في العالم الثالث ، والحديث عن البترول كدلالة اقتصادية للتعاون بين الدول العربية والعالم الخارجي ، وكتعبير عن مساهمة العرب الإيجابية في حركة التصنيع العالمية ..

د) الحديث عن العلماء العرب في العالم ، وإبراز دورهم كصورة من صور الإنسان العربي المعاصر ، حيث تتوزع الجاليات العربية في دول العالم ، وخاصة الدول المتقدمة علمياً واقتصادياً ، وقد لمع الكثير منهم في مجالات عملهم وتخصصاتهم المختلفة .

ويمكن الاستفادة من هؤلاء العلماء أيضاً في عرض الصورة الحضارية للإنسان العربي بتشجيعهم على كتابة المقالات الصحفية في مختلف فروع تخصصاتهم العلمية

٨) التأكيد على أن الأمة العربية المؤمنة بحق الشعوب في حياة آمنة من الخوف ، مطمئنة إلى حاضرها ومصيرها تمد يدها إلى كل شعوب الأرض دون نظر إلى اختلاف الدين أو العقيدة أو الجنس ، أو أسلوب الحياة للتعاون على توفير أسباب الحرية والتقدم والسلام للإنسانية جمعاء .

٩) التعريف بعدالة القضايا العربية ، وبوجه خاص قضية تحرير فلسطين ، والأجزاء المحتلة من الوطن العربي ، وفضح الطبيعة الاستعمارية للاحتلال

الصهيوني ، وإظهار النضال العربي ضده بملامحه الحقيقية ، كحركة تهدف للتحرير والعدل ، وللسلام ، واسترجاع أرض اغتصبت بالحرب العدوانية ، واستعادة حقوق شعب فلسطين التي أهدرت رغم المقرارات الدولية . والإصرار على عروبة القدس ، ومنع إسرائيل من المضي في التدابير غير المشروعة التي بدأتها ، ومن استمرارها في العبث بحرمة الأماكن المقدسة متحدية بذلك قرارات الأمم المتحدة .

١٠) كشف الخطة التي تمارسها إسرائيل لاستئصال الشعب العربي من ترابه الوطني وتدمير شخصيته القومية . وكذلك كشف النشاط الصهيوني الإرهابي المخرب في العالم ، فيما يمارسه من أعمال الاغتيال والخطف والتنكيل ، وما اقترفه ولا يزال من مذابح ، وفظائع واسعة النطاق في فلسطين وخارجها .. وأيضاً كشف التعصب العنصري ، والديني الذي تقوم عليه إسرائيل واضطهادها لعرب فلسطين ، وتحيزها ضد اليهود الشرقيين ذاتهم ، ووصمها باللادينية كل يهودي لا يؤمن بالهجرة إليها ..

١١) كشف الجذور التاريخية للحركة الصهيونية ، وتأكيد خلو العالم العربي من الأخطاء التي خلقت اللاسامية التي تتذرع بها الصهيونية لتبريرها وجودها ، وذلك لأن العرب ساميون ، ولكنهم ينكرون التعصب العنصري ، ويعادونه ، سواء في إسرائيل ، أو في جنوب أفريقيا ، أو في أي مكان من العالم .. وكما أنكروا النازية ينكرون اليوم الحركة الصهيونية باعتبارها حركة عنصرية عدوانية .. وإبراز آثار اللاسامية الغربية من طرد اليهود ، ومنع هجرتهم وتحديدها إلى أمريكا والدومينيونات الأنجلو سكسونية منذ الحرب العالمية الأولى ..

١٢) إبراز أن العرب لا يرفضون العمل السياسي الذي يؤمن بانسحاب القوات الإسرائيلية المعتدية ، وكل تأخير في ذلك يدعم العدوان ، ويدفع إلى انفجار الأزمة بما قد يعرض السلام العالمي للخطر ، ولا يمكن أن يلام العرب إذا ما دفعوا إلى استرداد حقهم بالقوة ، وأن المقاومة الفلسطينية المسلحة رد فعل طبيعي لتجاهل حقوق الشعب الفلسطيني وممارسته لحق الشعوب في تقرير مصيرها .

١٣) إبراز التراث العربي ، والحق العربي في فلسطين ، والشخصية العربية الفلسطينية ، وتكوين الشعب الفلسطيني والمقاومة الفلسطينية منذ نشأتها مع بداية الغزو الصهيوني ، وإبراز مأساة الشعب الفلسطيني إذ تكاثرت القوى المعتدية ضد شعب أجبر على النزوح وفقدان الأرض والوطن والتشتت ، وفقدان حرية تقرير المصير وحقوق الإنسان ..

١٤) كشف سيطرة الصهيونية الاقتصادي على المؤسسات الاقتصادية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية ، ودول أمريكا اللاتينية ، والعديد من الدول الأوروبية ، وتوجيه هذه المؤسسات بحيث تضغط على الحكومات لصالح إسرائيل والصهيونية ، والاعتماد عليها في ترديد حججها المخالفة للمنطق ، لإقناع الرأي العام العالمي .

ويجب على وكالات الأنباء العربية تفنيد هذه الحجج ، وبيان أخطائها ، وذلك بالكشف عن الحقائق التي أدت إلى صدور وعد بلفور في ٢ نوفمبر سنة ١٩١٧ .

١٦) وفي ختام هذه المسؤوليات التي يجب أن تحكم استراتيجية عمل وكالات الأنباء العربية فإن على هذه الوكالات أن تلتزم بالصدق والأمانة في تأدية رسالتها وفي كل ما تنشره من مواد صحفية وإعلامية ، وتمتنع عن اتباع الأساليب التي تتعرض بطريق مباشر أو غير مباشر للطعن في كرامة الشعوب ، مع احترام سيادتها الوطنية ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، والتحريض على استعمال العنف ، وعدم التجريح بالنسبة لرؤساء الدول والإنحراف بالجدل عن جادة الاعتدال .. كما يجب على الصحفيين العاملين في الوكالات العربية أن يلتزموا في عملهم بكل ما سبق ، ويمتنعوا عن اعتماد الوسائل غير المشروعة في الحصول على الأخبار ، والوثائق ، والصور ، وغيرها من المادة الصحفية ، ويعتبر الافتراء ، أو الاتهام دون دليل من الأخطاء الجسيمة التي تتعارض مع أخلاقيات مهنة الصحافة ، وتلتزم الوكالات بتكذيب ، أو تصويب الأنباء التي يثبت عدم صحتها .

* * *

وأخيراً .. فإن قيام التعاون بين وكالات الأنباء العربية ، وفق ما تقدم من مقترحات ، يعتبر عملاً إيجابياً على درجة كبيرة من الأهمية ، لتيسير عمل تلك

الوكالات ، وتقويته ، وتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ، ومساهمة فعالة لحل الخلافات العربية ، ورأب الصدع الذي أصاب الوطن العربي في شتى المجالات وعودة التضامن والتفاهم العربيين من جديد وتدعيمهما ، وتعريف الرأي العام العربي والعالمي بأسرع الطرق وأيسرها ، بأحداث الوطن العربي ، وإنجازاته ، ومفاهيمه ، وقضاياه .. وفوق ذلك فإن تجميع ما لدى وكالات الأنباء العربية من وسائل وإمكانيات صحفية وفنية ومادية ، يضمن لها أن تصبح أداة لا تقل قوة ، وتأثيراً عن هذه أو تلك من الوكالات العالمية ، التي ظلت تعمل زمناً طويلاً ، ولا تزال ، في خدمة الأهداف السياسية والاقتصادية ، للدول الكبرى ، متجاهلة أنباء الدول النامية ، مما شكل ولا يزال يشكل ، خطرا كبيراً على حرية التعبير ، وعلى حرية الصحافة ، التي تعتبر الخبر الصحيح ، والتعليق الموضوعي ، من أهم عوامل استقرار السلام بين الشعوب . هذا السلام الذي بدونه لا يمكن تحقيق أي تنمية وأي تقدم من أجل عالم يسوده الرخاء والاستقرار .

* * *

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر

أولاً – مراجع عربية :

– د . ابراهيم امام : وكالات الأنباء (القاهرة ١٩٧٣) دراسات في الفن الصحفي (القاهرة ١٩٧٢) تطور الصحافة الانجليزية (القاهرة ١٩٥٦) .

– د . ابراهيم عبده : دراسات في الصحافة الأوروبية – تاريخ وفن (القاهرة ١٩٥١)الصحافة في الولايات المتحدة (القاهرة ١٩٥٦) .

– اتحاد وكالات الأنباء العربية : دليل الوكالات العربية للأنباء (بيروت ١٩٧٧) النظام الأساسي والنظام الداخلي للاتحاد . نشرة اتحاد وكالات الأنباء العربية العدد الأول مارس ١٩٧٨ .

– د . أحمد بدر : الإعلام الدولي – دراسة في الاتصال والدعاية الدولية (القاهرة ١٩٧٧) .

– حسن الحسن : الإعلام والدولة (بيروت ١٩٦٥) .

– د . خليل صابات : الصحافة رسالة واستعداد وعلم وفن (القاهرة ١٩٦٧) .

– د . عبد العزيز الغنام : مدخل في علم الصحافة (بيروت ١٩٧٢) .

– د . عبد اللطيف حمزة : الصحافة والمجتمع (القاهرة ١٩٦٣) أزمة الضمير الصحفي (القاهرة ١٩٦٠) الإعلام والدعاية (القاهرة ١٩٦٨) الإعلام له تاريخه ومذاهبه (القاهرة ١٩٦٣) .

– د . فريد آيار : وكالات الأنباء العربية (بغداد ١٩٧٣) .

– د . مختار التهامي : الصحافة والسلام العالمي (القاهرة ١٩٦٤) الإعلام والتحول الاشتراكي (القاهرة ١٩٦٦) .

– منظمة المؤتمر الإسلامي : مجموعة قرارات وبيانات مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي من الرباط إلى كوالالمبور (جدة – بدون تاريخ) .

– نعمان ماهر الكنفاني : مدخل في الإعلام (بيروت ١٩٦٨) .

– وزارة الأنباء اللبنانية : المجلة القضائية – مجموعة المراسيم التشريعية المتعلقة

بوزارة الأنباء (بيروت – بدون تاريخ) .
– د . وليم الميري : الأخبار مصادرها ونشرها (القاهرة ١٩٦٨) .

ثانياً – مراجع مترجمة :

– ادموند كوبلنتر : ترجمة انيس صايغ : فن الصحافة .. بقلم أعلام الصحفيين (بيروت ١٩٥٨) .
– برنارد ويز يوجر : ترجمة وديع سعيد : الصحفي الأمريكي (القاهرة ١٩٦٢) .
– توماس بيري : ترجمة مروان الجابري : الصحافة اليوم (بيروت ١٩٦٤) .
– ف . فريزر بوند : ترجمة راجي صهيون : مدخل إلى الصحافة (ط ٢ – بيروت – ١٩٦٤) .
– فيل أولت : ترجمة أحمد قاسم جودة : وراء الأخبار ليلاً ونهاراً (القاهرة ١٩٦٥) .
– معهد الصحافة الدولي : ترجمة عبد اللطيف حمزة ، ووليم الميري : أخبار الشرق الأوسط في الصحافة العالمية (القاهرة ١٩٦٠) .

ثالثاً – مراجع أجنبية :

— Algerie Presse service.. en quelques mots.
— Handbook of news agencies (Prague-July 1969 first Edition).
— John Hohenberg: The professional journalist (1968).
— Maghreb Arabe Presse, two years activity.
— Mohamed Al Biali: A short Monograph of the Middle East News Agency-Unesco Study — Jan. 1978.
— Monograph on the Associated Press (1977) prepared at the request of Unesco.
— Mott, Frank Luther: The news in America (1952).
— The United Press International (1977).
— Unesco: News Agencies, their structure and work (Paris 1953).

رابعاً – مصادر حية :

– ابراهيم العابد (مدير وكالة أنباء الإمارات بالنيابة) معلومات بالبريد بتاريخ (١٩٧٨/٦/٥) .

– ابن يوسف بابا علي (مدير وكالة الأنباء الجزائرية) لقاء شخصي معه بالجزائر العاصمة في ١٩٧٧/٨/٣٠) .

– برجس حمود البرجس (رئيس مجلس إدارة وكالة الأنباء الكويتية) معلومات كتابية بالبريد في (١٩٧٨/١/٢٩ وكذلك في ١٩٧٨/٥/٣٠) .

– جمال أبو طالب : بحث خطي على الآلة الكاتبة ، قدمه إلى قسم الصحافة بكلية الآداب جامعة القاهرة ، في الدراسات التمهيدية للماجستير (عام ١٩٦٢/٦١) .

– د . جمال العطيفي (وزير الثقافة والإعلام المصري السابق) في الخطاب الذي ألقاه في افتتاح أعمال لجنة تنسيق مجمع وكالات أنباء دول عدم الانحياز الذي عقد بالقاهرة من ١٠ حتى ١٢ يناير ١٩٧٧ .

– حافظ محمود (نقيب الصحفيين الأسبق) لقاء شخصي معه في القاهرة بتاريخ ١٩٧٨/٧/١٨ وكذلك يوميات بجريدة الجمهورية الصادرة في ١٤ مايو ١٩٧٣ تحت عنوان ذكريات شخصية الحلقة ٣٢ .

– زياد عبد الفتاح (رئيس تحرير وكالة الأنباء الفلسطينية – وفا) لقاء شخصي معه في مقر الوكالة ببيروت يوم (١٩٧٣/٤/٢٦) .

– طلبة المدرسة الوطنية العليا للصحافة بجامعة الجزائر : أبحاث تحت إشراف الدكتور محمد سيد محمد أستاذ مساعد الفن الصحفي في عام (١٩٧٣/٧٢) .

– عبد الصمد دسوقي : وكالات الأنباء في مصر – رسالة ماجستير خطية (القاهرة ١٩٧٣) .

– عبد المنعم الصاوي : (وزير الثقافة والإعلام المصري) معلومات كتابية حصلت عليها في مقابلة معه بالقاهرة عندما كان رئيساً لتحرير مجلة اليونسكو يوم (١٩٧٣/٦/٤) .

– عثمان أبو زيد : (مدير وكالة الأنباء القطرية) معلومات كتابية وصلتني بالبريد في (١٩٧٨/١/٢٥ وفي ١٩٧٨/٦/١) .

– علي عبد الله العمراني : (مدير وكالة سبأ للأنباء السابق) معلومات كتابية بالبريد في (١٩٧٤/١/٩) .

- د . فريد آيار : (الأمين العام لاتحاد وكالات الأنباء العربية) معلومات كتابية بتاريخ (١٩٧٨/٢/٨) .
- كمال الدين الحناوي : طلب قيد في السجل التجاري (بشأن وكالة أ . ش . أ) في (١٩٥٩/٤/٢٦) .
- لسان الدين داوود : (نائب مدير وكالة المغرب العربي للأنباء) معلومات كتابية بالبريد بتاريخ (١٩٧٨/٤/٦) .
- ماجيدي عبد الجليل : (المدير المالي والإداري لوكالة المغرب العربي للأنباء) لقاء شخصي معه في الرباط بمقر الوكالة يوم (١٩٧٧/٨/١٨) .
- محسن حسين : محاضرة القاها في قسم الصحافة بكلية الآداب جامعة بغداد يوم (١٩٧٢/٤/٣)
- محمد البيلي : (رئيس تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط) لقاءات شخصية معه خلال شهر يوليو ١٩٧٨ .
- محمد حسين هيكل : (رئيس تحرير الأهرام الأسبق) مقال (بصراحة) في جريدة الأهرام في (١٩٦٩/٢/١٤) حول وكالات الأنباء .
- د . محمد حسين هيكل ومحمد نجيب : مذكرة إنشاء شركة أنباء العروبة ، المقدمة إلى امانة جامعة الدول العربية في ٢٦ ديسمبر ١٩٤٥ .
- محمد زهير السعداوي : (مدير وكالة الأنباء الوطنية اللبنانية بالتكليف) مقابلة شخصية في بيروت يوم (١٩٧٣/٤/٢٥) .
- محمد عبد الجواد (رئيس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط) لقاء شخصي في ١٩٧٨/٧/٢٢ .
- محمود التريكي : (مدير عام وكالة تونس أفريقيا للأنباء) لقاء شخصي في تونس العاصمة يوم (١٩٧٧/١١/١) .
- معاذ عبد الرحيم ابراهيم : معلومات كتابية عن وكالة الأنباء العراقية بتاريخ (١٩٧٨/١/١٠) .
- نصوح المجالي : (مدير وكالة الأنباء الأردنية السابق) مقابلة معه في جدة يوم (١٩٧٤/١١/١٧) .
- يحيى صالح الشوكاني : (مدير وكالة سبأ للأنباء) مقابلة معه في صنعاء يوم (١٩٧٨/٣/٣٠) .

- يوسف أبو الليل : (مدير وكالة الأنباء الأردنية) معلومات كتابية منه بتاريخ ١٩٧٨/١/٢) .

خامساً - وثائق وتقارير وقرارات :

وكالة أنباء الشرق الأوسط :

- ملحق الوقائع المصرية في ١٩٦٤/٢/١٨ .
- قرارات جمهورية خاصة بالوكالة .
- الهيكل التنظيمي للوكالة (يونيو ١٩٧٥) .
- دليل وكالة أنباء الشرق الأوسط (١٩٧٧) .
- محاضر مجلس إدارة الوكالة (١٩٥٦ - ١٩٥٧ - ١٩٥٩) .
- مذكرة في شأن تقييم الوكالة (١٩٧١) .
- تقرير حول وسائل الاتصال التي تستخدم بالوكالة في ١٩٧٤/١/١٤ .

وكالة السودان للأنباء :

- قانون وكالة السودان للأنباء لسنة ١٩٧٣ .
- معلومات كتابية عن الوكالة بتاريخ ١٩٧٨/٤/١ .
- وكالة السودان للأنباء ، دراسة تعريفية (مايو ١٩٧١) .

وكالة المغرب العربي للأنباء :

- ظهير شريف بمثابة قانون رقم ٢٣٥ - ٧٥ - ١ بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٧٧ - يتعلق بإحداث وكالة المغرب العربي للأنباء .
- مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وكالة تونس أفريقيا للأنباء :

- القانون الأساسي للوكالة .
- عدد من منشورات وكتيبات الوكالة في المناسبات المختلفة .

وكالة الأنباء الجزائرية :

- القوانين الخاصة بالوكالة ، باللغة الفرنسية منشورة بالجريدة الرسمية (الجزائرية) العدد ٥٩ بتاريخ ١٩٦٣/٨/٢٣ والعدد٦٣ بتاريخ ١٩٦٧/٨/٤.

وكالة الثورة العربية (الليبية) :

- المرسوم الملكي بقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ .
- القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٠ .
- لائحة تنظيم العمل بوكالة الأنباء الليبية .

وكالة الصحافة الموريتانية :

- الأهرام بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٦ .
- معلومات كتابية حصلت عليها عن طريق المراسلة مع المسؤولين في الوكالة في فبراير ١٩٧٨ .

وكالة الأنباء العراقية :

- مذكرة بعنوان (وكالة الأنباء العراقية) قدمها وفد العراق إلى مؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية بالقاهرة من ١٤ حتى ١٧ يناير ١٩٧٤ .
- لقاء مع مدير مكتب الوكالة العراقية بالقاهرة في أغسطس ١٩٧٤ .
- الخطة الخمسية للإعلام ، وكالة الأنباء العراقية في ١٧ ديسمبر ١٩٦٩ .
- القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ٢٠ يناير ١٩٧٠ .
- كتيب أصدرته الوكالة العراقية بمناسبة افتتاح مقرها الجديد .
- القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٧٠ الصادر في ٢٥ فبراير ١٩٧٠ بإعادة تنظيم الوكالة .

الوكالة العربية السورية للأنباء :

- مقابلات في دمشق يوم ١٩٧٣/٤/٢٨ مع بعض المختصين بوكالات الأنباء السورية .
- المرسوم التشريعي رقم ٥٠ الصادر عن مجلس الرئاسة السوري في ٢٤ يونيو ١٩٦٥ بشأن تأسيس الوكالة .
- تقارير عن الوكالة حصلت عليها عند زيارتي للوكالة في ١٩٧٣/٤/٢٨ .

وكالات الأنباء في لبنان :

- المجلة القضائية (اللبنانية) بها مجموعة المراسيم التشريعية المتعلقة بوزارة الأنباء اللبنانية . (بدون تاريخ) .

– مقابلات شخصية مع عدد من العاملين في وكالات الأنباء اللبنانية خلال زيارتي لبيروت يوم ١٩٧٣/٤/٢٤ .
– قائمة باسماء الوكالات اللبنانية أعدتها دائرة الصحافة بمصلحة الصحافة والقضايا القانونية بوزارة الإعلام اللبنانية (١٩٧٣) .
– تقارير عن الوكالة بتواريخ مختلفة . محفوظة في الوكالة .

وكالة الأنباء الأردنية :

– كتيب بعنوان (وكالة الأنباء الأردنية) (بدون تاريخ) .

وكالة سبأ للأنباء :

– مذكرة بعنوان (لمحة عن وكالة الأنباء اليمنية) قدمها الوفد اليمني إلى مؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية بالقاهرة من ١٤ حتى ١٧ يناير ١٩٧٤ .
– الجريدة الرسمية (اليمنية) العدد الرابع في ٧ أغسطس ١٩٧٠.
– النظام الأساسي لوكالة سبأ للأنباء .
– تشريعات وأنظمة مؤسسة سبأ العامة للصحافة والأنباء .
– قرار مجلس القيادة (اليمني) الصادر في ٢٧ ديسمبر ١٩٧٥ بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء مؤسسة سبأ العامة للصحافة والأنباء .
– قرار وزير الإعلام (اليمني) رئيس مجلس إدارة مؤسسة سبأ العامة للصحافة والأنباء رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ .

وكالة أنباء عدن :

– مشروع لدعم وكالة أنباء عدن مقدم إلى مؤتمر مديعي وكالات الأنباء العربية بالقاهرة من ١٤ حتى ١٧ يناير ١٩٧٤ .

وكالة الأنباء السعودية :

– معلومات كتابية من وكالة الأنباء السعودية في مارس ١٩٧٨ .
– لقاءات مع بعض العاملين في الوكالة .

وكالة الأنباء القطرية :

- نفس المرسوم رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء وكالة الأنباء القطرية ، منشور بالجريدة الرسمية (القطرية) العدد الرابع للسنة الخامسة عشرة بتاريخ أول يوليو ١٩٧٥ .

وكالة الأنباء الكويتية :

- المرسوم بقانون الصادر في ٦ أكتوبر ١٩٧٦ بإنشاء وكالة الأنباء الكويتية ، والمذكرة الايضاحية له والمنشوران في (الكويت اليوم) ملحق العدد ١١٠٢ – السنة الثانية والعشرون .

جامعة الدول العربية :

- قرارات وزراء الإعلام العرب في القاهرة من ٧ حتى ١٠ مارس ١٩٦٤ .
- قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دور انعقاده العادي الثالث والأربعين على مستوى وزراء الإعلام العرب في عمان من ١٩ حتى ٢٠ ابريل١٩٦٥ .
- توصيات اللجنة الدائمة للإعلام العرب في دور انعقادها العادي الرابع والعشرين بالقاهرة من ٧ حتى ٢٢ يوليو ١٩٧٣ .
- قرارات مجلس وزراء الإعلام العرب في دور انعقاده العادي التاسع .

اتحاد وكالات الأنباء العربية :

- قرارات وتوصيات مؤتمر مديري وكالات الأنباء العربية في القاهرة من ١٤ حتى ١٧ يناير ١٩٧٤ .
- قرارات وتوصيات الاجتماع الثاني للجمعية العامة لاتحاد وكالات الأنباء في بغداد من ٢٠ حتى ٢٤ ابريل ١٩٧٤ .
- قرارات وتوصيات المؤتمر الثالث للجمعية العامة لاتحاد وكالات الأنباء العربية في بيروت من ٦ حتى ٨ نوفمبر ١٩٧٤ .
- قرارات وتوصيات الاجتماع الأول لهيئة الأمانة العامة لاتحاد وكالات الأنباء العربية في بيروت يومي ١٠ و ١١ أغسطس ١٩٧٧ .
- تقارير للأمين العام لاتحاد وكالات الأنباء العربية بتواريخ ١٩٧٧/١٠/٨ و ١٩٧٨/١/٢ و ١٩٧٨/١/١٦ .

وكالة الأنباء الإسلامية الدولية :

- دليل المؤتمر الثاني للجمعية العامة لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية الذي عقد في جدة من ١٧ حتى ١٩ نوفمبر ١٩٧٤ .
- بعض الكلمات التي ألقيت في هذا المؤتمر .
- مجموعة قرارات وبيانات مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي من الرباط إلى كوالالمبور (من مطبوعات الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي) .
- قرارات مؤتمرات منظمة المؤتمر الإسلامي الخاصة بوكالة الأنباء الإسلامية الدولية .
- نص البيان المشترك لمؤتمر طهران الذي عقد من ٢٠ حتى ٢٢ ابريل ١٩٧٠ حول وكالة الأنباء الإسلامية ، وفيه نص الميثاق المقترح للوكالة .
- بعض الوثائق الخاصة بوكالة الأنباء الإسلامية والمحفوظة لدى الأرشيف الخاص بها بمقرها في جدة .
- مذكرة بشأن وكالة الأنباء الإسلامية الدولية من محفوظات الوكالة .
- قائمة بأسماء الدول الأعضاء في وكالة الأنباء الإسلامية الدولية (من محفوظات الوكالة) .
- محاضر وقائع ' نتماعات المجلس التنفيذي لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية .

دول ميثاق طرابلس – واتحاد الجمهوريات العربية ودولة الوحدة الاندماجية :

- تصور عام لمشروع توحيد وكالات الأنباء في اتحاد الجمهوريات العربية .
- توصيات مجلس شؤون الإعلام في دورته الأولى المنعقدة في القاهرة خلال الفترة من ١٥ حتى ١٨ ابريل ١٩٧٢ .
- قرار مجلس الرئاسة رقم ٩ لعام ١٩٧٢ الصادر في ٣ ابريل ١٩٧٢ .
- محضر اجتماع رئيس مجلس إدارة وكالة أنباء الشرق الأوسط ومدير وكالة الأنباء الليبية الذي عقد بالقاهرة يوم ١٤ يناير ١٩٧١ في مقر وكالة أنباء الشرق الأوسط .
- اتفاق توحيد وكالات الأنباء في كل من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية الليبية وجمهورية السودان الديمقراطية (من محفوظات أ . ش . أ) .
- تقرير عن اجتماع مديري وكالة أ ش أ ووكالة الأنباء الليبية ووكالة الأنباء السودانية في القاهرة يومي ٣ و ٤ أكتوبر ١٩٧٠ (من محفوظات أ . ش . أ) .

وكالة أنباء الخليج :

- نص اتفاقية إنشاء وكالة أنباء الخليج .
- تقرير اللجنة الفنية الهندسية المنبثقة عن اجتماع اللجنة الاستشارية لوكالة أنباء الخليج .
- التقرير الفني الهندسي المقدم من وكالة الأنباء العراقية إلى اللجنة الفنية الهندسية المنبثقة عن اجتماع اللجنة الاستشارية لوكالة أنباء الخليج .
- توصيات الاجتماع الثاني لخبراء الإعلام لدول الخليج الذي عقد في المنامة في الفترة من ١٥ حتى ١٧ مارس ١٩٧٦ .
- قرارات وتوصيات المؤتمر الثاني لوزراء الإعلام لدول الخليج الذي عقد في مدينة الرياض يومي ٧ و ٨ فبراير ١٩٧٧ .
- تقرير حول إنشاء وكالة أنباء الخليج مقدم من دولة البحرين إلى المؤتمر الثاني لوزراء الإعلام لدول الخليج .
- المرسوم رقم ١٠ لسنة ١٩٧٦ الصادر من سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين بالتصويت على اتفاقية إنشاء وكالة أنباء الخليج .

سادساً – صحف ومجلات مصرية وعربية :

- بعض أعداد جريدة الأهرام .
- بعض أعداد جريدة الأخبار .
- بعض أعداد جريدة الجمهورية .
- بعض أعداد جريدة المدينة (السعودية) .
- بعض أعداد جريدة البلاد (السعودية) .
- بعض أعداد جريدة عكاظ (السعودية) .
- بعض أعداد جريدة الندوة (السعودية) .
- جريدة الحياة اللبنانية بتاريخ ١٩٧٣/٢/١١ .
- مجلة الوطن العربي (مجلة عربية تصدر في باريس) .

  العدد ٤٤ الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٧٧ .

  العدد ٤٥ الصادر في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٧ .

  العدد ٤٦ الصادر في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٧ .

العدد ٤٧ الصادر في ٦ يناير ١٩٧٨ .

- مجلة الصحافي الجزائرية العدد الثاني بتاريخ ١٩٧٣/٤/١ .
- مجلة الدوحة العدد رقم ٧٠ بتاريخ يونيو ١٩٧٥ .

* * *

ملاحق الكتاب

ملحق رقم (١)

مذكرة إنشاء شركة أنباء العروبة

١ - في سنة **١٩٣٩** فكرت بالاتفاق مع الأستاذ محمد نجيب في إنشاء شركة للأنباء تذيع في جميع بلاد الشرق العربي كل ما يهم أممه المختلفة من شؤونها الخاصة ومن شؤون العالم . وذلك بطريق الإذاعة السلكية واللاسلكية صادرة من القاهرة إلى العواصم العربية المختلفة . وقدمت بهذا المشروع طلباً للحكومة المصرية لتصدر قانوناً يضمن لرأس مال الشركة حصة معينة من الأرباح . وقد صدر القانون بالفعل بتاريخ ١٦ يونيو سنة ١٩٤٠ رقم ٥٤ وبمقتضاه ضمنت الحكومة المصرية للشركة أرباحاً قدرها ٥٪ على أن لا يتجاوز ضمانها ثلاثة الآف وخمسمائة ألف جنيه في كل عام .

٢ - أوقفنا تنفيذ المشروع أثناء الحرب لأنه استحال علينا أن نحصل اثناءها على الماكينات اللازمة للإذاعة العربية ، وكانت تصنع يومئذ في المانيا . وقد أصبح الحصول على هذه الماكينات ممكناً اليوم لان شركة كريد التابعة لشركة استاندارد تليفون (Standard Telephone) تمكنت من صنع الماكينات العربية وعلى ذلك رأينا العودة لتأليف الشركة وتحقيق أغراضها .

٣ - وأغراض الشركة إذاعة ما يجري في العالم العربي على اختلاف انحائه من الأنباء على اختلاف أنواعها ، فهي ستذيع خلاصة وافية لأنباء البرلمان المصري وسائر البرلمانات والهيئات النيابية في البلاد العربية المختلفة ، وتذيع خطب زعماء العرب في البلاد المختلفة ، وأنباء البلاد العربية وكل ما يتصل بها في الداخل والخارج ، والأنباء العمرانية والأقتصادية والثقافية والتجارية كما تحرص على أن تعرب عن آراء مصر وسائر البلاد العربية الرسمية حرصها على أن تقوم بمهمة الملحقين الصحفيين في الخارج بتوزيع بلاغات الحكومات المشتركة في جامعة الدول العربية وغيرها من الحكومات العربية على الصحف .

٤ - أبلغت شركة استاندارد الأستاذ محمد نجيب أن صنع الماكينات العربية التي تتلقى إذاعاتنا يستغرق ثمانية عشر شهراً من يوم الاتفاق معها على صنعها وانما يتيسر هذا الاتفاق بعد أن يتم تأسيس الشركة ويجمع رأسمالها ولا يتسنى

تأليف الشركة ألا إذا اطمأنت إلى ميادين عملها في البلاد العربية المختلفة ، وذلك بموافقة الدول العربية التي يمتد إليها نشاطها على تسهيل مهمتها في أراضيها ثم اطمأنت إلى رعاية هذه الدول لها وثقتها بها ، فستكون الشركة كما قدمنا بمثابة لسان الحال الشبيه بالرسمي للجامعة العربية في كل أمة من أمم الجامعة مع احتفاظ الشركة باستقلالها في عملها .

٥ – ويبدو ذلك جلياً حين نعلم أن الشركة سيكون لها محطات فرعية للإرسال في بغداد والقدس وبيروت ودمشق وعمان وجدة والرياض وصنعاء والخرطوم والاسكندرية ، تكون وثيقة الاتصال بمقرها في القاهرة . فلا بد لها والحالة هذه من الحصول سلفاً على موافقة الدول التي تقع فيها هذه العواصم على تسهيل مهمتها ، ولا بد لها كذلك من أن تطمئن إلى معاونة هذه الدول للشركة بمهمتها على الوجه الأكمل .

٦ – والشركة بحاجة إلى معونة هذه الدول ، فضلاً عن موافقتها على تسهيل مهمتها في أراضيها واحاطتها برعايتها لها وثقتها بها . وهذه المعونة تتناول أمرين أولهما إنا علمنا أن لجنة مواصلات الجامعة العربية تبحث الآن مشروعاً يؤدي إلى اتصال أرجائها المختلفة بالأسلاك التلغرافية والتليفونية ومتى تم هذا المشروع فمن أغراض الشركة أن تستأجر فيه دائرة خطوط لإرسال أخبارها من هذه البلاد كلها إلى مقرها في القاهرة وإلى أن يتم هذا المشروع يقتضي عمل الشركة أن تستأجر (دائرة) في الخطوط الموجودة بالفعل وأن تنشيء جهازات إرسال بالراديو في البلاد التي لا يمكن استئجار جهاز إرسال فيها لعدم وجوده ، أو باستئجار جهازات الإرسال الموجودة فعلاً والصالحة لإرسال الرسائل منها إلى القاهرة .

٧ – الأمر الثاني الذي تحتاج فيه الشركة معاونة الدول العربية يتعلق باشتراك حكومات هذه الدول في ماكينات تلقي الأخبار التي تقيمها الشركة . ففي عزمنا أن نذيع أنباءنا في الدول العربية المختلفة وبلاد الشرق الأوسط بماكينات هلشريبر Heleschriber التي تستقبل بالراديو ما يرسل إليها بالقاهرة ، والذي نطلبه من حكومات الدول العربية أن تشترك في أكبر عدد ممكن من هذه الماكينات التي تتلقى أنباء الشركة وكما يفيد اشتراك هذه الحكومات في ماكينات الشركة ، فإنه يفيد الحكومات أيضاً فالحكومات بحاجة إلى هذه

الماكينات في مفوضياتها في الشرق الأدنى والأوسط لتكون على علم بما يجري في أنحاء العالم العربي لأول وقعة كما أنها بحاجة إليها في وزاراتها وإداراتها سواء في عواصمها أو في أرجاء بلادها القريبة من العواصم والبعيدة عنها ، يضاف إلى هذا أن أكثر الصحف في العالم العربي لا يتيسر لها دفع الاشتراك السنوي في هذه الماكينات وقدره ثلاثمائة وستون جنيهاً مصرياً بواقع ثلاثين جنيهاً في كل شهر . وفي مقدور الحكومات أن تؤجر بعض ما تستأجره من الماكينات إلى الصحف بإيجار مخفض ، فتساعدها بذلك مساعدة قيمة ، واتجاه الحكومات كلها إلى مساعدة الصحف جلي واضح في كل البلاد العربية وبلاد الشرق الأوسط وايران تشترك في أخبار رويتر وغيرها من شركات الأنباء وتوزعها على الصحف الايرانية مجاناً .

٨ – أشتراك الحكومات في الماكينات هو المعاونة المادية التي تطلبها الشركة من الدول العربية التي يمتد إليها نشاطها . وهي كما هو ظاهر ، معاونة متبادلة ، والشركة لا تطلب إعانة مباشرة من الحكومات ، لأن ذلك يتنافى مع ما تريده لنفسها من استقلال إدارتها . وكل ما نود أن نلفت إليه النظر أن شركات الأنباء في أوروبا وأمريكا تتمتع من الحكومات التي تتصل بها بكثير من المساعدات المادية والأدبية ، ونحن لا نطلب لشركتنا أكثر من هذه المساعدات .

٩ – لا يتم تأليف الشركة كما قدمنا ألا بعد أن نحصل على موافقة الحكومات التي يمتد إليها نشاط الشركة على تسهيل مهمتها في أراضيها ، وعلى معاونة الحكومات المذكورة لنا ، على الوجه المبين في الفقرتين السابقتين ، معاونة يدخل تقديرها في حساب ايرادات الشركة على وجه التقريب فإذا تسنى لنا أن نحصل على هذين الأمرين على وجه السرعة أمكننا أن نذيع البيان الذي ندعو بموجبه لتأليف الشركة وأن نتفق مع شركة ستاندارد تليفون على صنع الماكينات وقد سبقنا إلى القول بإن صنع هذه الماكينات يستغرق ثمانية عشر شهراً من تاريخ الاتفاق على صنعها أي من تاريخ تأليف الشركة .. وأني لعلى ثقة من أن جامعة الدول العربية تقدر ما لهذا المشروع من أثر في تحقيق أغراض الجامعة وأنها لذلك ستعاوننا فيما نقوم به من مفاوضات مع الدول المشتركة في الجامعة ، لقبول عملنا في أراضيها وقبول مبدأ معاونتنا بالاشتراك في ماكينات الشركة . وسنقوم من

جهة أخرى بمفاوضة حكومات البلاد غير المشتركة في الجامعة للغرض نفسه .
وأكبر رجائنا أن يتم قبول المبدأين بأسرع ما يستطاع لننهض بهذا العمل فنحقق به أغراضاً نعتقد أن تحقيقها في مصلحة الجميع .

تحريراً في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

امضاء

محمد حسين هيكل - محمد نجيب

* * *

ملحق رقم (٢)

قانون وكالة السودان للأنباء
لسنة ١٩٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم
وباسم الشعب
رئيس الجمهورية .
عملاً باحكام المادة ٢٢٥ من الدستور أصدر القانون الآتي نصه :

اسم القانون وبدء العمل به

١ – يسمى هذا القانون « قانون وكالة السودان للأنباء » لسنة ١٩٧٣ ويعمل به من تاريخ يحدده وزير الثقافة والإعلام بمقتضى إعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

تفسير

٢ – فيما يتعلق بهذا القانون وما لم يقتض السياق معنى آخر « الوكالة : يقصد بها وكالة السودان للأنباء المنشأة بموجب هذا القانون « الوزير » : يقصد به وزير الثقافة والإعلام .

إنشاء الوكالة

٣ – تنشأ وكالة تسمى « وكالة السودان للأنباء » وتخضع لإشراف الوزير .

مقر الوكالة

٤ – يكون مقر الوكالة الرئيسي بالخرطوم ويجوز لها بموافقة الوزير إنشاء مكاتب فرعية في أي مكان داخل أو خارج السودان .

أغراض الوكالة

٥ – (١) تقوم الوكالة تحت إشراف الوزير بكل الأعمال الآتية بصفة مباشرة أو

غير مباشرة وكاصيل أو كوكيل أو من الباطن أو بالمشاركة المحلية أو الخارجية للحكومة أو القطاعات الأخرى التابعة لها أو تخضع لإشرافها .

وأغراض المؤسسة هي :

أ – تجميع الأخبار من داخل السودان وخارجه ونشرها على جهات الاختصاص في الدولة وعلى الجمهور داخل السودان وخارجه كما تقوم بتغطية كل الأخبار العالمية والعمل على نشرها في السودان .

ب – الحصول على الأخبار العالمية من الوكالات والإذاعات والمراسلين ونشرها وتوزيعها داخل السودان .

جـ – نشر وتوزيع الأخبار المشار إليها في الفقرة (أ) يتم مقابل معلوم من المال أو عن طريق التبادل مع وكالات أخرى إن كانت محلية أو اقليمية أو عالمية ويمكن للوكالة أن تقوم بتوزيعها مجاناً في بعض الحالات التي ترى فيها ذلك .

د – القيام بكل الأعمال والمهام التكميلية الإخبارية أو بأي أعمال أخرى متصلة أو متعلقة بها مما يساعد بطريق مباشر أو غير مباشر في تحقيق الغرض من إنشاء وكالة السودان للأنباء كجهاز إعلام رسمي .

(٢) تقوم الوكالة بإداء مهمتها في جمع الأخبار ونشرها وتوزيعها دون المساس بالأهداف العليا للحكومة أو بقيم وتقاليد البلاد وسياستها المرسومة .

مالية الوكالة

٦ – تتكون مالية وكالة السودان من الإعانة السنوية التي تقدمها لها الحكومة ومن الدخل من مطبوعاتها وخدماتها الداخلية وحصيلة توزيع نشراتها على القطاعين العام والخاص ومن قيمة الاعلانات التي تقوم بتخصيص أي من نشراتهـا لنشرها ومن أية هبات توهب لها أو أوقاف توقف عليها .

المدير العام ونائبه

٧ – (١)يكون للوكالة مدير عام ونائب للمدير العام يعينهما رئيس الجمهورية بالتشاور مع الوزير .

(٢)يتولى المدير العام أو من ينوب عنه الأعباء الآتية وفقاً للتنظيم الذي يضعه ويوافق عليه الوزير .

أ - تنفيذ السياسة العامة للوكالة التي يضعها الوزير .
ب - رفع مشروع الميزانية والحساب الختامي للوزير لاقراره واجراء أي تعديلات بين فصول الميزانية وبنودها .
جـ - التوقيع على الاتفاقيات التي تعقدها الوكالة مع وكالات الأنباء والصحف في داخل السودان وخارجه والموافقة على القروض التي تقترضها بعد موافقة الوزير .
د - تمثيل الوكالة تجاه الغير وأمام الدوائر الرسمية .
هـ - إدارة الشؤون التنفيذية للوكالة وتطوير العمل فيها وتدعيم أجهزتها .
و - تعيين المحررين والموظفين والمتعاونين والمترجمين دون القطاع الإداري المهني ورفع توصيات للوزير بتعيين من هم في القطاع الإداري المهني وما فوق .
ز - رفع التوصية للوزير في ترقية واستقالة والأستغناء عن خدمات وجزاءات العاملين في القطاع الإداري المهني وما فوق .
ح - النظر في توصيات اللجان المختصة للتعيين والترقية وجزاءات العاملين .
ط - التوقيع على المكاتبات التي تصدر من الوكالة والإشراف الفني والإداري على جميع محرري وموظفي وعمال الوكالة .
ى - إصدار أوامر الصرف من ميزانية الوكالة وله أن يفوض غيره من موظفيها في ذلك .
ك - منح الحوافز التشجيعية للعاملين الذين يقومون بإداء أعمال ممتازة أو - يظهرون مستوى عالياً من الكفاءة أو يقومون بمبادرات ناجحة تؤدي إلى تطوير العمل بالوكالة .

التوجهيات العامة وابلاغ القرارات

٨ - (١) يجوز للوزير كلما رأى ذلك ضرورياً أو مناسباً لتحقيق مصلحة عامة يصدر للمدير العام أو من ينوب عنه أو من يساعده توجيهات ذات صبغة عامة تتعلق بعمل الوكالة وعلى إدارة الوكالة مراعاة تلك التوجيهات .
(٢) على المدير العام أو من ينوب عنه أن يبلغ الوزير بالقرارات الهامة التي تصدرها إدارة الوكالة وخاصة فيما يتعلق بالميزانية السنوية والقرارات

الخاصة بالسياسة العامة التي تتبعها الوكالة في أعمالها التي تنوي الدخول فيها أو التي تسير في تنفيذها .

المالية والحسابات والميزانية والمراجعة

٩ - (١) تودع إدارة الوكالة أموالها في حسابات جارية وبموافقة الوزير في حسابات إيداع على أن يكون التعامل في الحسابات وفقاً للطريقة التي تقررها الإدارة وعلى حسب القوانين المالية السارية .

(٢) تنظم الوكالة حسابات صحيحة ومستوفاة للإيرادات والمصروفات .

(٣) تبدأ السنة المالية في أول يوليو من كل عام وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي .

(٤) تعد ميزانية الوكالة حسب الموازنات التجارية ويرفع المدير العام للوزير خلال الشهر من نهاية كل سنة مالية نسخة من التقديرات السنوية للميزانية للسنة المالية القادمة للموافقة عليها توطئة لعرضها على الجهة الحكومية المختصة .

(٥) يقوم المراجع العام بمراجعة حسابات الوكالة .

العاملون بالوكالة

١٠ - (١) يعين المدير العام أو من ينوب عنه جميع العاملين بالوكالة باستثناء نائبه ونائب رئيس التحرير والعاملين في القطاع المهني الإداري وما فوق وتحدد شروط خدمة العاملين وفقاً للشروط والأوضاع التي يضعها الوزير بموجب الأسس الجارية بشأن خدمة العاملين في الحقل الصحفي وذلك بالتشاور مع وزير الخدمة العامة والإصلاح الإداري .

(٢) يكرس المدير العام ونائبه وجميع العاملين بالوكالة جميع وقتهم لخدمة الوكالة ولا يجوز لأي منهم أثناء خدمته بالوكالة العمل بالتجارة أو بأجر أو بغير أجر مع أي جهة أخرى ألا بموافقة الوزير ولكن يجوز له القيام بنشاط في المجالات الإعلامية ذات الصبغة الرسمية بموافقة الوزير .

(٣) يجب على المدير العام ونائبه وجميع العاملين بالوكالة مراعاة السرية التامة في كل الأمور المتعلقة بالوكالة .

سلطة إصدار اللوائح

١١ – يجوز للوزير بالتشاور مع المدير العام أن يصدر اللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون وله أن ينص في تلك اللوائح على ما يأتي :

أ – تنظيم عمل الوكالة .

ب – تقسيم الوكالة إلى أقسام وتحديد اختصاصاتها .

جـ – الشكل والطريقة التي تعد بها حسابات الوكالة .

د – إنشاء وكالات فرعية أو مكاتب لها داخل السودان أو خارجه .

ختم ونشر وتنفيذ القانون

١٢ – يختم هذا القانون بخاتم الدولة وينشر في الجريدة الرسمية ويتم تنفيذه كقانون للدولة .

صدر تحت توقيعي بقصر الشعب في اليوم   من شهر
١٣٩٣ هـ الموافق اليوم التاسع عشر من شهر نوفمبر ١٩٧٣ .

جعفر محمد نميري .

رئيس جمهورية السودان الديمقراطية

ملحق رقم (٣)

ظهير شريف بمثابة قانون رقم ١٧٥٢٣٥ بتاريخ ٥ شوال ١٣٩٧
(١٩ سبتمبر ١٩٦٦) يتعلق بإحداث وكالة المغرب العربي للأنباء ..

الحمد لله وحده

الطابع الشريف – بداخله :

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماه الله وأعز أمره اننا :

بناء على الدستور ولا سيما الفصل ١٠٢ منه – أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

الجزء الأول
الأسم والهدف

الفصل ١ : تحدث تحت أسم (وكالة المغرب العربي للأنباء) مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية السلطة الحكومية المكلفة بالإعدام .

الفصل ٢ : تهدف وكالة المغرب العربي للأنباء إلى ما يلي :

– البحث في المغرب أو الخارج على عناصر الخبر التام والموضوعي .
– وضع الأخبار رهن أشارة المستفيدين في المغرب أو الخارج مقابل أداء .
– القيام لحساب السلطات العمومية الدستورية بنشر كل خبر ترى هذه السلطات – فائدة في ابلاغه إلى العموم .
– المساهمة بالمغرب والخارج في نشر وجهات نظر المملكة المغربية وأهداف سياستها ومراميها .
– اكتراء وإصلاح كل تجهيز لالتقاط وإرسال الأخبار يعتبر ضرورياً لنشاط الوكالة والعمل على اقامته وضمان المحافظة عليه .

الجزء الثاني
التنظيم الإداري

الفصل ٣ : يسير الوكالة مجلس إداري ولجنة للتسيير ويدير شؤونها مدير .

الفصل ٤ : يتألف المجلس الإداري للوكالة من الأعضاء الآتي ذكرهم :

- السلطة الحكومية المكلفة بالإعلام بصفة رئيس .
- ممثل للديوان الملكي .
- ممثل للوزير الأول .
- ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالشؤون الخارجية .
- ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالمالية .
- ممثل لوزير الداخلية .
- ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالأمانة العامة للحكومة .
- ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالبريد والبرق والتليفون .
- ممثل للموظفين الصحفيين بالوكالة الرسميين أو النواب .
- ممثل للموظفين غير الصحفيين بالوكالة الرسميين أو النواب .

ويمكن أن يستدعي الرئيس لأجل الاستشارة كل شخص من ذوي الأهلية .

ويجتمع المجلس الإداري باستدعاء من رئيسه .

ويجب أن يضم المجلس كي تكون مداولاته صحيحة ستة أعضاء على الأقل وتتخذ القرارات باغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وفي حالة تعادل الأصوات يرجح الجانب المنتمي إليه الرئيس .

ويجتمع المجلس كلما دعت حاجات الوكالة إلى ذلك ومرتين في السنة على الأقل إحداهما قبل ٣٠ يونيو لحصر حسابات السنة المالية المنصرمة والأخرى قبل ٣٠ نوفمبر لدراسة وحصر ميزانية الوكالة والبرامج التقديرية لعمليات السنة المالية الموالية .

الفصل ٥ : يتوفر المجلس الإداري على جميع السلطات الضرورية لحسن سير الوكالة . ويتداول لهذا الغرض في جميع المسائل التي تهم الوكالة ويقوم على الخصوص بما يلي :

أ - حصر برنامج عمليات الوكالة النقدية والمالية والتجارية .

ب - حصر ميزانية الوكالة .

جـ - حصر الحسابات وتخصيص النتائج .

د - تعيين موظفي التسيير ورؤساء المصالح الخارجية في المغرب والخارج .

هـ – المصادقة على مشاريع الصفقات التي يفوق مبلغها ٢٠٠٠٠٠ درهم .

و – البت في جميع الاشتراكات والبيوع والمعارضات والاقتناءات والتفويتات الخاصة بالمنقولات أو العقارات إذا كان مبلغ العملية يفوق ٢٠٠٠٠٠ درهم .

ز – اقتراح تعاريف الخدمات المؤداة من طرف الوكالة لصالح المستفيدين .

ح – المصادقة على النظام الداخلي وإعداد النظام الأساسي لموظفي الوكالة وعرضه للمصادقة عليه طبقاً للتشريع المعمول به .

الفصل ٦ : تكلف لجنة دائمة للتسيير خلال الفترات الفاصلة بين اجتماعات المجلس الإداري بتتبع تنفيذ مقررات هذا المجلس وتسوية المسائل المفوض إليها فيها من طرف المجلس المذكور .

الفصل ٧ : تتألف لجنة التسيير من الأعضاء الآتي ذكرهم :

– ممثل للسلطة الحكومية المكلفة بالإعلام بصفة رئيس .
– ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالمالية في حظيرة المجلس الإداري .
– ممثل السلطة الحكومية المكلفة بالبريد والبرق والتليفون في حظيرة المجلس الإداري

ويمكن للجنة التي تجتمع باستدعاء من رئيسها العامل من تلقاء نفسه أو بطلب من مدير الوكالة أن تضيف إليها لأجل الأستشارة بناء على مقرر من رئيسها كل شخص من ذوي الأهلية .

الفصل ٨ : يدير شؤون الوكالة مدير يعين طبقاً للتشريع المعمول به . ويقوم المدير بتنفيذ مقررات المجلس الإداري ولجنة التسيير ويسير الوكالة طبقاً لتعليمات المجلس ولجنة التسيير كما يقوم أو يأذن في القيام بجميع الأعمال أو العمليات المتعلقة بهدف الوكالة ويمثلها إزاء الدولة وكل إدارة عمومية أو خصوصية وإزاء الغير وينجز جميع الأعمال التحفظية .

ويمثل الوكالة أمام المحاكم ويؤهل لاقامة الدعاوي والدفاع باسمها بإذن من المجلس الإداري .. ويعين الموظفين باستثناء الموظفين الذين يختص المجلس الإداري بتعيينهم وينفذ ميزانية الوكالة التي يكون هو الآمر بدفعها . ويعمل لهذا الغرض على إمساك محاسبة النفقات الملتزم بدفعها ويصفي ويثبت نفقات ومداخيل الوكالة ، ويسلم للعون المحاسب الأوامر بالاداء وسندات المداخيل المطابقة .

ويمكن أن يفوض المدير تحت مسؤوليته في جزء من سلطاته واختصاصاته

إلى موظفي التسيير .. ويحضر بصفة استشارية اجتماعات المجلس الإداري ولجنة التسيير .

الفصل ٩ : تنقل إلى وكالة المغرب العربي للأنباء جميع ممتلكات وحقوق والتزامات الدولة الناتجة عن الاتفاقية المبرمة بالرباط يوم ١٩ جمادي الأولى ١٣٩٥ (٣١ مايو ١٩٧٥) بين الدولة وأصحاب الأسهم في شركة المساهمة المدعوة شركة المغرب العربي للأنباء .

الجزء الثالث

التنظيم المالي

الفصل ١٠ : تشتمل موارد الوكالة على ما يلي :

١ – المتحصل من الاداءات عن الخدمات المؤداة لصالح المستعملين .

٢ – إعانات الدولة وجميع الأشخاص العموميين الآخرين ..

٣ – التسبيقات الواجب ارجاعها المتأصلة من الخزينة أو من مؤسسات عمومية أو خصوصية .

٤ – المتحصل من الاقتراضات التي تصدرها الوكالة .

٥ – المتحصل من بيع منقولات وعقارات الوكالة .

٦ – الهبات والوصايا والمحصولات المختلفة .

الفصل ١١ : تمسك الوكالة حساباتها وتباشر عمليات مداخيلها واداءاتها طبقاً للقوانين والاعراف التجارية ..

وتجري عليها مقتضيات الظهير الشريف رقم ٢٧١ ١٥٩ ٢٧١ الصادر في ١٧ شوال ١٣٧٩ (١٤ ابريل ١٩٦٠) بتنظيم مراقبة الدولة المالية على المكاتب والمؤسسات العمومية والشركات ذات الامتياز وكذا على الشركات والهيئات المستفيدة من المساعدة المالية التي تقدمها الدولة أو الجماعات العمومية .

الفصل ١٢ : ينشر في الجريدة الرسمية ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون ..

وحرر بالرباط في ٥ شوال ١٣٩٧ (١٩ سبتمبر ١٩٧٧) .

وقعه بالعطف :

الوزير الأول :

الامضاء : أحمد عصمان .

ملحق رقم (٤)

مرسوم تشريعي رقم /١٥٠

مجلس الرئاسة ،
بناء على أحكام الدستور المؤقت .

يرسم ما يلي :

مادة ١ : تحدث مؤسسة عامة باسم (الوكالة العربية السورية للأنباء) تربط بوزارة الإعلام وتكون لها الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وتمارس جميع الحقوق التي تتمتع بها المؤسسات العامة في الدولة بموجب القوانين والأنظمة المرعية .

مادة ٢ : مركز هذه المؤسسة دمشق ولها أن تنشيء فروعاً أو مكاتب أو تعتمد مراسلين لها في محافظات الجمهورية العربية السورية والأقطار العربية والدول الأجنبية حسبما تدعو الحاجة .

مادة ٣ : أغراض المؤسسة هي نشر وتوزيع الأخبار والتعليقات والتحقيقات والأنباء المصورة والصور الفوتوغرافية عن جميع أوجه النشاط في الجمهورية العربية السورية وفي الأقطار العربية والأجنبية ولها في سبيل تحقيق هذه الأغراض أن تستعمل جميع وسائل الإعلام والنشر والمواصلات السلكية واللاسلكية وأن تقيم المراكز والأجهزة الفنية اللازمة لذلك وتستخدم الفنيين والاختصاصيين من السوريين والأجانب وكل ما يلزم لتحقيق أغراضها .

مادة ٤ : تتمتع المؤسسة بما للسلطة العامة من حقوق فيما يتعلق بعدم جواز الحجز على أموالها وعدم جواز تملك هذه الأموال بمضي المدة ونزع الملكية للمنفعة العامة ومباشرة اجراءات التنفيذ المباشر والحجز الإداري .

مادة ٥ : يتولى إدارة المؤسسة مجلس إدارة يرأسه وزير الإعلام أو من ينيبه عنه من الأعضاء ويؤلف على الشكل التالي :

أمين عام وزارة الإعلام عضواً
أمين عام وزارة الخارجية عضواً
مدير عام مؤسسة الوحدة للطباعة والنشر والتوزيع عضواً
مدير إدارة الشؤون العامة والتوجيه المعنوي للقوات المسلحة عضواً
خبير في شؤون الإعلام عضواً
مدير عام الوكالة العربية السورية للأنباء عضواً

مادة ٦ : مجلس إدارة المؤسسة هو السلطة الأعلى المسؤولة عن شؤونها ويمارس بالنسبة للأعمال الداخلة في اختصاص المؤسسة الصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين والأنظمة وتتناول اختصاصات مجلس الإدارة بصورة خاصة .

أ – رسم السياسة العامة للوكالة بما يكفل تحقيق الأغراض التي قامت من أجلها وإحداث الفروع لها في الجمهورية العربية السورية والخارج .

ب – وضع الميزانية السنوية التفصيلية للوكالة وإصدارها والإشراف على تنفيذها .

جـ – وضع الأنظمة الخاصة بالوكالة والنظام الداخلي ونظام المستخدمين والنظام المالي ونظام المحاسبة وأي أنظمة أخرى تتعلق بتنظيم أعمالها وحساباتها بالاتفاق مع وزارة المالية ويجوز عدم التقيد بالقوانين الخاصة بموظفي الدولة ومستخدميها وقانون المحاسبة العامة على أن تصدر هذه الأنظمة بمراسيم تنظيمية .

د – إعداد تقرير سنوي عن نشاط الوكالة ومركزها المالي ورفعه إلى وزارة الإعلام .

هـ – عقد النفقات المختلفة التي تتجاوز قيمتها عشرة آلاف ليرة سورية .

و – تحديد تعريفات الأجور والبدلات والعمولات التي تتقاضاها الوكالة لقاء خدماتها .

ز – النظر في كل ما يرى رئيس المجلس أو المدير العام للوكالة عرضه على مجلس الإدارة من المسائل المتعلقة بمهام الوكالة .

مادة ٧ : تصدر الأحكام الخاصة باجتماعات مجلس الإدارة ومداولاته وتعويضاته

وتحديد أسماء أعضائه بقرار من وزير الإعلام ومن القوانين والأنظمة المرعية .

مادة ٨ : يتولى إدارة الوكالة وتصريف شؤونها وفقاً لأحكام هذا المرسوم التشريعي والأنظمة المكملة له مدير عام يعين وفق القوانين والأنظمة المرعية ويمارس على الأخص الصلاحيات التالية :

أ – تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

ب – إعداد ميزانية الوكالة وعرضها على مجلس الإدارة لاقرارها واصدارها .

جـ – عقد النفقات التي لا تتجاوز قيمتها عشرة آلاف ليرة سورية .

د – الأمر بتصفية النفقات المعقودة وصرفها وفق النظام المالي للوكالة .

هـ – إصدار القرارات الخاصة بتعيين مستخدمي الوكالة وعمالها وكل ما يتعلق بأحوالهم وفق أنظمة الوكالة .

مادة ٩ : يمثل المدير العام المؤسسة في علاقاتها بالهيئات والأشخاص الآخرين كما يمثلها أمام القضاء ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يقرها مجلس الإدارة وعليه أن يقدم إلى مجلس الإدارة كلما طلب إليه ذلك تقريراً عن سير العمل في الوكالة وعن حالتها المالية .

مادة ١٠ : يكون للوكالة ميزانية مستقلة تبدأ مع السنة المالية للدولة وتنتهي بانتهائها وتصدر بقرار من مجلس الإدارة .

مادة ١١ : تمول الوكالة من الموارد الآتية :

١ – ما يرصد لها في موازنة الإعلام سنوياً وتنقل إلى موازنة المؤسسة بقرار من وزير المالية .

٢ – ماتتقاضاه الوكالة من أجور وبدلات .

٣ – سائر المبالغ المتحصلة من قيام الوكالة بأي نشاط يدخل في اختصاصها .

٤ – واردات مختلفة .

مادة ١٢ : مع عدم الاخلال برقابة ديوان المحاسبات القضائية تدار حسابات الوكالة وفق الأصول المتبعة في المؤسسات التجارية .

مادة ١٣ : يمارس وزير الإعلام رئيس مجلس الإدارة جميع اختصاصات مجلس الإدارة ، وصلاحياته المنصوص عليها في هذا المرسوم التشريعي والأنظمة المكملة له لمدة ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا المرسوم التشريعي .

مادة ١٤ : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره .

دمشق في ١٣٨٥/٢/٢٥ و ١٩٦٥/٦/٢٤

١٢/١٧٦٨
نسخة إلى وزارة الإعلام أشارة للكتاب رقم
٣٣/٦٨٢/ ش تاريخ ١٩٦٥/٦/٢٣
دمشق في ١٩٦٥/٦/٢٨ .

صدر عن مجلس الرئاسة
رئيس مجلس الرئاسة
أمين الحافظ

الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء

الأسباب الموجبة لمشروع المرسوم التشريعي المتضمن إحداث الوكالة العربية السورية للأنباء

لما كانت مهمة نشر وتوزيع الأخبار والتعليقات والتحقيقات والأنباء المصورة الفوتوغرافية وما إليها عن أوجه النشاط في الجمهورية العربية السورية بصورة خاصة وفي الأقطار العربية والأجنبية بصورة عامة من أولي واجبات وزارة الإعلام لما لها من أهمية في عكس جميع أوجه النشاط في بلادنا ..

رأينا أن نتقدم بمشروع المرسوم التشريعي المرافق راجين إقراره ليتسنى لنا إحداث هذه المؤسسة الحيوية سيما وقد رصدت لها في موازنة وزارة الإعلام المبالغ التي تحتاج إليها في تأسيسها ودفعها إلى العمل والانتاج .

وزير الاعلام
التوقيع

دمشق في / /١٩٦٥

ملحق رقم (٥)

الجمهورية العربية اليمنية

الجريدة الرسمية (العدد الرابع)

الصادر في ٥ جمادي الثاني ١٣٩٠ هـ

٧ أغسطس ١٩٧٠ م

قرار جمهوري رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٠ م بشأن إنشاء وكالة للأنباء اليمنية .

رئيس المجلس الجمهوري .

بعد الأطلاع على الدستور المؤقت ، وعلى القرار الجمهوري رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٤ بشأن اختصاصات وتنظيم وزارة الإعلام . وبناء على عرض وزير الإعلام . وبعد موافقة مجلس الوزراء والمجلس الجمهوري .

قرر :

مادة ١ : تنشأ وكالة للأنباء اليمنية تسمى « وكالة سبأ للأنباء » .

مادة ٢ : تمارس الوكالة أعمالها وفقاً للنظام المرفق .

مادة ٣ : يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر بالقصر الجمهوري بصنعاء بتاريخ ١٧ جمادي أول لسنة ١٣٩٠ هـ الموافق ١٩٧٠/٧/٣٠ م .

وزير الإعلام	رئيس الوزراء	رئيس المجلس الجمهوري بالنيابة
عبد الله حمران	**محسن العيني**	**فريق حسن العمري**

ملحق رقم (٦)

الجريدة الرسمية لدولة قطر
العدد الرابع – السنة الخامسة عشر
الثلاثاء ١ تموز ١٩٧٥ م
٢٢ جمادي الثانية ١٣٩٥ هـ

مرسوم رقم (٩٤) لسنة ١٩٧٥
بانشاء وكالة الأنباء القطرية

نحن خليفة بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر .
بعد الاطلاع على النظام الأساسي المؤقت المعدل ، وبخاصة على المادتين ٣٤،٢٣ منه
وعلى القانون رقم (٥) لسنة ١٩٧٠ بتحديد صلاحيات الوزراء وتعيين اختصاصات الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى ، والقوانين المعدلة له .
وعلى القانون رقم (٤) لسنة ١٩٧٤ بتحديد اختصاصات وزارة الإعلام .
وعلى الاتفاق الموقع في الدوحة بتاريخ ٥ مايو ١٩٧٥ بين وزارة الإعلام ووكالة أنباء الشرق الأوسط .
وعلى اقتراح وزير الإعلام .
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء .
رسمنا بما هو آت :

مادة ١ : تنشأ وكالة قطرية للأنباء تسمى « وكالة الأنباء القطرية » وتلحق بوزارة الإعلام ويكون رئيس تحرير الوكالة مسؤولاً مباشرة أمام وزير الإعلام .

مادة ٢ : يصدر وزير الإعلام القرارات اللازمة لتنظيم الوكالة وممارستها اختصاصاتها وسير العمل بها .

مادة ٣ : أعتباراً من السنة المالية ١٣٩٦ هـ ترصد المبالغ اللازمة لتشغيل « وكالة

الأنباء القطرية في القسم الخاص بوزارة الإعلام في الميزانية العامة للدولة .
وتواجه المصروفات اللازمة للتشغيل في السنة المالية الحالية من الاحتياطي العــام للدولة .

مادة ٤ : على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر في قصر الدوحة في

١٣٩٥/٥/١٤ هـ .
الموافق ١٩٧٥/٥/٢٥ م

خليفة بن حمد آل ثاني
أمير دولة قطر

ملحق رقم (٧)

النظام الأساسي
لاتحاد وكالات الأنباء العربية

عدل في اجتماع الجمعية العمومية المنعقد
ببغداد ما بين ٢٤,٢٠ نيسان – ابريل ١٩٧٤

ديباجة :

أن ممثلي وكالات الأنباء العربية ، استلهاماً لروح ميثاق جامعة الدول العربية وتحقيقاً للقاء العربي في كافة المجالات وأوجه النشاط ، وتأكيداً لروح الآخاء العربي ، واقتناعاً بان قيام تعاون بين وكالات الأنباء العربية هو خطوة ايجابية لتدعيم التضامن والتفاهم العربيين وتعريف الرأي العربي والعالمي ، باسرع الطرق وأيسرها بأحداث الوطن العربي وانجازاته ومفاهيمه وقضاياه ، ورغبة صادقة في قيام علاقات وثيقة منتظمة بين سائر وكالات الأنباء العربية وتيسيراً لعملها وتقوية له .

والمجتمعين على هيئة جمعية تأسيسية في القاهرة في المدة من ٢٤ إلى ٢٨ اكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٦٤ يقررون إنشاء اتحاد لوكالات الأنباء ويوافقون على الأحكام التالية المنظمة له :

الباب الأول
أحكام عامة

المادة الأولى :

ينشأ في نطاق جامعة الدول العربية اتحاد يضم وكالات الأنباء الوطنية في البلاد العربية يسمى « اتحاد وكالات الأنباء العربية » وتكون له الشخصية القانونية .

المادة الثانية :

وكالة الأنباء الوطنية هي كل هيئة ، لها وجود قانوني في الدول والبلاد العربية تقوم بجمع وتوزيع الأنباء للصحافة والإذاعة والتليفزيون وسائر وسائل الإعلام .

المادة الثالثة :

اللغة العربية هي اللغة الرسمية للاتحاد .

المادة الرابعة :

مقر الاتحاد مدينة بيروت .

المادة الخامسة :

الجمعية العمومية والأمانة العامة هما الجهازان الرئيسيان للاتحاد .

الباب الثاني
أهداف الاتحاد

المادة السادسة :

يهدف الاتحاد إلى : -

أ - توثيق الصلات المهنية بين وكالات الأنباء العربية فيما بينها مهنياً وفنياً على الصعيدين البشري والآلي ، لخدمة المصالح والقضايا القومية المشتركة ، وتأمين أوسع المجالات لتوزيع انبائها في داخل الوطن العربي وخارجه ، والعمل على رفع مستواها ونوعيتها وفقاً لتطور الأساليب الإعلامية الحديثة .

ب - توثيق الصلات المهنية والتعاون الفني ، والتفهم المتبادل للقضايا الوطنية والقومية والإنسانية ، بين هذا الاتحاد وغيره من اتحادات وكالات الأنباء والمنظمات والأجهزة العالمية المختصة .

الباب الثالث
العضوية واجراءات الانضمام

المادة السابعة :

تكون عضوية الاتحاد على النحو التالي :

١ - أعضاء عاملين :

٢ - أعضاء منتسبين :

٣ - أعضاء مراقبين :

المادة الثامنة :

أ – الأعضاء العاملون : هم وكالات الأنباء الوطنية في البلاد العربية .

ب – الأعضاء المنتسبون : وهم :

١ – الجهاز الرسمي المسؤول عن جمع وتوزيع الأنباء في الدول والبلاد العربية التي لا توجد فيها وكالات وطنية للأنباء .

٢ – وكالات الأنباء التي لا تتمتع بصفة العضو العامل في الدول والبلاد العربية وتمثل وكالات كل دولة بواحدة منها تنتخب قانونياً تحت إشراف الجهة المختصة في ذلك البلد .

ج – الأعضاء المراقبون : وهم وكالات الأنباء الأجنبية واتحادات الوكالات والمنظمات الدولية المعنية .

المادة التاسعة :

عند وجود أكثر من وكالة أنباء وطنية في دولة أو بلد عربي فإن وكالة واحدة فقط منها والتي تعينها حكومة الدولة المعنية هي التي تقبل عضواً عاملاً .

المادة العاشرة :

يتمتع الأعضاء المنتسبون بنفس حقوق الأعضاء العاملين فيما عدا حق التصويت وحق الترشيح لعضوية الأمانة العامة ويكون قبول طلبات انضمامهم بأغلبية ثلاثة أرباع أصوات أعضاء الجمعية العمومية الحاضرين .

المادة الحادية عشرة :

تمثل جامعة الدول العربية بمندوب أو أكثر في اجتماعات الاتحاد .

الباب الرابع
الجمعية العمومية

المادة الثانية عشرة :

تتألف الجمعية العمومية للاتحاد من ممثلي الأعضاء العاملين على مستوى المديرين أو رؤساء التحرير ولكل ممثل أن يصطحب اثنين من المستشارين على الأكثر

ويدعى الأعضاء المنتسبون والمراقبون إلى اجتماعات الجمعية العمومية .

المادة الثالثة عشرة :

تجتمع الجمعية العمومية مرة في العام في شهر (نوفمبر – تشرين الثاني) وتكون دعوتها إلى انعقاد غير عادي بناء على طلب ثلاثة من الأعضاء العاملين في الاتحاد على الأقل بموجب طلب كتابي أو برقي يوجه إلى الأمانة العامة كي تحدد موعد الاجتماع ومكانه ولا يكون اجتماع الجمعية العمومية صحيحاً إلا بحضور ثلثي الأعضاء العاملين على الأقل .

المادة الرابعة عشرة :

لكل عضو عامل صوت واحد في الجمعية العمومية وتتخذ القرارات بالأغلبية العادية لأعضاء الاتحاد العاملين .

الباب الخامس
الأمانة العامة

المادة الخامسة عشرة :

تتكون هيئة الأمانة العامة وفق احكام النظام الداخلي للاتحاد وتتولى الجمعية العمومية انتخاب أعضائها بين ممثلي الأعضاء العاملين .

المادة السادسة عشرة :

هيئة الأمانة العامة هي السلطة التنفيذية للاتحاد التي تتولى تطبيق برنامج العمل الذي تصدره الجمعية العمومية وإعداد الدراسات وتشجيع التعاون بين وكالات الأنباء العربية في المجالات المختلفة وعلى الأخص ما يلي : –

١ – التدريب المهني .
٢ – المساعدة على انشاء وتطوير الوكالات الوطنية .
٣ – تبادل خدمات الاعلام والموضوعات والصور .
٤ – التبادل المشترك للمراسلين واستخدام المواصلات السلكية واللاسلكية في نقل مواد الإعلام بصورة أنجح وأكثر اقتصاداً .

٥ – السعي لدى الحكومات لتيسير اجراءات السفر لمندوبي الوكالات الأعضاء في أرجاء الوطن العربي .

٦ – وضع سياسة مشتركة بالنسبة للعلاقات مع الوكالات الأجنبية .

المادة السابعة عشرة :

يحق لهيئة الأمانة العامة أخذ رأي الوكالات الأعضاء كتابة في بعض الاقتراحات كلما رأت حاجة إلى ذلك وكل اقتراح يحوز على الأغلبية المطلوبة يعتبر موافقاً عليه .

الباب السادس
الأحكام المالية

المادة الثامنة عشرة :

تكون موارد الاتحاد من :

١ – انصبة الوكالات العربية الأعضاء حسب ما تقرره الجمعية العمومية ويحق للجمعية العمومية إعفاء الوكالات الناشئة أو غير القادرة من المساهمة في الميزانية في أي سنة .

٢ – المنح والهبات والإعانات ، يشترط لقبولها موافقة الأمانة العامة عليها على ان تقدم من الجامعة العربية أو الحكومات العربية أو المنظمات ذات – الطابع الدولي .

المادة التاسعة عشرة :

تتولى الأمانة العامة القيام بالمصروفات اللازمة لضمان سير العمل بالاتحاد ويوقع أمين الصندوق مع الأمين العام أو من يفوضه على الوثائق المالية .

المادة العشرون :

تعين الجمعية العمومية مدققي الحسابات .

الباب السابع
احكام متفرقة

المادة الحادية والعشرون :

يحق للجمعية العمومية تعديل هذا النظام بناء على اقتراح يوقع عليه ثلاثة أعضاء عاملين على الأقل يقدم وفقاً للمادة (١٣) من هذا النظام ولا يصبح نافذاً ألا إذا اقرته الجمعية العمومية باغلبية ثلاثة ارباع اعضاء الاتحاد الحاضرين على الأقل .

المادة الثانية والعشرون :

تضع الجمعية العمومية الأنظمة واللوائح الداخلية للاتحاد .

المادة الثالثة والعشرون :

مدة الاتحاد غير محدودة ولا يجوز حله ألا بموافقة ثلاثة أرباع أعضاء الاتحاد العاملين وفي حالة حله تؤول أمواله إلى جامعة الدول العربية (الإدارة العامة للإعلام) على أن تحتفظ بهذه الأموال كأمانة تعاد مرة أخرى إلى الاتحاد متى أعيد تشكيله .

المادة الرابعة والعشرون :

يصبح هذا النظام الأساسي نافذاً بعد مصادقة مجلس جامعة الدول العربية عليه .

ملحق رقم (٨)

النظام الداخلي
لاتحاد وكالات الأنباء العربية

المعدل في مؤتمري الجمعية العمومية المنعقدين
ببغداد ما بين ٢٤،٢٠ نيسان – ابريل ١٩٧٤
وتونس ما بين ١٤ – ١٧ تشرين الثاني – نوفمبر ١٩٧٥

المادة الأولى

تتولى إدارة شؤون الاتحاد هيئة الأمانة العامة وتتألف من سبعة اشخاص تنتخبها الجمعية العمومية سنوياً من بين الاعضاء العاملين في الاتحاد ويكون رئيس هيئة الأمانة رئيس الاتحاد ، وتتخذ قرارات الهيئة بالأغلبية وإذا تساوت الآراء يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة الثانية :

تجتمع هيئة الأمانة العامة مرتين في العام على الأقل إحداهما قبل موعد اجتماع الجمعية العمومية ولها أن تعقد اجتماعات غير عادية بدعوة من الأمين العام ، ويحدد موعد ومكان الاجتماع في كتاب الدعوة .

المادة الثالثة :

اختصاصات هيئة الأمانة العامة .

أ – تولى السلطات الخاصة بالجمعية العمومية فيما بين دورتي الانعقاد العاديتين على أن تعرض جميع القرارات التي تتخذها الأمانة العامة والنشاط الذي تقوم به على الجمعية العمومية للمصادقة عليها في أول دورة عادية . وليس للأمانة العامة أن تقوم بالأعمال التي تحتفظ بها الجمعية العمومية لنفسها .

ب – تنفيذ قرارات الجمعية العمومية ومتابعتها .

ج – تمثيل الاتحاد والسعي لتحقيق أهدافه وتنفيذ قرارات مؤتمراته .

د – تحديد مواعيد اجتماع الجمعية العمومية ومكانها وتحديد الموضوعات التي

ستبحث من قبلها ووضع جدول أعمالها وإرساله إلى الأعضاء قبل شهر على الأقل من موعد اجتماع الجمعية العمومية وتقديم تقرير للجمعية العمومية في كل دورة عادية عن نشاط الاتحاد فيما بين الدورتين العاديتين وإعداد تقرير ختامي عن أعمال الجمعية العمومية عند انتهاء اجتماعاتها وإرساله إلى الأعضاء العاملين وإبلاغه لجامعة الدول العربية .

هـ - عرض المقترحات الواردة من الأعضاء العاملين على الجمعية العمومية .

و - قبول الترشيحات لمنصب الأمين العام وعرضها على الجمعية العمومية التي تتولى اختياره بالاكثرية المطلقة لمدة ثلاث سنوات ويكون متفرغاً .

ز - إعداد مشروع ميزانية الاتحاد السنوية والحساب الختامي وعرضهما على الجمعية العمومية .

حـ - التقدم للجمعية العمومية بطلبات قبول العضوية وفقاً للنظام الأساسي مشفوعة برأيها .

ط - إصدار القرارات التنظيمية المتعلقة بتطبيق هذا النظام الداخلي بالاكثرية المطلقة .

ى - اقتراح تعديل النظام الداخلي .

ك - دراسة تقارير اللجان التي تشكلت والبت فيها .

ل - للأمانة العامة الحق في عقد اتفاقات مع منظمات أخرى على أن يكون ذلك بتفويض من الجمعية العمومية .

م - تتولى الأمانة العامة مهمة المقاضاة أمام المحاكم وذلك بشخص الأمين العام .

ن - تعيين الموظفين اللازمين لادارة شؤون الاتحاد وتحديد مكافآتهم ودرجاتهم ومهامهم بنـــاء على اقتراح الأمين العـــام و لها أن تخول الامين العام بعـــض صلاحياتها في هذا المجال .

س - وضع اللوائح الاجرائية والنظم الإدارية والمالية مسترشدة بلوائح ونظـــم جامعة الدول العربية .

المادة الرابعة :

يعتبر اجتماع هيئة الأمانة العامة قانونياً بحضور أكثرية أعضائها وإذا لم يتوافر النصاب بعد الدعوة الأولى يحدد رئيس الهيئة موعداً آخر خلال شهر وأن لم يتوافر النصاب القانوني تدعي الجمعية العمومية لاجتماع غير عادي .

المادة الخامسة :

اختصاصات الأمين العام .

١ - تمثيل الأمانة العامة أمـام المنظمات والهيئات الأهلية والحكومية والدولية .

٢ - تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وهيئة الأمانة العامة وما يعهد إليه من أعمال من قبلهما .

٣ - دعوة هيئة الأمانة العامة إلى الاجتماع وتحديد موعد ومكان اجتماعها وفي حالة الاجتماعات غير العادية يوجه الدعوة بناء على طلب الرئيس أو أكثرية أعضاء الأمانة العامة .

٤ - إعداد جدول أعمال اجتماعات هيئة الأمانة العامة .

٥ - دعوة الجمعية العمومية إلى الانعقاد حسب ما هو منصوص عليه في النظام الأساسي وإعداد جدول أعمالها .

٦ - تولي سكرتارية اجتماعات الجمعية العمومية وهيئة الأمانة العامة والاشتراك في المناقشات دون التصويت .

٧ - القيام بجميع الأعمال الإدارية التي تتطلبها إدارة الاتحاد وتوقيع المراسلات .

٨ - توقيع أوامر الصرف بالاشتراك مع أمين الصندوق .

المادة السادسة :

اختصاصات أمين الصندوق :

١ - حفظ أمـوال الاتحـاد والإشراف على تنفيذ الميزانية والإنفاق في حـدود الاعتمادات التي تفتحها هيئة الأمانة العامة .

٢ - اجراء الصرف في حدود الاعتمادات التي يفتحها بموجب أوامر صرف يوقعها الأمين العام .

المادة السابعة :

تحفظ أموال الاتحاد في مصرف عربي ولا يجوز لأمين الصندوق أن يحتفظ بأكثر من مبلغ الف ليرة لبنانية أو ما يعادلها لتأمين النفقات البسيطة والمستعجلة .

المادة الثامنة :

يحق لهيئة الأمانة العامة أن تقبل أعضاء مراقبين في اجتماعات الجمعية العمومية .

المادة التاسعة :

الجمعية العمومية هي صاحبة السلطة العليا في إتخاذ جميع القرارات وإصدار التوجيهات التي تهدف إلى تحقيق أغراض الاتحاد ، ولها أن تفوض هيئة الأمانة العامة بعض اختصاصاتها .

المادة العاشرة :

جلسات الجمعية العمومية علنية ويجوز عقد جلسات سرية لا يحضرها الأعضاء المراقبون بموافقة أكثرية الحاضرين .

المادة الحادية عشرة :

من اختصاصات الجمعية العمومية :

١ – مناقشة التقرير السنوي لهيئة الأمانة العامة .

٢ – إدراج موضوعات جديدة في جدول أعمال الجمعية العمومية أو حذف أو تعديل موضوعات وردت فيه .

٣ – النظر في توصيات اللجان المتفرعة عنها واتخاد القرارات بشأنها .

٤ – المصادقة على الميزانية والحساب الختامي .

٥ – انتخاب رئيس الاتحاد ونائبه بشكل منفصل ويكونان أعضاء في هيئة الأمانة العامة .

٦ – انتخاب أعضاء هيئة الأمانة العامة الخمسة الباقين .

٧ – انتخاب الأمين العام للاتحاد لمدة ثلاث سنوات بالاغلبية المطلقة ويكون متفرغاً .

المادة الثانية عشرة :

يرأس اجتماعات الجمعية العمومية رئيس الاتحاد أو نائبه .

المادة الثالثة عشرة :

اختصاصات رئيس الاتحاد :

١ – تمثيل الجمعية العمومية طوال مدة انعقادها .

٢ – إدارة الجلسات والإشراف على أعمال اللجان .

٣ - حفظ النظام خلال الجلسات .
٤ - تحديد وقت الكلام في كل موضوع إذا رأى ضرورة لذلك .
٥ - عرض المقترحات ودعوة الأعضاء للتصويت .
٦ - رئاسة هيئة الأمانة العامة .

المادة الرابعة عشرة :

تصدر قرارات الجمعية العمومية باغلبية أصوات الحاضرين ألا فيما اشترط له أغلبية خاصة في النظام الأساسي أو النظام الداخلي .

المادة الخامسة عشرة :

تتولى هيئة الأمانة العامة تنسيق جهود أعضاء الاتحاد في المؤتمرات الدولية ويقوم الأمين العام بإمداد الأعضاء بتوجيهات الاتحاد ورغباته للاسترشاد بها في تلك المؤتمرات وللهيئة أن تفوض عضواً أو أكثر من أعضاء الاتحاد المشتركين في مؤتمر دولي ان يتولوا تمثيل الاتحاد في ذلك المؤتمر .

المادة السادسة عشرة :

يحق للجمعية العمومية بناء على اقتراح هيئة الأمانة العامة أو ثلاثة أعضاء عاملين على الأقل تعديل هذا النظام بقراراً يصدر بالأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء العاملين الحاضرين .

المادة السابعة عشرة :

يعتبر هذا النظام الداخلي نافذاً من تاريخ تصديق الجمعية العمومية عليه .

* * *

ملحق رقم (٩)

اينا /١/ ك ل /٣ (ع)

جمعية اينا العامة المنعقدة

في كوالالمبور بتاريخ ١٦ – ١٧ أغسطس ١٩٧٢ م

دستور وكالة الأنباء الإسلامية الدولية

١ – تمشياً مع قرار مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثاني بكراتشى تؤسس وكالة أنباء إسلامية دولية (اينا) ، تتكون في المرحلة الأولى من جمعية لوكالات الأنباء الوطنية أو من منظمات مشابهة ، حسبما تعين من قبل الدول الأعضاء .

٢ – **المركز الرئيسي** :

يكون المركز الرئيسي لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية في جدة .

٣ – **الأهداف** :

أن أهداف وكالة الأنباء الإسلامية الدولية كما يلي : –

أ – تعزيز وحماية التراث الإسلامي الضخم .

ب – إنشاء علاقات أوثق بين الدول الأعضاء .

جـ – تعزيز الصلات المهنية والتعاون الفني بين وكالات الأنباء للدول الأعضاء .

د – العمل على توحيد أهداف العالم الإسلامي .

هـ – العمل على ايجاد تفهم أكبر بين الشعوب الإسلامية للمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

و – العمل على إنشاء وكالة انباء إسلامية دولية متكاملة يكون لها مراكز اقليمية خاصة بها .

٤ – **الوظائف** :

وظائف وكالة الأنباء الإسلامية الدولية تكون كما يلي :

أ – تسهيل تبادل الأنباء والمقالات والصور .
ب – تنسيق وتوزيع الأنباء التي تهم البلدان الإسلامية .
جـ – تسهيل تبادل المراسلين الصحفيين .

٥ – هيئات وكالة الأنباء الإسلامية .

يكون لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية الهيئات التالية : –
أ – الجمعية العامة .
ب – المجلس التنفيذي .

٦ – الجمعية العامة .

تؤلف الجمعية العامة من ممثلي وكالات الأنباء الوطنية أو من منظمات مشابهة حسبما تعين من قبل الدول الأعضاء ..

٧ – تنعقد الجمعية العا مرة كل سنتين .

٨ – يجب أن يتفق زمان ومكان مثل هذا الاجتماع مع اجتماع مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي ، ويعقد اجتماع فوق العادة للجمعية العامة عند استلام المجلس التنفيذي طلبات خطية من عدد لا يقل عن نصف اعضاء وكالة الأنباء الإسلامية الدولية .

٩ – المجلس التنفيذي .

يتألف المجلس التنفيذي من سبعة أعضاء ، ستة منهم ينتخبون من قبل الجمعية العامة ويقوم الأمين العام للمؤتمر الإسلامي أو ممثله بحكم منصبه مقام عضو ، وينتخب المجلس التنفيذي رئيسه .

١٠ – يخدم أعضاء المجلس التنفيذي المنتخبون لمدة سنتين ويعاد انتخاب ثلاثة من الأعضاء لمدة سنتين آخرين .

١١ – تتخذ قرارات المجلس التنفيذي بأغلبية بسيطة .

١٢ – يفوض المجلس التنفيذي في تعيين سكرتير للمساعدة في أعماله .

١٣ – يحق للمجلس التنفيذي ، حيثما تقتضي الضرورة ، أن يستشير أعضاء وكالة الأنباء الإسلامية الدولية بمراسلة خطية ، ويعتبر الاقتراح المعمم على

أعضاء وكالة الأنباء الإسلامية الدولية والمصدق خطياً من قبل الأغلبية المطلوبة نافذ المفعول ..

١٤ - المالية :

تمول وكالة الأنباء الإسلامية الدولية من :

أ - رسوم العضوية ، وتحدد من قبل الجمعية العامة .

ب - الهبات والإعانات المقدمة من الدول الأعضاء على أن تحدد من قبل الجمعية العامة .

١٥ - اللغة :

ان لغات وكالة الأنباء الإسلامية الدولية هي : -

العربية - والانجليزية - والفرنسية .

* * *

اينا /١/ ك ل /٥ (ع) .

الخطوط التوجيهية

١ - المقدمة

أن الغرض من هذه المذكرة هو إعداد خطوط توجيهية (لإدارة وكالة الأنباء) كتكملة لدستور وكالة الأنباء الإسلامية الدولية .

وكالة الأنباء الإسلامية الدولية كاتحاد لوكالات الأنباء

يجب أن نشير في البداية إلى أن وكالة الأنباء الإسلامية الدولية قد شكلت بمثابة اتحاد لوكالات الأنباء للدول الأعضاء أو المنظمات المناسبة التي تقوم بنفس وظائف وكالات الأنباء . كما أنها ليست في الواقع وكالة للأنباء العالمية بالمعنى المفهوم ، رغم أن من أهدافها العمل من أجل خلق وكالة أنباء عالمية متكاملة . ولذا فإنه من الضروري أن تستهل وكالة الأنباء الدولية الإسلامية عملها كجهاز للتنسيق بين الوكالات الوطنية الأخرى ، وتطور باضطراد حتى تصبح وكالة أنباء عالمية .

ووكالة الأنباء الإسلامية الدولية مستقلة حسب شكلها الدستوري ، ووحدة متكاملة في حد ذاتها . وهي مرتبطة بالمؤتمر الإسلامي بحكم الميثاق ويحضر الأمين العام للامانة العامة الإسلامية المجلس التنفيذي لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية بحكم منصبه .

٢ – **التخطيط .**

هدف وكالة الأنباء الإسلامية الدولية حسب دستورها الحالي أن تتطور حتى تصبح وكالة أنباء عالمية متطورة تماماً .. ولذا كان من المحتم البدء في التخطيط لأوجه نشاطها من عام إلى عام بطريقة تسمح لها بالتقدم الذي أحرزته الوكالة للوصول إلى هدفها يجب أن يقسم التخطيط إلى عدة مراحل . فمن البداية وحتى تحقيق الهدف النهائي أو بالأحرى ، من بداية التعاون المتعدد الأطراف بين وكالات الأنباء وحتى إنشاء وكالة الأنباء الإسلامية الدولية ، يجب أن تكون هناك ثلاث مراحل للتطوير . المرحلة التمهيدية للإعداد والتجارب لإنشاء وكالة الأنباء الإسلامية الدولية .. والمرحلة الأولى هي مرحلة العمل لتحقيق التعاون العام في الخدمات لوكالات الأنباء الأعضاء وبدء برنامج التدريب . والمرحلة الثانية هي تطوير الجهاز اللازم لوكالة أنباء عالمية .

وتبدأ المرحلة التمهيدية من ابريل عام ٧٢ حتى أغسطس ٧٢ ، والمرحلة الأولى تبدأ من سبتمبر عام ٧٢ إلى ديسمبر ٧٤ ، والمرحلة الثانية من ديسمبر ٧٤ حتى ديسمبر ١٩٧٦ .

وبالإمكان أن تصبح وكالة الأنباء الإسلامية الدولية وكالة أنباء عالمية ، لو توفر لديها المال والخبرات الفنية وجهاز موظفين مناسب ومع ذلك فقد اجمعت الآراء في اجتماع طهران على أن تحقيق ذلك يستغرق بعض الوقت . ونتيجة لذلك ، يجب أن تبدأ وكالة الأنباء الدولية الإسلامية بتخطيط انشطتها والعمل على تحصيل قدر كبير من الخبرة وكذلك توفير المال اللازم لتمويل تحقيق الهدف النهائي .

٣ – من ضمن الخدمات التي يمكن أن تؤديها وكالة الأنباء الإسلامية الدولية لأعضائها هي : –

١ – توفير مواد الأنباء وتدعيم تبادلها .

٢ – توفير الخبرات الفنية وتدعيم تبادلها .

٣ – اجراء الترتيبات لتزويد الأعضاء بالمساعدات الفنية التي قد يحتاجونها .
٤ – تجميع التحقيقات الصحفية والصور .
٥ – (أ) تقديم التسهيلات لتدريب الموظفين ،
(ب) المساعدة في تنظيم المؤتمرات .
والحلقات الدراسية الخاصة بالصحافة .
٦ – تزويد وكالات الأنباء الأعضاء بمعلومات نافعة من شأنها رفع المستوى الصحافي .

٤ – سياسة التحرير:

أ – جميع المواد التي تقدمها وكالة الأنباء الإسلامية الدولية سواء أكانت تلك المواد أخباراً أو تحقيقات صحفية أو صوراً يجب أن تعكس المستوى المرتفع للعمل الصحفي والموضوعية .

ب – يجب أن لا يقوم المحررون أو الكتاب بابداء التحيز المتعمد أو الدعاية في عملهم حيث ان المشتركين والقراء أناس على مستوى رفيع من الفهم ويجب أن يتركوا وشأنهم لاتخاذ قرارهم بانفسهم . وفي حالة الترجمة يجب اختيار المترجمين بعناية فائقة ، كما يجب أن تراجع أعمالهم بعناية .

جـ – يجب اختيار المواد الإخبارية على حسب أهميتها .

د – يجب أن تسترشد وكالة الأنباء الإسلامية الدولية بتحقيق المثل الأعلى في نقل الأخبار بدقة . كما يجب ألا تتضمن الأخبار تعليقات المندوبين .

هـ – **من المحتم أن تهدف وكالة الأنباء الإسلامية الدولية أيضاً إلى كسب ثقة القراء في غير دول وكالة الأنباء الإسلامية الدولية كذلك . وكذلك فمن الضروري لها أن تنظم عملياتها باعلى شعور بالمسؤولية .** وعلى وكالة الأنباء الإسلامية الدولية أن تضع نصب عينيها أنها على الرغم من أن أحد وظائفها الرئيسية أن تعكس صورة على مجموعة وكالة الأنباء الإسلامية الدولية ، ألا أن مصلحة الوكالة الخاصة أنها تتحقق بتكريس نفسها للحقائق التي تقوم بعرضها على أفضل وجه .

و – لا يجوز لاينا ذاتها نشر أي تعليق يعبر عن رأيها بأي شكل من الأشكال غير أن ذلك لا يمنعها من نشر مقتبسات من مقالات افتتاحية في الصحف إذا كانت تلك المقالات تتناول أحداثاً عامة هامة .

٥ – مضمون الأنباء في المرحلتين الأولى والثانية :

باتباع أهداف وأغراض وكالة الأنباء الإسلامية الدولية في الدستور فإنه يقترح أن تغطي الأنباء والتحقيقات الصحفية والصور الفوتوغرافية التي توزعها وكالة الأنباء الإسلامية الدولية الموضوعات التالية : –

١ – الأبحاث التاريخية ، بعثات الآثار واكتشاف الآثار المدنية والمخطوطات المتعلقة بالثقافة والتاريخ الإسلامي .

٢ – المؤتمرات الإسلامية ، الندوات والنشاطات الأخرى المتعلقة بالثقافة والفلسفة والتربية الإسلامية .

٣ – عرض الكتب عن الآداب والفنون ، والفلسفة الإسلامية الخ ...

٤ – معلومات عن الجوانب الاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية الخ .. للدول الأعضاء .

٥ – أية مواد يمكن أن تهم الدول الأعضاء .

وفيما يلي بعض الخدمات التي يمكن أن تؤديها الوكالة : –

أ – خدمة يومية .

ب – نشرة أسبوعية .

جـ – تحقيقات صحفية .

أ – الخدمة اليومية :

١ – لكي تؤدي وكالة الأنباء الإسلامية الدولية خدمتها اليومية فإن عليها أن تلتمس أقصى درجات التعاون من وكالات الأنباء الوطنية أو الدوائر المناسبة للدول الأعضاء لتزويد وكالة الأنباء الإسلامية الدولية بالأنباء . يمكن أن ترسل نشرات الأنباء اليومية إلى مقر وكالة الأنباء الإسلامية الدولية أما برقياً أو بالتليكس أيهما أفضل . فإذا كان إرسال الأنباء بهذه الطريقة باهظ التكاليف ، فإن على وكالة الأنباء الإسلامية الدولية أن تعتمد على الاستماع إلى أنباء الإذاعة كمصدر للأنباء ..

٢ – تقوم وكالة الأنباء الإسلامية الدولية باختيار وتحرير الأنباء التي ترد إليها من الدول الأعضاء وكاجراء مؤقت تقوم بإرسالها عن طريق وكالة الأنباء السعودية التي تقوم بدورها بتوزيع الأنباء على وكالات الأنباء العالمية **إلى أن يصبح لدى وكالة الأنباء الإسلامية الوسائل التي تخدم فيها نفسها بنفسها** . وهناك احتمال آخر وهو إذاعة الأنباء التي تجمعها وكالة الأنباء الإسلامية الدولية عن طريق أداة خاصة بالراديو من جدة ..

وحيث أن ثمن جهاز الإرسال باهظ جداً في الوقت الحاضر لذلك يوصي بعمل الترتيبات مع الحكومة السعودية للاستفادة من خدمات محطة الإرسال التابعة لها في ساعات معينة في اليوم .

ويمكن تكييف جهاز الإرسال بطريقة تجعل لاشاراته اتجاهاً خاصاً لتوجيه إذاعته إلى دول معينة ، أي إلى الدول الأعضاء .. فإذا أمكن تأمين هذه الخدمات فإن وكالة الأنباء الإسلامية الدولية تستطيع أن تصدر نشراتها اليومية على الأثير .

ب – النشرة الأسبوعية :

تبعث الوكالات الأعضاء برسائلها الصحفية إلى مقر وكالة الأنباء الإسلامية الدولية بالبريد الجوي . وتوزع مواد الأخبار كماتصنفها وكالة الأنباء الإسلامية الدولية على جميع الدول الأعضاء بالبريد الجوي أو بالتيلكس (المبرقات) ويتوقف ذلك على طبيعة الأخبار والمال المتوفر لذلك .

ج – التحقيقات الصحفية :

يوصي بان ترسل كل وكالة عضو إلى مقر وكالة الأنباء الإسلامية الدولية بشكل دوري موضوعات وتحقيقات ذات طبيعة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية تعكس صورة الدول .. وتقوم وكالة الأنباء الإسلامية الدولية بتوزيعها على الدول الأعضاء الأخرى للنشر . ويمكن إرسال هذه المواد إلى مقر وكالة الأنباء الإسلامية الدولية بالحقائب الدبلوماسية أو البريد وبالعكس كما تقوم الوكالة بإرسالها بالبريد أو بالحقائب الدبلوماسية إلى الدول الأعضاء .

٦ – برنامج المرحلة الأولى :

إن المرحلة الأولى مرحلة تجريبية أيضاً . فإنشاء وكالة أنباء دولية هي عملية

غاية في التعقيد لا تتطلب مجرد التخطيط الصحيح والخبرة الفنية فقط ، بل تحتاج أيضاً إلى مبلغ كبير من رأس المال المستثمر . وعلى هذا فإن الهدف من المرحلة الأولى هو تخطيط تطور وكالة الأنباء الإسلامية الدولية . ولكي يتم تحديد البرنامج بدقة ، فإنه من المقترح القيام بما يلي خلال المرحلة الأولى .

١ – اجتماعات ومناقشات بين موظفي وكـــالة الأنباء الإسلامية الدولية وممثلي وكالات الأنباء الوطنية القائمة .

٢ – التشاور مع المنظمات الصحفية الدولية القائمة .

٣ – القيام بمشروع ارشادي لتحديد إمكانيات وكالة الأنباء الإسلامية الدولية وذلك فيما يأتي : –

أ – الخدمة اليومية .
ب – النشرة الأسبوعية .
جـ – التحقيقات الصحفية .

٤ – تقييم تقدم المشروع الإرشادي .

٥ – في الجزء الأخير من المرحلة الأولى يتم تحديد برامج المرحلة الثانية على أساس النتائج التي يتم التوصل اليها في المرحلة الأولى .

٧ – عام :

١ – يجب التوصل إلى اتفاقيات بين وكالة الأنباء الإسلامية الدولية وبين وكالات الأنباء الوطنية للحصول على حق استخدام أنباء الوكالات ولكي يستخدمها المشتركون في وكالة الأنباء الإسلامية الدولية .

٢ – من المقترح أن يكون تمويل وكالة الأنباء الإسلامية الدولية من : –

أ – رسوم العضوية التي تبلغ ٣ آلاف دولار أمريكي سنوياً لكل وكالة من الوكالات الأعضاء .

ب – منح من الدول الأعضاء :

جـ – والإعانات – ويتعهد بها الدول الأعضاء في الجمعية العامـة طبقاً لميزانية الوكالة ، ويوصي بان تقوم الحكومـات الأعضاء بدفع هذه الإعانات كجزء من اشتراكاتها السنوية العامة الإسلامية وتقوم الأمانة بتحديد اعتمادات توازي نفس ذلك المبلغ أو توازي المبلغ الذي يقرره مؤتمر وزراء الخارجية في ميزانيته كإعانات للوكالة .

* * *

ملحق رقم (١٠)

تصور عام لمشروع توحيد وكالات الأنباء
في
اتحاد الجمهورية العربية

إن الهدف الأساسي من المشروع هو ايجاد وكالة أنباء عربية موحدة نتيجة لتوحيد وكالات الأنباء القطرية في جمهوريات الاتحاد تهتم بالدرجة الأولى بأخبار الوطن العربي داخل هذا الوطن وخارجه كما تهتم بالأخبار التي تهم العالم العربي في أفريقيا وآسيا ودول العالم الأخرى بالكلمة والصورة والفيلم وذلك على النحو التالي : –

أولاً – داخل الوطن العربي :

إنشاء مكاتب في كافة الأقطار العربية أو تعيين مراسلين في الحالات التي يتعذر فيها إنشاء مكاتب وذلك للأغراض التالية : –

١ – تغطية أخبار تلك الأقطار وإيصالها باسرع الطرق إلى المركز الرئيسي للوكالة .

٢ – توزيع خدمات الوكالة في الأقطار المشار إليها .

ثانياً – خارج الوطن العربي :

١ – متابعة وتجميع ما ينشر من أخبار تهم الوطن العربي في الخارج وإرساله على وجه السرعة إلى المركز الرئيسي للوكالة للاستفادة منه في خدماتها .
وهذا يتطلب إنشاء مكاتب أو تعيين مراسلين في أهم العواصم في أفريقيا وآسيا وكذلك في العواصم العالمية الكبرى .

٢ – محاولة تسويق خدمات الوكالة الموحدة بعد ترجمتها إلى اللغات الأجنبية .

ولكي تبدأ الوكالة الموحدة نشاطها في موعد محدد نقترح اتخاذ الخطوات التالية : –

أ – أن يصدر مجلس الرئاسة قراراً بتوحيد وكالات الأنباء في الجمهوريات الثلاث على أن يكون مقر الوكالة الموحدة في عاصمة الاتحاد ولها

فروع في عواصم جمهوريات الاتحاد على أن يتضمن هذا القرار نصاً على أن إنشاء وكالات الأنباء من اختصاص الاتحاد دون غيره .

٣ – يعتبر مجلس شؤون الإعلام الاتحادي السلطة العليا للوكالة الموحدة ويتولى وزراء الإعلام القطريون إصدار التوجيهات والتعليمات الخاصة بالأخبار التي تخص القطر .

٤ – تكون الوكالة مؤسسة اتحادية يديرها مجلس إدارة مسؤول أمام مجلس شؤون الإعلام الاتحادي . ويتلقى منه التوجيهات والتعليمات الخاصة بسياسة الوكالة ونشاطها .

٥ – تتكون موارد الوكالة الموحدة من المخصصات المعتمدة لها في ميزانية الاتحاد وصافي الدخل الذي تحققه من تسويق خدماتها في الداخل والخارج .

٦ – يشكل مجلس إدارة مؤقت فور صدور قرار مجلس الرئاسة يكون مسؤولاً أمام مجلس شؤون الإعلام الاتحادي ويضم رؤساء الوكالات القطرية ويتولى الأشراف على تنفيذ مراحل التوحيد على الوجه التالي في مدة أقصاها ٣١ ديسمبر (كانون أول) ١٩٧٢ :

أ – دراسة القوانين واللوائح السارية حالياً بالنسبة للوكالات الثلاث وتقديم اقتراحات بكيفية تسوية النتائج التي قد تنجم عند الغاء هذه القوانين واللوائح .

ب – تقييم نشاط كل وكالة واقتراح الوسائل الكفيلة بإيجاد تكامل في الخدمات الرئيسية وفي وسائل الاتصال .

جـ – تقييم أصول وخصوم كل وكالة لتحديد المركز المالي عند الدمج .

د – دراسة الاحتياجات الفنية والمالية الملحة للوكالات الثلاث لإمكان وضعها في مستوى ملائم لاجراءات الدمج . واقتراح ما يلزم أن يقدمه كل قطر إلى وكالته في المرحلة الانتقالية لسد تلك الاحتياجات . .

هـ – دراسة الارتباطات الاقليمية والدولية لكل وكالة .. وابداء التوجيهات اللازمة بشأنها .

و – اقتراح الخدمات الاتحادية التي ينبغي أن تباشر خلال المرحلة الانتقالية .

ز – دراسة أوضاع المكاتب الخارجية للوكالات الثلاث .. واقتراح التنسيق

بينها مع أقتراح إنشاء مكاتب جديدة في المناطق التي تحتاج إلى هـذه الخدمة .

حـ - وضع مشروع قانون للوكالة الموحدة ويراعي فيه على وجه الخصوص ما يلي : -

١ - شخصية الوكالة .. وتبعيتها للاتحاد .

٢ - تحديد السياسة الخبرية للوكالة .

٣ - علاقاتها بالجمهوريات الأعضاء في الاتحاد .

٤ - اختصاصات الفروع .

٥ - أوضاع العاملين في الوكالات القطرية وفي الوكالة الموحدة .

* * *

ملحق رقم (١١)

القيادة السياسية الموحدة .
لجنة الإشراف ومتابعة لجان الوحدة .
بين جمهورية مصر العربية .
والجمهورية العربية الليبية .

لجنة التعليم والعلوم والثقافة والإعلام
اللجنة الفرعية للثقافة والإعلام
القاهرة من ١٣ حتى ١٧ مارس سنة ١٩٧٣
مشروع قانون وكالة الأنباء

مادة ١ : تنشأ مؤسسة عامة تسمى وكالة .... يكون مركزها الرئيسي في عاصمة الجمهورية وتخضع لإشراف الوزير المختص ويشار إليها في هذا القانون بكلمة (الوكالة) .

مادة ٢ : تسترشد الوكالة في إداء رسالتها بالسياسة العامة الإعلامية للدولة وتتولى الاتي :

أولاً : تزويد الرأي العام المحلي والعربي بمختلف التيارات العالمية المعاصرة بما يكون رأياً عاماً مستنيراً .

ثانياً : إبراز صورة صادقة عن الوطن العربي واعطاء الرأي العام العالمي فكرة صحيحة عنه وعن القضايا العربية .

ثالثاً : توفير تغطية إخبارية كاملة بالخبر والصورة (والفيلم) للوطن العربي وقضاياه داخل هذا الوطن وخارجه .

رابعاً : نقل وتوزيع وجهة نظر الدولة في الأحداث المحلية والقومية والعالمية إلى الدول الإسلامية والأفريقية .

خامساً : تغطية الأنباء العالمية بطريقة موضوعية مع اعطاء اهتمام خاص بأحداث دول العالم الثالث .

مادة ٣ : للوكالة في سبيل تحقيق أهدافها أن تتبع مختلف الوسائل اللازمة لذلك . وان – تتخذ جميع التصرفات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق تلك الأغراض ولها بوجه خاص :

١ – إنشاء فروع ومكاتب لها في داخل الجمهورية وخارجها وايفاد مراسلين لها في مختلف البلاد .

٢ – إنشاء شركات بمفردها أو مع شركاء آخرين أو الإسهام في شركات قائمة .

٣ – التعاون مع الجهات التي تتفق معها في أغراضها سواء كانت عربية أو أجنبية .

٤ – اقامة شبكات ومحطات الإرسال الفنية لتوزيع خدمات الوكالة في أوسع نطاق ومحطات الاستقبال اللازمة كذلك .

٥ – إصدار النشرات والتحاليل السياسية والاقتصادية وغيرها وتوزيع الصور والأفلام الإخبارية .

النظام المالي للوكالة

مادة ٤ : يتكون رأس مال الوكالة من :

١ – ما يؤول إلى الوكالة من أموال وأصول وخصوم كل من وكالة الشرق الأوسط ووكالة الأنباء الليبية .

٢ – الأموال التي تخصصها الدولة لاستكمال التجهيزات اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة في هذا القانون .

مادة ٥ : تتكون موارد الوكالة من :

١ – الايرادات الناتجة عن أوجه نشاطها والخدمات التي تؤديها إلى الغير .

٢ – الاعتمادات السنوية التي تخصصها الدولة للوكالة في الميزانية العامة .

٣ – الهبات التي يقبلها مجلس الإدارة والتي لا تتنافى وأغراض الوكالة .

٤ – اية موارد اخرى يقبلها مجلس الإدارة .

مادة ٦ : يكون للوكالة ميزانية مستقلة وتبدأ السنة المالية للوكالة مع بداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها على أن تبدأ السنة الأولى من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي بنهاية السنة المالية الجارية .

مادة ٧ : تقوم الوكالة بفتح حساب لها في أحد المصارف المملوكة للدولة بالكامل وفقاً لما يحدده مجلس الإدارة ، تودع فيه أموالها الخاصة . على انه يجوز لها أن تفتح حسابات فرعية في مصارف أخرى بالنسبة لفروعها أو نشاطها خارج الجمهورية .

إدارة الوكالة

مادة ٨ : يتولى إدارة الوكالة مجلس إدارة يشكل على النحو الآتي :

١ – رئيس مجلس الإدارة .
٢ – رئيس هيئة الإذاعة المسموعة والمرئية .
٣ – رئيس هيئة الاستعلامات .
٤ – ممثل وزارة الخارجية بدرجة وزير مفوض .
٥ – رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة .
٦ – وكيل الوزارة المختص .
٧ – مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بالوكالة .
٨ – مدير فرع الوكالة بطرابلس .
٩ – رئيس التحرير بالوكالة .
١٠ – عضوين من ذوي الرأي والخبرة يصدر بتعيينهما قرار من الوزير المختص لمدة سنتين قابلة للتجديد بناء على عرض مجلس إدارة الوكالة .

ويصدر بتعيين رئيس المجلس وتحديد رواتبه قرار من رئيس الجمهورية .

وفي حالة غياب رئيس المجلس أو خلو منصبه يتولى رئيس التحرير اختصاصاته وذلك لحين عودة أو تعيين بديل عنه .

مادة ٩ : مجلس إدارة الوكالة هو السلطة المسؤولة عن شؤونها وتصريف أمورها ورسم السياسة العامة التي تسير عليها في إطار الخطة الإعلامية للدولة وله أن يتخذ ما يراه من القرارات واللوائح المالية والإدارية والفنية لتحقيق الأغراض التي قامت من أجلها دون التقيد بالقواعد الحكومية وذلك بما يتفق وطبيعة عمل الوكالة وله بوجه خاص :

١ – إصدار اللوائح الداخلية للوكالة المتعلقة بالشؤون الفنية والمالية والإدارية وإصدار القواعد المنظمة لشؤون العاملين فيها .

٢ – وضع الخطط الخاصة بنشاط الوكالة في الداخل والخــارج في ضوء السياسة العامة المقررة .

٣ – وضع الهيكل التنظيمي للوكالة وجداول مقرراتها الوظيفية .

٤ – وضع القــواعد الخاصة بشرط التعــاقد والتعامل مــع الغير وتحديد اسعار الخدمات التي تقدم إلى الجهات المختلفة .

٥ – الاقتراض من الهيئات والمؤسسات والمصارف في حدود ما يلزم لتمويل مشروعات الوكالة .

٦ – الموافقة على مشروع الموازنة التقديرية والموازنة العامة والحسابات الختامية .

٧ – وضع الخطط ومعايير ومعدلات الاداء وتقييمه .

٨ – النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل بالوكالة وأوضاعها المالية واعتماد تقرير النشاط والأعمال في نهاية السنة المالية .

٩ – النظر في كافة ما يراه الوزير المختص أو رئيس الإدارة عرضه على المجلس من المسائل التي تتعلق بنشاط الوكالة وأهدافها .

ولمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها ببعض اختصاصاته كما يجوز أن يعهد إلى رئيس الإدارة أو أحد أعضائه ببعض اختصاصاته أو يفوض أياً منهم في القيام بمهمة محددة .

ويجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه أو من غيرهم من الخبراء أو الفنيين أو العاملين بالوكالة لجاناً استشارية ويحدد اختصاصات هذه اللجان وتنظم أعمالها بقرار من المجلس .

مادة ١٠ : يجتمع مجلس الإدارة بناء على دعوة من رئيسه مره كل ثلاثة أشهر على الأقل ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء بما فيهم رئيس مجلس الإدارة أو من يحل محله وللوزير المختص أو ثلثي الأعضاء دعوته للانعقاد في أي وقت .. وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

ولمجلس الادارة أن يدعو من يرى الاستعانة بخبراتهم أو معلوماتهم في المسائل المعروضة عليه لحضور جلساته بدون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

مادة ١١ : يبلغ رئيس مجلس ادارة الوكالة قرارات مجلس إدارتها إلى الوزير

المختص لاعتمادها وتكون هذه القرارات نافذة بصدور قرار من الوزير بشأنها وللوزير الحق في الاعتراض عليها وابلاغ مجلس الإدارة باعتراضه مسبباً خلال شهر من تاريخ إبلاغه بها .

فإن لم يعترض خلال هذا الميعاد اعتبرت نافذة .

أما إذا أعترض عليها فتعرض على مجلس الإدارة مشفوعة برأي الوزير مسبباً فيها فإذا تمسك المجلس بقراره فيعرض على الوزير لاتخاذ ما يراه بشأنه ويكون قراره في هذه الحالة نهائياً ..

مادة ١٢ : يتولى رئيس مجلس إدارة الوكالةإدارتها وتصريف شؤونها وتطوير نظام العمل بها وتدعيم أجهزتها ويختص بالمسائل التالية :

١ – تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

٢ – إعداد مشروعات الموازنة التقديرية والموازنة العامة والحسابات الختامية .

٣ – إعداد المسائل التي تعرض على مجلس الإدارة وفقاً للائحة وتقديم البيانات والدراسات والاختصاصات إلى الجهات المعنية .

٤ – مباشرة الاختصاصات التي تتقرر له في اللوائح والنظم الداخلية للوكالة .

٥ – تمثيل الوكالة في علاقتها بالغير وأمام الجهات القضائية ولرئيس مجلس الإدارة أن يفوض مديري الفروع أو الإدارات والمكاتب في بعض صلاحياته .

أحكام عامة وانتقالية

مادة ١٣ : يقدم مجلس الإدارة في نهاية كل سنة مالية تقريراً عن نشاط الوكالة وأعمالها خلال السنة المالية المنتهية يرفق بالموازنة العامة والحسابات الختامية .

مادة ١٤ : تعفى الوكالة من الرسوم الجمركية على ما تستورده من المعدات والأجهزة الفنية والمهمات وقطع الغيار اللازمة لعملها كما تعفى من القيود المقررة على استعمال النقد الأجنبي بالنسبة إلى حصيلتها في الخارج .

مادة ١٥ : تحل الوكالة محل كل من وكالة أنباء الشرق الأوسط ووكالة الأنباء الليبية فيما لهما من أموال وحقوق وموجودات وما عليهما من التزامات وتؤول إليها

الاعتمادات المخصصة لهاتين الوكالتين في ميزانيات التنمية والميزانيات العامة .

وتلتزم الدولة بسداد التكاليف الضرورية لاتمام عملية الدمج بما يحقق للوكالة تأدية رسالتها فور الادماج – وينقل إلى هذه الوكالة العاملون بالوكالتين المشار إليهما بذات مرتباتهم وأوضاعهم الوظيفية على أن تسوي حالتهم طبقاً للقواعد التي ستتضمنها اللائحة الخاصة بالعاملين في الوكالة .

مادة ١٦ : تسري القواعد التي كانت تطبق قبل الدمج في كل من وكالة أنباء الشرق الأوسط ووكالة الأنباء الليبية وذلك فيما يخص التصرفات الإدارية والمالية وحقوق الموظفين إلى أن تصدر اللوائح الجديدة ..

* * *

ملحق رقم (١٢)

اتفاقية إنشاء وكالة أنباء الخليج

أن حكومات الدول الأعضاء الموقعة على هذه الاتفاقية .. تأكيداً لروح الاخاء الإسلامي العربي ، وما يجمع بينها من أصول وظروف اجتماعية ومعيشية واحدة .. ونظراً لما لموقع دول الخليج العربي من أهمية خاصة من النواحي السياسية والاقتصادية وغيرها .. وادراكاً لضرورة تعريف الرأي العام العالمي باسرع الطرق وأيسرهـا بأحداث ومثل ومفاهيم وانجازات وقضايا هذه المنطقة والوطن العربي ..

ورغبة في أن يتم ذلك بيسر وقوة ..

اتفقت حكومات الدول الأعضاء الموقعة على هذه الاتفاقية على إنشاء وكالة أنباء الخليج وفقاً للاحكام الآتية :

اسم الوكالة ومركزها وعضويتها واغراضها

المادة الأولى : تنشأ بموجب هذه الاتفاقية مؤسسة عامة تسمى « وكالة أنباء الخليج » – ويشار إليها فيما يلي بـ « الوكالة » وتتمتع بالشخصية القانونية .

المادة الثانية : المركز الرئيسي للوكالة مدينة المنامة ولها أن تنشيء فروعاً أو مكاتب أو تعين مراسلين لها في أي مكان .

المادة الثالثة : تضم الوكالة كل الدول الموقعة التي صدقت على هذه الاتفاقية ويجوز لكل دولة عربية خليجية أخرى الانضمام إلى الوكالة إذا طلبت ذلك .

المادة الرابعة : الغرض من إنشاء الوكالة تجميع الأخبار والمواد الإخبارية والتحقيقات والصور في الخليج العربي والخارج من أجل عرض الحقائق وتوزيع المواد على مؤسسات الأخبار والأفراد بغية تزويدها باكبر قدر ممكن من الخدمات الإخبارية الكاملة .

وفي سبيل تحقيق تلك الأغراض تقوم الوكالة بجميع الأعمال التي تستلزمها طبيعة عملها .

المادة الخامسة : للوكالة أن تتعاقد وتجري جميع التصرفات والأعمال التي مـن شأنها تحقيق الغرض الذي أنشئت من اجله .

مجلس الإدارة

المادة السادسة : يكون للوكالة مجلس إدارة مؤلف من ممثل واحد لكل دولة مـن الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية هو وزير الإعلام أو من يفوضه . ويجوز أن يرافق كلاً منهم إلى اجتماعات مجلس الإدارة عدد من المساعدين .. ويكون المدير العام للوكالة مقرراً للمجلس .

المادة السابعة : مجلس إدارة الوكالة هو السلطة العليا في الوكالة وهو الذي يرسم سياستها العامة ويوجه نشاطها ويضع القواعد التي تسير عليها . وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق الغرض الذي قامت الوكالة من أجله وعلى الأخص ..

أ – إصدار الأنظمة والقرارات واللوائح الداخلية والمالية والإدارية والفنية للوكالة وتعديلها .

ب – اقرار مشروع الميزانية السنوية للوكالة والمصادقة على الحساب الختامي .

جـ – النظر في التقارير الدورية التي تقدم عن سير العمل في الوكالة ومركزها المالي واعتماد هذه التقارير .

د – تعيين المدير العام للوكالة والمدير العام المساعد وعزلهما .

هـ – تحديد البنوك التي تودع فيها أموال الوكالة .

و – تعيين مراقب للحسابات واعتماد تقريره السنوي وتحديد مكافآته .

ز – النظر في كل ما يرى المدير العام عرضه من مسائل تتعلق باغراض الوكالة .

المادة الثامنة : يجوز لمجلس الإدارة أن يشكل من بين أعضائه لجاناً يعهد إليهـا ببعض اختصاصاته . كما يجوز للمجلس أن يعهد إلى رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام للوكالة ببعض اختصاصاته وللمجلس أن يفوض أحد أعضائه أو المدير العام أو المدير العام المساعد في القيام بمهمة محددة .

المادة التاسعة :

أ – ينعقد مجلس الإدارة بدعوة من المدير العام في المركز الرئيسي للوكالة ، ويجوز

أن ينعقد في أقليم أي عضو من الأعضاء أو أي بلد آخر إذا رأى المجلس داعياً لذلك .

ب – يجتمع مجلس الإدارة مرتين على الأقل كل سنة . ويحدد المجلس مقدماً مواعيد هذه الاجتماعات ويجوز أن ينعقد في دورات غير عادية بناء على طلب أثنين من أعضائه . وعلى المدير العام في هذه الحالة توجيه الدعوة لعقد هذه الدورة غير العادية مشفوعة باسباب طلب الاجتماع .

جـ – يتولى ممثلو الأعضاء رئاسة المجلس حسب الترتيب الأبجدي للدول التي يمثلونها وذلك لفترات كل منها سنة واحدة وفي حالة تغيب رئيس المجلس يرأس الاجتماع ممثل العضو الذي سيخلفه في الرئاسة .

المادة العاشرة : لا يكون اجتماع المجلس صحيحاً ألا بحضور ثلثي الأعضاء وتصدر القرارات باغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وعند التساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

ويكون لكل عضو من الأعضاء صوت واحد .

المادة الحادية عشرة : يجوز لمجلس الإدارة في حالة الضرورة القصوى أن يصدر قراراً بالتمرير ويشترط في هذه الحالة موافقة جميع الأعضاء على هذا القرار الذي يجب أن يعرض في أول اجتماع عادي لاثباته في محضر الاجتماع .

الجهاز التنفيذي

المادة الثانية عشرة :

أ – يتولى إدارة الوكالة مدير عام يعاونه مساعد يشترط أن يكونا من رعايا الدول الأعضاء وأن تتوفر فيهما الشروط الكافية في شؤون اختصاصهما .

ب – يعين المدير العام والمدير العام المساعد بقرار من مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتمديد . ويكون المدير العام مسؤولاً أمام مجلس الإدارة ويكون المدير العام المساعد مسؤولاً أمام المدير العام .

المادة الثالثة عشرة : يمثل المدير العام الوكالة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء ..

ويتولى تصريف شؤونها الصحفية والمالية والإدارية ، ويناط به تنفيذ قرارات مجلس الادارة ويقوم بإعداد مشروع الميزانية والحساب الختامي .

المادة الرابعة عشرة : يكون للوكالة لائحة داخلية تصدر بقرار من مجلس الإدارة تتضمن بصفة خاصة ما يلي :

أ – اختصاصات رئيس مجلس إدارة الوكالة .

ب – اختصاصات المدير العام والمدير المساعد .

جـ – القواعد التي تتبع في إدارة الأعمال للوكالة ونظامها بما في ذلك القواعد المالية والإدارية والمحاسبية .

د – قواعد تعيين موظفي الوكالة ومستخدميها وعمالها وترقيتهم وتحديد مرتباتهم ومكافآتهم والمزايا النقدية أو العينية التي تمنح لهم وتأديبهم وانتهاء خدماتهم .

ميزانية الوكالة

المادة الخامسة عشرة : تتألف موارد الوكالة من :

أ – مساهمات الأعضاء في ميزانية الوكالة ، وتحدد بالنسب التي تساهم بها في ميزانية جامعة الدول العربية .

ب – حصيلة ما تقوم به من نشاط أو ما تؤديه من خدمات .

جـ – المعونات والهبات والقروض من حكومات الدول الأعضاء ومن الأفراد والمؤسسات التي يوافق مجلس الإدارة على قبولها .

المادة السادسة عشرة :

أ – تكون للوكالة ميزانية تعد على نمط الميزانيات التجارية . وتبدأ السنة المالية للوكالة من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام . على أن تبدأ السنة المالية الأولى من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية حتى آخر ديسمبر من السنة المالية .

ب – يكون موعد دفع الالتزامات المالية للأعضاء خلال الأشهر الثلاثة الأولى التي تلي بدء السنة المالية للوكالة .

المادة السابعة عشرة : يعرض على مجلس الإدارة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر

على الأقل مشروع الميزانية لإقراره كما يعرض عليه الحساب الختامي عن السنة المنقضية خلال ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية لاعتماده . ويقوم مجلس الإدارة بتحديد استخدام إيرادات الوكالة عن هذه السنة وتغطية العجز في حالة حدوثه .

المادة الثامنة عشرة : تعفى الوكالة من جميع الضرائب والرسوم والتكاليف المالية بكافة أنواعها المقررة في الدول الأعضاء .

احكام ختامية

المادة التاسعة عشرة : الأعضاء متساوون في الحقوق والواجبات ولا يجوز إسقاط عضوية أية دولة ألا إذا قصرت في الوفاء بالتزاماتها المقررة في هذه الاتفاقية . ويكون إسقاط العضوية بموافقة باقي الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية والتي صدقت عليها أو انضمت إليها .

المادة العشرون : على العضو الذي يرغب في الانسحاب من الوكالة إخطار مجلس الإدارة بذلك قبل انتهاء السنة المالية بستة أشهر على الأقل ، ولا يخل انسحابه بالالتزامات المترتبة عليه قبل نفاذ هذا الانسحاب .

المادة الحادية والعشرون : تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول لأجل غير محدد ولا يجوز تعديل أي بند من بنودها أو حل الوكالة ألا بموافقة جميع الدول الأعضاء الموقعة على الاتفاقية والتي صدقت عليها أو انضمت إليها .

المادة الثانية والعشرون :

أ - يتم التصديق على هذه الاتفاقية من قبل الأطراف الموقعة عليها طبقاً لنظمها الدستورية وتودع وثائق التصديق الأصلية لدى وزارة خارجية دولة البحرين في أسرع وقت ممكن من تاريخ التوقيع .

ب - يسري مفعول هذه الاتفاقية من اليوم الأول من الشهر الذي يلي تاريخ ايداع وثائق التصديق أو الانضمام من قبل خمس دول على انه إذا استكمل الإيداع في النصف الثاني من الشهر فإن مفعول هذه الاتفاقية يسري اعتباراً من غرة الشهر الثاني التالي .

جـ - تودع النسخة الأصلية من هذه الاتفاقية لدى وزارة خارجية دولة البحرين التي تسلم صورة طبق الأصل منها لكل دولة تصدق عليها أو تنضم إليها وإلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، كما تقوم بإبلاغ ما يرد إليها للدول المعنية وغيرها .

حررت هذه الاتفاقية في مدينة المنامة بتاريخ ٩ جمادي الثاني ١٣٩٦ هـ الموافق ٧ يونيو ١٩٧٦ م فيما بين :

حكومات دولة الإمارات العربية المتحدة	وعنها	معالي الشيخ أحمد بن حامد وزير الإعلام
حكومة دولة البحرين	وعنها	معالي السيد طارق عبد الرحمن المؤيد وزير الإعلام .
حكومة المملكة العربية السعودية	وعنها	معالي الدكتور محمد عبده يماني وزير الإعلام
حكومة الجمهورية العراقية	وعنها	السيد محمد جاسم الأمين وكيل وزارة الإعلام
حكومة سلطنة عمان	وعنها	
حكومة دولة قطر	وعنها	معالي السيد عيسى غانم الكواري وزير الإعلام
حكومة دولة الكويت	وعنها	السيد أحمد سيد عبد الصمد الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية بوزارة الإعلام .

* * *

ملحق رقم (١٣)

مرسوم رقم (١٠) لسنة ١٩٧٦
بالتصديق على اتفاقية إنشاء « وكالة أنباء الخليج

نحن عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين
بعد الاطلاع على المادة ٣٧ من الدستور ،
وعلى اتفاقية إنشاء وكالة أنباء الخليج الموقعة في دولة البحرين بتاريخ ٩ جمادي الثانية ١٣٩٦ هـ الموافق ٧ يونيو ١٩٧٦ م
وبناء على عرض وزير الإعلام ،
وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

رسمنا بالآتي

مادة أولى : ووفق على اتفاقية إنشاء وكالة أنباء الخليج الموقعة في دولة البحرين بتاريخ ٩ جمادي الثانية ١٣٩٦ هـ الموافق ٧ يونيو ١٩٧٦ م المـرافقة لهذا المرسوم .

مادة ثانية : على وزير الإعلام تنفيذ هذا المرسوم ، وينشر في الجريدة الرسمية .

أمير دولة البحرين
عيسى بن سلمان آل خليفة

رئيس مجلس الوزارة
خليفة بن سليمان آل خليفة

وزير الإعلام
طارق عبد الرحمن المؤيد
صدر في قصر الرفاع
بتاريخ ١٨ رجب ١٣٩٦ هـ
الموافق ١٥ يوليو ١٩٧٦ م
اتفاقية إنشاء وكالة أنباء الخليج المرافقة ستنشر في الجريدة الرسمية العدد ١١٨٥

* * *

ملحق رقم (١٤)

ميثاق الشرف الإعلامي العربي
لاجتماع وزراء الإعلام العرب
بتونس من ١ حتى ٨ أغسطس ١٩٧٧

تنفيذاً لميثاق التضامن العربي الصادر عن مؤتمر القمة بالدار البيضاء في ١٥ سبتمبر ١٩٦٥ .. وانطلاقاً من سائر التوصيات والقرارات الصادرة عن مؤتمرات القمة ومجلس جامعة الدول العربية ومجلس وزراء الإعلام العرب التي استهدفت إيجاد سياسة إعلامية بناءة على الصعيدين القومي والإنساني .

والتزاماً بتوصيات اللجنة الدائمة للإعلام العربي ، في دوري انعقادها الثلاثين والحادي والثلاثين والتي نصت على « ضرورة وضع ميثاق شرف إعلامي عربي قومي » .

وعملاً بالمواثيق والاتفاقات الدولية ،

واستلهاماً لنصوص المواثيق والاتفاقات الإعلامية العربية ..

وايماناً بالدور الكبير للإعلام في تعبئة الرأي العام في الوطن العربي لتقرير المصائر القومية في هذه المرحلة الدقيقة الحاسمة من تاريخ العرب المعاصر ، وصولاً إلى تحقيق الوحدة العربية ..

وحفاظاً على الرسالة الإعلامية وسمو أهدافها الوطنية والقومية والإنسانية .

وفي ضوء التطور السريع الذي طرأ على وسائل الاتصال بين الدول والشعوب الأمر الذي يسر المزيد من تقصي المعلومات وتبادلها وتعميمها ، وفرض نظرة جديدة على الإعلام بصفته عملاً رائداً ذا رسالة أساسية بعيدة الأثر في حياة الأفراد والجماعات .

فقد تم الاتفاق على اعلان ميثاق الشرف الإعلامي العربي الآتي نصه ..

أولاً : في المبادئ العامة

مادة أولى : يقوم الإعلام على حقين : حق التعبير ، وحق الاطلاع ، وهو يكمن بالتالي في صلب كل نشاط انمائي على صعيد المعرفة والثقافة والتربية ، ولذلك يتعين عليه أن يعمل على تاكيد القيم الدينية والأخلاقية الثابتة والمثل العليا المتراكمة

في التراث البشري ، وأن ينشد الحقيقة المجردة في خدمة الحق والخير ، ويسعى إلى شد الأواصر وتعميق التفاهم والتفاعل والتبادل ، مادياً ومعنوياً ، في المجتمع العربي والدولي .

مادة ثانية : إن حرية التعبير شرط أساسي للإعلام الناجح ، وهي مكسب حضاري تحقق عبر الكفاح الإنساني الطويل ، وجزء لا يتجزأ من الحريات الأساسية المنصوص عنها في « الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » ولكن المسؤولية شرط أساسي لممارسة هذه الحرية بحيث لا تتجاوز حدود حريات الآخرين .

ثانياً : في المسؤوليات

مادة ثالثة : تتحمل وسائل الإعلام العربي مسؤولية خاصة تجاه الإنسان العربي وهي تلتزم بان تقدم له الحقيقة الخالصة الهادفة إلى خدمة قضاياه وأن تعمل على تكامل شخصيته القومية وانمائها فكرياً وثقافياً واجتماعياً وسياسياً واظهار حقوقه وحرياته الأساسية وترسيخ ايمانه بالقيم الروحية والمبادىء الخلقية الأصيلة وعلى تربية الشباب على احترام حقوق الإنسان والاعتداد بشخصيته القومية وتنمية حس الإنسان بواجباته تجاه مجتمعه ووطنه وأمته العربية .

مادة رابعة : على وسائل الإعلام العربي أن تعرف بالوطن العربي ، وتراثه ، وتاريخه وإمكاناته البشرية والمادية والمعنوية وعدالة قضاياه الأساسية .

مادة خامسة : تحرص وسائل الإعلام العربي على مبدأ التضامن العربي في كل ما تقدمه للرأي العام ، في الداخل والخارج ، وتسهم بإمكاناتها جميعاً ، في تدعيم التفاهم والتعاون بين الدول العربية وتتجنب نشر كل ما من شأنه الإساءة إلى التضامن العربي وتمتنع عن توجيه الحملات ذات الطابع الشخصي .

مادة سادسة : تحرص وسائل الإعلام العربية على رفض مبادىء التمييز العنصري والعصبية الدينية والتعصب بجميع اشكاله وهي تناضل في سبيل المبادئ العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها وحق الأفراد في الحرية والكرامة .

كذلك تلتزم وسائل الإعلام العربية بالنضال ضد الاستعمار بجميع اشكاله والعدوان بمختلف أساليبه و بمساندة الشعوب النامية ودول عدم الانحياز وبالتنسيق مع أصدقاء العرب من رجال الإعلام للتأثير على مراكز القوة في الرأي العام العالمي لما فيه خير العرب وخير أصدقائهم .

مادة سابعة : يلتزم الإعلاميون العرب بالصدق والأمانة في تأديتهم لرسالتهم . و يمتنعون عن اتباع الأساليب التي تتعرض بطريق مباشر أو غير مباشر للطعن في كرامة الشعوب مع احترام سيادتها الوطنية واختياراتها الأساسية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم تحويل الإعلام إلى ادارة للتحريض على استعمال العنف وعدم التجريح بالنسبة لرؤساء الدول والانحراف بالجدل عن جادة الاعتدال على قدسية الرسالة الإعلامية وشرفها .

مادة ثامنة : يلتزم الإعلاميون العرب بالصدق والموضوعية في نشر الأنباء والتعليقات و يمتنعون عن اعتماد الوسائل غير المشروعة في الحصول على الأخبار والصور والوثائق وغيرها من مواد الإعلام ويحافظون على سرية مصادر الأخبار إلا فيما يمس الأمن الوطني القومي .

ويعتبر الافتراء أو الاتهام دون دليل من الأخطاء الجسيمة التي تتعارض مع اخلاقيات مهنة الإعلام . ويلتزم الإعلاميون بتكذيب أو تصويب الأنباء التي يثبت عدم صحتها .

مادة تاسعة : يحافظ الإعلاميون العرب على سلامة اللغة العربية وبلاغتها ، ويصونونها من مزالق العامية والعجمي ، ويعملون على نشرها بين أبناء الأمة العربية لتحل تدريجياً محل اللهجات العامية وذلك دعماً للتفاهم بينهم .

مادة عاشرة : يتعين على وسائل الإعلام العربي – أن تعطي أهمية خاصة للأخبار والمواد الإعلامية العربية عامة وللأخبار والمواد الإعلامية التي تقدمها وكالات الأنباء العربية والصديقة خاصة .

مادة حادية عشرة : يعمل الإعلاميون العرب على ابراز الكفاءات والمواهب الفردية

والتجارب لأبناء الأمة العربية واكتشافها في صفوف الأجيال الصاعدة وابرازها .

ثالثاً : في واجبات الحكومات والمؤسسات

مادة ثانية عشرة : تكفل الحكومات العربية حرية الضمير المهني للعاملين في حقل الإعلام العربي وتسهل لهم أمر القيام بواجبهم في نطاق روح هذا الميثاق وعلى ضوء الأهداف العربية الكبرى المتفق عليها .

مادة ثالثة عشرة : تكفل الحكومات العربية حرية تنقل الإعلاميين العرب في مختلف أرجاء الوطن العربي كما تكفل لهم حرية العمل والتنظيم المهني .

مادة رابعة عشرة : تسهل الحكومات العربية حرية انتقال الصحف العربية وسريان الأخبار المذاعة ولا تلجأ إلى المصادرة أو الرقابة إلا عند الضرورة القصوى .

مادة خامسة عشرة : أن حق المؤلف يكفله القانون ويتعين وضع التشريعات اللازمة لحماية هذا الحق في الدول العربية كافة .

* * *

مطابع الشروق

بيروت : ص.ب : ٨٠٦٤ - هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٣١٥١٠١ - برقيا : داشروق - تلكس : SHOROK 20175 LE
القاهرة : ١٦ شارع جواد حسني - هاتف : ٧٧٤٨١٤ - ٧٧٤٥٧٨ - برقيا : شروق - تلكس : 93091 SHROK UN

